علم الإجرام

أسلوب البحث – عوامل الجريمة – التفاعل المفضى إلى الجريمة
طوائف المجرمين – إجرام الأحداث

دكتور
رمسيس بهنام
أستاذ القانون الجنائي – كلية الحقوق
جامعة الاسكندرية

الجزء الأول

طبعة أولى

الناشر منشأة المعارف بالاسكندرية
١٩٦١

دكتور
رمسيس بهنام
أستاذ القانون الجنائى
كلية الحقوق – جامعة الاسكندرية

محاضرات
فى

علم الإجرام

علم طبائع المجرم – علم الاجتماع الجنائى

الجزء الأول

منشأة المعارف بالإسكندرية
١٩٦٠ – ١٩٦١

مقدمة

إن قبول الظواهر على علاتها خمول فكرى تتميز به عهود التأخر البائدة . أما تحرى أسبابها واستقصاء مصادرها فدليل رقى وتقدم ومدنية .

والإجرام ظاهرة يميزها عن سائر ظواهر الكون ، أنها من جهة بشرية اجتماعية ، وأنها من جهة أخرى ضارة مؤذية لا صالحة خيرة . وبديهى أنه لن يتأتى القضاء على الإجرام كظاهرة إلا بالوقوف على أسبابه لأنه متى عرف الداء سهلت معرفة الدواء .

وقد لاقت الجريمة جزاءها منذ ظهورها . واتخذ هذا الجزاء فى الأصل صورة بدائية همجية هى انتقام المجنى عليه أو عشيرته من الجانى . ولوحظ أن هذا الانتقام كشهوة غريزية عمياء لا يتقيد بحدّ لو أطلق له العنان ، فتدخلت القوانين والشرائع لتنظيمه ، ثم ألغى وحلت محله عقوبة توقعها الجماعة ممثلة فى السلطة القائمة بالأمر فيها ، والتى أطلق عليها أخيراً أسم الدولة .

غير أن هذا التطور لم يفعل سوى أن نقل الاختصاص بتوقيع العقوبة من يد إلى يد ، من يد المجنى عليه أو عشيرته إلى يد السلطة العامة . ولم يتناول بالتعديل أساس هذه العقوبة والغرض منها ، فظلت العقوبة معتبرة وسيلة انتقام أو شبه انتقام من الجانى ، إلى أن أدى التطور أخيراً إلى اعتبارها وسيلة دفاع عن المجتمع ضد خطر الجريمة .

فالعقوبة بمعناها الحديث تؤدى وظيفتها الدفاعية عن المجتمع فى لحظات ثلاث : ــ اللحظة التشريعية التى توجه القاعدة القانونية فيها خطابها

إلى المحكومين بها ، وفى هذه اللحظة تؤدى العقوبة وظيفة منع جمهور الناس قاطبة من ارتكاب الجريمة ، إذ يجد كل منهم أمام الدافع إلى الجريمة مانعاً منها هو الخشية من العقاب .

واللحظة القضائية التى تطبق فيها الدولة القاعدة القانونية على من خالفها بالفعل ، وفى هذه اللحظة تؤدى العقوبة وظيفتين : وظيفة إظهار سلطان الدولة إزاء مخالفة القانون ، ووظيفة حماية المجتمع من جرائم جديدة تحدث فيه لو لم تلق الجريمة الواقعة جزاءها . والمراد بالجرائم الجديدة المقصود بالعقوبة تفاديها ، ما قد يرتكبه المجنى عليه اقتصاصاً لنفسه ، أو ما قد ترتكبه عشيرته اقتصاصاً له ، أو ما قد يأتيه الجمهور العام للمواطنين تبعاً لاستهجان الجريمة والسخط على فاعلها ، أو ما قد يحدثه آخرون محاكون الجانى فى فعلته تبعاً لسريان عدوى الجريمة والوباء الجنائى .

واللحظة التنفيذية التى توقع فيها العقوبة المحكوم بها على الجانى ، وفى هذه اللحظة تكون وظيفة العقوبة هى إصلاح الجانى عن طريق إيلامه ، حتى لا يعود إلى السقوط فى الجريمة مرة أخرى . وحين لا يرجى إصلاح الجانى أو حين يتطلب ضمير الشعب إعدامه بالنظر إلى فظاعة جرمه ، تكون وظيفة العقوبة استئصال المجرم من جسم المجتمع .

من ذلك يتضح أن أهم وظيفة للعقوبة هى الدفاع عن المجتمع ضد الجريمة بمنع جمهور الناس من ارتكابها وهذا ما يسمى بالمنع العام ، وبمنع ذات المجرم من العود إلى جريمته وهذا ما يسمى بالمنع الخاص .

على أن العقوبة تتميز بأنها وسيلة إيلام . وقد دلت التجربة على أنها

كثيراً ما كانت تقصر عن أداء وظيفتها بطريق هذا الإيلام ، لسبب غاية فى البساطة وهو أن بعض الناس لا يمكن أن يجدى الإيلام فى إصلاحهم . فأمثال هؤلاء يكون من العبث تشغيل جهاز العدالة الجنائية معهم لإحداث جرح بهم حيث لا يكون للجرح إيلام .

فمثل هذا المسلك معهم يكون شأنه شأن استخدام المراهم والمساحيق فى القضاء على طفح من البثور لا تجدى فى إزالته الأساليب السطحية لأن بيت الداء فيه باطنى لا ظاهرى .

ومن أجل ذلك فطن المجتمع إلى ضرورة أن يستخدم إلى جانب العقوبة وسيلة أخرى دفاعية ضد الجريمة ، هى ما يسمى بالتدبير الوقائى Mesure de sûreté فهذه الوسيلة يغلب فيها العلاج على الإيلام ، فى حين أن العقوبة يغلب فيها الإيلام على العلاج .

والمقصود بأولئك الذين لا يجدى الألم فى إصلاحهم ويتعين إتخاذ تدابير وقائية معهم المجنون المجرم والمجرم المجنون والمجرمون بحكم تكوينهم على ما سنرى . والفضل فى كشف هذه الفئة من المجرمين وتدبير وسيلة الاصلاح المناسبة لها ، إنما يرجع أولا وآخراً إلى علم الاجرام والجهود التى بذلها أساطين هذا العلم .

تعريف علم الاجرام

من تلك المقدمة يتضح لنا أن علم الاجرام هو ذلك الفرع من العلم الذى يتناول الجريمة بالدراسة على اعتبار أنها حقيقة واقعية لا حقيقة قانونية ،

فيتحرى أسبابها تمهيداً للقضاء على هذه الأسباب قدر المستطاع . فبينما يتناول قانون العقوبات الجريمة كحقيقة قانونية يتناولها علم الاجرام كحقيقة واقعية . ونبين الآن الفرق فى المعنى بين الحقيقتين .

الجريمة كحقيقة قانونية هى فعل يعاقب عليه المجتمع ممثلا فى مشرعه ، لما ينطوى عليه هذا الفعل من المساس بشرط يعده المجتمع من الشروط الأساسية لكيانه ، أو من الظروف المكملة لهذه الشروط . (تراجع رسالتنا بالايطالية فى القانون الجنائى) .

وأما الجريمة كحقيقة واقعية فهى خروج الفرد على ما يقتضيه وجود اشتراك بين الناس فى معيشة واحدة تصان فيها الأمة كفرد وكمجموع أفراد . فهى من الوجهة الواقعية خروج وجماح وجنوح ، يغلب به المرء الأثرة على الإيثار ، ويضحى به فى سبيل كيانه الذاتى بما يتطلبه الكيان الإجتماعى . وقد يقال إن الأثرة غريزة فى كل إنسان لأن البشر مفطور على حب الذات ، ولكن هذا القول لا ينفى أن الجريمة نوع من الأثرة شاذ بالنظر إلى ما يتوافر منها لدى الرجل العادى . فالمشرع إنما يستنير فى إملاء إرادته بطبائع السواد الغالب من الناس وهو مكون من الرجل العادى المتوسط ، وهذا الرجل مهما بلغت به الأنانية ، لا تصل به ويفترض فيه ألا تصل به ، إلى طرق باب الجريمة فى سبيل إرضائها .

وإذا كان أساس اعتبار الفعل جريمة فى حق المجتمع ، هو كونه فعلا شاذاً لا يأتيه الرجل العادى المتوسط لو وجد فى ذات ظروف الفاعل ، فإن هذا الأساس نفسه هو الذى تقوم عليه كذلك إباحة الفعل ولو كان

فى الأصل جريمة . ذلك لأن المشرع كثيراً ما يرفع صفة الجريمة عن فعل كان فى الأصل كذلك ، على اعتبار أن الرجل العادى حين يوجد فى ذات الظروف التى أحاطت بفاعل هذا الفعل ، لن يتوانى عن إتيانه . فمن يجد نفسه أمام خطر داهم يهدد بالهلاك نفسه أو ماله لن يتردد فى دفع هذا الخطر بالعنف وبالجريمة حتى ولو كان خطراً وهمياً ينبنى الاعتقاد بوجوده على أسباب معقولة .

هذا أساس إباحة الجريمة للدفاع الشرعى .

ومن تسوقه الضرورة الملجئة إلى ارتكاب الجريمة على شخص لا يد له فى قيام هذه الضرورة ، يعفى كذلك من العقاب بحكم الضرورة نفسها ، كالسارق الذى يختلس رغيفاً يدفع به عن نفسه غائلة الجوع ، رغم أن صاحب الرغيف لا يد له فى وجود هذا الجوع . ذلك لأن الرجل العادى لو وجد فى ذات ظروف هذا السارق ، ما كان يتوانى فى اختلاس رغيف من الغير يسد به رمقه ، على اعتبار أن جوعه ضرورة بالمعنى الصحيح أى لم يكن فى الوسع تفادى ضررها بوسيلة أخرى .

هذا أساس منع العقاب على الجريمة المرتكبة فى حالة الضرورة .

الجريمة إذن فى الحقيقة والواقع ، فعل لا يرتكبه الرجل العادى الذى يتكون منه السواد الغالب من الناس ، لو أن هذا الرجل وُجد فى ذات ظروف المجرم . فهى سلوك شاذ بالنظر إلى السلوك المعتاد بين معظم الناس . ويستفاد هذا أيضاً من كون المجرمين أقلية فى مجموع القوم[1] .

---

(١) ما لم يعتد المشرع فى أحكامه تبعاً لظروف استثنائية كالحرب بمستوى نبيل فى السلوك يعلو على مستوى الرجل العادى ، وبالتالى يعز أمامه معظم الناس .

ويبين وجه الشذوذ فى الجريمة كسلوك ، من تحليل الوضع النفسانى الذى يكتنف ارتكابها . من الجلى أن الجريمة فعل إنسانى . وكل فعل للانسان هو تنفيذ لإرادة انعقدت على إتيانه . هذه الارادة مردها فى النفس الإنسانية إلى جانبين من هذه النفس هما جانب الفكر من جهة ، وجانب الشعور أو العاطفة من جهة أخرى . فالجانب الأول يمكن أن يصدق عليه فى التعبير المألوف بين البشر اسم « العقل » ، بينما يصدق على الجانب الثانى فى ذلك التعبير إسم « القلب » ، مع فهم القلب على أنه حقيقة نفسانية لا حقيقة عضوية .

فالعقل هو وسيلة إدراك الانسان للأمور الخارجية المحيطة به وكيفية التجاوب بين نفسه وبين هذه الأمور . والقلب هو الشعور بمختلف الحاجات التى تنشأ من الغرائز الطبيعية ، لأن الغريزة تولد جوعاً أو حاجة ، والحاجة يسبب عدم إشباعها شعوراً بالألم هو الذى يدفع المرء إلى السلوك كى يدفع عن نفسه هذا الألم باشباعه تلك الحاجة . والجريمة كسلوك شاذ ترجع إما إلى خلل فى العقل وإما إلى خلل فى القلب على التفصيل الآتى :

فالخلل فى العقل مؤداه أن يفسر الانسان الأمور المحيطة به على نحو شاذ ، فيفهمها على طريقة تغاير طريقة الرجل العادى ، ويعزو إليها معنى لا ينسبه إليها معظم الناس . هذا الخلل يسمى بالمرض العقلى ، والمراد به الخلل الذى يبلغ من الجسامة وقابلية الدوام حداً يبرر تسميته بالمرض . ومن هذه الأمراض العقلية ما يفضى إلى جرائم عنيفة أو غير عنيفة . ويكفى أن نضرب مثالا لذلك بحالة المجنون المصاب بجنون الملاحقة ، والذى يعتقد أن البشر

جميعهم ولو كانوا من أحب الناس إليه ، يضطهدونه ويعملون على ايذائه ، فيأخذ بالاعتداء كل من يقابله منهم . ولما كانت الأمراض العقلية التى تفضى إلى الجريمة ، تتمثى فى تقنينها وتفهمها إلماماً بفن لسنا من أهله هو طب الأمراض العقلية ، فإن هذه الأمراض رغم أن دراستها تكون جزءاً من علم الاجرام ، ليست موضوعاً لبحثنا فى هذا العلم .

علم الاجرام إذن يتكون من جزءين : جزء هو علم الأمراض العقلية الاجرامية أو علم إجرام المجنونين ولا يدخل فى دراستنا . وجزء آخر هو علم إجرام الأشخاص السليمة قوام العقلية أى الأشخاص العاقلين وهو الذى يعنينا فى دراستنا .

وإجرام العاقلين قد يرجع هو الآخر إلى خلل فى التفكير العقلى ، ولكنه خلل لا يبلغ حد المرض العقلى أى حد الجنون ، وقد يرجع إلى خلل فى القلب ، والغالب أنه يرجع إلى خلل هو مزيج من النوعين معاً .

والخلل الذى يصيب جانب القلب أى جانب الشعور أو العاطفة ويؤدى إلى الارادة الاجرامية ، هو فقدان التوازن بين الدافع إلى الجريمة والمانع منها . فالمانع من الجريمة هو دائماً شعور فردى ، إما بالتقوى بأن يتعلق الفرد بالخير حباً للخير ، وإما بالتوجس من العقوبة بأن يكره الفرد الشر خوفاً من آثاره الضارة لا حبا فى نقيضه وهو الخير . والدافع إلى الجريمة هو دائماً شعور بحاجة غريزية . وإنما يفقد التوازن بين الدافع والمانع لصفة غير عادية فى الدافع من جهة ولضعف غير عادى فى المانع من جهة أخرى .

والصفة غير العادية فى قوة الدافع مظهرها إما أن يشعر الفرد بحاجة

غريزية شاذة لا وجود لها عند معظم الناس من رجال عاديين ، كما يحدث مثلا فى أحوال الشذوذ الجنسى ، وإما أن تتوافر لدى الفرد حاجة غريزية لها وجودها كذلك عند الرجل العادى ، ولكن شعوره بها يكون بقدر شاذ عن القدر العادى ، وقد تكون هذه الحاجة الغريزية من الحاجات المعنوية لا المادية بل من الحاجات التى تنطوى على إيثار لا على أثرة ، وعلى نبل لا على خسة كانقاذ الوطن من كارثة حقيقية أو مزعومة ، وإما أن يتميز شعور الفرد بسرعة فى الاقدام لا تمهل النفس فيها بين الرغبة وبين تنفيذها ، فى حين أن الرجل العادى يمتاز بتمهل فى الاقدام يصل به إلى حد العدول عن تنفيذ الرغبة .

والضعف غير العادى فى المانع مظهره إما ضعف فى التقوى وحب الخير وإما عدم اكتراث بألم العقوبة .

فالجريمة كحقيقة واقعية هى فى جميع الأحوال سلوك لا يأتيه الرجل العادى لكونه فقداناً للتوازن بين الدافع إلى الجريمة كفعل ضار بالمجتمع وبين المانع منها ، وذلك لشذوذ فى الدافع هو شعور بحاجة غريزية غير عادية فى نوعها أو فى قدرها ، ولشذوذ كذلك فى المانع هو ضعف التقوى وحب الآخرين فضلا عن عدم الاكتراث بألم العقوبة .

هذه الحقيقة الواقعية فى معنى الجريمة هى موضوع علم الاجرام . فهذا العلم يدرس الانسان المجرم ، ليقف على الأسباب التى من أجلها اجرم ، أى الأسباب التى من أجلها غاير سلوكه السلوك المعتاد بين معظم أفراد الجماعة .

وقد رأينا أن ذلك العلم كان له فضل إدخال التدابير الوقائية فى نطاق القانون الجنائى بالنسبة للمصابين بالجنون . وسنرى أن له كذلك فضلا عظيما

فى تطور العقوبة ذاتها كوسيلة إيلام وجعلها طريق إصلاح لا طريق تشف وانتقام .

تاريخ علم الاجرام

لعلم الاجرام تاريخ طويل يرجع إلى إيبوقراط وسقراط وأفلاطون وأرسطو ، إذ عزا هؤلاء الفلاسفة الجريمة إلى نفس فاسدة فى المجرم أساسها عيوب خلقية جسمية فيه . وبقى هذا الاتجاه الفلسفى قائما حتى العصور الوسطى حيث سادت نظرية مقتضاها أنه يمكن الوقوف على طباع الشخص من فحص خطوط يديه ورجليه وتقاطيب وجهه بل وسرة بطنه . ثم تلت هذه النظارية أخرى تربط الجريمة بالكواكب وتعلق مصير الانسان على الكوكب الذى كان متسلطا عليه عند ولادته تبعاً لما إذا كان كوكباً طيباً أو كوكباً خبيثاً .

وفى سنة ١٥٨٦ وضع ديلا بورتا Della Porta مؤلفا فى علم الاجرام يربط الجريمة بطباع فردية تكشف عنها عيوب خلقية ظاهرة فى الوجه سواء فى العينين أو فى الجبهة أو فى الأنف الخ .. وأيد نظريته فلاسفة طبيعيون مثل De la chambre وداروين Darwin

وفى القرن التاسع عشر ذهب لافاتيه وجال Lavater, Gall إلى القول بأن الجريمة ضعف خلقى يرجع إلى خلل فى النمو الطبيعى لأجزاء الدماغ والمخ .

وفى سنة ١٨٥٧ نادى الطبيب الفرنسى Morel بفكرة كان متأثرا فيها بعقيدته الدينية حول سقوط الانسان فى الخطيئة ، وهى أن المجرم صورة ناقصة ممسوخة من الرجل الأولى الكامل . وتبعه فى ذات الفكرة مع التوسع فيها

طبيبان فرنسيان آخران من أطباء الأمراض العقلية هما Moreau De Tours ، Despine ذهبا إلى اعتبار الجريمة والجنون ناشئين من مصدر واحد هو التركيب المعيب للمخ . ثم عكس Magnan فكرة Morel بأن اعتبر المجرم على العكس بعثا للإنسان الناقص الذى ينتمى إلى الماضى البعيد .

وفى سنة ١٨٧٤ نادى طبيب الأمراض العقلية الإيطالى Gaspare Virgilio بالطبيعة المرضية للجريمة والشبه بينها وبين الجنون ، وكان أشد من أوضحوا هذ الرأى وأيدوه .

على أن المجرم لم تبدأ دراسته العلمية بالمعنى الصحيح إلا سنة ١٨٧١ بالمحاولة التى قام بها الطبيب الايطالى Cesare Lombroso

كان لومبروزو أستاذاً للطب الشرعى والعصبى بجامعة Pavia وطبيباً فى الجيش الايطالى . وقد أتاحت له خدمته فى الجيش ملاحظة بعض مميزات فى الجنود الأشرار لم تكن متوافرة فى الجنود الأخيار ، ومنها وشمات ورسوم قبيحة كانوا يحدثونها على أجسامهم . واتضح له من تشريح جثث كثيرين من المجرمين وجود عيوب فى تكوينهم الجثمانى كما فحص جماجم كثيرين منهم فلاحظ فى هذه الجماجم شذوذاً فى الاسنان وفى الطاقة الاحتمالية وفى حجم الجبهة . وتصادف أن قام بتشريح جثة شقى قاطع طريق يدعى Villella من جنوب إيطاليا ، فشاهد فى مؤخر جبهته فراغاً مجوفاً شبيهاً بذلك الذى يوجد فى القرود ، الأمر الذى انتهى به إلى التقرير بأن المجرم وحش بدائى تتجلى فيه بطريق الوراثة خصائص ترجع إلى ما قبل التاريخ الإنسانى ، وأطلق على هذا الوحش اسم « الإنسان المجرم » وجعل من هذا الإسم عنوان مؤلفه الذى ظهر سنة ١٨٧٦ .

وفى بحوث لاحقة تعـدى لومبروزو العيوب الخلقية الظاهرة ، إلى وظائف الأعضاء الداخلية وإلى الأحوال النفسية للمجرمين ، وقرر أن هناك صلة كبيرة بين إجرامهم وبين خلل عضوى وعيب نفسانى فيهم ، وسجل هذه الملاحظات الجديدة فى الطبعة الثانية لـكتابه وقد ظهرت سنة ١٨٩٧ ، واصفا فيها المجرم بأنه مجنون نفسانى .

وأخيرا تناول لومبروزو بالبحث حالة مجرم اشتهر بجرائم العنف والدم هو الجندى Misdea وخلص منها إلى القول بأن الجريمة ترجع إلى تشنجات عصبية تدفع إلى ارتـكاب أفعال عنيفة . وهكذا تطورت فى نظـر لومبروزو صورة المجرم من الوحش البدائى إلى المجنون النفسانى إلى المتشنج العصبى .

وخلاصة آراء لومبروزو أن المجرم فى نظره إنسان يولد مجرما بحكم عوامل وراثية انتقلت إليه فجعلت منه أحد شواذ الخلق . وقد صادفت هذه النظرية نقداً لاذعا شديداً من جانب علماء العصر الذين نسبوا إلى ملاحظات لومبروزو قصورا فاحشا فى الاحصاء والتعداد ، وجهلا بقوانين الوراثة ، ومبالغة فى إظهار أهمية العيوب الجسدية ، وإنكاراً تاماً لعامل البيئة والظروف الاجتماعية فى نشأة الجريمة .

وفى سنة ١٨٨٠ نادى الفقيه Raffaele Garofalo وهو أحد تلاميذ لومبروزو بنظرية جديدة مفادها أن المجرم ليس خلقة جسمية شـاذة كما قال لومبروزو ، وإنما هو نفس شـاذة ينقصها الورع والأمانة ، ويعـد تخلف الورع فيها مصدراً لجرائم الدم وتخلف الأمانة مصدراً لجرائم المال . وخلص من ذلك إلى القـول بأن العقوبة يجب أن تهدف إلى مجـازاة المجرم ذاته أى إلى المنع الخاص قبل أن تهدف إلى تخويف كافة الناس أى إلى المنع العام .

وقد مهدت الخطوات الأخيرة الطريق إلى ظهور المدرسة الايطالية الحديثة فى علم الاجرام والقانون الجنائى وهى المدرسة الوضعية التى يتزعمها Enrico Ferri والتى أثرت مبادئها على مختلف التشريعات الجنائية فى العالم . فانريكوفرى وإن كان من تلاميذ لومبروزو هو الآخر إلا أنه أكمل على أستاذه بإبراز أهمية البيئة الاجتماعية فى توليد الجريمة وذلك فى كتابه الشهير عن علم الاجتماع الجنائى وقد وضعه سنة ١٨٨١ وأظهره فى صورته النهائية سنة ١٩٢٩ بتورينو .

فنى هذا الكتاب يرجع المؤلف الجريمة إلى ثلاثة أنواع من العوامل : عامل طبيعى وجغرافى ، وعامل شخصى نفسانى ، وعامل اجتماعى . ويعرفها بأنها وليدة تجاوب بين عوامل شخصية داخلية فى المجرم وبين عوامل مادية خارجية فى البيئة الطبيعية الجغرافية وفى العلاقات الاجتماعية . ويرى أن هذه الأنواع الثلاثة من العوامل ينشأ منها ما سماه قانون الكثافة الجنائى . مفاد هذا القانون أنه كما يوجد فى علم الكيمياء قانون الكثافة مقتضاه أن كمية معينة من الماء على درجة معينة من الحرارة تذيب قدراً معيناً من المادة الكيماوية لا يمكن تجاوزه لا إلى قدر أكثر ولا إلى قدر أقل ، فإن فى علم الاجرام قانون كثافة كذلك مقتضاه أن ظروفاً اجتماعية معينة إذا اقترنت بأحوال شخصية معينة وبعوامل محيطة معينة تنتج عددا معينا من الجرائم لا يمكن ارتكاب لا أقل ولا أكثر منه . وخلص من ذلك إلى القول بأن الجريمة نتيجة حتمية لابد أن تترتب على عوامل معينة ، ولا يسع المجرم إلا أن يرتكبها تحت تأثير هذه العوامل ، بمعنى أن المجرم بالنسبة للجريمة

يعد مسيراً لا مخيراً ، ولا يتخذ إزاءه إجراء ما على أساس أنه مسؤول عن الجريمة وإنما على أساس أن المجتمع يجب أن يدافع عن نفسه ضد الجريمة بالقضاء على سببها ولو كان مصدرها رجلا مجنونا . وبهذا أحلّ أنريكو فرى محل المسئولية الأدبية ماسماه المسئولية القانونية ومؤداها أن كل مجرم ولو كان مجنوناً ، يحق للمجتمع أن يدافع عن نفسه ضده . هذا الدفاع كثيرا ما يكون بوسائل وقائية تحلّ محلّ الأساليب العقابية . فالمجنون الذى يخشى أن يحدث مرضه العقلى جريمة يهدد المجتمع بذات الخطر الذى يهدده به غير المجنون من المجرمين .

وقد كان لهذه النظرية الوضعية تأثيرها على دول العالم من حيث أنها جعلت للعقوبة وظيفة الدفاع عن المجتمع ضـد الجريمة ، ونبهت المشرعين إلى ضرورة النص على تدبير وقائى ينطق به القاضى فى جريمة المجنون عوضاً عن تبرئته وترك التصرف فيه للسلطة الادارية ، ومن حيث أنها وجهت المشرعين إلى الملاءمة بين العقوبة وبين ظروف كل جريمة وحالة كل مجرم ، وإلى التعديل فى أساليب تنفيذها بحيث تجدى فى إصلاح الجانى ، أى أدت أجمالا إلى ما يسمى بتفريد العقوبة فى التشريع وفى القضاء وفى التنفيذ . ولـكن النظرية الوضعية لم تصـادف حتى الآن قبولا فيما قررته من أن المجرم مسير لا مخير ، وفى إنكارها بالتالى للمسئولية الأدبية كأساس لتطبيق القانون الجنائى حتى على غير المجنونين .

وقد جاء بعد انريكو فرى عالم الاجتماع كولايانى (١٨٨٩) ليؤكد وجود العامل الاجتماعى كسبب وحيد للجريمة . فهو يقرر أن الجريمة نتيجة حتمية للعـامل الاجتماعى دون سواه ، خلافاً لمـا نادى به فرى من

وجود عوامل أخرى مسببة لها . ويرى أن الاستعداد الشخصي النفساني للجريمة، ليس إلا وليد ظروف اجتماعية أحاطت بحياة المجرم لا سيما من الناحية الاقتصادية ، وأن المجرم بالتالي قابل للاصلاح بإزالة الظروف المادية السيئة التي اكتنفت حياته ، الأمر الذي نادى به فرى كذلك في مطالبته بالقضاء على الأسباب الاجتماعية للجريمة .

وقد وضع الأستاذ الأمريكي دونالد تافت كتاباً في علم الاجرام ظهر في نيويورك سنة ١٩٤٥ لتأكيد أن المجرم من صنع وإنتاج المجتمع نفسه ، وأن الوراثة يكاد لا يكون لها أي نصيب في تسبيب الجريمة لكون الانسان كالمادة الأولية يتخذ الصورة التي تشكله عليها الحياة التي يحياها منذ ولادته ، ومن ثم يرجع إجرامه إلى البيئة الفاسدة التي نشأ وترعرع فيها أي إلى العامل الاجتماعي دون سواه .

وقد امتاز علم الاجرام بعد لومبروزو بنهضة علمية في إيطاليا قادها العلماء والأطباء النفسيون لا سيما Sergi و Patrizi و Niceforo ، وذهبوا فيها إلى القول بأن الجريمة تنشأ من تغلب الكيان الخسيس للنفس الانسانية على الكيان السامي فيها . وتمتاز نظرية سيرجي على الأخص بتقسيمها طبع الانسان إلى أساسي ودخيل : فالطبع الأساسي قوامه الوراثة مضافة اليها الأحوال الشخصية والعضوية للفرد ، ويتجزأ بدوره إلى جزء عميق أصيل يرجع إلى الحياة البدائية للناس وجزء أقل عمقاً يعكس حياة الجنس والأسرة المنتمي إليهما الفرد . والطبع الدخيل هو ذلك الذي أوجدته في الفرد الظروف التي مر بها في حياته والتي عدلت ولو جزئياً الطبع الأساسي .

ويحسن بنا كذلك أن نشير عرضاً إلى نظريتى فرويد وأدلر Freud و Adler فالأول يعزو الجريمة إلى شعور بالخطأ لدى الفرد يدفعه إلى الإجرام بغية أن ينال جزاءه على خطئه ، والثانى يرجعها إلى محاولة الفرد أن يتخلص من عراك داخلى فى نفسه مصدره مركب نقص . وظاهر أن النظريتين لا تضعان معياراً عاماً لعلم الاجرام .

ولم يزدهر علم الاجرام بحق إلا تبعاً لجهود الأطباء والعلماء الإيطاليين فى الثلاثين سنة الأخيرة ، واستعانتهم فى هذه الجهود بكل الأساليب العلمية التى تستخدم فى فحص شخص الإنسان بصفة عامة مجرماً كان أو غير مجرم ، وبتجارب عديدة أجريت فى مؤسسات الوقاية والعقاب بروما . ونخص بالذكر من أولئك العلماء والأطباء Viola, Castellino, De Giovanni, Pende, ذلك الطبيب العالمى فى أمراض الغدد الذى أظهر أهمية علم فصائل الإنسان فى تقسيم المجرمين إلى فئات وفصائل تتميز كل منها بأعراض مشتركة تسودها . وبعد أن ساهم فى الجهود عينها أستاذ علم طبائع المجرم فى جامعة روما حالياً وهو الدكتور Benigno Di Tullio كل هذه الجهود بمؤلفه الذى ظهر فى روما سنة ١٩٤٥ والذى يضم نظرية جديدة هى نظرية « التكوين الاجرامى » .

مؤدى هذه النظرية أنه رغم كون الجريمة بصفة عامة نتيجة تفاعل بين نفسية الإنسان كعامل داخلى وبين الظروف التى يقابلها الإنسان فى العالم الخارجى ، إلا أن الاختبار والتجربة قد دلا على أن هناك أفرادا لديهم استعداد أو ميل إلى الجريمة لا يتوافر لدى الآخرين ، بدليل أن الظروف الخارجية التى تثير فيهم النزعة إلى الاجرام وتدفعهم إلى ارتكاب الجريمة ، لا تحدث نفس

الأثر بالنسبة للأشخاص العاديين . فهذه الظروف تكون بمثابة مثيرات كاشفة لنزعتهم الاجرامية . وترتبط هذه النزعة لديهم بتكوين خاص فيهم جسمي ونفسي على السواء ، يميزهم عن أي رجل عادي . ويختلف هذا التكوين الإجرامي في أولئك المجرمين باختلاف أنواعهم . ولذا قسمهم دي توليو جريا على نهج الطبيب Pende إلى فصائل مختلفة ، واضعا في كل فصيلة من يشتركون في خصائص تكوينية واحدة . وقد ميز هؤلاء المجرمين بحكم تكوينهم عن مجرمين بمحض الصدفة يرجع إجرامهم إلى تأثير عامل خارجي أكثر من رجوعه إلى عامل داخلي . على أن التكوين الإجرامي كعامل داخلي لا يصل في نظره إلى حدّ الطبيعة المرضية أي لا يصدق عليه وصف المرض . وهكذا يفرق بين المجرمين بحكم تكوينهم والمجرمين بحكم الصدفة من جهة وبين المجرمين بحكم المرض العقلي أو الجنون من جهة أخرى .

بل إنه حتى بالنسبة للمجرمين المصابين بجنون ، يفرق دي توليو بين المجنون المجرم والمجرم المجنون . فالمجنون المجرم هو من ترجع جريمته إلى جنونه بحيث يرتفع عنه الإجرام بالشفاء من المرض . أما المجرم المجنون فيرجع إجرامه إلى تكوين فيه سابق على الجنون ، لم يفعل الجنون سوى أن ضاعف الحدة الإجرامية لهذا التكوين فيه وزاد من جسامته ، و بالتالي لا يرتفع عنه الاجرام بشفائه من المرض ما لم يعالج تكوينه الاجرامي هو الآخر علاجا خاصا يبدده ويزيله .

ويضيف دي توليو إلى ما تقدم أن التكوين الاجرامي يتميز بأن آثاره تظهر على الفرد في سن مبكر ، وبأنه يفضي إلى نوع خطير جسيم

من الجرائم ، وبأنه يتضمن ميلا إلى تكرار الجريمة استمذاباً واستمراء لها .

ويعد التكوين الإجرامي في نظر دى توليو مرادفا للشخصية الإجرامية . ولذا يستخلص توافره في فرد ما من دراسة شخصية هذا الفرد . وتدرس الشخصية من نواح ثلاث : —

الناحية الاولى : هي أعضاء الجسم الخارجية وصفتها الطبيعية أو غير الطبيعية . ويدخل في هذه الناحية أيضا كما يقول الطبيب Pende الكشف عن الفصيلة الجنسية التي ينتمي إليها الفرد لما لوحظ من تقابل بين الانتماء إلى جنس معين وتوافر خصال نفسية معينة .

والناحية الثانية : هي وظائف الأعضاء الداخلية أي وظائف الجهاز التنفسي والجهاز القلبي الدموي والجهاز الهاضم والجهاز البولي التناسلي والجهاز العصبي سواء أريد به الوضع العصبي المتعلق بالوظائف الداخلية للجسم أو الوضع العصبي الدائر حول صلة الجسم بالعالم الخارجي . وتدخل في هذه الناحية افرازات الغدد المختلفة وأثرها في تكييف المزاج النفساني وفي تحديد الرغبة في العمل فضلا عن الطاقة العملية .

والناحية الثالثة : هي الناحية النفسانية ويراد بها قياس غرائز النفس وما تشعر به من حاجات تولدها هذه الغرائز ، وقدر هذه الحاجات . ويلاحظ أن الغريزة كعنصر نفسي هي أكثر عناصر النفس اتصالا بوظائف أعضاء الجسم ، وبالتالي تفهم العلة التي من أجلها لا يمكن لعلم النفس أن يغفل في الدراسة النفسية بحث وظائف الأعضاء . ثم إنه من أهم الامارات الكاشفة عن الناحية النفسية في الشخصية ، سلوك الفرد نفسه وما استخدم في هذا

السلوك من وسائل وما أحاط به من ملابسات .

فبدراسة شخصيات المجرمين من هذه النواحى الثلاثة ، رأى دى توليو أن التكوين الإجرامى يتميز إجمالا بالخصائص الآتية : —

فمن ناحية الأعضاء الجسمية الظاهرة ، لوحظ أن المجرم بحكم تكوينه مصاب بعيوب فيها وإن كان لا يخلو منها الشخص العادى إلا أنها توجد فى ذلك المجرم بقدر أكبر ، كما أن نسبة انتشارها فى المجرمين من هذا النوع أكبر من نسبة انتشارها بين الأشخاص العاديين . ومن هذه العيوب ما يتوافر فى الدماغ وفى شق الجبهة .

ومن ناحية وظائف الأعضاء الداخلية ، لوحظت فى المجرمين بحكم تكوينهم عيوب فى إفرازات الغدد الداخلية لا سيما الغدة الدرقية ، وخلل فى الجهاز الدموى أو البولى ، ومظاهر تسمم كثيراً ما ترجع إلى الإصابة بالسل الرئوى أو بالزهرى ، واضطراب فى الجهاز العصبى أهم مظاهره التشنج . هذه العيوب كسابقتها تتوافر كذلك حتى فى الأشخاص العاديين ، ولم يصل العلم إلى تحديد ما يتصل منها بالميول الإجرامية ويعتبر خاصاً بالمجرمين دون غيرهم . على أنه رغم كون تلك العيوب عامة على المجرمين وغير المجرمين ، إلا أنها توجد بنسبة انتشار أوسع وبقدر أكبر فى المجرمين بحكم التكوين ، إذا ما قورنوا بالأشخاص العاديين .

ومن جهة أخرى ، ليس المراد بالإشارة إلى النوعين السابقين من العيوب القول بأنهما السبب المباشر لارتكاب الجرائم من جانب هؤلاء المجرمين ، بدليل أن هذه العيوب متوافرة كذلك فى غير المجرمين ولا تدفع بهم إلى

الجريمة . إنما المقصود هو القول بأنه قد يكون لها بعض التأثير فى قيام أو على الأقل فى تسوىء الأحوال النفسية الشاذة التى تصحب ارتكابهم الجرائم ، لأنها كما رأينا توجد فى أولئك المجرمين بقدر أكبر منه فى الأشخاص العاديين . فهى عيوب لا يتميز بها المجرمون إلا من حيث الكم لا من حيث الكيف ، ومن حيث أنها أكثر انتشاراً بينهم منها بين غير المجرمين .

أما الناحية النفسية من الشخصية فهى التى يتميز فيها المجرمون بحكم التكوين بخصائص معينة لا توجد فى غير المجرمين ، ويمكن اعتبارها إلى حد ما كما قلنا الآن ، قائمة بذاتها غير معتمدة على العيوب الخلقية أو العضوية . هذه الخصائص النفسانية هى من ناحية شذوذ فى الجانب الغريزى العاطفى من نفس المجرم ، كالشذوذ فى غريزة الاقتناء إذ يفضى إلى تملك أموال الغير بدون حق ، وكالشذوذ فى الغريزة الجنسية كيفاً أو كما ، ويكون مصحوبا عادة بفساد خلق وميل إلى العنف وإلى الكسل وإلى المبالغة فى استعمال المسكيفات ، وكالشذوذ فى غريزة القتال والدفاع ، ويكون مصحوباً عادة بخلل فى وظائف الجهاز العصبى يزيد من حدته وجسامته ، ويؤدى هذا الشذوذ إلى ارتكاب جرائم الدم . ومن ناحية أخرى فإن هذه الخصائص النفسانية تتجلى كذلك فى شعور بالارتياح والعذوبة يعقب ارتكاب الجريمة ، وفى ضعف التعلق بالمثل العليا الخلقية ، وفى قلة المقاومة النفسية لظروف خارجية يقاومها عادة الرجل العادى .

وأخيراً فقد قسم دى توليو المجرمين بحكم تكوينهم إلى فئات أربعة على أساس وجه الشذوذ فى التكوين الاجرامى ، وذلك وضعاً لأساس يمكن

الاعتماد عليه فى تشخيص حالة كل مجرم . هذه الفئات الأربعة هى عند دى توليو فئة المجرم الناقص فى نموه النفسى ، وفئة المجرم ذى الاتجاه العصبى السيكوباتى ، وفئة المجرم ذى الاتجاه السيكوباتى ، وفئة المجرم ذى الاتجاه المختلط . وسنتناول بالكلام هذه الفئات بالتفصيل .

هذه خلاصة نظرية التكوين الاجرامى . وقد صادفت هذه النظرية قبولا خارج إيطاليا لا سيما فى ألمانيا وفى فرنسا وفى أمريكا الجنوبية .

أما فى إيطاليا ذاتها فلم تلق النظرية اعتراضاً يذكر من أحد . بل أيدها كثيرون أو نادوا بذات مضمونها مع استخدام تعبيرات أخرى كالميل الاجرامى أو الفساد الغريزى أو التكوين الفاسد ، أو الاستعداد الاجرامى . ويحبذها كثيرون من المشتغلين بعلم الاجرام فى إيطاليا حاليا مثل Niceforo ، Altavilla ، Flesch ، كما أنه لم يوجه إليها أى نقد أستاذنا العالى المغفور له Filippo Grispigni وقد كان أستاذ القانون الجنائى ومدير معهده بجامعة روما . وكل ما يستفاد من أقوال الأستاذ Grispigni حول نشأة الجريمة ، أن الجريمة أولا وقبل كل شىء إرادة إجرامية ، والارادة هى خلاصة التفاعل بين عوامل نفسانية . فهذه العوامل النفسية هى التى يتعين البحث فيها عن السبب المباشر للإرادة الإجرامية ، على اعتبار أن العوامل الجسمية أو العضوية ليس لها على هـذه الارادة تأثير مباشر . فالجريمة مظهر من مظاهر النشاط النفسانى . وبديهى أن هذا النشاط إما أن يكون عاديا وإما أن يكون شاذاً وإما أن يكون مريضاً . ومن ثم فأهم جانب فى علم الاجرام هو دراسة التكوين النفسانى مع إعطاء العناية الواجبة كذلك للتكوين الجثمانى والعضوى .

هذا النظر يتجه بعلم الإجرام اتجاها نفسانيا . وقد يفهم على أنه تحفظ موجه إلى نظرية التكوين الإجرامى ، ولكنه على كل حال تحفظ لم تخل منه هذه النظرية نفسها .

ويؤكد وجهة النظر عينها الأب Gemelli أستاذ القانون الجنائى فى جامعة القلب المقدس الكاثوليكية بميلانو وهو ألد خصم حالى للمدرسة الوضعية فى القانون الجنائى من حيث زعمها أن المجرم مسير لا مخير .

قصارى القول إذن أن نظرية التكوين الإجرامى هى أرجح النظريات التى ظهرت حتى الآن فى علم الإجرام ، ولذا سنسير على مقتضاها فى دراستنا لهذا العلم .

تقسيم علم الإجرام :

ينقسم علم الاجرام ثلاثة أقسام :

١ ــ علم الأمراض العقلية الاجرامية وقد قلنا إنه لا يدخل فى هذه الدراسة .

٢ ــ علم طبائع المجرم وهو يدرس من أسباب الجريمة ما يتعلق منها بشخص المجرم .

٣ ــ علم الاجتماع الجنائى ويدرس الظروف الاجتماعية التى لها صلة بالإجرام على وجه العموم سواء أكانت من الظروف التى بتوافرها واطرادها فى حيز ما من الزمان والمكان تساهم فى نشأة تكوين إجرامى لدى بعض الأفراد ، وعندئذ تدخل من هذه الوجهة فى دراسة علم طبائع المجرم ،

أو كانت من الظروف الملائمة للاجرام أى المسهلة لوقوع الجريمة بصفة عامة.

وسنتناول فى دراستنا إلى جانب علم طبائع المجرم علم الاجتماع الجنائى كذلك.

صلة علم الاجرام بالعلوم الاخرى :

الجريمة فعل إنسانى ، وعلم الاجرام إذ يتحرى أسبابها لابد أن يستخدم كل علم يعنى بدراسة شخص الانسان كجسم وكنفس. فعلم الاجرام إذن وثيق الصلة بعلم الطب عامة وعلم الطب الشرعى بصفة خاصة ، وبعلم وظائف الأعضاء وعلم الأجناس البشرية وعلم النفس وعلم الأمراض العقلية الاجرامية كفرع من علم الطب وعلم الاجتماع وعلم الجغرافيا وعلم الاقتصاد ، وعلم الاحصاء وعلم تخطيط المدن وتوزيع السكان.

الاهمية العملية لعلم الاجرام :

تبدو أهمية علم الاجرام سواء فى علاج الجريمة أو فى وقاية المجتمع منها.

فمن حيث علاج الجريمة بعد وقوعها Post delictum

لعلم الاجرام فائدته من وجهتين.

١ ـ من وجهة أنه الأساس الذى يمكن الاعتماد عليه فى تفريد العقوبة تشريعاً وقضاء وتنفيذاً.

٢ ـ ومن وجهة أنه الأساس الذى يقوم عليه القضاء على أسباب الجريمة فى الحدث الصغير قبل أن تستفحل هذه الأسباب بنموه.

فمن الوجهة الأولى يراد بتفريد العقوبة المواءمة بينها وبين حالة كل مجرم حتى تتناسب مع وضعه النفسي الخاص وتصلح ما فسد فيه . والتفريد يكون في التشريع نفسه بالنص على عقوبات وتدابير وقائية تختلف باختلاف الأفعال وطوائف المجرمين . فمن قبيل هذا التفريد التشريعي للعقوبة ، تحديد القانون عقوبة خاصة للزوج الذي يقتل زوجته عند مفاجأته إياها متلبسة بالزنا ، إذ أن هذه العقوبة هي الحبس بدلا من عقوبة الجناية المقررة للقتل العادي (م ٢٣٧ ع) . ومن قبيله أيضاً ما توجبه المادة ٣٤٢ من قانون الاجراءات الجنائية المصري من إيداع المجنون الذي يرتكب جريمة مستشفى الأمراض العقلية ، فهذا تدبير وقائي ينطق به عوضا عن العقوبة في الأمر الصادر بألا وجه لاقامة الدعوى أو في الحكم الصادر بالبراءة .

ويكون التفريد في القضاء أيضاً بتحديد القدر المناسب من العقوبة بين حديها الأدنى والأقصى تبعاً لحالة كل مجرم وظروف كل قضية ، أو بالنطق بتدبير وقائي عوضا عن العقوبة على حسب تقدير القاضي ، كما كان الحال بالنسبة للمجرمين المتادين على جرائم الأموال وإتلاف المزروعات وقتل الحيوانات إذ أن المواد ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ من قانون العقوبات المصري كانت قبل الغائها تجيز للقاضي وضعهم في المحل الخاص أي إصلاحية الرجال بدلا من توقيع عقوبة الأشغال الشاقة عليهم ، وهذا الوضع تدبير وقائي رغم أن القانون كان يسميه عقوبة . فكانت للقاضي في شأن هؤلاء المتادين سلطة تقديرية تدور حول مناسبة اتخاذ التدبير الوقائي معهم عوضاً عن

توقيع العقوبة العادية ، الأمر الذى كان يتطلب وزناً وتشخيصاً لحالتهم الاجرامية.
بل تجيز المادة ٢٠٤ من قانون العقوبات الايطالى ـ ولا مقابل لها فى القانون المصرى ـ أن يضيف القاضى إلى العقوبة المحكوم بها تدبيراً وقائياً يتخذ مع المجرم بعد تنفيذ هذه العقوبة عليه ، إذا اقتنع القاضى بأن هذا المجرم على درجة من الخطورة تبرر ذلك . وسنبين فى نهاية هذه الدراسة ما المقصود من هذه الخطورة وكيف يستخلص وجودها طبقاً للقانون الايطالى .

ورغم أن علم الاجرام وثيق الصلة بقانون العقوبات لأنه لازم لتطبيق العقوبات والتدابير المنصوص عليها فى هذا القانون تطبيقاً سليماً ، إلا أنه علم ملحق بقانون العقوبات ومكمل له ، ومن ثم قد لا يتوافر لدى القاضى الالمام الكافى به . من أجل ذلك أحست بلاد كثيرة بضرورة أن يستعين القاضى بالخبراء فى دراسة أحوال كل مجرم لا سيما فى قضايا الجرائم الخطيرة . بل توجد فى انجلترا مؤسسة من فنيين مختصين بعلم الاجرام تندبهم المحاكم لأعمال الخبرة فى مختلف القضايا الجنائية ويطلق عليها مؤسسة « العلاج العلمى للاجرام » . ونشأت على غرارها قبل الحرب الأخيرة مؤسسة مماثلة فى المانيا يطلق عليها (Kriminalbiologischer Dienst) « إدارة فحص تكوين المجرم » ، وذلك بمقتضى القرار الصادر فى ٣ نوفمبر ١٩٣٧ من وزير العدل فى حكومة الرايخ . وتجرى دراسة المجرمين فى الولايات المتحدة الأمريكية على أسلوب تقدر به درجة لكل مجرم فى كل ناحية من النواحى التى يستخلص منها مدى احتمال وقوعه فى الجريمة من جديد ، وسنبين هذه النواحى عند دراستنا للخطورة الاجرامية وما تقوم عليه من عناصر .

وتدرس أشخاص المجرمين فى إيطاليا بمؤسسات الوقاية والعقاب ، وهى غنية بعلماء خبراء فى علم الاجرام ، يجرون فيها أبحاث وتجارب هذا العلم . ومع ذلك فان قانون الاجراءات الجنائية الأيطالى فى المادة ٣١٤ منه لا يبيح القاضى الاستعانة بخبراء فى تقدير مدى خطورة المجرم . ولايسوّغ له الالتجاء إلى أهل الخبرة إلا فى حالة الاشتباه فى إصابة المتهم بعرض عقلى فيُندب خبير لفحص القوى العقلية للمتهم ووضع تقرير عنهـا . ومفاد ذلك أن القانون الايطالى يفترض فى القاضى الالمام التام بعلم الاجرام . فلا يجوز للقاضى الإيطالى عند النظر فى قضية متهم سليم القوى العقلية أن يلجأ إلى خبير يعينه على تقدير مدى الخطورة الإجرامية لهذا المتهم ، وإنما عليـه أن يعتمد فى هذا التقدير على محض إلمامه الشخصى بذلك العلم . غير أنه قد يندب القاضى طبيبا لفحص المتهم المشتبه فى إصابته بجنون ، ويضع الطبيب تقريراً ينفى به الجنون عن المتهم . عندئذ يتضمن تقرير الطبيب بطبيعة الأمر تشخيصاً لأحوال المتهم النفسية رغم دحض شبهة الجنون عنه . ولا مانع من أن يعول القاضى على هذا التشخيص فى تكوين عقيدته عن خطورة المتهم . وإن تلك المادة من قانون الاجراءات الجنائية الايطالى محل نقد لاذع من جانب أئمة القانون الجنائى .

ذلك عن تفريد العقوبة تشريعا وقضاء .

أما تفريدها تنفيذاً فتظهر فيه فائدة علم الاجرام من حيث اتباع أسلوب معين فى تنفيذ العقوبة على كل مجرم تبعاً لحالته الخاصة ووجه الضعف فى تكوينه ، سواء كان هذا الأسلوب يتعلق بعلاج المجرم طبياً ونفسانياً

أو بتوجيهه إلى الحرفة التى يؤهله لها ميله الطبيعى ، أو كان يتعلق باعتبارات خاصة من الجنس والسن ، كما فى منع تنفيذ عقوبة الأشغال الشاقة على النساء أو الرجال المسنين ، ومن حيث تنفيذ التدابير الوقائية وتوجيه هذا التنفيذ الوجهة الملائمة لحالة كل مجرم ، ومن حيث الوقوف على الوقت المناسب للافراج الشرطى عن المتهم فى عقوبة محددة المدة ، أو للافراج عنه من تنفيذ عقاب أو تدبير غير محددة مدته ، ومن حيث تهيئة نوع من المعاونة والرعاية للمجرم بعد مغادرته السجن أو المؤسسة التى قضى بها العقوبة أو التدبير الوقائى .

ومن الوجهة الثانية لا تخفى أهمية علم الإجرام فى علاج جرائم الأحداث ، وفى تفريد معاملة الحدث المجرم سواء فى التشريع أو فى القضاء أو فى التنفيذ على نحو شبيه بذلك الذى بيناه فى صدد إجرام الكبار . بل إن معاملة الحدث المجرم من وجهة القانون الجنائى أدق وأهم من معاملة كبار السن من المجرمين . فتشخيص سبب الجريمة فى الحدث أعسر وأشق ، كما أن علاج الحدث المجرم أخطر شأناً بالنسبة للمجتمع ، إذ يقصد به القضاء على مصدر الجريمة بدا فى الشخص مبكراً ويستمر معه بتقدمه فى السن كما يزداد جسامة لو لم يقض عليه فى المهد .

ومن حيث وقاية المجتمع من الجريمة قبل وقوعها Ante delictum

- لعلم الإجرام فائدته من وجهات ثلاثة :

فمن جهة ييسر هذا العلم الكشف عن الأحوال الخطرة التى تنذر بوقوع الجريمة . فمرحلة التنفيذ تسبقها دائماً مرحلة تأهب واستعداد لا تخفى

ملاحظتها على من يكون ملماً بعلم الاجرام ويخط السير فى الطريق إلى الجريمة . ومتى اكتشفت الحالة الخطرة يمكن اتخاذ اللازم فوراً لمنعها من الافضاء إلى الجريمة القائم خطرها . وهذه مهمة من صميم عمل البوليس ، توجب أن يكون البوليس هو الآخر على إلمام تام بعلم الاجرام .

ومن جهة ثانية فإن رجال الجيش كذلك مطالبون بأن يكونوا ملمين بعلم الإجرام . ذلك لأن التجنيد فى مصر قد صار إجبارياً وعاماً على جميع أفراد الأمة كما هو الحال فى الدول الأخرى . ويمكن أن يتيح التجنيد فرصة الكشف عن يكون ذا ميل إلى الاجرام من الشباب المجند الأمر الذى حدث ويحدث بالفعل فى غير مصر من الدول . فمتى بدت على أحد الجنود قلة استعداد للتمشى مع مقتضيات الحياة العسكرية القاسية ومثلها العليا ، وميل إلى عدم النظام أو إلى العنف والأعمال المنافية للأخلاق ، فيجوز أن يستدل من ذلك على أنه مصدر محتمل لإجرام مستقبل ، فيتخذ اللازم لإصلاحه سواء أثناء التجنيد أو بعد انتهاء مدة التجنيد .

ومن جهة ثالثة فإن علم الإجرام يفتح باب الإصلاح الإجتماعى إذ يتيح الوقوف على أسباب الجريمة فردية كانت أو اجتماعية ، وينبه الدولة حكومة وشعباً إلى وجوب التضافر معاً فى العمل على إزالة هذه الأسباب .

برنامج دراستنا لعلم الإجرام :

لما كانت الجريمة تنشأ من تغلب الدافع إليها على المانع منها ، إما بحكم تكوين إجرامى فى الفاعل وإما بحكم الصدفة ، فإن دراستنا لعلم الإجرام تنقسم إلى أبواب تسع :

ففى الباب الأول : سنتناول أسلوب البحث فى علم الاجرام .

وفى الباب الثانى : أسباب الجريمة .

وفى الباب الثالث : عملية ميلاد الجريمة .

وفى الباب الرابع : طوائف المجرمين .

وفى الباب الخامس : إجرام الأحداث .

وعند هذا الباب تنتهى موضوعات الجزء الأول من هذا الكتاب .

أما الجزء الثانى من هذا المؤلف فسنعالج فيه ما يأتى : —

فى الباب الأول : علم الاجتماع الجنائى .

وفى الباب الثانى : إجرام النساء .

وفى الباب الثالث : نظرية الخطورة الاجرامية .

وفى الباب الرابع : علاج الجريمة والوقاية منها .

وفى الباب الخامس : مستقبل علم الاجرام فى مصر .

الباب الأول

أسلوب البحث فى علم الإجرام

يجرى البحث فى علم الإجرام بدراسة أشخاص المجرمين توصلا إلى معرفة أسباب إجرامهم . ودراسة شخص المجرم تكون بفحص حالته الجسمية وحالته النفسانية . ذلك لأن شخصية كل إنسان هى الوحدة الجامعة بين جسده ونفسه ، وهى دائما ثمرة التفاعل والامتزاج بين العوامل الجسدية والعوامل النفسية . ومن الخطأ إنكار ما للجسم من أثر على النفس ، فمن الثابت علما أنه كثيراً ما يتوقف النشاط الفكرى للإنسان من حيث نوعه وكيته على بنية جسمه وحالته الجثمانية بصفة عامة . وليست حياة المرء إلا نفسا مجسدة فى جسد وجسدا متبخرا فى نفس . وقد أقر هذا النظر المؤتمر الدولى لعلم الإجرام الذى انعقد بروما فى أكتوبر ١٩٣٨ إذ أوجب أن تكون دراسة المجرم شاملة لجسمه ونفسه على السواء .

أولا : فحص الجسم :

يفحص جسم المجرم من وجهتين :-

١ - من وجهة أبعاد وأطوال الأعضاء الخارجية ودرجة التناسب بينها .

٢ - ومن وجهة وظائف الأعضاء الداخلية .

الأعضاء الخارجية :

لم يصل العلم بعد إلى تحديد مدى الصلة بين الإجرام وبين العيوب

الخلقية التى تشوب عادة الأعضاء الخارجية لجسم المجرم . غير أن أول هدف يجب أن تتجه إليه دراسة هذه الأعضاء هو تحديد الجنس الذى ينتمى اليه المجرم من بين الأجناس المختلفة ، والفصيلة التى يدخل فيها من بين فصائل الجنس الواحد وهى فى كل بلد تختلف باختلاف البيئات الإقليمية . فهذا التحديد كثيراً ما يفسر وجود طبع معين فى أخلاق المجرم يعزى إلى جنس ما أو إلى فصيلة معينة من هذا الجنس . فإذا لم تكن طباع المجرم راجعة إلى العامل الجنسى بهذا المعنى ، فيمكن أن تنسب إلى العامل الوراثى الخاص بالمجرم شخصيا وبأسرته .

وقياس أبعاد وأطوال أعضاء الجسم الظاهرية ، أمر لا تقف أهميته عند ما تقدم ، بل تبدو فائدته كذلك فى بيان مدى التناسب القائم بين هذه الأعضاء فيما بينها ، لا سيما بين وسط الجسم من جهة وأطراف الجسم من جهة أخرى . فاختلال التناسب بين الوسط والأطراف كثيرا ما يكشف عن اختلال فى الأحوال النفسية والخلقية للمجرم . فضخامة الوسط بالنسبة للأطراف تدل عادة على انطواء نفسانى يتركز فى الأهواء الداخلية بغير اكتراث للعالم الخارجى . وضخامة الأطراف بالنسبة للوسط تدل على تغلب الاكتراث بالعالم الخارجى ، ونمو الاتصال بالجو المحيط . وقد أسفرت الأبحاث فى هذه الناحية لا سيما من جانب الطبيب الإيطالى Pende عن تقسيم أفراد المجرمين إلى نوعين :

١ — نوع تغلب فى تركيبه الجثمانى الناحية الاتصالية بالعالم المحيط ، ويتميز بصغر الوسط بالنسبة للأطراف ، وسير النمو الجسمى فى اتجاه رأسى أكثر منه أفقى ، مع طول فى البنية وطغيان الصدر على البطن فى الحجم ،

وكبر الجزء الأسفل من البطن بالنسبة لجزئها الأعلى ، فضلا عن طول غير طبيعى فى ارتفاع الصدر ووجه أميل إلى أن يكون بيضاويا .

٢ – نوع تغلب فى تركيبه الجثمانى الناحيه الداخليـة البهيمية ، ويتميز بكبر الوسط بالنسبة للأطراف ، وسير النمو الجسمى فى اتجاه أفقى أكثر منه رأسى ، وطغيان البطن على الصدر فى الحجم ، وكبر الجزء الأعلى للبطن بالنسبة لجزئها الأسفل ، والطول غير الطبيعى للوسط بالنسبة إلى طول الأطراف السفلى ، مع وجه أميل إلى أن يكون دائريا .

فاختلاف هذين النوعين فى التركيب الجثمانى يقابله اختلاف فى التغذية العامة للجسم ونمو عضلاته وفى حالة جهازه العصبى كما قلنا ، الأمر الذى ينعكس كذلك على الطباع النفسية ، فضلا عن أن حالة الجسم العامة من حيث البدانة أو النحافة والقوة الصحية تكشف عن مدى مقاومة الجسم لا للمرض فحسب بل التعب وأعباء العمل كذلك .

وقياس الأبعاد والأطوال لا يقتصر فحسب على وسط الجسم وأطرفه بل يشمل كذلك رأس الجسم . وتفحص الرأس من هذه الناحية فى الدماغ وفى الوجه . وكشفت الأبحاث عن وجود أنواع عديدة من العيوب فيهما لدى المجرمين .

فقد يكون دماغ المجرم بالغ الضخامة أو بالغ الصغر على غير المألوف ، أو مائلا أو عاليا على غير العادة أو متخذاً شكل دائرة أو مثلث تقريباً أو يعلو الجزء الخلفى فيه على الجزء الأمامى الخ ..... وقد يرجع هذا الشذوذ إلى التهابات أثرت على تكوين المجرم قبل ولادته أى وهو فى دور الحمل .

أما الوجه فكثيراً ما يكون معيبا فى المجرمين إما بضيق الجبهة وصغرها ،

أو عدم التناسب بين الشق الأيمن والشق الأيسر للوجه من حيث نموها ، أو البروز فى عظام الجبهة أو الشذوذ فى العينين والأنف وعلى الأخص فى الأذنين والأسنان .

ويشمل الشذوذ تعبيرات الوجه كذلك ، فقد يكون تعبير الوجه شاذا فى الدلالة على بلد صاحبه كأن يغلب عليه طابع بربرى أو منغولى ، أو فى الدلالة على جنس صاحبه كأن تغلب عليه فى الرجل إمارات الأنوثة أو فى الأنثى إمارات الرجولة ، أو فى الدلالة على سن صاحبه كأن تغلب عليه فى الكبير سمات الطفولة وفى الصغير سمات الشيخوخة . وقد يكشف هذا الشذوذ عن اختلال فى إفرازات الغدد الداخلية بمختلف أنواعها ومنها الغدد الجنسية . ولوحظ أيضاً أن المجرم الذى يرتكب جرائم العنف والدم تكون نظراته فى الغالب جافة قاسية فظة ، ولو أن ذلك لا يتحقق فى جميع الأحوال ، إذ قد يكون المجرم من هذا النوع ذا وجه وسيم ظاهر البراءة يبعث على الطمأنينة ويخفى بذلك خطورة صاحبه .

على أن فحص جسم المجرم لا يقتصر على ما تقدم من نواح بل يتناول كذلك الحالة الجلدية . وهناك ظواهر جلدية لها أهمية خاصة فى هذا الصدد هى آثار الجروح من جهة والوشمات من جهة أخرى .

فآثار الجروح التى تكتشف فى أعلى الراس من الأمام أو من الخلف تدل على أن المجرم قد عاش حياة خالية من عطف أحد عليه اختلط فيها بعشراء السوء ، وتبادل معهم أفعال العنف ، ونشأ فيه بالتبعية ميل إلى العنف . أما مايوجد فى أعلى الرأس على الجانبين الأيمن والأيسر من آثار لجروح ، فكثيرا ما يدل على وقوع المجرم فجأة يمنة أو يسرة واصطدام رأسه بالأرض تبعا لتشنجات عصبية .

أما آثار الجروح فى الوجه فتوجد عادة فى الوجنة اليمنى أو الوجنة اليسرى بالقرب من الأذن ، وتتخذ فى الغالب صورة سحجات رفيعة طويلة تدل على خوض مشاجرات أو إتيان أعمال انتقامية فى وسط شرير، إن لم تكن راجعة إلى حادث من حوادث العمل .

وأما ما يكتشف من آثار الجروح فى وسط الجسم لا سيما فى أعلى الصدر من الجهة اليسرى (إلا إذا كان الفرد أشولا) وفى أعلى البطن وكذلك فى النصف الأمامى من الذراع الأيسر ، فيدل غالبا على اعتداءات المجرم على نفسه أوقعها ، إما ليتظاهر بالجنون تخلصا من المحاكمة أو فى سبيل الانتقال من السجن إلى المستشفى أثناء تنفيذ العقوبة ، وإما ليتنفّس عن أزمات عصبية انتابته على أثر مناقضته فى أمر أو توقيع جزاء عليه أو تلقيه خبراً سيئاً . فكثيرا ما تحدث أمور من هذا القبيل لدى بعض المجرمين ثورة غضب عصبية لا تتأتى تهدئتها إلا بجروح يحدثها المجرم فى جسمه سواء بضرب رأسه فى الحائط أو بعضّ اليدين أو استخدام أى سلاح قاطع يتصادف وجوده فى متناول يده كقطعة زجاج أو مسمار الخ .... وكثيراً ما يكون جلد المجرم قليل الاحساس بالألم ، بحيث يستشعر المجرم نوعا من اللذة كلما أحدث بجسمه جروحا أكثر غوراً . ويدل مدى الغور فى الجروح كذلك على مدى الثورة العصبية التى صاحبتها .

أما الوشمات فلا يعنى بها علم الإجرام إلا فى حدود كشفها عن نزعة إجرامية . فقد يكون بعض الوشمات راجعا إلى عادة اجتماعية تتعلق بالتجميل أو بطقس دينى لا سيما فى بلد على جانب قليل من التحضر ،

وقد يرجع الوشم إلى عادة محلية أو خاصة بنوع معين من العمال كالبحارة . فكل هذا لا يهمنا فى علم الإجرام ، وإنما تتصل بهذا العلم الوشمات الكاشفة عن فساد عضوى أو نفسانى أو خلق لدى المجرم .

فوشمات المجرم فضلا عن دلالتها على قلة فى إحساس الجلد بالألم ، كثيرا ما تتضمن التعبير عن رغبات غريزية دفينة فى نفس المجرم يفضحها هو نفسه إذ يظهرها على جسمه فى شكل معبر . وتتخذ الوشمات صورة الرسوم والأشكال أو صورة الكلمات والتعبيرات اللغوية . فاذا كانت مثلا فى صورة امرأة عارية فإنها تكشف عن غلو فى الميل الجنسى يفسر جرائم العرض ، وإن كانت فى صورة خنجر أو أسلحة قتال فإنها تكشف عن غلو فى غريزة القتال والدفاع يفسر جرائم العنف والدم الخ ..... ودلت التجارب فى السجون أيضا على أن المجرم قد يحدث فى جسمه وشمات فى صورة رسوم فاضحة ليعرضها على زملائه المسجونين مقابل مبلغ من النقود وبغية إثارة شهوته الجنسية أو إشباعها .

وتلحق بالوشمات وآثار الجروح فى الفحص الجثمانى أنواع البروز الجلدى التى يطلق عليها فى التعبير الدارج (الكالو) ، فهى كثيراً ما تكشف عن نوع معين من الحرفة يهواه المجرم أو عن عادة معينة كما إذا وجدت مثلا على مفاصل أصابع اليد من الخارج إذ تدل عندئذ على أن المجرم يعتاد فى السجن الاتصال بجيرانه فى الزنزانة المجاورة عن طريق الطرق على الحائط .

ويشمل الفحص كذلك شعر الجسم سواء كان شعر الرأس أو شعر

الأعضاء الأخرى وكذلك الأظافر ، لأنه كثيراً ما توجد فى الشعر والأظافر عيوب كاشفة عن اختلال فى الأحوال الصحية متصل من قرب أو من بعد بالنزعة الإجرامية .

وظائف الأعضاء الداخلية :

بعد بحث الأعضاء الظاهرة من جسم المجرم يمتد البحث كذلك إلى أعضاء جسمه الداخلية ، فيتناول الجهاز الدموى ، والجهاز التنفسى ، والجهاز الهضمى ، والجهاز البولى والتناسلى ، والجهاز العصبى . فكثيراً ما يكشف فى هذه الأجهزة عن أمراض أو عيوب إن لم تكن السبب المباشر للنزعة الإجرامية ، فإنها فى القليل تعد عوامل موقظة منبهة لهذه النزعة ، تخرجها من الحالة الكامنة إلى حيز التنفيذ .

وفى هذا النطاق تبدو أهمية خاصة فى فحص الجهاز العصبى الخارجى والداخلى بما فى ذلك إفرازات الغدد . فالجهاز العصبى الخارجى يتطلب فحصه ملاحظة وقياس وضع العينين من حيث البروز أو الغور ، وحركة الجفون ، وحركة اللسان والرقبة ، والأطراف العليا والسفلى ، ووسط الجسم ، وذلك للوقوف على ما إذا كانت الحركات طبيعية أو مشوبة بعيوب أو رعشات تكون لها دلالة معينة . فمن المشاهد فى المجرمين وجود رعشات لديهم فى حركة الجفون ، واللسان ، واليدين ، ترجع إلى ضعف فى الجهاز العصبى مرده إلى أسباب داخلية كإفرازات الغدد ، أو إلى أسباب خارجية كإدمان الخمر أو التدخين أو تعاطى الكوكايين .

ويدخل فى فحص الجهاز العصبى الخارجى أيضاً قياس الأفعال المنعكسة

التى يأتيها الجسم إما لمؤثر خارجى سطحى ، وإما لمؤثر من الداخل يتعلق بحركة الأعضاء الداخلية . فقد لوحظ فى بعض المجرمين اضطراب فى حركات العضلات والخلايا العصبية يقابله عادة اضطراب نفسانى .

ويشمل فحص الجهاز عينه كذلك فحص وظائف الحواس الخمسة ، ومدى تأثر المجرم بالتقلبات الجوية ، ولهجة مخاطبته لغيره ، والكيفية التى يقرأ ويكتب بها ، لأن الاضطراب فى هذه النواحى كخلل عصبى ، كثيراً ما يكون راجعاً إلى خلل فى وظائف الأعضاء . وفى هذا السبيل لوحظ فى بعض المجرمين عدم إحساس بالألم الجسدى يقابله عدم إحساس أدبى ، فضلا عن بعض جروح فى المخ ينشأ عنها خلل فى الخلايا العصبية الضابطة للنفس وميل إلى سهولة الانفعال والغلو فيه . كما لوحظ أن بعض المجرمين تنتابه إحساسات عامة غير عادية ويتميز بمناعة ضد المرض وضد تلقى العدوى تفسر أن المجرم يكون عادة أطول عمراً من غير المجـــــرم ، رغم ما يلاقيه من ظروف سيئة فى السجن وفى خارج السجن . كما أن من الشائع بين المجرمين وجود حساسية مفرطة تجعلهم أكثر تأثراً من غيرهم بتقلبات الجو بين الحرارة والبرودة ، إذ يقابلون تلك التقلبات باضطراب وعدم هدوء وتغيرات سريعة فى المزاج ، أبرز فيهم منها فى سواهم .

أما الجهاز العصبى الداخلى ، فيتناول فحصه هرمونات الجسم وإفرازات غدده الداخلية ، الصلة القائمة بينها وبين حالة الانقباض أو الانشراح النفسانى بصفة عامة . فيدخل فى ذلك فحص الدورة الدموية وإفراز الغدة

الدرقية بصفة خاصة ، إذ لوحظ أن مرتكبى جرائم العنف والدم لديهم إفراط فى إفراز هذه الغدة جعل العالم Lugaro يفكر فى أن يزيل عنهم جزءاً منها . ولوحظ أيضا أن اللصوص والنصابين والمزورين يتميزون بخلل فى إفراز تلك الغدة مصحوب بإفراط فى الخوف والجبن .

ثانيا : فحص النفس

يتناول فحص النفس طريقة الوعى أو الإدراك أولا ، فطريقة التفكير ، فطريقة التصور ، ثم مقدار الحاجات الغريزية ، وأخيراً خط سير الارادة وكيفية انعقادها .

فالوعى أو الادراك هو مجموع العوامل النفسية التى تمكن المرء من الإحاطة بما يجرى حوله وبما يجرى داخل نفسه . ويتصل بالوعى كذلك مدى قوة الانتباه لدى الفرد ومدى قوة الذاكرة عنده .

وقد لوحظ فى المجرمين بصفة عامة أنه يغلب فيهم وعيهم بأحوالهم الشخصية النفسانية دون أحوال العالم المحيط . فالإحساسات التى ينشئها العالم المحيط فى نفس المجرمين تقل فى متوسطها عن تلك التى يولدها فى نفس الأشخاص العاديين ، إذ لا تتلقى نفس المجرم من تلك الإحساسات عادة إلا ما يتصل بالحاجات الغريزية الشخصية دون انتباه لما يتعلق بالآخرين . هذا الوعى المنطوى على الداخل أكثر من الخارج يتخذ صوراً عديدة . فتارة يكون وعياً بليداً متجمداً يتميز بتركز الذهن فى الشعور بالحاجة المؤدية إلى العمل الإجرامى نفسه وانصرافه عما عدا ذلك . ويبدو هذا الوعى بصفة خاصة فى جرائم العنف العاطفية التى تتسلط فيها على المجرم فكرة

معينة تثابر فى سيطرتها على ذهنه وتلاحقه أينما حل ، وتلهيه غالباً عن مراعاة واجب التبصر حتى فى حق نفسه ، فيقترن تنفيذ جريمته بنواح من عدم التحرز تمكن من اقتفاء أثره والكشف عنه .

وقد يكون الوعى مختلطاً ، ويتميز عندئذ باضطراب فى مدى إدراك الأمور وفى صفاء هذا الادراك ، من نوع الاضطراب الذى يلحظ على الفرد وهو فى حالة سكر ، ويضعف هذا الوعى من ضبط المرء لنفسه كما تغلب فيه الانفعالات السيئة .

وهناك وعى آخر معيب يسمى بالوعى المزدوج ، وفيه يكون المجرم ذا شخصيتين متعارضتين ، فيقضى أياماً فى الرحيل والتنقل يرتكب فيها أنواعاً مختلفة من الجرائم مع احتفاظه فى الوقت ذاته بمظهر شخص واع يقظ صافى النفس .

وهناك نوع رابع من الوعى المعيب هو التصوير الخاطئ illusion لأمور معينة تعرض فى العالم الخارجى ، فتتمثل فى مخيلة المجرم على غير حقيقتها ، كأن يفهم من حركة يأتيها سواه أن المراد بها إيذاؤه وهى ليست فى الحقيقة موجهة إلى ذلك .

وهناك نوع خامس من الوعى هو التوهم Hallucination أى الاعتقاد بوجود أمر فى العالم الخارجى المحيط لا وجود له إطلاقاً . ويتخذ صورة أحاسيس وهمية مختلفة سواء كانت بصرية أو سمعية أو شمية أو ذوقية أو لمسية . وتبدو أهمية هذه الأحاسيس فى علم الإجرام حين تكون بعينة خاصة بصرية أو سمعية ، كأن يتخيل الفرد صور أشخاص مقدمين

على الاعتداء عليه لا وجود لهم أو يسمع عبارات تهديد أو قذف لم ينطق بها أحد ، فتساوره حالة من الانفعال أو القلق قد تؤدى به إلى ارتكاب أفعال عنيفة . وهناك نوع من التوهم يدور حول الحياء المرضى ويجعل صاحبه يتخيل أنه ضحية اغتصاب أو هتك عرض أو أفعال مخلة بالحياء ، فيعامل بالعنف أشخاصاً يتصور صدور تلك الإهانات منهم .

وقلنا إنه يتصل بالوعى أو الادراك مدى الانتباه ، وقوة الذاكرة . فكثيراً ما تكون لدى المجرم ذاكرة معيبة سواء من حيث تعلق الوقائع بالذهن عند حدوثها ، أو من حيث مدى رسوخها فى الذهن والقدرة على استعادتها . فقد يكون المجرم مصاباً بفقد الذاكرة أو بضعفها أو بميل طبيعى إلى اختراع تكمل به مواضع النسيان (وتبدو أهمية ذلك أيضاً فى الادانة على شهادة الزور إذ يجب أن يكون المجرم سىء النية عالما على وجه اليقين بكذب الوقائع التى يدلى بها ، كما تبدو أهمية ذلك بالنسبة للقاضى فى تفسير شهادة الشهود) . ويبدو هـــذا بصفة خاصة عند استجواب المجرم عن حياته وماضيه إذ كثيراً ما يستطرد فى رواية أمور خيالية من اختراعه .

ويجرى بحث الوعى أو الإدراك ، وكذلك قوة الانتباه ، وقوة الذاكرة ، بتوجيه استجوابات إلى المجرم ، وإخضاعه لاختبارات ، كأن تعرض عليه عبارة مطبوعة حذف منها بعض الحروف ليكشف عن المحذوف منها ؛ بينما يقاس الوقت الذى يستغرقه فى هذا الكشف الخ . وهناك أسلوب آخر للفحص فى هذا الميدان هو متابعة وملاحظة سلوك المجرم نفسه وكيفية تصرفه .

وبعد فحص طريقة الوعى أو الادراك ، يأتى فحص طريقة التفكير ، وهى تشمل بالإضافة إلى كية الأفكار ونوعها ، أهلية الحكم على الأشياء وأهلية ترتيب الأفكار ترتيباً منطقيا وأهلية النقد .

أما عن كية الأفكار ، فيتميز بعض المجرمين بوفرة فى هذه الكية ، بأن تتزاحم الأفكار عندهم وتتلاحق على نحو من السرعة غير عادى يسبب اضطراباً واختلاطا بينها ، وفقدانا للضابط المنطقى لها ، لفرط الانفعال وشدته . ويتميز البعض الآخر بقلة فى كية الفكر تبدو فى صورة من البطء قد تصل إلى حالة من وقوف التفكير كلية أو إلى حالة من الذهول .

ومن حيث نوع الأفكار ، يتميز البعض بأفكار منصبة على الداخل وعلى الرغبات والصوالح الشخصية فى صورة انطواء على النفس . ويتميز البعض الآخر بأفكار متسلطة على الشخصية تقطع السير الطبيعى للتفكير على نحو لاخلاص منه ، بحيث تبدو غريبة على الشخصية نفسها ومفروضة عليها . وقد تكون هذه الأفكار المتسلطة تافهة كاشتغال الذهن بأسئلة وأجوبة يتبادلها الفرد مع نفسه ، أو بعمليات حسابية لا موجب لها ، وقد تكون دائرة حول شكوك ومخاوف لامبرر لها ، وحينئذ تبدو على قدر من الجسامة ، كثبات الفكر على الخوف من حادث مستقبل يخشى وقوعه أو من عبور ميدان أو من الاختناق أو من المرض أو من الوقوع فى الخطأ . وتصحب الأفكار المتسلطة عموما أيا كان نوعها ، حالة نفسية من الانفعال والعذاب واليأس والقلق كثيراً ماتساهم فى وقوع أفعال إجرامية عنيفة .

وتبحث أفكار المجرم كية ونوعا عن طريق استجوابه ، وعن طريق إخضاعه للاختبارات .

أما أهلية الحكم ، فهى الملكة التى يعطى بها الفرد لكل شىء معناه الحقيق ، وأهلية ترتيب الأفكار ترتيباً منطقيا هى ملكة الاستنتاج السليم . وأهلية النقد هى الملكة التى يعطى بها الفرد لكل شىء قيمته الحقيقية بالقياس الصحيح لمدى أهمية الشىء بالنسبة لغيره ، وعدم المبالغة فيها أو النقص منها .

وقد لوحظ أن هذه الأهليات أو الملكات تقل لدى المجرمين عن المتوسط الذى تتوافر به لدى الرجل العادى . وسبب ذلك أنها كثيراً ماتكون مشوبة عندهم بأحوال غير طبيعية من الهذيان . هذا الهذيان عقيدة تؤمن بها النفس رغم مغايرتها الحقيقة . وقد تكون إما تغاليا فى التفاؤل وإما تغاليا فى التشاؤم . وقد تكون متفرعة عن غريزة حب البقاء كاعتقاد المرء خطأ بأنه مضطهد ، أو عن غريزة الاقتناء والحيازة كاعتقاد المرء دون مبرر أنه مسلوب الحق ، أو عن الشعور بالكيان الذاتى كركب العظمة ، وكاعتقاد المرء فى نفسه بأنه مصلح اجتماعى أو بأنه جليل القدر علميا ، أو عن الغريزة الجنسية كاعتقاد المرء دون مسوغ بأن امرأته تخونه ، أو عن الشعور الدينى كاعتقاد المرء بأنه نبى .

وبعد بحث طريقة التفكير ، تبحث فى المجرم كذلك طريقة التصور والتخيل . فقد تتوافر فى المجرم حالة من خيال خصب غير طبيعى تتميز بالمبالغة فى أمور واقعة ، أو بالإنشاء الخيالى لأمور لا وجود لها . هذا الخيال بالإضافة إلى ضعف فى أهلية النقد ، هو الذى يهىء الطريق لارتكاب جرائم النصب ، ويغلب توافره فى الشبان وفى النساء من المجرمين .

الآن بينا ضرورة بحث الوعى أو الإدراك ، وطريقة التفكير ، وطريقة التصور ، أى بحث مايطلق عليه فى تعبير شامل لفظ الذكاء . وقد قلنا إن المتبع فى فحص

هذه الناحية ، هو سؤال المجرم نفسه ومناقشته وإخضاعه للاختبارات . غير أنه لما كان دأب المجرمين هو التكلف والتصنع إخفاء لحقيقة أحوالهم عند توجيه سؤال أو اختبار إليهم ، فإن ذلك الأسلوب لابد أن يكمله آخر أهم منه وأدق ، وهو تتبع السلوك الاختيارى التلقائى للمجرم نفسه وكيفية تصرفه ، مهما كان الوقت الذى يستغرقه هذا التتبع .

على أن فحص المجرم نفسانياً لايقف عند اختبار ذكائه أى وعيه ، وطريقة تفكيره ، وطريقة تصوره ، بل يجب أن يتناول كذلك بحث الجانب الغريزى والعاطفى فى نفسه . فإن توافر عيوب فى هذا الجانب هو الذى يسبب ارتكاب الجرائم عادة ، ولا يكون الخلل فى الوعى أو فى التفكير أو فى التصور إلا من قبيل العوامل الميسرة لمفعول هذه العيوب والكاشفة عنها .

والمراد بالجانب الغريزى فى المجرم ، مجموع غرائزه وكمية ونوع الحاجات التى تثيرها هذه الغرائز فى نفسه . والمراد بالجانب العاطفى فيه مدى مايكون لديه من ضيق الذرع ، ومدى مايتوافر فيه من الحساسية النفسانية ، وكذلك كيفية تعلقه بالدين .

أما الجانب الغريزى ، فأهم الغرائز التى يتناولها منه بالبحث علم الإجرام ، هى غريزة حب البقاء ، وغريزة الاقتناء ، والغريزة الجنسية أو التناسلية .

فغريزة حب البقاء ، قد تكون بها عيوب فى صورة إفراط أو فى صورة نقص تصل أحياناً إلى درجة الأمراض . فمن قبيل العيوب فى صورة الإفراط الشراهة أى الميل الذى لا حد له إلى الطعام ، وكذلك الميل إلى تعاطى أو التهام أشياء غير مغذية فى ذاتها كالحصى والورق والقماش بل المواد المتعفنة . ومن قبيل

العيوب فى صورة النقص الإحجام المتواصل عن الطعام والعزوف عنه . ومن العيوب التى تشوب غريزة البقاء ، ضعف هذه الغريزة تبعاً لأنواع من العناء الجسدى أو النفسانى توالت على الفرد حتى زهدته فى الحياة وبغضتها إليه ، أو تبعاً لأنواع من الهذيان ، وهذا الضعف هو الذى يفضى عادة إلى الانتحار ، وقد يؤدى إلى جرائم عنيفة .

وغريزة الاقتناء ، قد تكون مشوبة هى الأخرى بعيوب فى صورة إفراط أو نقص . فمن قبيل العيوب فى صورة إفراط ، الميل إلى التكديس والجمع بغير تقييد ولا تمييز وبصبر لاينفد . وقد ينصب هذا الميل على أشياء عديمة القيمة ، أو على أشياء ذات قيمة ككتب أو لوحات فنية أو طوابع بريد أو أسلحة أو عصىّ الخ ... ومن قبيل العيوب فى صورة نقص ، الميل إلى الإسراف والتبذير . وكثيراً مايتخذ العيب فى تلك الغريزة صورة من الهذيان هى الاعتقاد دون موجب بالفقر والبؤس .

والغريزة الجنسية أو التناسلية ، قد تكون معيبة هى الأخرى كما أو كيفا . فتكون معيبة كمًّا إما بالإفراط كما فى شراهة الاشتهاء الجنسى ، وإما بالنقص كما هو الحال بالنسبة للعنّين . وتكون معيبة كيفا ، إما على صورة انقلابية كما هو الحال فى اللواط ، وإما على صورة فسادية كما هو الحال لدى الأشخاص الذين يتبعون فى إشباع شهوتهم طرقا غير طبيعية كتعذيب المرأة ، أو التبذل فى الكشف عن أعضاء التناسل واستعراضها .

وقد لوحظ أن عيوب الغريزة الجنسية كثيراً ما يكون لها دخل لا فى جرائم العرض فحسب ، بل فى جرائم الأشخاص وجرائم الأموال كذلك . فيقرر

Hirsch أنه قد تبين له أن اللصوص الذين يرتكبون السرقة بطريق النشل هم على جانب كبير من التخنث ، وأن اللصوص الذين يرتكبونها بطريق الكسر على جانب كبير من الخشونة .

ويفهم مما تقدم أن لبحث الجانب الغريزى فى الجرم أهمية كبيرة . فكل فرد تدخل فى تركيبه النفسانى غرائز أساسية لابد منها هى التى تكلمنا فيما سبق عن عيوبها . غير أن الثقافة والتهذيب ينشئان بالتفريع عن هذه الغرائز ، غرائز أخرى راقية سامية تسمى بالغرائز الثانوية . وكلما تغلبت فى المرء غرائزه الثانوية على غرائزه الأساسية ، كان أبعد من سواه عن طريق الجريمة .

والأسلوب الذى يبحث به الجانب الغريزى هو إما استجواب المجرم تحرياً عن ميوله ورغباته ، وإما استخدام الطريقة التى يقترحها الطبيب الإيطالى Pende وهى أن تعرض على المجرم مجموعة كبيرة من الكلمات المعبرة عن أهواء خسيسة وعن مثل عليا خافية فى الوقت نفسه ، وأن يلاحظ الأثر الذى تحدثه هذه الكلمات لديه من استحسان أو استهجان أو عدم اكتراث . ومن طرق البحث فى هذا النطاق أيضاً ، تسجيل ما قد يبوح به المجرم وهو فى حالة حلم ، ولو أن هذه الطريقة يجب اتباعها بمنتهى الحيطة والحذر فى تفسير ما يستفاد منها تفاديا للخطأ فى هذا التفسير . على أن أهم طريقة للبحث هى دائما تتبع سلوك المجرم نفسه وتسجيل ما بدر وما يبدر منه اختيارا .

هذا من الجانب الغريزى . أما الجانب العاطفى فيتناول البحث فيه كما قلنا ضيق الورع ، والحساسية النفسانية ، وكيفية التعلق بالدين .

أما ضيق الورع ، فمعناه أن تقل فى النفس الطاقة الاحتمالية لكل مايرد على

رغباتها من قيود أيا كان نوعها . ويساهم هـذا العيب عادة فى ارتكاب جرائم العنف بصفة عامة . ومظهره أن يصدر من المجرم رد فعل غير طبيعى ومبالغ فيه لقاء عوامل عادية لا يترتب عليها فى الرجل العادى هذا الأثر ، كاحتساء الخمر وتقلبات الجو ، ومالا تخلو منه الحياة اليومية من مضايقات مألوفة تناقض أهواء الفرد ورغباته . ويتخذ رد الفعل من جانب المجرم صورة اعتداء عنيف يقع منه على نفسه أو على الغير، وتمرد منه على كل قيود النظام ، مصحوبين بهياج عصبى وغضب بالغ . ويتأتى الوقوف على مدى ضيق الذرع بالتحرى عن الحياة الماضية للمجرم وما اكتنفها من أحـداث وقعت له أو بدرت منه كاعتدائه على نفسه وتمرده على النظام ، وكذلك باستجواب المجرم نفسه عـلى نحو خاص يهىء له الصفاء والهدوء فى الإجابة ، وبفحص حساسيته الجلدية أيضاً .

وأما الحساسية النفسانية ، فالمراد بها ما تنشئه الظروف والمثيرات المختلفة فى نفس المجرم من شعور باللذة أو بالألم ، بالاستحسان أو بالاستياء ، أى الوجهة التى تتخـذها قابلية النفس للانفعال . وقد اختلف العلماء فى بيان الصلة بين الانفعال النفسانى وبين وظائف الأعضاء لاسيما إفرازات الغدد . فمنهم من يقول إن عامل الإفراز الداخلى هو الذى يسبق الانفعال، ومنهم من يقول إن الانفعال هو الذى يسبق عامل الإفراز الداخلى . على أن الرأى الراجح هو رأى De Sanctis ويذهب إلى أن الصلة بين الانفعال ووظائف الأعضاء هى صلة دائرية ، بمعنى أن الإدراك يتناول أمراً ما ، فيصادف هـذا الأمر هوى لدى النفس ، وتثور إفرازات عضوية داخلية تضاعف من حدة التعلق بذلك الأمر، وتنعكس بدورها على الإدراك ، فينشأ من ذلك الانفعال .

ومن هذا يتضح أن انفعالات النفس تتوقف على ما يصادف أو يعارض هوى فيها . وهذا الهوى قائم بدوره على عنصر أساسى وعنصر تكميلى . فالعنصر الأساسى هو الغرائز الكامنة فى الجهاز العصبى المتصل بالداخل ، والعنصر التكميلى فكرى ثقافى نظرى يسيطر على الجهاز العصبى المتصل بالخارج ، ويكون أفعل وأقوى حين يصل فى رسوخه إلى الاندماج فى الجهاز العصبى المتصل بالداخل . ومن مجموعهما يتكون الوعى الخلقى للفرد فكل شعور غريزى لا يخلو من تأثير عامل فكرى ، كما أن كل عامل فكرى لا يخلو من تأثير شعور غريزى . والعامل الفكرى الثقافى النظرى لا يعدو أن يكون مدى ما يلقاه الفرد من تثقيف وتعليم . وهين على الفرد أن يتلقى الثقافة النظرية ، ولكن من الصعب أن يعيشها ويحياها ، أى من الصعب أن تندمج فى عقله الباطن لتسيره فى سهولة طبيعية لا تكلف فيها .

ويتفاوت الأفراد منذ الحداثة فى الحساسية النفسانية ، فمنهم من يكون طيعاً ليناً قابلا للتهذيب ، ومنهم من يكون عاصياً متمرداً ، غير خجول ، وغير قابل للصقل ، وميالا إلى إتيان أفعال من النماذج الجنسى السابق لسنه ، لإفراط فى الغرائز الأساسية مصحوب بنقص فى الغرائز الثانوية الناشئة من التهذيب .

والحساسية النفسانية أو الانفعالية بهذا المعنى لها نوعان متطرفان ، يتناقضان فى المظهر وإن اتحدا فى النتيجة . فهناك البلادة الحسية أو الانفعالية من جهة ، وهناك الإفراط الحسى أو الانفعالى من جهة أخرى ، ويتوسط بينهما نوع من عدم الثبات وعدم الاستقرار فى الحساسية الانفعالية .

فالبلادة الحسية أو الانفعالية مظهرها ثبات أو جمود فى الأعضاء الداخلية ،

وركود فى التعبير ، وطبع من عدم الاكتراث ، مع خمول فى الحركة الخارجية. ويتأتى الكشف عنها بفحص قابلية الجلد للإحساس بالألم ، إذ ظهر منذ أن قرر ذلك لومبروزو أن البلادة فى الحساسية الجلدية كثيراً ما تقابلها بلادة فى الحساسية الانفعالية مصحوبة ببلادة فى التعلق بالمثل العليا الخلقية ، وكذلك بفحص الحياة الماضية للمجرم والتحرى عما وقع فيها من أحداث القسوة فى معاملة الإخوان والعشراء ، والعصيان والخروج على النظام فى المدرسة أو فى العمل المهنى ، والميل إلى التعسف والجور وإتيان أعمال خالية من التقوى والأدب الاجتماعى .

ولكن ضعف الوازع الخلقى قد تصحبه الحالة العكسية وهى الإفراط الحسّى أو الانفعالى . وأسلوب الكشف عن هذا الافراط هو مراعاة لون الوجه وكونه أميل إلى الاصفرار أو الاحمرار ، وقياس ضغط الدم من حيث كونه عاليا أو منخفضا ، وقياس التنفس من حيث كونه سريعا أو بطيئا ، فضلا عن تتبع سلوك المجرم فى الحاضر وفى الماضى .

ومظهر الإفراط الحسّى أو الانفعالى هو الزهد فى القيود النظامية ، وإتيان أفعال العنف فى الأسرة ، والمخالفات النظامية فى المدرسة ، وعدم الثبات فى القيام بالعمل وتحمل تبعاته ، والاضطراب بصفة عامة فى التعبيرات والحركات الخارجية .

أما الأهواء التى يدور حولها النشاط الانفعالى بطيئاً كان أو سريعاً ، فيجرى فحصها عن طريق استجواب المجرم ، وتتبع طريقة سلوكه الحاضر ، والتحرى عن ماضى حياته وسلوكه بين أقربائه فى الأسرة وأقرانه فى

المدرسة أو فى السجن الخ ... فتلك الأهواء هى التى تبين مدى ما يسيطر على المجرم ويسيره من الغرائز ، ومدى ما أصابه المجرم من التهذيب ، وبالتالى مدى الوعى الخلقى لديه .

وأخيرا يتعين استكمالا للبحث النفسانى أن تفحص لدى المجرم كيفية تعلقه بالدين . فالتعلق بالدين لدى الأفراد يتخذ صوراً ثلاثة . ففى إحدى الصور ، يتصور الفرد الدين تصوراً صحيحاً ، بأن يعتبره وسيلة حماية الإنسانية جمعاء من الأذى التى تصيبها به الشرور . وفى صورة ثانية ، يتصور المرء الدين تصوراً خاطئاً ، بأن يعتبره وسيلة حماية الفرد نفسه من الأذى والشرور ، وضمان سعادته الشخصية فى الدنيا والآخرة . وعن هذه الصورة الثانية الخاطئة تتفرع الصورة الثالثة وهى أمعن فى معنى الخطأ ، وفيها يتصور الفرد الدين على أنه قوة سحرية غير طبيعية تضفى حمايتها على الفرد حتى حيث يقتل ويسرق ويجرم ، فتقيه شر مطاردة البوليس ، وتنجيه من قبضة يد العدالة .

على أن فحص الحالة النفسانية للمجرم لا يقف عندما ذكرناه بل يجب أن يختتم بفحص الإرادة وكيفية انتقادها فيما يصدر عنها من قرارات . والإرادة هى أهلية العزم والبت ، أى أهلية اختيار أمر معين من بين أكثر من أمر . وتكون هذه الأهلية معدومة حين لا يكون للمرء اختيار فيما ينعقد عليه عزمه ، أى حين يكون مسوقا دون خيرة إلى أمر لا سبيل له إلى اختيار سواه ، وذلك فى حالات المرض العقلى أو الجنون ولا شأن لنا بها . غير أن أهلية الاختيار لا تكون معدومة فى غير هذه الحالات ،

أى لدى الأشخاص الطبيعيين . وإنما تكون عادة ناقصة فى الفترة الزمنية المقارنة لارتكاب الجريمة ، إذ كثيراً ما يختار المرء طريق الجريمة بسبب عوامل تضعف قوة ضبطه لنفسه وتغلب لديه الدافع إلى الجريمة على المانع منها .

وأسلوب فحص الإرادة ، هو تتبع الخطوات التى يمر بها القرار الإرادى قبل أن تصدره النفس . فمن المعلوم أن هذه الخطوات تبدأ بإدراك إما أن يظل عالقاً بالذهن ، وإما أن يؤول إلى العقل الباطن من النفس وينزوى فيه . فإذا علق بالذهن أى بالعقل الواعى كفكرة تساوره ، تحول إلى رغبة ثم إلى تأمل فى مناسبة تحقيق هذه الرغبة . هذا التأمل هو مقارنة بين تنفيذ الرغبة وبين عدم تنفيذها ، تنتهى دائماً بعزم إما فى معنى إيجابى وإما فى معنى سلبى . وكثيراً ما تكون هذه الرغبة متسمة بعدم اكتراث لصالح الغير أو متجهة بالذات إلى الإضرار بالغير ، فتنشأ منها فى الحالة الأولى جريمة غير عمدية وفى الحالة الثانية جريمة عمدية .

وإن كان إخضاع المجرم للاختبارات من وسائل فحص إرادته ، إلا أن أهم أسلوب فى هذا الفحص هو تتبع سلوكه الاختيارى التلقائى .

ومن العيوب التى تشوب الإرادة ويعنى باستظهارها عالم الإجرام ، اختلال فى التوازن النفسانى مظهره تخبط النفس بين رغبات متناقضة واتجاهات متعارضة . ومن قبيل ذلك أيضاً أن تكون الإرادة مشوبة بقوة اندفاعية تعجل باتخاذ القرار دون وزن سابق لوجه المناسبة فيه . وقد يكون هذا الاندفاع راجعاً إلى انفعالات شديدة أو أفكار متسلطة أو أوهام .

فرغنا من بيان أسلوب البحث فى علم الاجرام وكيف أن هذا العلم إنما يتناول بالفحص شخص المجرم جسما ونفسا للوقوف على أسباب الإجرام فيه . وقبل اختتام هذا الباب ، لا يسعنا إلا أن نوجه النظر إلى أن الفحص الجثمانى والنفسانى لشخص المجرم لابد أن يكله استقصاء يدور حول الأمور الآتية :ـ

١ ـ نوع الأسرة التى ينتمى إليها المجرم ، من حيث الأمراض التى تسودها ، والعادات والميول التى تتوافر فى أجداده ووالديه وأقربائه ، وذلك فى سبيل الكشف عن العوامل الوراثية .

٢ ـ مجموع العوامل التى أثرت على تكوين المجرم فى أثناء الحمل .

٣ ـ تاريخ حياة المجرم منذ ولادته ، أى ما لابس حياته من ظروف فى الأسرة وفى المدرسة أو المصنع ، وفى الجيش وفى السجون وفى كل بيئة حلّ بها .

٤ ـ سلوك المجرم وكيفية تصرفه لا من حيث الحركات المادية الخارجية فحسب ، بل من حيث ما يكشف عنه هذا السلوك من حياة نفسية داخلية يحياها المجرم وتصدر عنها أفعاله . والمراد بذلك سلوك المجرم فى الماضى وفى الحاضر على السواء .

وتتبع فى الكشف عن السلوك الماضى طرق ثلاث :ـ

(ا) طريقة سؤال المجرم نفسه عن ماضى حياته (ب) طريقة التحرى عن هذا الماضى من مصادر أخرى حتى لا يكون الاعتماد فى معرفة الحقيقة على أقوال المجرم وحدها ، وهى دائما محل شك . (ح) تفهم الكيفية التى ارتكب

بها المجرم جريمته أو جرائمه ، إذ كثيرا ما يكشف طريق الجريمة عن نفسية المجرم لا سيما بالنظر إلى نقطة البداية فى هذا الطريق ومراحل السير فيه والمرحلة النهائية منه . وهنا تبدو أهمية علم البوليس الفنى فى مساعدته لعلم الإجرام .

وأما الكشف عن السلوك الحاضر والمتوقع للمجرم ، فلا يكون إلا بتتبع سير المجرم نفسه والمثابرة فى ملاحظة ما يصدر عنه من تصرفات اختيارية طبيعية فى مناسبات مختلفة تعرض عفوا أو تُهيأ قصدا ، بغية تسجيل ما يترتب عليها من آثار . ومما تتناوله الملاحظة فى هذا الصدد ، طريقة مشية المجرم ، وموضوعات وأسلوب حديثه ، وخط كتابته ، وما يكون لديه من ميل اجتماعى يدنيه من فرد دون آخر ، أو يحمله على الاندماج فى طائفة من المجرمين دون أخرى ، الأمر الذى يبين ما يسيطر على المجرم فى طريقة شعوره وتفكيره وتصرفه .

على أن كل ما قدمناه بشأن أسلوب البحث فى علم الاجرام لا يفوّت علينا إبداء ملاحظتين هامتين : —

الملاحظة الأولى : أن تفسير إجرام المجرم لا يتأتى للباحث فى علم الاجرام بناء على ما يكشف عنه الفحص الجثمانى والنفسانى من نتائج متناثرة . فالاعتماد فى ذلك التفسير على هذه النتائج متناثرة وعلى تقدير كل منها منفردة عن الأخرى ، كثيرا ما يفضى إلى أخطاء يتعين تفاديها ذلك لأن تفسير الإجرام فى كل مجرم فن شبيه بتشخيص المرض فى كل مريض ، وكما أن الطبيب لا يتقن التشخيص إذا عوّل فيه على محض معلوماته النظرية

فى تفسير مفردات الأعراض ، دون أن يُهمل نظره فى الربط بين هذه الأعراض واستخلاص الداء من مجموعها ، فكذلك الباحث فى علم الإجرام لابدّ له من ذكاء وفراسة وحسن استنتاج فى تفسير ما يفضى إليه فحص شخص المجرم من نتائج ، إذ ليس التشخيص قائماً على هذه النتائج فى مفرداتها أو مجموعها وإنما على حسن الفهم لها . ولا تقتصر أهمية هذه الملاحظة على استظهار أسباب الإجرام فى المجرم فحسب ، بل تبدو أهميتها كذلك فى تقدير مدى خطورة المجرم أى مدى احتمال وقوعه فى الجريمة مستقبلا ، إذ يتوقف تحديد هذه الخطورة على حسن فهم العوامل التى ينسب إليها وقوع الجريمة ، وعدم المبالغة فى وزن الواحد منها على حساب الآخر . فالقاتل رغم خطورة جريمته ، قد لا يخشى عوده إلى القتل مرة أخرى ، بينما قد يخشى العود إلى السرقة من جانب لص ارتكب سرقة بسيطة .

الملاحظة الثانية : أن علم الإجرام لم يصل فى أبحاثه إلى تقرير قواعد عامة ثابتة تسودها ذات الدقة التى تمتاز بها القواعد الحسابية . فهذا العلم كغيره من العلوم التى تدرس شخص الانسان ، لن يتأتى له الوصول فى هذه الدراسة إلى قواعد على هذا القدر من الدّقة . فالنفس الإنسانية بحر خضم ولغز غامض ، ولن يتأتى لباحث أن يسبر غورها لاسيما لأن كل فرد قد أوتى نفساً تغاير نفس الآخر . وإن اتفقت النفوس كلها فى صفات مشتركة ، فإن الاتفاق بينها لا يذلل الصعوبة الناشئة عما يفصل بينها من مغايرة . ولذا فإن علم الإجرام يضم قواعد قائمة على الترجيح لا التأكيد وعلى التغليب لا التعميم . وكثيراً ما تكون الميول الاجرامية

خفية فى نفس المجرم ، لا ينبىء بها دليل أو تنذر بها إمارة ، فإذا بالظروف تـكشف عنها على غرة . وهذا ما يشرح لنـا كيف أن الجريمة كثيرا ما تبدو غريبة غـير متوقعة بالنظر إلى ماضى المجـرم ومصالحه والأسرة التى تضمه ، وكثيرا ما يـكتنفها طابع من السرّ والغموض مرجعه التعارض الظاهر بينها وبين كل ما كان سـلوك المجرم دالا عليه من معان نافية لشبهة الإجرام .

الباب الثانى

أسباب الجريمة

رأينا أن اسلوب البحث فى علم الاجرام هو دراسة شخص المجرم . وسنرى الآن أن مصادر التكوين الإجرامى لاتتعدى العوامل التى خضع لها شخص المجرم فى النشأة والنمو والتطور سواء كانت عوامل داخلية أو عوامل خارجية . فالعوامل الداخلية هى الوراثة والسلالة والجنس والسن . والعوامل الخارجية هى الوسط الطبيعى والوسط الاجتماعى .

ولما كانت كل جريمة كفعل إنسانى تنبعث من نفسية الإنسان الذى ارتكبها ولو كان وقوعها بناء على مثير خارجى ، ولما كانت فى الوقت ذاته وليدة تغلب الدافع اليها على المانع منها ، بطغيان الغرائز الأساسية فى شخص الإنسان على غرائزه الثانوية الناشئة من التربية والتهذيب ، فان هذا التغلب إذا كان الراجح فيه تأثير العوامل الخارجية كنا فى صدد مجرم بالصدفة ، أما إذا كان راجحا فيه تأثير العوامل الداخلية كنا أمام مجرم بالتكوين . وأهم الإمارات الكاشفة عن المجرم بالتكوين أن المثيرات الخارجية التى توقعه فى الجريمة لا تحدث هذا الأثر بالنسبة للأشخاص العاديين .

الجريمة إذن باعتبارها تغلباً للغرائز الأساسية على الثانوية ، يقتضى بيان مصادرها الكلام عن مصادر التكوين الإجرامى وهى العوامل

الداخلية المجرمة ، والكلام كذلك عن المثيرات الخارجية سواء كانت تكشف عن هذا التكوين وتظهر أثره ، أو كانت توقع عرضا فى الجريمة فرداً عادياً ، وهذه هى العوامل الخارجية المجرمة .

وسنبدأ بمصادر التكوين الإجرامى باعتبارها العوامل الداخلية أو الفردية المجرمة .

الفصل الأول

مصادر التكوين الاجرامى
أو العوامل الداخلية للجريمة

أولا — الوراثة :

الوراثة هى انتقال خصائص الأصل إلى الفرع بطريق التناسل . ويكون التناسل بالإخصاب أى باتحاد خلية منوية الذكر ببويضة الأنثى على أثر جماع بينهما . ولما كانت خصائص الذكر كامنة فى خليته المنوية وخصائص الأنثى كامنة كذلك فى بويضتها التناسلية ، فإنه باتحاد الخلية المنوية بالبويضة ينشأ من هذا الاتحاد ناتج يجمع بين خصائص الرجل صاحب تلك الخلية وخصائص المرأة صاحبة هذه البويضة .

وليس الجسم الإنسانى إلا راعياً لخلايا التناسل فيه ، لأن مهمته حفظ هذه الخلايا إلى أن يبلى ويفنى . وإن كان الجسم فانياً فإن خليته التناسلية تبقى أساساً لحياة ممتدة بعده .

وبعد إخصاب الخلية المنوية للبويضة ، يتكون فى رحم المرأة حمل قابل للنمو يتأثر بكل ما يؤثر على جسم المرأة الحاملة له ، لأنه إلى حين الولادة متصل بهذا الجسم مستمد منه الغذاء وعوامل النمو .

ورغم أن الوراثة هى انتقال خصائص الأصل إلى الفرع ، ورغم أن وسيلة تحقيقها ماديا تستنفد بالتالى فى لحظة الإخصاب بالذات ، لأن هذا الإخصاب هو السبيل إلى ذلك الانتقال ، إلا أن كلامنا عن الوراثة سيتناول تجاوزاً ما قبل تاريخ المجرم بصفة عامة ، أى ما ساد تكوينه

ونموه قبل أن يولد من عوامل مختلفة سواء كانت وراثية بالمعنى الصحيح ، أو كانت تتعلق بظروف عارضة أثرت على الرجل وقت أن واقع المرأة ، أو على المرأة نفسها بعد تمام الإخصاب وفى أثناء نمو الحمل .

ومن المعلوم أن الجدال محتدم من قديم بين العلماء حول الوراثة كمصدر للتكوين الإجرامى . فيذهب بعضهم إلى إنكار كل دور للوراثة فى نشأة الجريمة . ويذهب البعض الآخر إلى المبالغة فى الربط بينها وبين الجريمة . ونرى أن الحقيقة وسط بين هذين المذهبين المتطرفين . ذلك لأن الوقوف على الحقيقة لا يتأتى إلا بالنظر إلى طبيعة الجريمة كفعل وطبيعة المجرم كفاعل .

قلنا إن الجريمة وليدة تغلب الغرائز الأساسية للإنسان على غرائزه الثانوية . والغرائز الأساسية هى قوام حب الذات ، والغرائز الثانوية وإن كانت متفرعة عن الأساسية إلا أنها تهذيب لها يقوم عليه حب الغير . والناس فى هذا الشأن أنواع . فالسواد الغالب منهم متسم بعدم الاكتراث للغير سواء بإحسان أو بإساءة . هذا النوع تدخل فيه الجمهرة العظمى من الأفراد ، ويتميز الفرد فيه بأنه وإن كان مدفوعاً بنداء الغرائز الأساسية إلا أن هذا النداء حين يدعو إلى الاضرار بالغير ، يصطدم بحاجز من الغرائز الثانوية يقطع مجرى صعوده ويمنعه من التحقق والظهور . هذا الحاجز هو غالباً خشية العقاب . على أن هناك نوعين آخرين من الناس أحدهما يتميز النمو فيه بتقدم على المستوى الغالب ، والآخر يتميز النمو فيه بتأخر عن هذا المستوى . وكلاهما يختلف عن المستوى الغالب

وهو عدم الاكتراث بالغير ، فى أنه على العكس يكترث بالغير . ولكن النوع الأول يكون اكتراثه بالغير فى صورة بر وإحسان ، والنوع الثانى يكون اكتراثه بالغير فى صورة إساءة وإضرار . فالأول نوع سام تغلب فى نموه الغرائز الثانوية ، والثانى خسيس تغلب فى نموه الغرائز الأساسية إلى حد لايقف عند ترك الغير على حاله وعدم الاكتراث له ، وإنما يمتد كذلك إلى الاخلال بأمن الغير والاضرار بسلامته ، وهذ النوع الأخير هو الذى يضم فيما يشمله الجريمة والمجرمين .

ورغم أن التربية والتهذيب أثرهما فى طبع النفس على حب الغير ، ورغم أن البيئة كذلك لها هى الأخرى فعلها فى توجيه النفس وفى تغليب حب الغير فيها أو حب الذات أحدهما على الآخر ، إلا أنه ما من شك فى أن النفوس منذ ولادتها تتفاوت فيما بينها من هذه الناحية . ولا ادل على ذلك من أن الأطفال الصغار الذين لم تفعل فيهم التربية أو البيئة بعد فعلها ، يغاير كل منهم الآخر فى ميله واستعداده كما دلت على ذلك تجارب العالم De sanctis . فمنهم من يغلب عليه حب الذات ومنهم من يتجلى فيه على العكس حب الغير ، الأمر الذى استخلص منه ذلك العالم وراثة الميل الإجرامى .

فى الحداثة يظهر دور الوراثة على نحو أوضح منه فى أية مرحلة أخرى من مراحل الحياة الإنسانية .

على أنه ليس المراد بدور الوراثة إنكار عامل التربية وعامل البيئة ، ولا نقصد بالوراثة أن نقول إن ابن المجرم يتحتم عليه أن يصبح مجرماً دون

مفر مهما صادف تربية حسنة وبيئة طيبة . ليس هذا مرادنا من تقرير دور الوراثة فى نشأة الجريمة . وإنما كل مبتغانا هو توجيه الأذهان إلى حقيقة غاية فى الأهمية ، وهى أن ابن المجرم لا يحتم أن يصير مجرما وإنما يسهل عليه أكثر من سواه أن يصبح كذلك فابن المجرم لايرث الجريمة . وإنما يرث الميل اليها لا سيما إذا كان مورثه مشبعاً بجريمته موغلا فى طريقها . هذا الميل الموروث إلى الجريمة قد يصادف تربية وبيئة طيبتين تحدان منه وتتناولانه بالصقل والتهذيب ، بحيث يقضى وارثه حياته كلها بغير أن يجرم ، ولكن قليلا ما تفلح التربية والبيئة فى اقتلاع ذلك الميل ومحوه كلية .

وليس أقوى فى التدليل على دور الوراثة فى نشأة الجريمة من الحجج الآتية :

(١) أن الميل الوراثى هو الذى يوجه الصبى فى اختياره البيئة ، وفى تكوينه لهذه البيئة ، وفى مدى تأثره بعواملها . فليست الوراثة قدَرا مقسوما لا فكاك منه ، وإنما هى قوة موجهة ، وإلا فكيف يتأتى للمصاب بتشنج عصبى مثلا أن يباشر مهنة قيادة الطائرات ؟ فالطفل يشبه أصل الصورة ، والمجتمع يشبه حوض الإظهار . فإذا كان أصل الصورة حسناً وحوض الإظهار سيئا أثر هذا بطبيعة الحال على مظهر الصورة فى خروجها . ولكن إذا كان أصل الصورة فاسداً بأن أسيء التقاطها وكان حوض الإظهار حسناً طيباً فى مادته ، فقد يجدى الحوض عندئذ فى تحسين الصورة والإزالة من وجه العيب فيها ، ولكنه لا يفلح مطلقاً فى إزالة هذا العيب كلية .

ليست معاشرة إخوان السوء هى سبب الميل إلى السوء ، بل إن هذه المعاشرة نتيجة لهذا الميل ، أى أن الميل إلى السوء هو سببها ، وهو أساس اختيارها . فالأخيار من الصبيان يدنون من أخيار مثلهم ويعرضون بوازع غريزى فيهم عن خالطة الأشرار . وقد شبهوا أثر الميل الوراثى فى الجريمة بأثر التكوين الجثمانى فى عدوى السلّ ، فقال بعضهم إن جرثومة السلّ هى أساس المرض ، وأنكر البعض الآخر ذلك بحجة أن جميع الناس عرضة لتأثير هذه الجرثومة ومع ذلك فبعضهم لاجميعهم هم الذين يمرضون . والحقيقة وسط بين الزعمين . فالمرض وليد العاملين معاً : عامل الجرثومة وعامل التربة الصالحة لتلقى هذه الجرثومة . وحتى بعد اكتشاف البكتريا قال باستير « برنارد على حق ، ليست الجرثومة شيئاً وإنما التربة هى الكل » .

لايمكن إذن إنكار عامل الوراثة فى نشأة الجريمة . ولكن لا يمكن فى الوقت ذاته التغالى فى قيمة هذا العامل والقول مع بعض العلماء الألمان مثل Lang إن الجريمة قَدَر مقسوم لاسبيل إلى الخلاص منه . فوباء السلّ قد يعم وينتشرى ويصاب منه كثيرون ، ومع ذلك يسلم منه ثلاثة أنواع من الأفراد : نوع على حالة قوية من التكوين الجثمانى تحصنه ضد عدوى المرض، ونوع ثالث رغم أنه لم يرث تكويناً جسمياً قوياً إلا أنه تلقى علاجاً مقوياً محصناً ضد المرض ، ونوع ثالث لم يمرض لأن جرثومة المرض لم تصل إليه إطلاقاً .

فالميل الموروث إلى الجريمة قد لايفضى مع ذلك إلى الجريمة كالجسم الضعيف الذى لايقوى على مقاومة المرض ومع ذلك تحصنه التقوية ضدالمرض . ذلك لأن الصبى الذى ولد من أصل مجرم إذا أصاب كما قلنا تربية صالحة وبيئة

حسنة ، كان هذان العاملان بمثابة تقوية له فى مقاومة الجريمة ، فلا يقع فيها وإن لم يُمح من نفسه كلية الميل إليها . ليست وراثة الميل الإجرامى إذن وراثة حتمية للجريمة وإنما هى وراثة تربة صالحة لها .

٢ — تقدم العالم Marguglio فى المؤتمر الدولى لعلم الإجرام الذى عقد فى روما سنة ١٩٣٩ بمثال واقعى لحالة يظهر فيها دور الوراثة فى نشأة الجريمة. هذه الحالة خاصة بصبى فى الثانية عشرة من عمره عاش منذ ولادته مع والدته ومع زوجها الثانى ومع إخوته لأمه أى مع الأبناء الذين أنجبتهم والدته من هذا الزوج . وقد كان من الثابت أن هذا الوسط المحيط بالصبى كان غاية فى السمو الخلق . ورغم أن الصبى كان سليم البنية جسمياً وافر الصحة ، فقد بدت عليه منذ طفولته المبكرة أعراض عدم الخضوع للنظام ، والميل إلى السرقة وإلى إنفاق حصيلتها فى مختلف المتع وعلى الأخص فى لعب الورق . وبالتحرى عن سبب هذه الخصال فى الصبى وهى تتعارض مع سمو الأسرة التى تضمه ، تبين أنه لم يكن وليد العلاقة الشرعية لأمه لا بزوجها الأول ولا بزوجها الثانى ، وإنما كان وليد علاقتها الغرامية العابرة بمجرم عائد فى جرائم السرقة بالإكراه عرفته فى فترة كان قد غادر فيها السجن أثناء ترملها من زوجها الأول ، ولم يكن الصبى يعلم بأن هذا هو أصل نشأته . وظاهر فى هذه الحالة أن الجريمة لا ترجع إلى سوء تربية ولا إلى فساد فى البيئة وقد ترعرع الصبى فى ظلال أسرة طيبة ، وإنما ترجع إلى عامل الوراثة .

وقد يقال إن المجرم كثيراً ما ينشأ عن علاقة شرعية لأم صالحة بأب صالح ، ويكون له إخوة صالحون جميعهم ، وإن إجرامه يرجع إلى كونه لم يحظ بذات التربية الطيبة التى ظفر بها إخوته ، وإلى كونه ترعرع فى بيئة فاسدة لم يكن من

نصيبهم الخوض فيها . ولكن هذا القول مردود عليه بأنه حتى فى هذه الحالة كثيراً مايرجع الإجرام كذلك إلى عامل وراثى خفى ظهر فى بعض أفراد النسل دون البعض الآخر . وهذا ما يفسر ظهور من يسمون « بالأبناء الشواذ » فى الأسر الطيبة العريقة فى التقاليد السامية ، بل حتى فى الأسر المالكة أحياناً ، ورغم أن الإبن الشاذ تلقى تربية صالحة وترعرع فى بيئة طيبة ممتازة . ذلك لأنه ليس من اليسير تتبع سلسلة النسب والوقوف على جميع الأصول والفروع القريبين منهم والبعيدين . ويضاعف من هذه الصعوبة أن بعض المواليد قد لاتدون أسماؤهم فى دفاتر القيد . ومن جهة أخرى فانه حتى مع اطراد قيد أسماء الفروع والأصول فى الدفاتر ، فقد لايعثر على بعض هذه الدفاتر ، وقد يظهر فى الدفتر اسم والد للمولود غير الوالد الحقيقى كما يحدث بالنسبة للأولاد غير الشرعيين .

وقد عرف الولد غير الشرعى أى ابن الحرام بميل إلى الفساد صار عقيدة عامة تواترت عنه منذ القدم ، إذ يعتقد وجود الميل الإجرامى فيه حتى ولو كان والده الطبيعى صالحاً غير مجرم فى ماضى حياته . غير أنه لا يصح التسليم بصحة هذه العقيدة على إطلاقها . فقد لايكون الولد غير الشرعى مجرماً . وإذا ظهرت فيه نزعة إجرامية فقد لاترجع إلى الوراثة إذا كان أبوه الطبيعى صالحاً فى ماضيه وكان الثابت أن جميع أصوله الطبيعيين صالحون كذلك . وإنما تفسر هذه النزعة إن وجدت بعامل غير وراثى بالمعنى الصحيح ، هو إما الحالة النفسية المضطربة التى كانت عليها الأم أثناء حملها بالولد غير الشرعى ، وإما العوامل التى تحيط به بعد ولادته ، وقد تكون خارجية تتعلق بالتربية والبيئة ، أو داخلية أهمها شعور الولد نفسه بمركب نقص مرجعه عدم الانتساب إلى أب شرعى ، وميله بالتالى إلى تعويض هذا النقص بنشاط قد يكون إجرامياً .

(٣) تبين من فحص التوائم وتتبع سير حياتهم أن التوأمين المولودين من بويضة واحدة انقسمت بعد الإخصاب قسمين ، يتشابهان تماماً فى الخصائص الجثمانية والعضوية والنفسانية كما لو كان الشق الأيمن والشق الأيسر من شخص واحد . وحين تظهر فى أحدهما نزعة إجرامية تبدو كذلك على الآخر فى نفس الوقت الذى تتكشف به فى الأول . ومما أثار دهشة الباحثين من العلماء أن التوأمين يتفقان فى النزعة لا من حيث وقت ظهورها فحسب بل من حيث نوع الجرائم التى تفضى إليها كذلك ومن حيث أسلوب تنفيذ هذه الجرائم ، ومدى جسامتها ودرجة العود إلى ارتكابها . وقد لوحظ وجود هذا التوافق بين التوأمين حتى إذا لم يوضعا فى بيئة واحدة بأن نما أحدهما فى بيئة غير التى نما فيها الآخر . غاية الأمر قد يحدث حين ينموان فى بيئتين مختلفتين أن يرتكب أحدهما عرضاً جريمة غير جسيمة لا تبدر من الآخر ، ويكون منشأ هذا الاختلاف بينهما راجعا إلى أثر سطحى أحدثته بيئة أحدهما دون بيئة الآخر ، دون مساس بالتوافق القائم بينهما فى الغرائز الأساسية العميقة . هذا التوافق والتشابه بين التوأمين الناشئين من بويضة واحدة أمر يعزز القول بأثر الوراثة أى بانتقال الميول من السلف إلى الخلف على نحو واحد لا يؤثر عليه اختلاف البيئة والتربية .

(٤) اتضح من الأبحاث والإحصاءات التى قام بها العلماء فى مختلف البلاد لاسيا Lenz ، Exner ، Stumpfl فى ألمانيا ، ولومبروزو ، و De Sanctis و Virgilio و Di Tullio ، فى إيطاليا ، أن المجرمين يغلب أن

يكونوا من أسر شاع الإجرام بين أفرادهـا فى الحاضر أو فى الماضى ، أو تشوب أعضاءها حالات مرضية أو عادات سيئة من شأنها أن تفضى إلى الجريمة . ومما يساعد كذلك على وراثة الميل الإجرامى ، أن المجرم كثيراً ما يقترن من بين النساء بامرأة تتفق معه فى ذات الميول ويغلب أن تكون من أسرته لا غريبة عنه . ولعلة نفسها يكون تزاوج أفراد الأسرة بعضهم ببعض سبباً لوراثة الحالات المرضية وتفاقمها . وشائعة هى النصيحة القائلة بعدم تشجيع الزواج بين الأقرباء المنتمين إلى أسرة واحدة . ولكن هذه النصيحة ليس مؤداها أن كل زواج بين رجل وقريبة له يفضى إلى نسل ضعيف . فشرط هذه الظاهرة أن يكون بالزوجين القريبين عيب أو مرض . وإلا فليست القرابة بين الزوجين فى ذاتها هى سبب النسل المعيب بدليل أن الأسر المالكة الفرعونية فى مصر القديمة لم يؤثر على سلامة التناسل فيها وقوع الزواج أحياناً بين الأخ والأخت .

ومن الأمثلة التى أظهرتها الأبحاث والإحصاءات فى وراثة الميل الإجرامى حالة أثبتها Dugdale خاصة بأسرة نشأت من رجل يسمى Max Juke ولد فى سنة ١٧٢٠ وكان مدمناً الخمر ومغرماً بالنساء وزوجة له تسمى Ada Yalkes ولدت سنة ١٧٤٠ وكانت لصة . وبتتبع سبعة أجيال تسلسل فيها التناسل فى هذه الأسرة ، تبين أنها أنتجت ٧٦ مجرماً و ١٤٢ متسولا ، ١٢٨ مومسا ، ٩١ ولداً غير شرعى ، ١٣١ من العنينين والبله والمصابين بالزهرى والأمراض العقلية ، و٤٦ من العقيمين تناسلياً . وكلفت هذه الاسرة خزانة الدولة ملايين من المصاريف القضائية ومن مصاريف السجون والعلاج فى المستشفيات .

والميل الإجرامى الموروث لا يكون إلا خللا فى الغرائز الاساسية وهى غريزة البقاء ، وغريزة التناسل ، وغريزة القتال والدفاع وإن كان يلحقها البعض بغريزة البقاء . هذه الغرائز مقرها من النفس الجهاز العصبى المتصل بالداخل . وقد يكون ذلك الميل الموروث خللا فى غرائز متفرعة عن الغرائز الاساسية ومن أمثلتها حب الاقتناء وحب السيطرة أو فى غرائز مما يولدها التهذيب بالتفريع عن الغرائز الاساسية فتصبح غرائز ثانوية ، مثل الميل إلى التعاون وإلى إيثار الغير ، ومثل الخضوع لسلطة الحكم وحبّ الواجب وحب العدالة . ومقر هذه الغرائز الثانوية هو الجهاز العصبى المتصل بالخارج . وقد يكون محل الوراثة خللا فى الاستعداد الانفعالى أو العاطفى .

وهناك اتجاه علمى جديد لم يؤيد بعد ولم يصل إلى نتائج مقطوع بها ، يرجع الجريمة إلى خلل موروث أو طارىء فى تركيب المخ نفسه وفى ذلك العضو الذى يطلق عليه بالإيطالية mesencefalo والذى يحكم الجهاز العصبى المتصل بالخارج منظما علاقته بالجهاز العصبى المتصل بالداخل .

والتكوين الإجرامى الموروث قد يتخذ وجهة محددة ، وقد يكون ذا وجهة غير محدده حين يتخذ مثلا صورة ضعف فى الذكاء أو خلل فى الاستعداد الانفعالى أو العاطفى ، فلا يعرف مقدما اتجاهه الإجرامى أى نوع الجرائم التى يفضى إليها .

مما تقدم تتجلى الوراثة من حيث طبيعتها أو جوهرها ، أما من حيث تسلسلها فقد تكون مباشرة أو غير مباشرة ، ومن حيث نوعها قد تكون اتجاهية أو تشابهية .

فالوراثة المباشرة هى التى تنتقل الخصلة فيها من الأب إلى الابن مباشرة ، والوراثة غير المباشرة هى التى يفصل فيها بين وارث الخصلة وبين مورثها له جيلان أو أكثر من سلسلة النسل .

والوراثة الاتحادية هى التى تنتقل فيها إلى الوارث ذات الخصلة التى كانت بالمورث ، بأن يكون المورث مجرما ويكون الوارث كذلك أيضا أى يكون كلاهما قاتلا أو لصا أو نصابا الخ ... أما الوراثة التشابهية فهى التى لا تؤول فيها إلى الوارث ذات خصلة مورثة وإنما عيب آخر مشابه أو معادل لها ، بأن يكون المورث مجنونا مثلا أو مصابا بتشنج عصبى أو مدمنا الخمر ، ولا يخلف وارثا مصابا بأحد هذه العيوب مثله ، وإنما وارثا مجرما ، أو بأن يكون المورث مجرما وتكون من بين ورثته مومس أو بأن يكون المورث مصابا بمرض عقلى ويكون وارثه سليما من هذا المرض وإنما مضطرب النفس مختل الاتزان سريع الاندفاع ميالا إلى تعاطى المكيفات أو إلى الإجرام ، أو بأن يكون المورث من المصابين بالتشنج العصبى فلا تنتاب وارثه أية نوبة من نوبات هذا التشنج وإنما تبدو عليه أعراض أخرى يمتاز بها هؤلاء المصابون منها سرعة الاندفاع وسهولة الانزلاق إلى سبل الفساد ، والميل إلى الجريمة .

بينا الآن دور الوراثة بالمعنى الصحيح والآن ننتقل إلى الكلام عما قبل تاريخ المجرم من عوامل تؤثر على تكوينه أثناء الحمل به وقبل ولادته دون أن يصدق عليها وصف العوامل الموروثة .

من هذا القبيل أن يكون الزوجان أو أحدهما عند الوقاع المنتج للحمل على حالة من الإرهاق الشديد نفساً أو جسداً . ذلك لأن الأطفال الذين

يحمل بهم فى حالات هبوط معنوى النفس كثيراً ما ينشأون ضعاف الخلقة مصفرى الوجه وعلى استعداد للوقوع فى أزمات عصبية تفضى إلى الجريمة أحياناً .

وفضلا عن ذلك فإن الحمل فى سن مبكر قبل العشرين أو فى سن متأخر بعد الخامسة والأربعين أو حالة وجود فارق كبير فى السن بين الرجل والمرأة ، قد ينشأ منه أطفالا ضعاف التكوين جسمياً ونفسانياً يسهل انقيادهم لنداء الجريمة . وهناك عامل ثالث قد ينشأ الوليد بسببه شاذاً ذا ميل إلى الجريمة ، وهو أن يحدث الوقاع والحمل بينما يكون أحد الزوجين أو كلاهما فى حالة سكر . والسكر الذى يكون عليه الوالد أسوأ أثراً من السكر الذى تكون عليه الوالدة ، لأن أثر الكحول ـ على ما يبدو ـ أقوى على الخلية المنوية منه على البويضة . وكثيراً ما يكون النسل الشاذ راجعاً إلى حمل حدث أثناء الحروب أو فى الفترات التالية لها حين يدب فى الجماعة دبيب الاضطراب ويسود الارهاق الجسمى والنفسى أفرادها وينتشر تعاطى الخمر . ولأن وقاع المخمورين ذو أثر سىء على الحمل الذى ينتج منه ، فقد نصح Licurgo العروسين بعدم تعاطى النبيذ كما نادى Pitagura Plutarco بتحاشى الوقاع فى حالة السكر ، وكان أهل قرطاجنة يستبعدون النبيذ من حفلات العرس عندهم . وبرجوع البحاثة Bozzola إلى تواريخ ميلاد ثمانمائة من الأطفال الشواذ ، اكتشف أن الحمل بهم يرجع إلى أوقات يطغى فيها سيل النبيذ جارفاً هى أعياد الميلاد ورأس السنة والكرنفال وقد علم الألمان بالأثر السىء للخمر على الصحة الجسدية والنفسية للحمل

حتى أنه قد شاع عندهم استخدام عبارة « ابن السبت Samstag Kinder أى من حمل به يوم سبت وهو فى ألمانيا يوم قبض المرتبات والتمالى فى المتعة . وقياساً على هذه العبارة يمكن الكلام فى بلاد اخرى عن « ابن الأحد » أو « ابن الجمعة » . وكثيراً ما يفضى سكر المرأة فى أثناء الحمل إلى نتائج سيئة منها موت الحمل نفسه على أثر تسممه بالكحول ، وقد لوحظ فى حالات من هذا الموت أن نسبة الكحول الذى يوجد فى دم الحمل الميت هى ذاتها نسبة ما يوجد منه جارياً فى دم الأم .

ويتلخص الأثر السيء للكحول فى أن حدوث الحمل فى حالة سكر كثيراً ما يفضى إما إلى موت الحمل أى إلى الإجهاض ، وإما إلى ولادته قبل الأوان الطبيعى ، وإما إلى موت الوليد فى سن مبكر للغاية . وحتى حين يعيش الوليد إلى سن النضج فإنه كثيراً ما يكون ضعيف المقاومة لبعض الأمراض كالسل ، أو يكون شاذ الطبع أو مجرماً ، أو أبلها أو مصابا بتشنج عصبى .

وتقاس على الكحول فى ذلك الأثر السيء المواد المخدرة كالكوكايين والمورفين . وهذه المواد كما يضر تعاطيها بالحمل ، يضر كذلك بالوليد بعد ولادته ونموه لأن احتكاك الولد بوالدين معتادين على تعاطى المخدرات من شأنه أن يؤثر على طباعه وأخلاقه .

على أن ما قبل تاريخ الفرد لا يقف عند العوامل المؤثرة على الحمل فى نشأته أى ما يكون عليه الرجل والمرأة عند الوقاع بالذات ، بل تدخل فيه كذلك العوامل المؤثرة على الحمل بعد نشأته وفى أثناء تكوينه السابق

على الولادة أى الأحوال التى تكون عليها المرأة قبل أن تضع حملها . فمن قبيل ذلك الألم أو الانقباض النفسى العميق لا سيما إذا طال وتكرر والذى قد تصاب به المرأة أثناء الحمل لسبب من الأسباب فيؤثر تأثيراً سيئاً على التكوين الجثمانى والنفسانى للجنين . ومن ذلك أيضاً حالات الذعر الشديد . فمن المسلم به أن كل اضطراب فى الحالة النفسية للمرأة الحامل يتردد صداه فى نبضها وتنفسها والدورة الدموية لجسمها والإفرازات الداخلية لغددها وكل هذا يؤثر على الحمل الذى هو جزء داخل متصل بجسدها . وكثيراً ما يسبب الانفعال الشديد للمرأة إجهاضها أو وضعها الحمل قبل الأوان الطبيعى للوضع . فإذا لم تحدث حدة الاضطراب النفسانى هذا الأثر فإنها على الاقل تنتج تغييرات فسيولوجية عضوية فى جسم المرأة يضار منها تكوين الجنين جسداً ونفساً ، وبالتالى مجرى حياته بعد ولادته . وإن ما يسود فترة الحرب من مخاوف وانقلابات اجتماعية مضافاً إليها العسر الاقتصادى ، هو الذى يفسر نشأة من يطلق عليهم فى أوروبا « أبناء الحصار » « وأبناء الإغارة بالقنابل » « وأبناء الفزع » .

ولا يفوتنا قبل اختتام الكلام عن الوراثة وما قبل تاريخ الفرد ، أن نشير إلى أمر سبق لنا ذكره وهو أن الخلق الشاذ الذى يبدو أحياناً فى الولد غير الشرعى قد لا يرجع إلى الوراثة وإنما إلى الحالة النفسية لأمه أثناء الحمل به .

وأخيراً فقد يكون العيب الخلقى أو النفسانى فى الفرد راجعاً إلى ضربات إصابت بطن أمه أثناء حملها به .

ثانيا : السلالة

السلالة وراثة لا تميز فرداً عن فرد بقدر ما تميز جماعة عن جماعة . فهى وراثة عامة على مجموع من الأفراد يتفقون بمقتضاها فى مميزات لهم جثمانية وعضوية ونفسانية . فالخصائص التى كانت تميز الجرمان القدماء والتى وصفها قيصر الرومان لا زالت قائمة فى ألمان اليوم . كما أن الصينيين مثلا تميزهم خصائص معينة خلقية وخلقية كانوا ولا يزالون مطبوعين بها على مر الاجيال . والسلالة كما تشمل شعباً بأكمله قد تشمل دوائر أضيق نطاقا أى مجموعات من القوم فى داخل الشعب الواحد ، موزعة على أقاليمه المختلفة . وتكون لكل مجموعة خصائصها المميزة الموروثة . ولو أن الخصائص الكاشفة عن الانتماء إلى سلالة معينة كثيراً ما تكون جثمانية ظاهرية كشكل الرأس مثلا Forma capitis فإنها تضم كذلك خصائص نفسية داخلية يمكن أن تسمى بشكل الفكر أو العقلية Forma mentis ولا أدل على ذلك من أن المثير الخارجي الواحد يختلف أثره على الفرد باختلاف السلالة التى ينتمى إليها .

وبديهى أن الخصائص النفسية المميزة لسلالة ما ، تطبع هذه السلالة بطراز معين فى طريقة الحياة ، كما أنها كثيرا ما تفسر أنواعا معينه من الاجرام .

ومما يساهم فى تكوين الخصائص التى تنطبع بها سلالة ما ، ظروف البيئة الطبيعية الجغرافية التى عاش ويعيش فيها أفراد هذه السلالة وكذلك ظروف البيئة المحيطة الاجتماعية من معتقدات وتقاليد وأحوال اقتصادية

ومن ثم فإن تأثير هذه الظروف يمتد إلى جميع الأفراد الخاضعين لفعلها ، وباطراده عليهم وانتقاله من الأسلاف إلى الاخلاف ، ينشأ منه الطابع المميز للسلالة والذى قد يفسر ميلا فيها إلى الجريمة بصفة عامة أو إلى انواع معينة من الجرائم .

ومن المميزات الجثمانية للسلالة ، خاصة معينة هى أوضح فى الصبيان الصغار منها فى الرجال ، وهى درجة إحساس الجلد بالألم . ومن المميزات العضوية اختلاف الغدد الداخلية فى مدى نموها وإفرازها . ومن المميزات النفسية اختلاف أحوال الطبع والمزاج . ولو أن العوامل الخارجية كما قلنا تساهم فى تكوين هذه المميزات إلا أنه باطراد واستمرار تأثيرها على السلف والخلف ، تصبح عوامل شخصية تابع الفرد المنتمى للسلالة اينما ذهب .

الفصل الثاني

عوامل داخلية مهيئة للجريمة

رأينا أن أهم الأسباب الداخلية للجريمة هو التكوين الإجرامي الذي يرجع إما إلى وراثة تحكم أفراد أسرة بعينها أو إلى وراثة تحكم أفراد سلالة بأسرها . غير أن هناك عوامل داخلية مهيئة للجريمة ، لا تسبب الجريمة بطريق مباشر كالتكوين الإجرامي رغم أنها داخلية مثله ، وإنما يقتصر دورها على إيقاظ وتنبيه مفعول هذا التكوين . والدليل على أن هذه العوامل لا تعد أسبابا للجريمة بقدر ما هي ظروف مهيئة لها ، أنها لا تؤدي بمفردها إلى الجريمة إلا عرضا وفي أحوال نادرة ، ومن ثم لا توقع الفرد في الجريمة إلا إذا كان لديه من الأصل ميل إجرامي توقظه وترتب عليه آثاره .

تلك العوامل هي الجنس المذكر أو المؤنث ، والسن ، وتعاطي الخمر أو المخدرات ، والسل الرئوي والزهري والتيفود والملاريا والانفلونزا والتهاب المخ وجروح المخ ، والخلل في وظائف الغدد ، والانفعالات والعاطفة ، والإيحاء الذاتي . والآن نتناول كلا منها الواحد بعد الآخر .

أولا - الجنس :

تبدو أهمية الجنس المذكر أو المؤنث كعامل مهيء للجريمة من ناحيتين :

١ — من ناحية أن الإجرام يختلف كية ونوعا تبعاً لما إذا كان الجنس مذكراً أو مؤنثاً .

٢ – من ناحية أن المرأة نفسها تحكمها أطوار فسيولوجية لابد منها بحكم الطبيعة ولا يخضع لها الرجل .

فمن الناحية الأولى دلت الإحصاءات على أن الجرائم التي يرتكبها الرجل تبلغ في عددها أربعة أو خمسة أضعاف الجرائم التي ترتكبها النساء ، ولعل هذا راجع إلى أن المرأة إنما تلعب دورها في المنزل دون كثير احتكاك بالخارج . على أنه لا يفوتنا في هذا الصدد أن نبدى الملاحظات الآتية : –

(ا) أن المرأة كثيراً ما تكون هي الباعث الخفي على الجرائم وإن لم تتوافر في حقها وسيلة من وسائل الاشتراك المعروفة قانوناً ، فهي المهيمنة على أفكار من يكون على صلة بها من الرجال يستبيحون في سبيل إرضائها الجريمة ولو لم تشر عليهم بارتكابها .

(ب) أن الفرق العددي بين الجرائم النسائية وجرائم الرجال يقل مداه لو اعتبرنا الدعارة ضربا من الإجرام ، لأنها نوع من النشاط تتميز به المرأة ويعتبره لومبروزو عديلا مثيلا للنشاط الإجرامي. فمن المفهوم أنه حين لا يتوافر في المرأة قدر من الصفات الخلقية يؤهلها للدعارة ، ويتيح لها الكسب من هذا الطريق ، يدفع بها الاستعداد الاجرامي إلى ارتكاب الجرائم العادية التي يأتيها الرجل .

(حـ) أن عدد الجرائم النسائية يتضاعف كلما تخلت المرأة عن حياة الانقطاع للمنزل وخاضت غمار الحياة الاجتماعية وقاسمت الرجل في معمعة الصلات الخارجية متخذة ذات نشاطه ، طارقة نفس مسالكه .

(ى) أن إجرام النساء يفوق إجرام الرجال عدداً وفظاعة فى أحوال القلاقل السياسية وهياج الغوغاء .

ذلك من حيث تعداد الجرائم ، أما من حيث النوع ، فإن طبيعة المرأة وضعفها الجثمانى وما جبلت عليه من جبن أو حياء فطرى كل هـذا يؤثر فى نوع الجرائم التى ترتكبها . فعوضا عن جرائم العنف كثيراً ما ترتكب جرائم الاحتيال والسب ، والتحريض على الفسق ، وحتى حالة ارتكابها القتل فانه يغلب أن تستخدم فيه وسيلة غير عنيفة كمادة سامة مثلا . ثم إن خضوع المرأة للرجل المسيطر عليها كثيراً ما يجعلها ترتكب جرائم السرقات أو إخفاء الأشياء المسروقة بواسطة الرجل أو الاشتراك فى القتل الذى يرتكبه . كما أن نزعات الخفة الغريزية لديها كالنزعة إلى الحسد والطمع والتزود بثمين الأشياء والحلى كثيراً ما تكون سبباً فى جرائم السرقات من المتاجر والمنازل . ولا يخفى أخـيراً أثر غريزتها الجنسية وغيرتها على الرجل فى ارتـكاب بعض الجرائم كالزنا وكالجرائم العاطفية الانتقامية .

ومن الناحية الثانية كثيراً ما تكون الأطوار الفسيولوجية التى تخضع لهـا المرأة عاملا مهيأ ومسهلا للجريمة لا يتوافر لدى الرجل . من ذلك حالة الحيض وحالة الحمـل وحالة الوجع السابق على الولادة وحالة الوضع وحالة الرضاعة . فـكل هذه الحالات لها تأثيرها على نفسية المرأة وطريقة سلوكها . ففى أثناء الحيض تسرى فى جسم المرأة سموم تثير فيها نزعات الأنانية وتعرضها لأزمات انفعالية وتقلبات مزاجية ومضاعفة الشهية الجنسية مصحوبة بميل إلى التأويل الخاطىء للحقائق . وكل هذا من العوامل المهيئة للنشاط الإجرامى . فقد دلت بعض الإحصاءات على أن ثلاثة وستين فى المائة ٦٣٪ من النساء اللاتى ارتكبن

سرقات من المتاجر كنّ فى حالات حيض . وأخيراً فإن وجود المرأة فى حالات الحمل والوجع والوضع والرضاعة كثيرا ما يترتب عليه إرهاق جسمى وعصبى لها يؤثر على طريقة تفكيرها وتبدو أهميته من ناحيـة الطب الشرعى حالة ارتكاب جرائم الإجهاض أو جرائم قتل طفل وليد .

ثانيا — السن :

تختلف الأحوال الجسمية والنفسية للفرد باختلاف سنه . وليس أدل على ذلك من مرحلتى المراهقة والشيخوخة ، إذ تمتاز كل منهما بخصائص جسمية ونفسية كثيراً ما تـكون عوامل منبهة لتـكوين إجرامى كامن لدى الفرد ، وتؤثر بالتالى فيما ينشأ عن هذا التـكوين من جرائم سواء فى كيته أو نوعه . فالمراهقة يصحبها عادة اضطراب فى الميول الغريزية والعاطفية وعدم ثبات فى الوجهات النفسيه وتقلب فى المزاج وميل غير عادى إلى الجنس الآخر ، وضعف فى القدرة على ضبط النفس .

والشيخوخة توهن لدى الفرد حرصه على التمسك بأهداب الفضيلة فتبدو عليه ميول من الأنانية وعدم الا كتراث بالغير مصحوبة كذلك بضعف فى القدرة على ضبط النفس .

ودلت الإحصاءات على أن معظم الجرائم يقع من مجرمين يتراوح سنهم بين ١٨ و ٣٠ سنة ، وتغلب فى هـذه المرحلة الجرائم العاطفية وجرائم العنف والتهور . وهنا محل التفصيل . ففى سن الحداثة حيث تكون الأنانية لدى الفرد بحالة بدائية لم يصقلها التهذيب ويكون الذكاء ومعيار تقـدير الأمور أوليين وتـكون السيطرة على النفس ضعيفة ، تـكثر على الأخص جرائم السرقات

وجرائم العنف في العراك ، وتعدى القدر اللازم للدفاع ، وكذلك الأفعال الفاضحة المخلة بالحياء ، وتبلغ جرائم السرقة حدها الأقصى بين سن ١٦ وسن ٢٠ سنة ثم يبدأ عـددها في النزول من سن ٢٠ إلى سن ثلاثين . وفي سن النضج تغلب جرائم القتل الفظيعة وبصفة عامة جرائم تنمو وتختمر فـكرتها في حالة من الحقد والإعداد المتقن ، وكذلك جرائم السرقات الكبيرة الخطيرة . وتبلغ الجرائم العاطفية حدها الأقصى بين سن ٣٥ وسن ٤٠ .

وفي الشيخوخة تعود إلى الظهور الأفعال الفاضحة المخلة بالآداب ، وتغلب جرائم القـذف والسب والنصب والتزوير وإخفاء الاشياء المتحصلة من جرائم والتحريض على الفسق ، وبالإجمال جرائم يفسرها الضعف الجثماني والفكرى والإرادى .

وليس المقصود من ذلك أن وجود الفرد في سن معـين يترتب عليه حتما ارتـكابه جرائم معينة مما ذكرناه . فالمراهقة أو الشيخوخة في ذاتها رغم ما يصاحبها من أطوار لا تفضى وحـدها وبمفردها إلى الجريمة إلا عرضاً وفي أحوال نادرة . ومن ثم يتعين القول بأن مراحل السن المختلفة ليست إلا من العوامل الموقظة لميل إجرامى كامن أصلا في تكوين الفرد ، وتقتصر هى على تنبيه وإحـداث مفعوله على نحو يختلف بين سن وآخر اختلافا يبدو — على ما رأينا — في نوع الجرائم التى ترتكب .

ثالثاً : تعاطى الخمر أو المخدرات :

من العبث أن توضع قاعدة عامة مطلقة حول الأثر السيء أو الطيب للخمر على الصحة الجثمانية والنفسية للفرد . فهذا الأثر يختلف باختلاف الأفراد

لأن كلا منهم يغاير الآخر مغايرة تامة فى درجة احتمال الخمر والتأثر به. على أنه وإن كانت لا توجد أسباب جدية قاطعة تبرر حظر الاستعمال المعتدل للخمر والنبيذ ، فإنه قد لوحظ أن نسبة كبيرة من الأمراض العصبية والعقلية وأحوال الشذوذ النفسانى والفساد الخلقى ترجع إلى الأثر الذى يحدثه إفراط تعاطى الخمر فى الفرد وفى السلالة .

وإن حالة السكر قد تفضى فى ذاتها وبمفردها إلى الجريمة أحيانا . غير أنها لا تكون وحدها سبباً للجريمة إلا فى حالات تعد من جهة عرضية نادرة ، وتكون الجريمة الواقعة فيها من جهة أخرى طفيفة الجسامة لا تكشف عن خطورة . وإنما يظهر أثر الخمر على الأخص حين يكشف عن ميل إجرامى كامن أصلا فى تكوين المخمور . فحالة وجود هذا الميل الإجرامى يكفى قدر بسيط من الخمر فى سبيل ارتكاب جريمة شنيعة على جانب كبير من الخطورة . ودلت التجارب على أن المجرم العائد فى جرائم العنف والدم يكفى أن يتعاطى كية خفيفة من الخمر كى يصبح متسعفا متحفزاً للاعتداء أمام أهون الأسباب ، بل ملتمسا للشجار سبباً حيث ينتفى أى داع له ، وقد يرتكب عندئذ أبشع الجرائم فى حق السلطة العامة أو فى حق الأفراد ، ويشعر أحيانا بتلذذ كبير فى رؤية مشاهد الدماء .

ذلك لأنه من المعلوم أن الخمر يضاعف الرغبة فى الجريمة حين تتولد فى النفس ، ويبدد المخاوف الحائلة دون تنفيذها كالخشية من العقاب أى أنه يساعد على انعقاد العزم وتغليب الدافع إلى الجريمة على

المانع منها ، لا فى جرائم الأشخاص فحسب بل كذلك فى جرائم الأموال. فكثير من اللصوص والنشالين والنصابين يتعاطى الخمر عن قصد قبل أن يرتكب جريمته حتى تواتيه القدرة على أن يعزم ويصمم عليها وحتى تتوافر لديه حالة من الهدوء والطمأنينة تمكنه من إحكام وإجادة تنفيذها وتجعله أكثر شجاعة وإقداماً.

وكون جرائم المخمور تتوقف خطورتها وجسامتها على وجود ميل إجرامى لديه لا على الخمر فى ذاته ، يدل عليه أن الخمر يحدث على العكس أثراً طيبا لا سيئا عند الأفراد الذين لا يتوافر لديهم ذلك الميل وإنما ميل آخر إلى إنتاج فكرى نافع . فكثيرون هم عباقرة الفنانين والأدباء والفلاسفة الذين لا يقوون على حل ما يعرض لهم من معضلات ومشاكل عقلية إلا بتعاطى الخمر ، إذ تثير الخمر القوى والميول الكامنة فيهم وتضاعف حيتها ونشاطها ، وتزيد من حدة الانفعال والشعور عندهم وترهف لديهم حاسة التقدير والملاحظة والنقد ، فتصدر عنهم روائع مبدعة من الفكر .

ومن هذا يتضح أن اشد أنواع الأفراد خطورة على المجتمع ، ذلك النوع الذى يجمع بين الميل الإجرامى والميل إلى تعاطى الخمر ، فيقبل باستمرار على تناول الخمر ويتيقظ فيه تبعاً لذلك بدون انقطاع ميله إلى الجريمة أيضاً . وهكذا تصدر عنه سلسلة متصلة من الجرائم لا تقف عند حد إلا إذا أسعف بعلاج ناجع يتناول فى الوقت ذاته كلا من ميله إلى الجريمة وميله إلى الخمر .

وأخيراً فإن إدمان تعاطى الخمر بكثرة وإفراط قد يفضى أحياناً إلى الجنون وعندئذ إما أن يكون السكير ذا ميل إجرامى سابق فيزيد جنونه من حدة هذا الميل ويضاعف خطورته ، وإما ألا يكون لديه من الأصل ميل إلى الجريمة فيصبح جنونه مصدراً لها .

هذا عن الخمر . أما عن المخدرات مثل الكوكايين والمورفين فإنها هى الأخرى إما أن يفضى تعاطيها إلى جرائم عرضية على جانب قليل من الجسامة ، وإما أن يفضى إلى جرائم خطيرة جسيمة . فالجرائم العرضية قد تقع بسبب ما يحدثه تعاطى المخدرات من اضطرابات عصبية وغضبية وخلل فى الأحوال الطبيعية للغريزة الجنسية وانحلال خلقى وضعف فى القدرة على ضبط النفس . وقد تقع أحياناً بسبب حرص المدمن على الظفر بالمخدر بأى وجه لعدم استطاعته بحكم العادة مقاومة الحاجة إليه ، فيستبيح فى سبيل الحصول عليه كل وسيلة غير مشروعة ولو كانت جريمة .

أما الجرائم الخطيرة الجسيمة فلا يؤدى إليها تعاطى المخدرات إلا إذا كان فى تكوين الفرد من الأصل ميل إجرامى يوقظه المخدر ويرتب عليه آثره ، فكثيراً ما يتناول المجرم العائد المخدر كى يصبح أكثر شجاعة وجسارة على ارتكاب الجريمة وأوفر ثقة فى نفسه ، وعندئذ تصدر عنه جرائم شنيعة مرجعها ذلك الميل عنده ويتخذ المخدر عاملا مهيئاً لها ومساعداً على إتيانها .

وما يقال عن المخدرات يصدق كذلك على مواد أخرى سامة يتشبع بها جو العمل فى أنواع معينة من المصانع ، فتؤثر على العمال الذين يشتغلون

فى هذا الجو وتدفع بهم إلى الجريمة إما عرضا وإما بإيقاظ ما يكون لدى بعضهم من ميول إجرامية . ومن أجل هذا ينصح العلماء فى أوروبا بوضع مصانع معينة تحت إشراف مستمر من جانب أطباء ومراقبين تكون مهمتهم أن يبعدوا عن جوّ المصنع فى الوقت المناسب عمالا معروفين بنزعتهم الإجرامية حتى لا يتأثروا بما يحتمل أن ينفثه فيهم ذلك الجو من سموم توقظ تلك النزعة فيهم .

رابعا : السل الرئوى والزهرى والتيفود والملاريا والانفلونزا والتهاب المخ وجروح المخ :—

يحدث السل الرئوى اختلالا فى التوازن الجثمانى والنفسانى للمصاب به ، قد يكون بمفرده سببا للجريمة لا سيما الجرائم الجنسية . فقد دلت أبحاث العالم Verweeck على أن السل من المثيرات غير الطبيعية للغريزة الجنسية . وما يقال عن السل من حيث تسبيب الجريمة يصدق كذلك على الزهرى والتيفود والملاريا والانفلونزا أى على الأمراض التى تسرى بسببها فى الجسم سموم تخل به وبالتالى تسيء إلى الحالة النفسية كذلك . على أن هذه الأمراض لا تكون بمفردها سبباً للإجرام إلا فى حالات عرضية نادرة تكون الجريمة فيها طفيفة . ولا تبدو أهميتها إلا حين تصبح عوامل موقظة منبهة لمفعول ما يكون لدى المريض أصلا من تكوين إجرامى .

أما عن التهاب المخ فإنه يخل بالمراكز العصبية التى تحكم الحياة الغريزية للفرد فتنشأ لديه دوافع نفسية إلى العنف أو أنواع من الشذوذ

الجنسى أو ميل إلى السرقة ، ويكون ذلك المرض أشد خطراً حين يصيب الفرد فى طفولته . على أن نتائجه الجسيمة تظهر حين يكون عاملا ،وقظا منبها لمفعول ميل إجرامى كامن لدى الفرد .

وأخيراً فإن جروح المخ كثيراً ما تحدث لدى المصاب بها حالات من اختلاط الإدراك أو اضطراب الوعى أو الدوار أو الذهول النفسانى ، كما يكون المصاب بها ميالا إلى حياة التواكل والخمول أو حياة التسول أو التطفل على الغير ، قليل الاحتمال لقيود النظام سريع الانفعال والتمرد وعلى استعداد للعنف . وإن كان هذا المرض يؤدى بالأفراد العاديين إلى الجريمة عرضا وفى أحوال نادرة ، الا أنه يكون أشد خطراً حين يلعب دور العامل الموقظ لتكوين اجرامى سابق فيكشف عن هذا التكوين ويرتب عليه مفعوله .

خامساً : الخلل فى الإفرازات الداخلية للفرد : —

تؤثر الإفرازات الداخلية للغدد على الجهاز العصبى المتصل بالداخل وبالتالى على النشاط الغريزى والعاطفى للفرد ، الأمر الذى يحدث صداه كذلك فى الطبع وأسلوب السلوك . وان الخلل فى تلك الإفرازات الداخلية قد تنشأ عنه تقلبات مزاجية تفضى الى الجريمة عرضا وفى أحوال نادرة ، ولكن خطورته تظهر حين يكشف عن ميل اجرامى كامن لدى الفرد بأن يثير هذا الميل ويرتب عليه نتائجه .

سادساً : الانفعال والعاطفة :

الانفعال هو انقطاع طارىء للاتزان الشعوري لا يدوم طويلا ،

أما العاطفة فليست كالانفعال بنت لحظتها وانما هى حالة نفسية على قدر من الثبات والدوام وان كانت مثله قاطعة للاتزان الشعورى . وكل من الانفعال والعاطفة قد يؤدى الى الجريمة عرضا وفى حالات نادرة . ولكن تبدو خطورة كل منهما حين يفضيان الى الجريمة عن طريق ايقاظ تكوين اجرامى فى الفرد .

سابعا : الايحاء الذاتى :

الإيحاء الذاتى فكرة تتخذ النفس أمامها موقف الخضوع السلبى والانسياق المنطوى على انكار الذات . وتدخل فى نطاق الإيحاء الذاتى حالات التقليد التى يندفع الفرد فيها الى محاكاة ما يأتيه الغير من جرائم رغبة فى التساوى به وفى اثبات الكيان الذاتى . وان كان الإيحاء الذاتى يؤدى فى حالات عرضية نادرة الى الجريمة بمفرده دون عامل آخر ، الا أن دوره الخطير انما يظهر حين ينبه فى الفرد مفعول تكوين اجرامى قائم فيه من الأصل .

الفصل الثالث

العوامل الخارجية للجريمة

تناولنا فيما تقدم مصادر التكوين الإجرامي أو السبب الداخلي للجريمة وأردفنا ذلك ببيان العوامل التي وإن كانت داخلية كالتكوين الإجرامي إلا أنها ليست مثله مسببة للجريمة بقدر ما هي مهيئة لها ومساعدة عليها.
ونبين الآن في هذا الفصل العوامل الخارجية للجريمة. فالإنسان ليس مخلوقا منطوياً على نفسه تدور أسباب حياته على الداخل دون اتصال بالخارج، وإنما هو خاضع لتأثير كل ما يحيط به من عوامل خارجية يطلق على مجموعها لفظ الوسط. وكلمة الوسط تقابلها باللاتينية كلمة ambiens ومعناها محيط أو دائر من حول. فالإنسان محكوم بكل ما يحيط به ويدور حوله بالإضافة إلى ما هو كامن فيه وقائم بداخله.

والوسط أو المحيط قد يكون عاملا عرضياً عابراً، وقد يكون عاملا ثابتاً قابلا للدوام. فالعوامل العرضية العابرة هي كل ما يطرق حواس الإنسان من أمور مادية خارجية تحرك فيه على نحو ما شعوراً بالحاجة إلى إرتكاب جريمة. ومن ثم فهذه العوامل لا عدد لها ولا حصر، تتوقف على ما يتصادف أن يلتقي به الإنسان في غدوه ورواحه وفي حركاته وسكناته وفي حله وترحاله. ولا يمكن تعريفها بأنها عوامل إجرامية، فقد تكون عوامل غاية في البراءة يمر عليها الرجل العادي مر الكرام ولكنها تستحيل إلى مثيرات للجريمة لدى من يكون عنده تكوين إجرامي من بين الأفراد. ويمكن أن نضرب

لذلك مثلا بواقعة فصل فيها القضاء الإيطالى ، وهى أن شخصاً قتل أحد المارة لا لشىء إلا لأنه إذ صدم هذا المارّ بـكتفه عفواً فى زحام المرور ، وجه إليه هذا عبارة قاسية تحت تأثير ألم الصدمة . فقلما تخلو أية جريمة من ظرف عرضى عابر طرأ فى الوقت الذى نشأت به فـكرتها فـكان بمثابة مثير لهذه الفـكرة . ولذا يمكن التمييز بين ما هو فى الجريمة عامل مهيء مساعد وبين ما هو محض ظرف عرضى عابر يكون بمثابة العامل الطارىء المحرك . فبينما العامل الطارىء المحرّك هو ابن لحظته يختلف من هنيهة إلى أخرى ولا يمكن التكهن بوقت تحققه ، فإن العامل المهىء المساعد يمتاز بقـدر من الثبات والدوام يجعل له دوراً ثانوياً فى تسبيب الجريمة يزيد به على أن يكون محض مناسبة لها .

وسبق لنا الـكلام عما هو داخلى من العوامل المهيئة المساعدة ، والآن نشرح ما هو خارجى منها . غير أنه لا مناص لنا قبل هذا الشرح من توجيه الأذهان إلى ملاحظة هامة ، هى أن العامل الخارجى لا يلعب دوراً سببياً فى الجريمة بطريق تهيئتها والمساعدة عليها إلا إذا تحول أولا إلى عامل داخلى أى إلى باعث أو دافع تفضى إلى السلوك ، بأن تردد صداه فى النفس وصادف هوى وقبولا لديها . فلا صلة للخارج بالداخل إلا حيث يكون للخارج تأثير على الداخل وهذا التأثير يتوقف على قابلية الفرد له ، أى على نوع الاستعداد الطبيعى للفرد وما لديه من ميل موروث يحسن به لقاء بعض الأمور دون البعض الآخر . بينا هذا حين دللنا على أثر الوراثة بقولنا إن الصبى يبدو عليه منذ الحداثة ميل يحكه فى اختيار محيطه الاجتماعى نفسه ويدنيه

إلى نوع من الأقران دون نوع آخر بحاسة اختيار غريزية لا تفسرها إلا الوراثة . وسيبين ذلك أيضاً على نحو أكثر جلاء حين نتكلم فيما يلى عن أثر المحيط الطبيعى والاجتماعى فى تهيئة الجريمة والمساعدة عليها . فبديهى أن الغـذاء مثلا كمادة خارجية داخلة فى تـكوين المحيط الطبيعى لا يصبح عاملا مهيئاً أو مساعداً إلا إذا تحول إلى عامل داخلى بتناوله وهضمه .

كل هذا يثبت خطأ من يقولون إن سبب الجريمة اجتماعى بحت ، وأن مردها إلى العوامل الخارجية وحدها . هذا الرأى الذى ذهب إليه كثيرون ، منهم العـالم Lombardi لا يستقيم لدى النظـر السليم الثاقب . فيقول Lombardi إن الجريمة من صنع المجتمع نفسه حين يكون ضئيلا فيه عدد الرجال المفكرين الفاضلين الذين يؤثرون الغير على أنفسهم ويحبون الجمال لأنه جميل ، ويكون غالباً ساحقاً فيه عدد الرجال المتوسطين الذين لا يعملون إلا فى سبيل بطونهم ولذتهم الشخصية وصنوف المتع المادية ولو كانت وضيعة خاضعين لخرافات من المعتقدات الدينية أو السياسية أو الخلقية السائدة على طبقتهم . فقد خفى على Lombardi أنه حتى هؤلاء المتوسطون الذين يكوّنون السواد الغالب لا يقع منهم فى الجريمة إلا قليلون . فلماذا يجرم بعضهم دون البعض الآخر ؟ أليس ذلك راجعاً إلى أن الجريمة لا يلبى نداءها إلا من يكون على تـكوين خاص يجعل لديه استعداداً للوقوع فيها ؟ لا بدّ إذن من التسليم بأن هذا التكوين هو السبب الأساسى الجوهرى للإجرام وهو سبب داخلى لا يدخل فى عداد العوامل الخارجية . فهذه العوامل لا أثر لها إلا حيث يكون الفرد قابلا للتأثر بها لميل داخلى كامن فيه . ومن ثم فالجريمة فعل سببه داخلى .

خارجي في الوقت ذاته ، اجتماعي فردي معا ، لأنها تصدرُ من جسم ونفس لا سبيل لتأثير الخارج عليهما إلا إذا قبلا هذا التأثير .

بعد هذه المقدمة نقسم العوامل الخارجية للجريمة باعتبارها من العوامل المهيئة لها أو المساعدة عليها الى نوعين : ١ — المحيط الطبيعي ٢ — المحيط الاجتماعي . فالمحيط الطبيعي يشمل الجو والغذاء والمسكن ، والمحيط الاجتماعي يشمل الأسرة والمدرسة والأصدقاء والمهنة والحالة الاقتصادية والمعتقدات السائدة والصحف والسينما والتياترو والأمية أو التعليم . ونتناول الآن كلا من هذه العوامل الواحد بعد الآخر .

أولا — المحيط الطبيعي :

إن تأثير الطبيعة الخارجية على النفس الإنسانية أمر فطن إليه من قديم فلاسفة مثل إيبوقراط وأرسطو وأفلاطون ، الذي نادى في كتابه عن القوانين بألا تتعارض مع مقتضيات الوسط الطبيعي الذي سنّت لحكمه . ونجد الفكرة عينها عند مونتسكيو في كتابه عن روح القوانين إذ ينادي بضرورة التوافق بين القوانين وطبيعة الجوّ والتربة ، كما نرى روسو في كتابه عن العقد الاجتماعي يوجه النظر إلى أن النظام السياسي الذي يسود في شعب ما ، وثيق الصلة من حيث نوعه ومدى ما يمنحه من حرية ، بطبيعة الجو الذي يعيش فيه هذا الشعب . ولم يفت Taine, Dubos (1700) أن يشيدا بالأثر الذي تحدثه عوامل التربة والجو والسلالة والزمن في تطور الإنتاج الفكري من آداب . لغة وفنون . ويقرر Herdre أن العالم الخارجي الذي يحيا فيه الشعب هو الذي يرسم لحياة الشعب خط سيرها وتطورها إذ يقول إن تاريخ الشعب إن هو

إلا الطبيعة الجغرافية للشعب متحركة خلال عصور الزمن . ونبين فيما يلى كيف أن الجو والغذاء والمسكن كعناصر يتكون منها الوسط الطبيعى تؤثر على أحوال النفس وبالتالى تقوم بينها وبين ظاهرة الإجرام صلة .

١ - الجو :

من الملموس أن تقلبات الجو كثيراً ما يكون لها دخل فى انقباض النفس أو انشراحها ، وأنها تؤثر على الوظائف العضوية والنفسية للفرد تأثيراً يتردد صداه فى حالة المزاج والطاقة الجسدية والإنتاج الفكرى . من أجل هذا قد يحدث تقلب الجو لدى فرد جهازه العصبى ضعيف المقاومة ، خللا طارئاً فى وظائف جسمه العضوية والعصبية ، يتجلى فى إتيانه تصرفات شاذه قد تصل إلى حدّ الجريمة لا سيما إذا كان من الأصل على تكوين إجرامى ، إذ قد يلعب الجو عندئذ دور العامل المساعد والمهىء لمفعول هذا التكوين .

وصلة الجو بالإجرام امر أيدته كذلك ملاحظة الباحثين وشواهد الإحصاءات . فأشعة الشمس لا تؤثر على وجه الأرض فحسب ، بل بدا أثرها كذلك فى وجه التاريخ ، إذ لوحظ أن سقوط هذه الأشعة على بقع الأرض المختلفة لا يكون بزاوية واحدة ، وأن مراكز الحضارة الإنسانية فى آسيا وأوروبا وأمريكا ظهرت فى بقع تتفق فى أن الجو بها معتدل ، وفى أن أشعة الشمس تسقط عليها بنفس الزاوية . وفضلا عن ذلك فإنه فى المناطق الحارة ، يؤثر ارتفاع درجة الحرارة على نفسية المرء فيكون أميل إلى العنف وإلى تصرفات مختلة التوازن ، ولذا تغلب عندئذ من حيث النوع أفعال الاعتداء على الأشخاص والاغتصاب الجنسى

والانتحار . ذلك لأن القيظ يضعف قدرة الأعصاب على المقاومة ، مع مضاعفته قوة الانفعال والعاطفة .

أما المناطق الباردة ، فيكون هم المرء فيها منصرفاً إلى إمداد الجسم بالدفء الذى ينقصه والاستعانة على ذلك بالوقود ، فيستهلك فى سبيل ذلك النشاط الذى قد ينصرف إلى إيذاء الآخرين لو كان الظرف مغايراً . وهذا ما يفسر قلة الحدة فى الانفعال والعاطفة بالمناطق الباردة وقلة القابلية فى النفوس للاشتعال والاستشاطة ، ويلقى الضوء بالتبعية على ظاهرة تغلب جرائم المال على غيرها ، لأن هذه الجرائم تقتضى فى ارتكابها هدوءاً وتدبيراً يتعارض معهما الانفعال ، وسيطرة على النفس ، وتهيئة حسابية للغاية والوسائل .

بل إنه من الممكن فى حدود المنطقة الواحدة أن يوضع لأزمنة الإجرام ومواسمه تقويم أو نتيجة . ففى الشتاء تغلب جرائم المال إذ تسوء الأحوال الاقتصادية وتتضاعف فى الوقت عينه حاجات الجسد ، لا سيما إذا اشتدت قسوة البرودة ، وبالتالى يمكن الكلام عن إجرام شتوى . أما الربيع والصيف فتغلب فيهما جرائم الاعتداء على الأشخاص بما فيها الجرائم الجنسية كما تكثر فيهما أفعال الانتحار ، وتقع خلالهما عادة الثورات الشعبية . فابتداء الربيع يكون مصحوبا بتضاعف فى إفرازات الغدد تضعف معه قدرة المرء على ضبط نفسه .

والدولة الواحدة يختلف نوع الاجرام فيها من بقعة إلى أخرى فحين تكون لها بقعة جنوبية حارة تغلب عادة فى هذه البقعة جرائم العنف ،

بينما تغلب جرائم المال فى البقعة الشمالية الباردة . على أنه فى البقع التى يشتد فيها الحر أو البرد إلى درجة زائدة عن الحد ، غاية فى الغلو ، يكون للحرارة والبرودة على حد سواء أثر واحــــــد هو شل الحركة والقضاء على كل نشاط ، فلا يكون للظاهرة الجوية عندئذ شأن كبير من ناحية علم الإجرام .

٢ — الغذاء :

لا زالت قيد البحث مسألة اكتشاف ما لتغذية الإنسان من أثر فى أخلاقه وطريقة سلوكه ، فكثيرون من العلماء الإيطاليين يعنون بإلقاء ضوء على هذه المشكلة مثل الطبيب Pende ومثل De Castro, Visco

غير أن تجارب العالم دى توليو فى مراكز البحث بروما فى شأن الأحداث ، أثبتت أن كثيرين ممن يميلون منهم إلى الخروج على النظام وإلى التسول والسرقة يعانون سوء التغذية . فقد غير ذلك العالم معيشة هؤلاء الأحداث بوضعهم فترة من الزمن تحت المراقبة فى نظام كفل لهم حسن التغذية ، فبدأ عليهم بوضوح تحسين نفسانى وخلقى وصاروا أكثر هدوءا واحتراما للنظام .

ومما يدل على أثر التغذية فى النمو الجثمانى والنفسانى للأفراد والشعوب ويثبت بالتالى صلتها بظاهرة الإجرام ، ما حدث لدى بعض الشعوب من تطور على أثر معرفتها واستعمالها مواد غذاء جديدة كانت مجهولة مثل التبغ والبن والكحول . فكثير من مواد الغذاء يحدث تعاطيه أثرا خاصا متصلا بوظائف الأعضاء أو بالاتزان الانفعالى . وليس أظهر فى الدلالة

على ذلك من أن النباتيين يمتازون عادة بالهدوء والرقة فى الطبع ، بينما يمتاز اللحميون على العكس بالخشونة والميل إلى العنف .

يؤيد كذلك ما تقدم أن ضعف التغذية عن حدها الواجب يحدث ضعفا فى الذاكرة ويبدد حضور البديهة كما يوهن الإرادة وينال من القدرة على ضبط النفس ، وبالتالى يحول دون متانة الخلق ويسهل الانزلاق أمام مختلف صنوف الإغراء .

وهناك كذلك صلة بين أنواع معينة من الغذاء وبين سير الجهاز التناسلى وحالة الغريزة الجنسية . فمن المعلوم فى الطب أنه يمكن أن يوصف للفرد غذاء يؤجج شهوة الغريزة الجنسية لديه ، وآخر يقلل على العكس من نهم هذه الشهوة وحدتها . ولهذا بالتبعية أثره فى الجرائم الجنسية بصفة عامة .

٣ — المسكن :

المراد بالمسكن مجموع العوامل والمؤثرات المادية المحيطة بالفرد فى مضجعه الذى يأوى إليه ، سواء تعلقت بقدر التهوية أو بقدر الضوء أو بقدر أشعة الشمس أو بدرجة النظافة ومراعاة الشروط الصحية . فلا شك فى أن كل هذا له أثره فى التكوين الجثمانى والنفسانى للفرد وبالتالى فى طريقة سلوكه . وكثيرا ما تذكر الكتب الأمريكية فى علم الإجرام كلمة **slums** وتعنى بها الأحياء الوضيعة التى ينبع منها المجرمون .

ثانيا — المحيط الاجتماعى :

رأينا أن عبارة المحيط الطبيعى يراد بها ما يحيط بالإنسان من مادة ،

أما المحيط الاجتماعى محل كلامنا الآن ، فنعنى به ما يحيط بالإنسان من روح إنسانية. ونبحث الآن عناصر المحيط الاجتماعي واحداً بعد الآخر والصلة بين كل منها وبين ظاهرة الإجرام .

١ — الأُسرة :

الأسرة هى أهم عامل يؤثر فى التكوين النفسانى للفرد لأنها البيئة التى يحل بها وتحتضنه فور أن يرى نور الحياة . فهى أول مؤثر يخضع له تكوين الوليد ، ومن ثَم تلعب فى تنشئته أسوأ دور إن كانت تُربة فاسدة تحول دون أن يأتى الغرس فيها بطيب الثمار . وعوامل الفساد فى الأسرة إما أن تكون سلبية وإما أن تكون إيجابية من حيث أثرها فى نشأة الفرد . فمن العوامل السلبية تفكك الأسرة وعدم تماسك أعضائها ، إما النزاع بين الوالدين يصير أسوأ أثراً إذا انتهى إلى طلاق أو انفصال ، وإما لتغيب الأم طويلا عن البيت ولو من أجل الرزق ، وإما لوجود زوج أم أو زوجة أب ، وإما لتخلف العائل الذى يذود به الطفل غير الشرعى ويشعر بالانتساب إليه فى القليل على صورة فعلية إن تعذر ذلك على صورة رسمية ، وإما لانصراف أحد الوالدين إلى علاقة عشق تلهيه عن الآخر وعن مقتضيات رعاية الولد ، وإما لتعدد أفراد الأسرة إلى حد لا يسمح للوالدين بإيلاء كل ولد القسط اللازم له من العناية .

ومن العوامل الايجابية القدوة السيئة فى سلوك جانح للوالدين أو لأحدهما سواء تمثل فى عادات سيئة كادمان الخمر أو المخدرات أو الاعتياد على القمار ، أو فى نشاط مناف للأخلاق أو متسم بالطابع الاجرامى

كالتحريض على الجريمة بالإكراه أو التهديد أحياناً أو التحريض على الاستجداء من الغير .

فالعوامل السلبية السالف ذكرها كثيراً ماتبغّض إلى الصبى البقاء فى الأسرة إذ يشعر بحرمان قد يكون ملازماً له منذ أيام حياته الأولى ، فيضطر إلى الفرار من الأسرة سعياً وراء العطف والرعاية خارجها . والعوامل الإيجابية تدفع هى الأخرى بالحدث إلى هجر الأسرة أو إلى التسول أو السرقة أو أعمال العنف والتحلل من قيود النظام . كل تلك العوامل إذن يساعد على انزلاق الحدث إلى طريق التشرد أو طريق الجريمة ، لاسيما لأن الحدث طيع سهل الانقياد لمن قد يستغله من المجرمين ورجال السوء الذين يلقنونه فنون الجريمة ويسخرونه فى ارتكابها والإتيان لهم بحصيلتها .

وأهم دور للأسرة فى تنشئة الفرد إنما تلعبه المرأة إذ يتوقف على سلوكها كزوجة وكأم مصير الولد . ولا شك أن دور الأسرة أنفذ وأفعل من دور المدرسة فى تـكوين الصبي ، ذلك لأن الصبى أقدم عهداً بالأسرة وأوثق صلة بها منه بالمدرسة .

٢ – المدرسة والأصدقاء والمهنة :

تحتل المدرسة المـكان الثانى من الأهمية بعد الأسرة فى التـكوين النفسـانى للفرد . وقد لاتتاح للفرد فرصة التعلم فى مدرسة بسبب العجز عن دفع نفقتها ، فيلجأ إلى العمل فى مهنة من المهن تحت إشراف رب عمل يحل بالنسبة للصبى محل المدرس فى المدرسة . ويتوقف على المدرس فى المدرسة أو رب العمل فى المهنة التسامى بأهواء الصبى وميوله وتنمية الشغف لديه بالدراسة أو بالحرفة ، حتى لايكون اهتمامه بهما سطحياً أو مقتضباً فينصرف عنهما إلى اللهو والعبث ، بل

إلى أنواع من الإجرام قد يستخدم فيها أساليب يستمدها مما تعلمه في المدرسة أو في الحرفة .

وفضلا عن ذلك فإن الأقران الذين يخالطون الصبي في المدرسة أو الحرفة أو في أوقات الفراغ على وجه خاص ، يؤثرون عليه تبعا لكونه أسلس قياداً وسط الجماعة منه وهو منفرد فتسوقه في تيارها ويقلد ما يفعله أعضاؤها بدافع الإيحاء الذاتي الذي تتهيأ له عندئذ مادة غذاء وفيرة . غير أنه — كما سبق أن قلنا — يتوقف انحياز الصبي إلى عشراء السوء على مدى استعداده الطبيعي السوء . فهذا الاستعداد الموروث هو الذي يوجه المرء منذ صباه في اختيار نوع العشراء الذين يخالطهم ويدنيه إلى بعضهم دون البعض الآخر . وهو الذي يتوقف عليه كذلك شغف الصبي بالدراسة أو بالحرفة .

على أنه متى أحاطت بالصبي بيئة سيئة من جو المدرسة أو الحرفة أو من أصدقاء يخالطهم ، عدت هذه البيئة ولو كان لميله الطبيعي دخل في تهيئتها ، عاملا مساعدا يتضافر مع هذا الميل في إحداث ماينجم عنه من نتائج سيئة . ومن أوضح الأمثلة على أثر العشرة ماينشأ لدى الفرد من شعور قوى بالحاجة إلى كميات كبيرة من المال على أثر نفقات مبالغ فيها سيق إليها بعشرة الأقران ، وبذخ لا موجب له حرص على أن يجاريهم فيه . وأخيراً قد يختار الفرد أقرانه من بين المجرمين لعزوفه عن العمل في سبيل الرزق الحلال أو لعجزه عن العثور على عمل من هذا القبيل .

٣ — الحالة الاقتصادية :

رغم أن المجرمين الصغار والكبار ينتمون عادة إلى أسر فقيرة ، إلا أن

المجرمين الأثرياء كثيرون ، كما أن الفقراء الصالحين عديدون . فالفقر قد يكون هو الدافع إلى الجريمة ، ولكن الفقير قد لا ينزلق مع ذلك إليها ، إما أنه لا يشعر فى نفسه بالقدرة على إتيانها رغم فقره أو لأنه يخشى حكم القانون . ومن ثم فالفقر لا يكون بمفرده العامل الوحيد المسبب للجريمة إلا فى أحوال عرضية ، وتبدو أهميته حين يكون لدى الفرد من الأصل تكوين إجرامى ، فيكون الفقر بمثابة عامل مساعد ومهيء لمفعول هذا التكوين .

٤ — المعتقدات السائدة :

كثيراً ما تكون المعتقدات السائدة فى بيئة ما عاملا خارجيا مساعدا على ارتكاب نوع من الجرائم فيها . فقد كانت تسود لدى عامة الناس فى بعض جهات الريف عقيدة خرافية مؤداها أن الرجل إذا لم يغتصب عذراء متمنعة بقهر مقاومتها وإتيانها كرها نزل الضعف برجولته وأصيبت مقدرته الجنسية بسوء ، الأمر الذى ساعد على وقوع جرائم اغتصاب الإناث كرها . وتوجد فى مصر بعض معتقدات سائدة مهيئة للجريمة كعقيدة الأخذ بالثأر وعقيدة الانتقام للعرض. فعدم الأخذ بالثأر فى صعيد مصر مثلا يؤوله القوم على أنه ضعف وجبن ، وقلما لا يقر لأسرة المجنى عليه قرار حتى تنتقم له من الجانى أو من أسرته ، وقد تتوالى أفعال الانتقام بين الأسرتين إلى حد يفنى كلا منهما ، وقد يتربص طالب الثأر بخصمه دون أن يظفر به للنيل منه إلا وهو ماثل أمام السلطة العامة فلا يثنيه الخوف من هذه السلطة عن صرع الخصم أمامها ، ولو كان ثمن ذلك هو عقوبة الإعدام ، مادام الأخذ بالثأر فى ذاته محل فخار وكرامة . ثم إنه كثيراً ما تأخذ الأسرة بثأرها من أسرة الجانى عليها رغم وقوع هذا الجانى تحت قبضة العدالة ، بل قد تكتم أمره عن العدالة رغبة فى أن تقتص منه بنفسها وعلى اعتبار أن

الشكوى منه إلى السلطات ضعف وغضاضة . وتشبه عقيدة الأخذ بالثأر فى تهيئة الجريمة عقيــدة أخرى فى الشرق هى ضرورة صون العرض والانتقام له . فلا يبيح الرجل الشرقى للمرأة ما يستبيحه لنفسه . وليست المرأة فى نظره ـ خلافا الحال فى الغرب ـ سيدة نفسها من الناحية الجنسية . ولذا يعد أى تصرف منها فى جسدها للغير عاراً خطيرا ما دام هذا الغير ليس زوجاً شرعيا . وكثيراً ما تؤدى هذه العقيدة إلى قتل المرأة محوا لذلك العار سواء من أخ أو من قريب لها.

كل هذا يبين خطورة المعتقدات السائدة فى المجتمع كعامل مساعد للإجرام ، ويوجب على الدولة أن توجه الثقافة الشعبية إلى ما يمحو من الأذهان مثل تلك المعتقدات ويرفع عن المجتمع ما تجره من وبال .

٥ ـ الصحف والسينما والمسرح :

كبير هو تأثير الصحف والسينما والمسرح على الأفراد لاسيما الأحداث منهم ، وذلك عن طريق الإيحاء الذاتى . هذا الإيحاء معناه أن تساور نفس المرء فكرة قابلة لأن تباشر نفوذا قوياً على حالة ذهنـه وعلى طريقة سلوكه . وبديهى أن صغار السن أكثر عرضة لذلك الإيحـاء وأسهل تأثراً به ، إذ ليس لديهم من ملـكة النقد ونضوج الذهن مايمكنهم من وزن الفكرة تمهيدا لدحضها واستبعادها. كما أن مجـال الإيحاء واسع كذلك بين من يكون من كبار السن مصابا بوجوه ضعف أو عيوب نفسية .

على أن المؤثر الخارجى فى الصحف والسينما والمسرح سواء كان كلاما يسمع أو كتابة تقرأ أو منظراً يرى ، لا يكون مصدر إيحاء ذاتى إلا لدى من يكون من الأفراد على استعداد لاستساغته وقبوله . ومن ثم فلا يحدث صداه إلا فى

النفس التى يصادف هوى لديها من بين نفوس السامعين أو القراء أو المشاهدين . ومعنى ذلك أن الإيحاء الذاتى لا يتوقف على المؤثر الخارجى من تعبير أو منظر أو مشهد يعاينه الفرد فحسب ، وإنما على التكوين الداخلى للفرد نفسه وما يسوده من ميول ورغبات أو ما يغلب عليه من ضعف ذهنى ، لأن هذا التكوين هو الذى تقوم عليه قابلية خضوع الفرد لذلك المؤثر . والمراد من إيضاح هذه الحقيقة هو الرد على الزعم القائل بأن الجريمة ترجع إلى المؤثرات الاجتماعية الخارجية وحدها دون أن يكون لتكوين الفرد فيها نصيب . فالواقع أن تلك المؤثرات تأتى فى المكان الثانى من الأهمية بالنسبة لهذا التكوين الذى له المكان الأول . ويتفرع عن ذلك أن المؤثر الخارجى لا يحدث فعله فحسب فى بعض الأفراد دون البعض الآخر ، وإنما تتفاوت درجة مفعوله فى ذات الأفراد المتأثرين به تبعاً لاختلاف الواحد منهم عن الآخر فى تكوينه .

بعد هذه الملاحظة الأولية نبين فيما يلى كيف تكون الصحافة والسينما والمسرح مصدراً للإيحاء الذاتى بفكرة الجريمة . فهذا الإيحاء يتخذ صوراً ثلاثاً :

١ — إيحاء قائم على انحراف فى التصوير الخلق ، إما بإعطاء الجريمة مظهر الفعل العادل الحق على نحو يضفى عليها صبغة الكفاح الاجتماعى الجائز مع إلباس المجرم ثوب من ينتصف لعدالة مسلوبة أو من يأتى عملا من أعمال البطولة ، وإما باعتبار المجرم شخصاً ظريفاً فى بعض نواحى سلوكه أو شخصاً ظريفاً معذوراً بالنظر إلى أحوال نفسية شاذة لا يد له فى مقاومة دفعها إياه إلى الجريمة ، وإما بإظهار ما يصيبه المجرم باستمرار من مغانم

سهلة تتاح له لمجرد ما يشاع عنه من سطوة يخشى منها ، وما يناله من حظوة وسحر لدى النساء وما يصل إلى يده من ثروات نظير الخروج على القانون .

٢ – إيحاء قائم على هيام طائش بالشهرة ، وينشأ من النشر عن الجريمة أو الفضيحة أو فعل الانتحار على نحو واسع النطاق من الإذاعة والإشاعة يسول لبعض من يسودهم الغرور إتيان ذات الفعل المنشور عنه ، الظفر بمثل الشهرة التي أتيحت لفاعله .

٣ – إيحاء قائم على معرفة فن التنفيذ ، وينشأ من الوقوف على أسلوب تنفيذ الجريمة وعلى كيفية إخفاء أمرها عن السلطات وكونها افتضحت لمجرد الصدفة أو لعدم تحرز من الجاني ، الأمر الذي يفتح ذهن من لديه استعداد للجريمة إذ يفطن إلى احتمال إفلاته من قبضة القانون حين ينفذها فتضعف في نفسه الرهبة من القانون ، ويصير أكثر إقداما .

ومما يسترعى النظر في هذا الصدد الأثر الذي يحدثه ذيوع أخبار الانتحار عن طريق الصحافة أو السينما ، وذلك للصلة الوثيقة بين الانتحار كاعتداء على النفس والقتل كاعتداء على الغير . فتدل الإحصاءات على أن أفعال الانتحار تفوق في النسبة العددية أفعال القتل ، كما أنه بتحليل الانتحار يتبين أنه بمثابة تحويل لمحل الاعتداء يجعله نفس المنتحر عوضاً عن آخر يكون المقصود بالانتحار الانتقام أو التشفي منه . فالمنتحر يقتص من نفسه عن ذنب غيره عوضاً عن الاقتصاص من هذا الغير ذاته . ولما كان الذيوع مكفولا على نطاق واسع من النشر لكل فعل يحدث من أفعال الانتحار ،

فإن استيقان المفكر فى الانتحار من أن العلانية ستحيط بفعله وبواعثها وأسبابها ، وستقيم من جمهور الناس عدداً ضخما من قضاة يصدرون حكمهم فى الواقعة حين يقفون عليها ومن بينهم ذات الشخص أو الأشخاص المنسوب إليهم من جانبه السبب الدافع إلى الانتحار ، أمر يشجعه على المضى فى تحقيق فكرته ويدفع به إلى وضعها موضع التنفيذ .

تلك الصور السابق بيانها من الإيحاء الذاتى تنجم عن الصحافة والسينما والمسرح فى نفوس جميع الافراد الذين يكون تكوينهم مهيأ لها ، غير أن تولدها فى نفوس النشأ والشباب أكثر وقوعا وأفعل أثرا . ذلك لان السن غير الناضجة تتميز بضعف ملكة النقد أو انعدامها وبإفراط فى الاحاسيس وسهوله فى التأثر ، وتربة نفسانية لم يرسخ فيها بعد غرس الوازع الخلق ، وميل إلى الانغماس فى خيال خصب غير واقعى ، واستعداد للمغامرة يدعمه غرور مسيطر ، وهذه كلها أمور تيسر نشأة الايحاء الذاتى بأفعال العنف أو الفسق أو الاجرام أو الانتحار والوقوع ضحية لهذا الإيحاء سواء كان مرجعه مقروءات أو مسموعات أو مرئيات .

وقد حدث يوما فى إيطاليا أن أصبحت الكتب الصغيرة المتداولة بين أيدى الأحداث والصبيان يدور كل أو جل أقاصيصها على طعنات وسيوف وبنادق وقنابل ومشاهد دم وموت . فضج رجال التربية بالشكوى من تلك المطبوعات التى يخيل للصبي منها أن الحياة لا تعدو أن تكون اعتداء أو كدما أو جرحا أو قتلا . ويزيد من خطورة المطبوعات فى نشأة الإيحاء الذاتى منها ، أن تكون معززة بصور إلى جانب السرد الكلامى ، لأن

الصورة أكثر قابلية للرسوخ فى الذهن من الكلمات ، وأكثر من الكلام إثارة للإيحاء الذاتى . وتكون الصورة بالبداهة أقوى تأثيراً حين تكون متحركة لا ثابتة ، وهى كذلك فى السينما التى لو أحصيت أفلامها لتبين أن هذه الأفلام فى ثلثيها على الأقل تدور حول أفعال إجرام أو انتحار .

وليس المراد بما تقدم إنكار ناحية العبرة أو الموعظة الحسنة التى لا يخلو منها كل عرض سينمائى وتكون بمثابة الغاية المنشودة منه . فهذه الناحية قائمة متوافرة دون شك ، غير أنها لا تنفى طابعاً يسود معظم الأفلام وهو كونها تخاطب فى الإنسان غالباً ميولا دفينة بدائية فى طبيعته بأسلوب تمرّ معه الغاية الخلقية المنشودة غير ملحوظة ، فلا يفطن إلى هذه الغاية إلا من كان من المتفرجين على قدر كاف من الذكاء لأنه على الأقل فى سن ناضج . بل إنه حتى حين يفطن المتفرج إلى الغاية المقصودة من الفيلم فإنه كثيراً ما لاتعلق منه فى مخيلته غير المواقف والصور الأخاذة فى ذاتها بصرف النظر عن سموّ مغزاها ، وكثيراً ماتكون أقوى تعبير عن أمور تصادف هوى لدى المتفرج لتغذيتها فيه ميولا باطنية غير متسامية ، أياً كان نوعها . وهذا ما يسوق صغار السن على الأخص ، إلى أن يتمثلوا دواماً فى مخيلتهم تلك المواقف والصور معجبين بأبطالها وممثليها ، راغبين فى التشبه بهم واحتذاء طريقهم ، الأمر الذى يصل أحياناً إلى حد الحلم بهم ، وبالتالى تدفعهم الرغبة فى تقليدهم إلى أن يكرروا فى واقع الحياة ماسبق أن ملك لبهم من مشاهد لم تتحقق إلا على الشاشة .

ولا يفوتنا قبل ختام الحديث عن هذا العامل الخارجى المساعد على الإجرام ،

أن نكرر ماسبق أن قلناه عن العوامل المساعدة بصفة عامة ، وهو أن الصحافة والسينما والمسرح كثيراً ما يمر عليها الناس من الكرام باعتبارها ملهاة أو مضيعة الوقت لا يتولد منها لديهم إيحاء ذاتي ذو شأن . ولكن لايخلو الأمر من أناس هم عرضة للتأثر بها ، والمراد بهم على الأقل من يكون فيهم على تكوين إجرامي ، كبيراً كان في السن أم صغيراً . فتبدو خطورة تلك العوامل إذن حين تنبه وتحرك مفعول تكوين إجرامي كامن ، إذ لا تؤدي بمفردها إلى الجريمة إلا في حالات عرضية .

ومفاد ذلك أنه من الواجب الإشراف على الصحافة والسينما والمسرح من حيث تخير موضوعاتها ومن حيث تحديد الأفراد الذين يسمح لهم تتبع هذه الموضوعات على الأقل بناء على قيود من السن . ذلك الإشراف هو من مهمات رقابة الدولة ورقابة أرباب الأسر .

٦ - الأمية أو التعليم :

الأمي هو من يجهل القراءة والكتابة . غير أن الأمية لاترادف عدم الخلق كما أن معرفة المرء بالقراءة والكتابة ليس معناها أنه ذو خلق . فالعلم لا يفتح عيني السفيه على الخير وإنما يزيده إمعاناً في الشر .

حقيقة إن أهلية الفكر والأدب لدى المرء يؤثر الجهل فيها إذ يجعل آفاق المرء ضيقة ويسد عليه مسالك إدراك الفعال المنافية للقانون .

وصحيح أن التعليم كثيراً مايقضي على أنواع من الجرائم بقضائه على مايصحب الجهل من إيمان بخرافات تصدر عنها الجريمة أحياناً ، إما لأن هذه الخرافات

تهيء فاعل الجريمة كما هو الحال فى جرائم اغتصاب الإناث الصغار تحت تأثير الاعتقاد بأن هذا الاغتصاب كفيل بالإبراء من مرض ، وإما لأنها تهيء المجنى عليه فى الجريمة مسهلة بذلك وقوعها كما هو الحال فى جرائم النصب أو فى جرائم الزعم بالنفوذ لاجتلاب منافع لاحاجة إلى النفوذ فى الحصول عليها .

ومن جهة ثالثة يمكن التسليم بأن التعليم يستغرق وقتا فى المدرسة يصرف الحدث عن عرض الطريق وإن كان يختلط فى هذا الوقت بمن يكون فى المدرسة من عشراء سوء .

غير أن تلك الفوائد التى قد يثمرها التعليم ليست ذات شأن بالنظر إلى ضآلة القسط الذى يحتويه من التهذيب الخلق . فالمدرسة لازالت حتى اليوم بعيدة عن صقل نفوس تلاميذها والسمو بهم خلقا .

ذلك لأن الإنسان إنما يسلك على مقتضى مايحس به أكثر مما يسلك على حسب مايعرفه ، والسلوك المطابق لحسن الأخلاق لايتأتى إلا من رجل يحس بالميل إليه ولا يقتصر على مجرد العلم بالقاعدة التى تحث عليه .

التعليم يوسع العقل وأما التهذيب الخلقى فيصقل القلب ويكوّن الطبع . ومن أجل هذا يتعين أن تتجه السياسة التعليمية إلى الحد من الإفراط فى تلقين العلم مع إطلاق النشاط دون حد وبذل منتهى الوسع فى غرس الأخلاق . فالإفراط فى العلم حين يتهيأ لشخص عديم الخلق ، يولد لديه الشعور بمزيد من حاجات جديدة غير مقضية ، كما يفتح فى الوقت ذاته الطريق أمامه لقضاء هذه الحاجات بأخطر الأساليب . وهذا مايؤدى بنا إلى التسليم بأنه بينما يحد التهذيب الخلقى من دائرة النشاط الإجرامى ، يوسع التعليم هذه الدائرة كلما ظفر به عديمو الأخلاق .

وليس التعليم العادى فى هذا المجال ، خطراً بقدر التعليم العالى ، الذى يشحن نفس السفيه بالرغائب ويجعله مليئا بميول لا يتورع من إشباعها بسلوك طريق الجريمة سراً ، فيكون دور الثقافة فى توجيهه أنها تنقل مشروعاته من العلن إلى الخفاء وتكفل تنفيذ هذه المشروعات بأساليب أكثر إحكاما وأقل افتضاحا . وعديدون هم المجرمون الذين يستترون وراء مهن فنية عالية تضفى عليهم مظهراً مشرقا من التقدير العام ، فيستغلونه أسوأ استغلال إذ يصيرون أكثر حرية فى إتيان السوء وتحقيق مشاريعه الضخمة بلباقة وحسن تصرف . وأمثال هؤلاء ليس أشد منهم وبالا على الأمة والإنسانية .

وإن التاريخ ليقدم لنا أمثلة كثيرة منهم ، يكفى أن نذكر منها مثالين ساقهما فى كتابه Edgar Hoover مدير البوليس الاتحادى الأمريكى . فقد عرف الناس إلى وقت طويل فى الطبيب Moran قطبا جديرا بكل احترام من أقطاب الطب ، بينما كان فى خدمة عصابة السفاح الأمريكى Dillinger إذ كان يضمد جراح أفرادها بأجور باهظة بل تخصص فى إجراء عمليات لهم تجعل من غير الممكن التعرف عليهم كصنع قناعات لهم تغير طبيعة الوجه ومظهره دون أن يفطن أحد إلى اصطناعها ، وكسخ خطوط أصابعهم بحيث تحول بصماتها دون الاهتداء إلى أشخاصهم . وكان يتجر كذلك بالمخدرات تحت ستار مهنة الطب ويلقى فى التداول على دفعات تدريجية أوراق البنكنوت المسروقة بمعرفة عصابات السطو . وكان الأستاذ Piquett مثالا ثانيا للمجرم ذى المهنة الشريفة، فقد وصل يوما ما إلى منصب النائب العام لمدينة شيكاغو وكان مع ذلك المستشار القانونى للسفاح Dillinger كما كان فى السر أشد شركائه نشاطا وأقوام مراسا حتى أنه كان المدبر لهربه والمساعد على اختفائه عن أعين رجال البوليس الأمريكى .

وليس أدل من ذلك على أن العلم كثيراً مايكون اشد خطرا على المجتمع من الجهل ، وذلك إذا تلقاه السفهاء وعديمو الخلق . فإذا أنت علمت وثقفت صبياً ذا ميل إلى الجريمة ، وضعت بذلك سلاحاً فتاكا فى يد كفيلة باستخدامه . فليس الشأن فى مكافحة الجريمة التعليم والتثقيف ، بل إنهما على العكس يؤججان الميل الإجرامى ويزيدان من خطره وشره . وإنما الشأن فى ذلك التهذيب أو التأديب الخلق . وفرق بين التعليم والتأديب . فالأول يبصّر النفس بوجه الخير ويدلها كذلك على وجه الشر ، ولكن الثانى هو الذى يرغب النفس فى الخير ويبغّض إليها الشر . ومن ثم يكون العلم بمثابة بذر تتوقف ثماره على نوع التربة التى تتلقاه ، فلا يأتى بصالح الثمار إلا إذا كانت هذه التربة صالحة . ويشبّه العلم فى هذه الناحية بالمال . فالثروة أداة شر فى يد الشرير وأداة خير فى يد الخير . وناهيك تمثيلاً لمصنع الجريمة بمن يجمع بين سلاحى العلم والمال معاً وهو شرير . فالعلم يفتح له آفاق شر جديدة والمال يهيىء له وسيلة التنفيذ . وهذه هى الطامة الكبرى .

قيل قديماً « كل مدرسة تفتح يقابلها سجن يغلق » وصاح Mirabeau فى الجمعية التأسيسية للدستور الفرنسى بقوله « لا خلق بدون علم » . ولكن كيف يتأتى التسليم بمثل هذا القول على إطلاقه وقد ثبت فى المائة سنة الأخيرة أن نشر التعليم الابتدائى والثانوى صاحبه إزدياد فى عدد الجرائم ، وأن النفقات الطائلة التى صرفتها الولايات المتحدة الأمريكية فى سبيل التعليم لم تأت بالثمار الخلقية المرجوة منها ؟

ليست المدرسة هى التى تمحو الجريمة من المجتمع ، إذ ليست الأمية هى سبب الجريمة . وقد كان الميل إلى الجريمة قديماً يصحبه عادة عزوف عن المدرسة وقيود النظام بصفة عامة . فلما جعل التعليم إجبارياً ، أصبح كذلك حتى بالنسبة للأفراد المطبوعين على الميل الإجرامى ، فصاروا على غير شعور من الدولة وبأمر الدولة نفسها أشد خطراً على المجتمع ، إذ وضعت فى متناول أيديهم مصادر جديدة عديدة للايحاء الذاتى هيأتها لهم أساليب الثقافة الجارية من مطبوعات ومصورات وأفلام سينمائية الخ ...

وقد يعترض أحد بقوله إن الاحصاءات قد دلت على تلازم بين الأمية والإجرام ، إذ لوحظ أن الجرائم أكثر عددا فى البيئة الجاهلة وأن عدد الجاهلين فى السجون يفوق بكثير عدد المتعلمين . ولكن هذا الاعتراض مردود عليه بأن ذلك التلازم بين الجهل والاجرام ليس معناه أن الجهل هو سبب الإجرام . فالاجرام يرجع فى الحقيقة إلى أسباب أخرى غير الجهل تعد هى السبب فى الجهل كذلك ، منها الفقر والعيوب النفسانية الموروثة والضعف العقلى والضعف الخلقى . ومن جهة أخرى فإن الإحصاءات لا تسجل إلا ما وقع تحت قبضة العدالة من أفعال دون ما يكون قد أفلت من حكمها . فكثيراً ما تقصر العدالة عن الضرب على أيدى من يستعينون بذكائهم وثقافتهم أو تعودهم على إخفاء جرائمهم ، ومن ثم لا يتأتى ظهور أفعالهم فى قوائم الإحصاء الجنائى .

وإذا كان للعلم اثر طيب فى تلك الناحية ، فإن هذا الأثر مقصور على التلطيف من حدة الهمجية فى أسلوب تنفيذ الجريمة . فيذكر الأستاذ

Carrara العالم الإيطالي فى القانون الجنائى أن مسجناء أطلق سراحهم من السجن بعد أن تعلموا فيه القراءة والكتابة ، فاستخدموا هذا العلم اليسير فى كتابة خطابات تهديد إلى بعض الناس بغية ابتزاز المال منهم . كما أظهر التطور التاريخى أن تقدم العلم صاحبه تقدم فى أسلوب الاجرام . فبعد أن كانت وسيلة الاجرام هى العنف الوحشى ظهرت وسيلة الغش والخداع ، فالوسيلة الثانية تالية فى النشأة الأولى ، بمعنى أن الاجرام المقنع مرحلة لاحقة حديثة بالقياس إلى الإجرام السافر . ثم تحول النوعان من الاجرام — كما يقرر العالم Niceforo — إلى إجرام متقدم متمدين تقصر عن بلوغه يد القانون ، ولعل القانون نفسه هو الذى يوحى به إلى المتعلم المتمدين إذ يأمره بعدم الوقوع فيه .

مفاد ما ذكرناه أن الثقافة بدون خلق ، تمد الانسان بكل ما يلزم من الوسائل المنطقية والقانونية والفلسفية لتبرير أسوء الأفعال وأكثرها إيذاء للانسانية . كما أن العلم بدون خلق يمده بأبرع الوسائل الفنية تنفيذاً للجرائم . ولعل Rousseau محق فى قوله « أيها الناس لتعلموا أن الطبيعة قد أحسنت بكم صنعاً حين حجبت عنكم العلم بأسرارها على نحو ما تفعله الأم إذ تبدد سلاحاً ضاراً وقع فى يد ابنها . فأسرارها شرور أرادت أن تحفظكم من أذاها ، ومن أكبر أفضالها عليكم العقاب الذى تنزله بكم كلما أصبتم من العلم حظا . فالناس فاسدون ولو شاء لهم سوء الحظ أن يولدوا متعلمين لكانوا أكثر فسادا » .

أليس تقدم الحضارة المادية والعلمية هو السبب فى أساليب الإجرام

العصرية ؟ أليس تقدم العلم هو السبب فى اكتشاف الأسلحة القوية وتسخيرها للخراب والدمار ؟ فلو كان علماء الذرة أميين جاهلين لكان فى أميتهم أمن الإنسانية ، ولكان الجهل بذلك أجدى علينا .

لا ننكر فضل أهل العلم وإنما نشارك العالم الايطالى Flesch فى صيحته « أيها الناس إنكم أحوج إلى أهل الأخلاق منكم إلى أهل العلم » .

الباب الثالث

عملية ميلاد الجريمة

أو أعراض الجريمة

المراد بموضوع هذا الباب وهو مظاهر التكوين الإجرامى أو أعراض الجريمة بصفة عامة هو بيان كيف تتولد الجريمة ، وذلك بتتبع الفكرة الإجرامية فى نشأتها وسيرها وخروجها إلى حيز التنفيذ وما صاحبها فى كل ذلك من أعراض بدت على شخص المجرم وظهرت فى طريقة سلوكه .

وسنبين فيما يلى أن كيفية تولد الجريمة تختلف باختلاف نوعها ، كما تختلف عملية الصنع فى المصنع باختلاف نوع السلعة المصنوعة . غير أن الجرائم مهما اختلف نوعها وتنوعت بالتالى كيفية تولدها وظهورها يجمعها كلها من هذه الناحية أمر مشترك هو كون الجريمة دائما ـ كما بينا ـ وليدة تغلب الدافع اليها على أثر إفلات الزمام الممسك عنها . هذا الأمر المشترك هو الذى سنبدأ الآن بإيضاحه متناولين بعده الأعراض المميزة لكل نوع من أنواع الإجرام على حدة .

الفصل الأول

تغلب الدافع تبعا لافلات الزمام

كما أن لكل مرض أعراضه الكاشفة عنه والمبينة لخط سيره ، فإن للجريمة كذلك أعراضها المميزة والمصاحبة للفكرة الإجرامية ، فى نشأتها ونموها وتنفيذها . وكما أن المرض كظاهرة تختلف أعراضه باختلاف الأمراض ، فإن الإجرام أيضاً كظاهرة تتغاير أعراضه تبعاً لنوع الجريمة . على أن الأمراض مهما تغايرت أعراضها بتغاير أنواعها يمكن بيان كيفية نشوئها بتعبير إجمالى تردّ إليه وتندرج تحته كل الأعراض . وهو القول فى بساطة بأن المرض إنما يتولد تبعاً لتغلب جرثومته على القوة الحائلة دون فعل هذه الجرثومة فى الجسم . فالجرثومة هى الدافع المحرك للمرض والجسم هو الزمام الممسك عنه . وكذلك الحال فى الإجرام ، إذ الجرائم مهما اختلفت أعراضها تبعاً لأنواعها يمكن إجمال كيفية تولدها فى عبارة واحدة تندرج تحتها كل الأعراض الإجرامية ، وهى كون الجريمة ناشئة من تغلب الميل إليها على القوة المانعة منها .

وبيان كيفية تولد الجريمة كموضوع لهذا الباب ، لا يختلط بموضوع الباب السابق وهو خاص بمصادر التكوين الإجرامى والجريمة بصفة عامة . فكلامنا الآن عن الجريمة هو بمثابة إجابة لسائل يستفسر بكلمة كيف ، بينما كلامنا عنها فى الباب السابق هو بمثابة إجابة لآخر يستفسر بكلمة لماذا . ومن الجلىّ أن إيضاح كيفية تولد الجريمة لا يختلط بإيضاح

الأسباب أو المصادر التى من أجلها تولدت الجريمة بتلك الكيفية . فشتان بين ذكر الوراثة مثلا كمصدر للجريمة وبين بيان الكيفية التى تتولد بها الجريمة بفعل الميل الموروث . فالأول بحث يبين لماذا أجرم المجرم والثانى بحث يشرح كيف أجرم .

على أنه من البديهى أن هذا الباب وثيق الصلة بالباب الأول الخاص بدراسة شخص المجرم كأسلوب للبحث فى علم الإجرام ، كما أنه لهذا السبب عينه قوى الاتصال بالباب الرابع المقبل فى تقسيم المجرمين إلى فصائل على أساس دراسة أشخاصهم ؛ العلة فى هذه الصلة واضحة لأن كيفية تولد الجريمة من المجرم تتوقف على نوع شخصيته ، أى على طريقة تفكيره وطريقة انقياد إرادته .

قلنا إن الجريمة ـ أيا كان نوعها ـ تتولد بطغيان الدافع إليها على الزمام الممسك عنها . هذا الطغيان مرده إلى إفراط فى قوة الدافع مصحوب فى الوقت ذاته بنقص فى قوه الزمام المانع . فالإفراط فى قوة الدافع هو زيادة جامحة فى غريزة من الغرائز الأساسية عند الإنسان وهى غريزة البقاء وغريزة التناسل وغريزة القتال والدفاع باعتبارها متصلة بهما مدعمة لها . على أنه ليس كل إفراط فى غريزة من هذه الغرائز يؤدى بالفرد إلى الجريمة حتما ، فالشعور بالحاجة إلى المادة وهو متفرع عن غريزة البقاء ، قد يزيد لدى الفرد على القدر العادى دون أن يفضى مع ذلك إلى ، ارتكاب سرقة والشعور بالحقد ضد عدو لدود ، يتفرع هو الآخر عن غريزة البقاء وقد يتوافر لدى الفرد بقدر مغالى فيه دون أن يؤدى مع ذلك

إلى ارتكاب قتل . والشعور باشتهاء الجنس الآخر وهو متفرع عن الغريزة الجنسية قد يتجاوز عند الفرد الحد العادى المألوف دون أن ينتهى مع ذلك بارتكاب جريمة عرض مثل اغتصاب امرأة كرهاً . ومن ثم فالإفراط فى قوة الدافع لا يكفى بمفرده لتوليد الجريمة ، بل لابد أن يكون مصحوباً كذلك بنقص فى قوة المانع . والمراد بقوة المانع بتلك الغرائز الثانوية التى تشعر بحب الغير والتى تتكون منها الشخصية السامية للفرد ، وتنشأ من صقل الغرائز الأساسية القائمة عليها شخصيته الأصلية الدنيا وتوجيهها بالتأديب والتهذيب إلى التعلق بخير الآخرين والسمو على الانحصار فى حب الذات . وظاهر أن هذه الشخصية السامية فى الفرد تختلف باختلاف الناس ، وتتوقف على منبت الشخص وما تلقاه منذ صباه من تهذيب وتأديب ، وما تلقنه وساد نموه من مبادىء خلقية أو دينية تشبع بها جو أسرته أو البيئة الاجتماعية التى أحاطت به . فهى قد تكون معدومة فى تكوين الفرد وقد تكون قائمة مع تفاوت فى درجات توافرها باختلاف الأفراد . وهنا نوجه الأنظار إلى ضرورة فهم تلك الشخصية على معناها الصحيح باعتبارها الزمام الممسك عن الجريمة وعن الشر بصفة عامة . فليست تلك الشخصية مجرد إلمام نظرى بقواعد الأخلاق ولا مجرد قدرة على تمييز الخير من الشر ... ذلك لأن هناك فارقا بين إدراك الخير وبين الإحساس بالميل إليه ، كما أن إدراك الشر شىء والإحساس بالنفور منه شىء آخر . فأهم عامل يكون المانع من الجريمة ويعتبر بمثابة الزمام الممسك عنها هو حب الخير وكره الشر بشرط أن يكونا ميلا طبيعياً تطبع الفرد به وخصلة راسخة تصدر عنها طريقة سلوكه على نحو تلقائى غير متكلف ولا مصطنع أما إذا اقتصرت نشبة الفرد فى تكوينها

على مجرد إلمام نظرى بوجوه الخير ووجوه الشر دون تعلق عاطفى بالخير وعزوف شعورى عن الشرّ ، فإنها تهىء السبيل إما لظهور مجرم ذى تكوين إجرامى وإما لظهور شخص ذى تكوين غير خلقى يعيث فى الأرض فساداً دون أن تفلح يد القانون الجنائى فى الوصول إليه ، لبراعته فى طلاء مسالكه بمظهر خداع من مطابقة الأخلاق والقانون ، ومقدرته على الإفلات من كل محاسبة وعلى تفادى كل المآزق . والفرق بين إدراك الخير والشر وبين الشعور الطبيعى بالإقبال على الأول والانصراف عن الثانى ، إن هو إلا الفرق بين ثمرة التعليم وهو تثقيفى يتناول العقل وبين ثمرة التأديب وهو عاطفى يتناول القلب .

ولا يغيب عن البال أن مجرد طغيان الشخصية الدفينة للفرد كما قلنا لا يؤدى بمفرده إلى الإجرام . ذلك لأن هذه الشخصية القائمة على الغرائز الأساسية قد يؤدى طغيانها على العكس إلى ظهور روائع جليلة خارقة للعادة من الفكر والفن والشعر ، تنبعث من الدائرة اللاشعورية للنفس باعتبارها المسكن الخفىّ لتلك الغرائز ، على أثر عناء آلام جسمية أو نفسية تثير وتحرك فى المرء قوى غريزية كانت فيه هامدة ساكنة . فلكى يؤدى طغيان الشخصية الأساسية إلى الإجرام ، لابد أن يكون هذا الطغيان مصحوباً بضعف فى الشخصية السامية أى بنقص فى الغرائز الثانوية الخيّرة ، يوجه النشاط النفسانى توجيهاً منحرفاً إلى عدم الاكتراث بخير الآخرين وصالحهم .

والواقع أن الناس فئات ثلاث . فئة يمتاز أفرادها بنمو فى الشخصية

السامية يقيّد نشاط الشخصية الأساسية إلى حد يحول دون أن تكون هذه الشخصية مصدراً لأفكار إجرامية أو يقف بها عند الإجرام التصورى الذى لا يتعدى عالم المخيلة إلى عالم الواقع . وفئة ثانية تكوّن الغالبية العظمى من الناس ويتميز أفرادها بأن الشخصية السامية عندهم والشخصية الأساسية توجدان على قدر واحد من النمو يحقق بينهما توازناً لا يسمح بجعل إحديهما طاغية على الأخرى ، ومن هذه الفئة ينتج المجرم بالصدفة ، وهو المجرم الذى يختل التوازن عنده عرضاً بين الشخصية الأساسية والشخصية السامية فتتغلب فيه الأولى على الثانية بفعل عوامل طارئة يكون من شأنها بعبارة أخرى إعلاء قوة الدافع والخفض من قوة المانع . وكثيراً ما تكون تلك العوامل الطارئة خارجية يمكن معها القول بأن إجرام المجرم بالصدفة راجع عادة إلى تأثير الخارج أكثر منه إلى تأثير الداخل ، وأن فعل البيئة وظروفها الملابسة أظهر فيه من فعل التكوين الداخلى للنفس . والفئة الثالثة والأخيرة تضم أفراداً يتميزون بنمو خارق للعادة فى الشخصية الأساسية أى بإفراط فى الغرائز الأصلية مصحوب بنقص فى نموّ الشخصية السامية يصل أحياناً إلى حدّ القول بتلاشيها . ونكرر هنا ملاحظة هامة يتعين أن تكون حاضرة فى الذهن دائماً كلما وردت فى الكلام إشارة إلى الشخصية السامية ، وهى أن المراد بهذه الشخصية هو التعلق العاطفى بالخير والنفور العاطفى من الشر لا مجرد الإلمام النظرى بهما . وظاهر أن هذه الفئة الأخيرة هى التى ينتمى إليها المجرمون بالتكوين ولهم خصال فى تكوين الشخصية تميز طائفة منهم عن الأخرى كما سنرى ، ويشتركون جميعاً ـ رغم اختلاف خصالهم ووجهاتهم النفسية ـ فى خاصة مشتركة هى أن

إجرامهم راجع إلى الداخل أكثر من الخارج ، أى إلى عناصر النفس أكثر من ظروف البيئة .

وبديهى أن بيان الكيفية التى تتولد بها الجريمة يقتضى إظهار ما لابس المجرم من عوامل خارجية وداخلية فى لحظة وقوع جريمته بالذات . ولما كان من العسير على الباحثين متابعة ما يجرى فى هذه اللحظة بالذات لكونها تفلت عادة من متناول بحثهم وملاحظتهم ، لم يكن بد من الاستعانة على استظهار ما يدور فى تلك اللحظة بدراسة شخصية المجرم نفسها والرجوع إلى ما ساد تكوينها من عوامل داخلية وخارجية أثرت عليه فى ماضيه . غير أن تسجيل ما دار فى ذات لحظة تنفيذ الجريمة غير متعذر كلية وإنما تكتنفه الصعوبة فى جانب كبير منه . ذلك لأن بعض الأعراض الملازمة للجريمة وقت ارتكابها قد يظل ماثلا فى مكان وقوعها إذ تكشف عنه آثار يخلفها الجانى فى هذا المكان أو فى شخص المجنى عليه . ولكن استبطان نفسية الجانى فى ذات الوقت الذى أجرم فيه ، وتتبع كيف نشأت الفكرة الإجرامية عنده وكيف اختمرت وكيف تملكت رأسه وكيف نفذها ، أمر لا يتأتى الوقوف عليه إلا بطريق غير مباشر أهم أسلوب له هو دراسة شخص المجرم نفسه ، كما سلف بيان ذلك .

ومن ثم تبدو صلة هذا الباب لا فحسب بالباب الأول الذى بينا فيه دراسة شخص المجرم كأسلوب للبحث فى علم الإجرام ، بل كذلك بالباب الرابع المقبل ، وسوف يقسم المجرمون فيه على طوائف تميز كلا منها خواص معينة لا شك تلقى الضوء على الكيفية التى تتولد بها الجريمة فى كل طائفة .

ومن جهة أخرى فانه من المفيد فى دراسة شخص المجرم كما رأينا ، وبالتالى فى إلقاء الضوء على كيفية ظهور جريمته ، تحديد المصدر الذى ينتمى إليه المجرم من أسرة وسلالة ووسط اجتماعى وشعب . وتظهر فائدة هذا التحديد من ناحية معينة هى بيان وتفسير مرى السهولة التى يتغلب بها لدى الفرد الدافع إلى الجريمة على المانع منها ، ودرجة التكرار فى تحقق هذا التغلب . وفضلا عن ذلك فإن لتحديد الشعب الذى ينتمى إليه المجرم فائدة أخرى ، هى تفسير ما يقع فى الشعب من إجرام كية ونوعاً . فمن حيث الكية قد يبدو الإجرام لدى شعب متأخر أقل كية منه لدى شعب متمدين دون أن يثير هذا الأمر استغراباً ، إذ يمكن أن تعزى قلة الإجرام نسبياً فى الشعب المتأخر إلى انخفاض فى المستوى الأدبى والخلق لهذا الشعب يقل معه مجموع القواعد المقيدة للسلوك والتى يعد الإخلال بها جريمة . ومن حيث النوع كثيراً ما يسود إجرام الدم فى الشعب المتأخر بينما يسود فى الشعب المتمدين إجرام المال ، إذ لوحظ فى التطور التاريخى للشعوب أن إفراط النمو فى غريزة القتال والدفاع سابق فى الزمن على افراط النمو فى غريزة الاقتناء رغم أن كلتا الغريزتين متفرعة عن غريزة البقاء .

ورغم أن كيفية تولد الجريمة تختلف باختلاف نوع المجرم نفسه أى نوع الطائفة التى ينتمى إليها المجرم ، الا أن هذا الاختلاف سيظهر تفصيلا من الباب الرابع المخصص لطوائف المجرمين وليس

محل بيانه هنا . فمحل عنايتنا هنا فى الباب الثالث هو بيان كيفية تولد الجريمة وكيف تختلف باختلاف نوع الجريمة . ونعنى بهذا أنه بينما ينصرف الباب الحالى إلى بيان الاختلاف فى كيفية تولد الجريمة تبعاً لنوع الجريمة ، يتناول الباب المقبل بيان الاختلاف فى كيفية تولد الجريمة تبعاً لنوع المجرم .

الفصل الثانى

اختلاف تولد الجريمة تبعاً لنوعها

أولا : جرائم الاعتداء على المال :—

جريمة الاعتداء على المال فى صورة السرقة على الأخص ، قد تتولد إما عرضاً وإما بدافع ميل طبيعى إليها فى تكوين السارق نفسه . وقد روعى هذا الاختلاف فى سرقات الأحداث . فهناك سرقة يرتكبها الحدث بدافع الضرورة ويسميها علماء الإجرام خطأ بالسرقة دفاعاً شرعياً عن النفس كما فى اختلاس رغيف خبز دفعاً لغائلة جوع . وهناك سرقة يرتكبها الحدث بدافع الحرمان الذى يجد نفسه فيه تبعا لظروف عائلية سيئة انقبض فيها العطف عنه فعدم معها من يحتضنه ويرعاه . وهناك سرقة يأتيها الحدث إشباعا لحاجته إلى إصلاح وضع يراه غير عادل أو إلى الظفر بشىء يعتقد أن له الحق فيه ، ويسميها بعض العلماء بالسرقة العزائية أو التعويضية . وهناك سرقة يرتكبها الحدث بفعل مركب نقص قائم لديه نتيجة سوء معاملة يلقاها فى أسرته من الناحية المادية أو الأدبية أو نتيجة استحالة عثوره على ما يشبع مطامحه ومطامعه ، وتتخذ السرقة العرضية أحيانا صورة الاختلاس من الغنى إشباعا لحاجة محتاج فقير أى صورة السرقة فى سبيل الغير باعتبارها مضادة للصورة المألوفة من السرقة فى سبيل النفس . وظاهر أن هذه السرقات تتولد بصفة عرضية تميزها عن السرقات المنبعثة

من ميل طبيعى إلى السرقة طبع به تكوين السـارق ،

هذه المقابلة بين السارق بالصدفة وبين السارق بحكم الميل والتكوين تصدق كذلك على اللصوص الكبار فى السن . فنهم من يسرق عرضا ومنهم من يسرق لميل عنده إلى السرقة . فمن قبيل السرقة العرضية ما يحدث عادة من سرقات يرتكبها بعض أفراد الكتل الشعبية فى أوقات الضيق الاقتصادى المصاحب للحروب والثورات والاضطرابات السياسية والاجتماعية . إذ يعز عندئذ على المرء أن يجد ما يسد له حاجاته الضرورية فتشح الموارد ويختل توزيعها وتصبح صعبة المنال ، وتطغى قوة الحاجة الغريزية على نداء العقل فيستحل الفرد فى سبيل إشباعها كل سبيل ولو كان هو السرقة أو أية جريمة أخرى من جرائم المال بل إنه حتى فى تلك الأوقات الاستثنائية من الأزمات الاقتصادية يتميز المجرم بالصدفة عن المجرم بالتكوين . ولكى يتضح ذلك نبين فيما يلى الفرق بينهما تفصيلا وهو يظهر من وجوه ثلاثة : —

١ — أن المجرم بالتكوين حالة الضيق الاقتصادى ، وقوعه فى الجريمة أسهل وأسرع من وقوع المجرم بالصدفة فيها ، ذلك لأن الأفراد يختلف كل منهم عن الآخر فى مدى قوة المانع من الجريمة ، وبالتالى فى مدى قوة الاحتمال والاستعداد للتضحية والرضا بسلوك كل الطرق عدا طريق الجريمة . فحتى حيث ينتمى الفرد إلى فئة يتوازن فيها الدافع والمانع فإنه لا يجرم بالصدفة فى يسر وسهولة ، ولو كان الظرف استثنائيا فى شدة الإغراء بالجريمة ، وإنما يجرم بعد تردد وبعد

مقاومة الفكرة الإجرامية تنتهى بالانصياع لهذه الفكرة ، الأمر الذى ينتفى لدى المجرم بالتكوين . فهذا المجرم سريع الانزلاق إلى الجريمة لا يتوانى فى تلبية ندائها إبان الظروف العادية ويكون هكذا من باب أولى فى الظروف الاستثنائية .

٢ — أن المجرم بالصدفة يصعب عوده إلى ذات جريمته من جديد ، خلافا للمجرم بالتكوين فهو سريع الوقوع فى الجريمة سريع العود إليها .

٣ — أن المجرم بالتكوين يشعر على أثر ارتكابه الجريمة بنوع من الاغتباط والانشراح والمتعة لا يتوافر عند المجرم بالصدفة .

بعد هذه المقارنة نبين فيما يلى خصائص الميل التكوينى إلى جرائم المال والأعراض التى تكشف عن هذا الميل وتميز بالتالى السارق بالتكوين عن السارق بالصدفة . فالميل إلى السرقة يميزه ما يأتى :

١ — الاقتناع الذاتى بأن السرقة ضرب من النشاط المشروع ككل نشاط آخر .

٢ — الاقتناع بأن العمل الشريف لا يجدى كوسيلة صالحة لكسب العيش ولإرضاء مطالب الحياة .

٣ — الشعور بالحاجة إلى دخل سهل المنال وافر الكمية لإشباع

شهوات ورذائل لا يمكن أن يتيح إشباعها الدخل المستمد من العمل الشريف .

٤ — الرغبة الشديدة فى المخاطرة والمجازفة وهى تفسر كذلك هيام محترفى السرقة بلعب القمار .

٥ — الشعور بارتياح واستمتاع داخليين يصحبان تنفيذ السرقة .

٦ — الشعور بالغرور والكبرياء والترفع عن الاستجداء وطلب الإحسان .

٧ — انعدام الطاقة الاحتمالية للعمل الشريف وعدم الاستعداد الجثمانى والنفسانى للنهوض به الأمر الذى يدل عليه تقلب فى المزاج وزهد فى قيود النظام .

ويفسر هذا الميل التكوينى إلى السرقة بانحراف فى غريزة الاقتناء والامتلاك باعتبارها متفرعة عن غريزة البقاء سواء أكان هذا الانحراف منصبا على كية الحاجة الغريزية أو على نوع هذه الحاجة . ويغلب أن يكون الانحراف فى تلك الغريزة مصحوبا كذلك بخلل فى الإفرازات الداخلية للغدد يزيد من حدته ويضاعف جسامته .

ويندرج الميل التكوينى إلى السرقة تحت نوعين رئيسيين : أحدهما يتميز به المجرم ذو التكوين الناقص والثانى يتميز به المجرم ذو الاتجاه السيكوباتى أو العصبى السيكوباتى . فالميل إلى السرقة عند المجرم ذى التكوين الناقص يفسر بأن هذا المجرم لديه نقص عام فى النمو الخلق والتهذيبى لشخصيته ، ومن ثم يجعله هذا النقص معداً لارتكاب

الجريمة بصفة عامة سواء كانت من جرائم المـال أو من جرائم الدم أو العرض . والميل إلى السرقة عند المجرم ذى الاتجاه السيكوباتى أو العصبى السيكوباتى يفسر بظواهر خاصة عضوية ونفسية فى هذا المجرم تصحبها اضطرابات انفعالية وتساعد على نشأة الفكرة الإجرامية بحيث تتسلط هذه الفكرة على الذهن من جهة وتقترن بها من جهة أخرى حالة من القلق النفسانى . تلك الظواهر ترجع إلى خلل فى وظائف الأعضاء والغدد والأعصاب . من أجل ذلك كثيراً ما تعترى ذلك النوع من اللصوص فى لحظة تنفيذ السرقة نوبات من الرعشة الجسمية التى تتزايد كلما كان التنفيذ محفوفاً بالعقبات . كما أن بعضهم لا سيما الشاذون منهم تعتريه أحياناً إلى جانب حالة القلق الذى يساوره عند تنفيذ السرقة حالة من الاضطراب الجنسى تصل أحياناً إلى حد إنزال السائل المنوى .

أما عن العوامل التى توقظ الميل إلى السرقة وترتب عليه مفعوله فهى عديدة . وإن أولها وأهمها هو عامل الشعور بالحاجة . ولا يقاس هذا الشعور بمعيار مادى وإنما يتوقف على التقدير الشخصى للمجرم نفسه ومدى ما يطمح إليه من متع مادية أو من متع غير مادية ولـكنها تتطلب المادة كوسيلة للحصول عليها مثـل المتعة بالنساء . ومن منبهات الميل إلى السرقة كذلك تعاطى الخمر ولو لم يفض إلى السكر والإيحاء الذاتى الناشىء من العشرة السيئة والمثل السىء ومن الصحف والسينما .

على أن الميل إلى السرقة كما يفضى إلى النوع البسيط منهـا يؤدى كذلك إلى السرقة بطريق الـكسر وإلى السرقة بالإكراه وإلى النصب وغيره من جرائم الاعتداء على المال بصفة عامة .

فالسرقة بالإكراه تكون عادة وليدة الجمع بين عامل غريزة القتال والدفاع وعامل غريزة الاقتناء . إما عرضاً لاصطدام اللص بعقبات لم يكن يتوقعها أو بمقاومة فجائية من جانب المجنى عليه ، وإما لخلل مشوبة به غريزة القتال والدفاع إلى جانب ذلك الذى يشوب غريزة الاقتناء ، فيتوافر مع الميل إلى السرقة ميل إلى العنف . والنصب اعتداء على مال الغير كالسرقة يتميز عنها بأن وسيلته هى الاحتيال والخداع . وينتهى الميل إلى السرقة بالاعتداء على المال فى صورة النصب حين تكون لدى الفرد إلى جانب ذلك الميل خصال معينة منها الخيال الخصب والإفراط فى التصورات غير الواقعية ، والمغالات فى الإحساس بالكيان الذاتى ، والشره مع الرغبة فى المشاريع الضخام ، والضعف فى ملكة النقد وفى الحساسية الخلقية الأدبية .

مثل هذه الخصال هو الذى يفسر كيف ينتج الميل إلى السرقة أنواعاً مختلفة من الاعتداء على المال . فالبعض ينشل والبعض الآخر يسرق بطريق الكسر أو يسرق من الفنادق أو يسرق بالقسر والإكراه أو ينصب . وكثيراً ما يكون لدى اللص تخصص فى نوع معين من إجرام المال بحيث يحس بالعجز عن ارتكاب أى نوع غيره بل يشعر أحياناً بالنفور من الأنواع الأخرى وعدم استساغتها . وقد لوحظ على امرأة عائدة فى جرائم المال من المودعات سجون روما ، أنها كانت ترتكب سرقاتها خارج المنزل الذى كانت تقوم بالخدمة فيه ، ولم تكن تستسيغ مطلقاً لنفسها أن تختلس شيئاً مما بداخل المنزل عزوفاً منها عن أن تخون مخدوميها ومصدر رزقها . ومما تقدم تبدو أهمية الدور الذي

تلعبه فى علم الإجرام دراسة شخص السارق كمجرم ، إذ أن هـذه الدراسة تلقى الضوء على تـكوينه النفسانى وتفسر انصرافه إلى نوع دون آخر من جرائم المال .

والسرقة التى ترتـكب لميـل إليها لا تختلط بالسرقة التى ترتـكب لمرض عقلى . فكثيرة هى الأمراض العقلية والنفسية التى يكون ارتـكاب السرقة من أعراضها ، وليس هـذا مجال دراستها . وإنما نشير إشارة عابرة إلى أهم السرقات المرضية المعروفة ويطلق عليها Cleptomanie . وتتولد هذه السرقة من فكرة توحى بها تتسلط بقوة على ذهن المريض فتدفعه إلى تنفيذ السرقة كرهاً عنه بنوع من القهر لإرادته الواعية بل فى حالة من العناء النفسانى ؛ ويرتـكب السرقة لذاتها دون أن يكون له أى هدف منها أو مطمع يريد إشباعه من ورائها . هذه السرقة الـكليبتومانية مختلفة عن أخرى شبه كليبتومانية يرتـكبها السارق تحت تأثير حالة مرضية طفيفة من الخلل العقلى والعاطفى ، ولـكنه يشعر فيها على العـكس بلذة ومتعة ويستخدم حصيلتها فى اشباع مطالب شخصية .

ثانيا : جرائم الاعتداء على العرض :

هذه الجرائم ينتجها شذوذ فى الغريزة الجنسية . غير أن هذا الشذوذ بمفرده لا يؤدى إلى الجريمة كوسيلة لإشباعه إلا إذا اقترنت به ظروف تجعل منه عرضاً مصدراً لجريمة ولا تبدو خطورته إلا حين يكون مصحوباً بتكوين إجرامى كذلك . فمن الظروف التى تساعد على إشباع الشذوذ الجنسى بطريق الجريمة ما يحيط بالفرد من أحوال صحية سيئة وعادات

قبيحة وأسرة منحلة خلقياً وصور فاضحة تثير الاشتهاء . على أن هذه الظروف حين يفضى الشذوذ الجنسى تحت تأثيرها إلى الجريمة بحكم الصدفة تنتج منها عادة جريمة على جانب غير كبير من الجسامة كالفعل الفاضح . ولا يحقق الشذوذ الجنسى جريمة خطيرة إلا حين يقترن بتكوين إجرامى فى الفرد . وكثيراً ما تمع جرائم العرض الخطيرة من أفراد يرتكبون كذلك جرائم اعتداء على المال والأشخاص ، ويقرنون عادة اعتداءهم على العرض باستخدام العنف .

ومن الجلى أن الغريزة الجنسية دوراً كبيراً فى تكوين شخصية الفرد وفى تكييف نشاطه والاتجاه به إلى أعمال جليلة خيرة أو الى أعمال وضيعة مؤذية . فلدراسة هذه الغريزة عند الفرد أهمية كبيرة فى تفسير ما يصدر عنه من أفعال بصفة عامة ومن جرائم اعتداء على العرض بصفة خاصة .

على أن الشذوذ كما قلنا الآن كثيراً ما يكون كامنا لدى الفرد دون أن تنتج منه الجريمة . فلكى يشبع الفرد هذا الشذوذ بطريق إجرامى لا بد أن يكون تعلقه العاطفى بقواعد الأخلاق ضعيفا ، وأن يكون لديه ميل تكوينى إلى الجريمة لا بصفة عامة تبعا لتخلف أو لارتخاء الزمام الممسك عنها لديه وتصاب الغريزة الجنسية بشذوذ إما كما وإما كيفاً ، أى إما كمية وإما نوعاً . فالشذوذ من حيث الكمية يتعلق بإفرازات الغدد الجنسية ونوضح فيما يلى الشذوذ من حيث النوع .

فالشذوذ النوعى فى الغريزة الجنسية إما أن يتخذ صورة انقلابية وإما

أن يتخذ صورة فسادية . والصورة الاقلابية هى الجاذبية بين فردين من جنس واحد مذكر أو مؤنث . ولا تختلط هذه الصورة من الشذوذ بأفعال الاختلاط الجنسى التى تقع صدفة بين فردين من جنس واحد وتتميز عنه بأنها مقصورة على ظروف عابرة كالاجتماع فى سجن أو فى مدرسة أو أى مكان لا يكون مستطاعا الفرد فيه أن يباشر النشاط الجنسى الطبيعى مع آخر من جنس مغاير . فتلك الأفعال العرضية تكون على خلاف الشذوذ الاقلابى بمثابة وسيلة تعويضية تحلّ محلّ الوقاع الطبيعى بين ذكر وأنثى ، وترجع عادة إلى تفاوت بين الأفراد فى التكوين الجنسى وفيما يتوافر بهم من خصائص الرجولة وخصائص الأنوثة ، ويفضى هذا التفاوت عند الذكور إلى تمييز بينهم يتيح الفعل الطرفين اللازمين لارتكابه بأن يهيىء له إلى جانب الطرف الإيجابى فيه طرفا سلبيا .

ويعلّل العلم تعلق الفرد بآخر من جنسه ، إما بعامل وراثى وإما بعامل من الاضطرابات التى أصابت والدته أثناء الحمل به فأثرت على تكوينه وهو جنين ؛ إذ يكون من شأن هذين العاملين أو أحدهما التأثير على القوة الدافعة الموجهة للتنويع الجنسى ، فتنمو الخلايا الجنسية للجنين بقدر واحد فى كلا الاتجاهين : الاتجاه المذكر والاتجاه المؤنث ، أو يبدأ نمو خلاياه الجنسية على نحو طبيعى منتظم — والحال فى تكوين الهرمونات — تنشأ به خصائص ثانوية لكل من الجنسين فى وقت واحد . وهكذا يغلب على الفرد قدر كبير أو صغير من الميل إلى ذات جنسه . ويتجلى هذا الميل إما فى صورة هيام أفلاطونى وإما فى صورة أفعال مادية ، وقد يتخذ

صورة مخلة بالآداب العامة تصل أحياناً إلى الفضيحة وإلى التهديد بإثارتها بغية ابتزاز المال . بل يفضى ذلك الميل أحياناً إلى غيرة على الفرد المحبوب من ذات الجنس بل إلى جرائم عنف وجرائم قتل ، لا سيما حين يكون الميل نفسه مقترناً بتكوين إجرامى فى الفرد .

أما الصورة الفسادية الشذوذ فى الغريزة الجنسية فتتخذ أشكالا عديدة فمن أشكالها حب العرض أى ميل الفرد إلى الكشف عن عضوه التناسلى وعرضه على الغير وشعوره فى ذلك بلذة جنسية . هذا الشكل من الشذوذ تنشأ عنه جريمة الفعل الفاضح العلنى .

وهناك شكل آخر من الشذوذ يطلق عليه (ساديزم) Sadisme وفيه لا تثور الشهوة الجنسية عند الفرد ولا تكتمل لذتها إلا إذا أتى أفعالا من العنف على جسم المرأة . هذه الأفعال تتفاوت فى الجسامة من ضرب بسيط إلى جروح بالغة فى الثديين أو فى عضو التناسل ، وأحيانا تصل إلى حد القتل خنقا أو بكتم النفس . وقد يتجلى هذا الشذوذ الجنسى المعروف بالساديزم فى نوع آخر من أفعال التعسف والقسوة والاعتداء التى تبدو فى ظاهرها مقطوعة الصلة بالغريزة الجنسية بينما تكون فى الواقع صادرة عن ذلك الشذوذ فيها . من هذا القبيل التزام الرجل فى علاقته بالمرأة غلظة وفظاظة لا موجب لها سعيا وراء اللذة الجنسية التى يشعر بها حين يراها على حالة من العناء الجسدى او النفسانى وتقوم مقام الساديزم ظاهرة أخرى شاذة هى بمثابة عوض عنه ، وهى المتعة الجنسية التى يحس بها الفرد حين ينزل بالأشخاص الخاضعين لسلطانه عناء ماديا

أو أدبيا أو حين يوقع عليهم عقوبات جسدية وكثيراً ما تبدو هذه الظاهرة على بعض المعلمين فى المدارس . على أنه يجب عدم الخلط بين العنف الراجع إلى الساديزم وبين العنف الذى وإن صحب جريمة العرض ـ لا يرجع مع هذا إلى ذلك الشذوذ الجنسى وإنما إلى تكوين إجرامى لدى الفرد يجعله ميالا إلى العنف بصفة عامة سواء عند مباشرة النشاط الجنسى أو عند إتيان أى نوع آخر من النشاط .

ويقابل (الساديزم) شذوذ آخر عكسى يسمى (ماسوكيزم) Masochismo ومعناه أن يستساغ فى سبيل إثارة الشهوة الجنسية وإشباعها الخضوع لأفعال من العنف والإذلال يرتكبها الشخص المحبوب . وقد يلجأ المصاب بهذا الشذوذ إلى العنف فى سبيل أن يقابل بمثله أو بأشد منه من جانب المعتدى عليه أو فى سبيل أن يلقى اضطهاداً وإذلالا أو أن يقبض عليه البوليس .

وهناك أيضاً شكل من الشذوذ يطلق عليه (فيتيسزم) Feticismo وفيه تثور الشهوة الجنسية عند رؤية أجزاء معينة من جسم الغير رجلا كان أو امرأة أو ملابس من لون معين يرتديها الغير ، دون أن يكون لهذه الرؤية عند الفرد العادى ذلك الأثر المثير للشهوة . ويؤدى ذلك الشذوذ إلى اتيان أفعال مخلة بالحياء أو إلى أفعال اعتداء على المال كما إذا أقبل المصاب به على إختلاس الشىء أو الملبس الذى رآه على جسم المرأة وراق له ، ويفضى كذلك إلى أفعال عنف حين تكتنف إشباعه صعوبة أو مقاومة .

وأخيراً يتخذ الشذوذ شكل الميل الجنسى إلى المحارم أى الجاذبية بين جانبين من رجل وامرأة لا يسوغ أن يشتهى أحدهما الآخر كأب وابنته أو أم وولدها . وبصرف النظر عن التحليل العلمى لهذه الظاهرة

التي لا تزال تفسيرها محل بحث ، فإنه مما يدخل في نشوئها انحطاط أدبي راجع إلى عدم تعلق عاطفي بأصول الخلق وشذوذ جنسي أو عضوي ينشأ عنه جموح في الشهوة وبالتالي انهيار في قوة ضبط النفس يساعد عليه فساد الجو العائلي وتشبعه بعادات سيئة مثل تعاطي المكيفات ، فضلا عن اتاحته المخلطة على نحو مغالى فيه غير مقيد .

من ذلك الشذوذ الذي يصيب الغريزة الجنسية سواء في الكية أو في النوع تتولد جرائم الإعتداء على العرض بصورها المختلفة من وقاع بالإكراه أو هتك عرض أو فعل فاضح أو خطف إناث . على أن خطورته تتضاعف حين يصحبه تكوين إجرامي عند الفرد المصاب به ، فيصبح اجرام العرض عندئذ أكثر تكراراً وأشد جسامة .

ولما كان للغريزة الجنسية تأثير كبير على النشاط النفساني للفرد ، فإنها كثيراً ما تكون الباعث الخفي لجرائم تبدو منقطعة الصلة بها ، ويفسر خفاء الطابع الجنسي في هذه الجرائم إما بأن الطبيعة الجنسية الأصلية لكثير من الأفكار الإجرامية تخضع لتغييرات تحدثها الظروف والملابسات المحيطة بنمو هذه الأفكار وإما بالاتجاهات النفسية التي يتخذها المجرم في سبيل وضع فكرته الإجرامية موضع التنفيذ ، وإما بالحرص الطبيعي على إخفاء الأصل الجنسي للفعل الإجرامي لاسيما حين يكون هذا الفعل منبعثاً عن ضعف أو شذوذ في الغريزة الجنسية أو عن ظروف يبدو معها شائنا لكرامة المجرم . فحيثما يكتنف الغموض مبعث الجريمة يكون من المفيد في الكشف عن كيفية تولدها البحث والتقصي عن الحياة

الجنسية لمرتكبها ، لاحتمال أن يكون قد ساهم فى توليد الجريمة شذوذ جنسى .

وأخيراً فانه يتعين التفريق فى الجرائم الجنسية بين الجريمة العرضية الواقعة بمحض الصدفة والجريمة المنبعثة عن تكوين إجرامى وبين الجريمة الصادرة عن مرض عقلى ، إذ لا تدخل الجريمة الأخيرة فى موضوع دراستنا . وبالنسبة الجريمة الناشئة من تكوين إجرامى لا يختلط العامل المسبب لها وهو هذا التكوين مصحوب بشذوذ كى أو كيفى فى الغريزة ، بالعامل المساعد أو المنبّـه ومثاله تعاطى الخمر أو المكيفات إذ يترتب عليه إيقاظ للميل الإجرامى مصحوباً فى الوقت ذاته بإضعاف الزمام المانع من إشباع هذا الميل . كما أن كلا من هذين العاملين يتميز أخيراً عن محض الظرف المهيء وهو ما يعرض للمجرم فى الوسط المحيط به من أمور مختلفة . وقد سبق أن بينا ذلك فى الكلام عن مصادر الجريمة .

ثالثاً : جرائم الاعتداء على الأشخاص :

تتولد هذه الجرائم من شذوذ كمى أو كيفى فى غريزة القتال والدفاع المتفرعة عن غريزة البقاء . فتتجلى غريزة القتال والدفاع فى الأفعال التى يهدف الفرد بها إلى صون وجوده ضد ما يمس به من طغيان الآخرين ولذا فهى غريزة نافعة لبنيان الجماعة حين تجرى مجراها الطبيعى ، ولا تصبح ضارة إلا حين تنحرف عن هذا المجرى . وتنحرف غريزة

القتال والدفاع إما إلى نقصان وإما إلى إفراط . فالنقصان يظهر فى تهيب الخصام والمنازعة والاستسلام للجبن والركون إلى السكون وأحياناً فى عدم الثبات على مبدأ تبعا للانصياع إلى الجانب القوى أينما كان وفى التمسح بالغير والتزلف له . والافراط يظهر فى عنف مغالى فيه وميل إلى التعدى الذى لا موجب له . والتفاوت بين الأفراد فى غريزة القتال والدفاع هو الذى يفسر اختلافهم فى الطبع والمزاج ولاسيا فى الكيفية التى يقابلون بها المؤثرات الخارجية من حيث مدى السرعة فى الرد على هذه المؤثرات ومن حيث مدى العنف فى هذا الرد .

وقد تصاب غريزة القتال والدفاع بخلل طارىء عابر يرجع إلى عامل خارجى شاذ صدر من البيئة المحيطة أو إلى اضطراب انفعالى أو عاطفى ، وعندئذ تنفتح ثغرة فى الزمام الممسك عن الجريمة يكون من شأنها أن يفلت هذا الزمام فتقع الجريمة . وهكذا تولد الصدفة جريمة العنف فى صورتها العرضية . ولا تكون درجة العنف فى هذه الجريمة متناسبة مع جسامة العامل المثير فحسب بل مع طبع الفرد نفسه ومدى ما يميزه من ثبات فى الحساسية يصحبه أحيانا ميل إلى احتمال الاساءة والعفو أو على العكس من حساسية جياشة مفرطة يصحبها ميل إلى الاستثارة والعنف . وتكون هذه الجريمة العرضية إما انفعالية إذا تولدت من انقطاع فجائى سريع المفعول للاتزان العاطفى وإما عاطفية إذا نشأت من انقطاع فى هذا الاتزان دام فترة من الزمن فكان بطىء المفعول نسبياً .

ومن العوامل المساعدة على جريمة العنف العرضية عامل السموم التى تنفثها المكيفات فى الجسم وعامل الايحاء الذاتى وعامل الإفرازات الداخلية الغدد إذ يقرر الطبيب Pende أن الميل إلى العنف يغذيه ويدعمه إفراط فى إفرازات الغدة الدرقية .

على أن جريمة العنف العرضية لكونها وليدة خلل طارىء عابر فى التوازن بين الدافع والمانع ، تفترق عن جريمة العنف الصادرة عن تكوين إجرامى أى عن خلل مستمر دائم فى هذا التوازن . ذلك لأن التكوين الإجرامى كما قلنا هو استعداد فردى للاجرام تميزه قوة فى الدافع إلى الجريمة مع ضعف فى المانع منها يكفل لهذه القوة قابلية التغلب لا بحكم الصدفة وإنما على وجه دائم . والجريمة بحكم التكوين على هذا المعنى تميزها عن الجريمة العرضية الفروق الآتية :

١ — أن الفترة السابقة عليها من التردد النفسى بين الدافع والمانع أقصر بكثير منها فى الجريمة العرضية . ٢ — أن عواملها المثيرة غالباً ما تكون تافهة عديمة الشأن ، بالقياس إلى العامل الذى يثير الجريمة العرضية . ٣ — أنها لا تكون متناسبة مع جسامة العامل المثير كما يحدث عادة فى الجريمة العرضية ، وقلما تتميز بالمغالاة والإفراط إلى حد الوحشية أحياناً بل إلى حد التمثيل بجثة المجنى عليه . ٤ — أنها لا تكون متبوعة بأى تأنيب أو وخز ضمير ولا ينتاب مرتكبها أى إحساس من هذا القبيل إلا فى اللحظة السابقة على النطق بالحكم ، فإذا ما تم النطق بالعقوبة تلاشى هذا الإحساس . أما الجريمة العرضية

فتميز بأن فاعلها يقع فريسة لتأنيب داخلى مستمر يلازمه إلى ما بعد النطق ضده بحكم الإدانة أو بحكم البراءة .

وبديهى أن كثيراً من الأمراض العقلية مصدر لجرائم العنف والاعتداء على الأشخاص . غير أن جريمة العنف المرضية لا تدخل فى مجال دراستنا ونتناول فيما يلى أمثلة لحالات تبين كيف يفضى التكوين الإجرامى إلى ارتكاب جرائم العنف عامة والقتل بصفة خاصة .

(ا) الانتقام : من الأفراد من لا يتورع عن ارتكاب أشنع جرائم القتل فى سبيل إشباع الميل إلى الانتقام . هذا الميل فطرى بدائى يتفرع عن غريزة البقاء وبالتالى عن غريزة القتال والدفاع . ولا أدل على الصفة الفطرية فيه من أنه متوافر حتى فى الحيوانات ، بل حتى فى الطفل الصغير . فمن المشاهد أن الطفل كثيراً ما ينتقم لنفسه حتى من الجماد إذا أصابه الجماد بألم . وقد قيل خطأ إن الميل إلى الانتقام ناشىء من الشعور بالكره الذى يتولد منذ الحداثة فى نفس الصبى ضد كل مصدر للقسوة أو لقيود النظام ابتداء من الوالد باعتباره أول مصدر من هذا القبيل . فليس هذا هو الأساس الحقيقى للميل إلى الانتقام لأن هذا الميل مبنى على أحاسيس غريزية عند الفرد كالغضب والغيرة والكبرياء والحقد .

والانتقام باعتباره مقابلة السوء بمثله أو بأشد منه قد يكون على صورة عنيفة أو غير عنيفة مباشرة أو غير مباشرة . وقد يولد جريمة مفاجئة غير منتظرة ولا معدة إعداداً سابقا كما يحدث من رجل

يقابلها مثلا رؤية زوجته متلبسة بخيانته ، أو جريمة عنف يتقدمها إعداد سابق مع فترة من الكراهية والحقد ، أو جريمة عنف مع سبق الإصرار أى مع التروى فى جو نفسانى من ضغينة وعداوة مستترتين دون أن يقطع عنصر التروى شىء يسبق وقوع النتيجة الإجرامية .

والميل إلى الانتقام دليل تأخر فى تكوين الأفراد والشعوب ، إذ أنه يشهد بطغيان الشخصية الأساسية وانعدام أو ضآلة الشخصية المهذبة ، وهو من آثار الوقت الذى لم يكن فيه للدولة وجود ، فكان الأفراد والقبائل يستعينون فى الدفاع عن أنفسهم بسلطانهم الشخصى ، وكان الانتقام عندئذ قاعدة حيوية من قواعد السلوك ينهض الفرد به لا باعتباره حقاً فحسب بل بوصفه واجبا كذلك . ولا زالت هذه القاعدة معمولا بها حتى فى الوقت الحاضر بعد ظهور سلطان الدولة ، ورغم قوة هذا السلطان إلى حد يغنى فى إقامة العدل بين الناس عن سلطان الفرد .

ويتوافر الميل إلى الانتقام عند الفرد الذى يشعر بشرفه شعوراً مغالى فيه لا وجود له فى الغالبية العظمى من الناس ، أى عند من يجمع فى نفسه مع الكبرياء المبالغ فيها نقصاً فى نمو ملكة النقد وحساسية جامحة وقابلية غير عادية للانفعال . وأعراض الميل إلى الانتقام فى الفرد الذى من هذا النوع ، تبدو فى التأويل الخاطىء للحقائق وإسناد معنى الإساءة والمساس بالشرف إلى أمور لا يفهم منها الرجل العادى هذا

المنى ، وفى شعور الفرد على التو بالحاجة الماسة إلى الانتقام لأنه ـ كما يقول هو نفسه أحياناً ـ لا يقوى على احتمال الإساءة . وتظل فكرة الانتقام بعد الشعور بالحاجة إليه متسلطة على ذهن صاحبها هذا ، لا يفلح فى اقتلاعها أى ظرف من الظروف الملائمة للصلح والعفو حتى يتم الانتقام ويصبح أمراً واقعاً وعندئذ فقط يعود الصفاء إلى نفس المنتقم .

(ب) فعل الأذى حبا فى الأذى : كثيراً ما يكون الفرد على تكوين إجرامى بحيث يميل إلى الأذى حباً فى الأذى وإلى القتل حباً فى القتل . وقد يتوافر هذا الميل عند النساء لا سيما عند من تكون منهن ذات ولع خاص بالتسميم ، فتشعر بانشراح ومتعة فى تنفيذ جريمتها ويبلغ شعورها باللذة أشده حين تبدأ أعراض التسمم فى الظهور على شخص المجنى عليه وحين يحقق السم أثره بإحداث الموت .

(حـ) الغيرة : قد تتولد جريمة العنف أو القتل من الغيرة . والشعور بالغيرة مرتبط بالغريزة الجنسية من جهة وبغريزة الاقتناء من جهة أخرى . وليست الغيرة هى الحسد . فالغيرة الجنسية شىء والحسد شىء آخر . كما لا يصح الخلط بين الغيرة والحب للاعتقاد الشائع بأن الحب الشديد لابد أن يكون مصحوباً بالغيرة على الشخص المحبوب . ذلك لأنه بينما ينحصر الحب فى التعلق بشخص الحبيب ، تنحصر الغيرة فى الخوف من فقدانه أى الخوف من ضياع السيطرة عليه . ولذا قلنا إنها متصلة أوثق اتصال بغريزة الاقتناء والامتلاك .

وتنشأ الغيرة إما من مبدأ متحكم فى عقيدة الفرد هو مبدأ السلطة المطلقة للرجل على المرأة ، وقد كانت هذه السلطة شبيهة فى نوعها ومعاصرة كذلك فى نشأتها للسلطة الأبوية عند الرومان ، وإما من كون العلاقات الغرامية بين الرجل والمرأة قد دب فيها دبيب الشك وعدم الثقة ، وإما من كون العلاقة بين الرجل والمرأة يقوم جلها على الناحية الجسدية الحسية دون ناحية روحانية من الحب السامى النبيل ، فلا يتوافر فيها الانسجام الكفيل بإيجاد الثقة بين الطرفين والذى بدونه لا يكون كل طرف مستيقناً من اتجاهات وميول الطرف الآخر . على أنه متى نشأت الغيرة فإنه يعقبها اضطراب فى الملكات النفسية للفرد إذ تفقد اتزانها ونزعتها الواقعية ، فيساعد ذلك على تولد الأوهام والتفسيرات الخاطئة للوقائع .

ولما كان للغيرة وجود فى الفرد البدائى والشعوب المتأخرة فإن لها وجودها حالياً بين الشعوب المتمدينة كذلك . ويتفاوت الأفراد من حيث مدى استعدادهم لها . فمن الأفراد من تنتابه غيرة عرضية قد تؤدى بحكم الصدفة إلى جريمة انفعالية أو عاطفية ، ومنهم من يكون ذا خصال معينة من سهولة الانفعال والتأويل الخاطئ للأمور فيكون أكثر وأسهل وقوعا فى الغيرة من سواه . ومنهم من تنتابه غيرة مرضية راجعة إلى داء عقلى من صوره ما يسمى بهذيان الغيرة . على أن الغيرة تكون من ناحية علم الاجرام أشد خطراً حين تنتاب فرداً لديه تكوين إجرامى ، فتهيئ له فرصة لارتكاب جرائم جسيمة .

(د) **الشعور بالنقص الجثمانى أو النفسانى** : قد يتولد الميل إلى العنف من مركب نقص لدى فرد يشعر أنه أقل مستوى من الآخرين لعيب جسدى أو نفسى فيه ، فيقابل بالعنف كل من يعتقد صدور إهانة منه بسبب هذا العيب . وكثيراً ما يكون هذا النوع من مركب النقص مصحوباً بسهولة انفعال غير عادية وسرعة زائدة فى رد الفعل .

(هـ) **الغرور والمتعة بمشاهد النار** : قد تتخذ جريمة العنف صورة الحريق العمد وعندئذ تتولد غالباً من مجرمين معينين يتميزون بغرور يجعلهم شغوفين باسترعاء أنظار الآخرين إليهم ، كما يحلو لهم النظر إلى مشاهد النار ويرون فيها متعة خاصة . ويتحقق هذا على الأخص من المجرم ذى التكوين الإجرامى .

وأخيراً لا يغيب عن البال أن من العوامل المنبهة لتكوين الإجرامى والمساعدة على ارتكاب جرائم العنف ، ما ينتاب المجرم من انفعالات أو عواطف وما يتعاطاه من مكيفات مثلا لأن كل هذا من شأنه أن يضاعف القوة الدافعة إلى الجريمة ويزيد من ضعف الزمام المانع منها .

رابعاً : جرائم الجمهور أو إجرام الكتل الشعبية :

إجرام الجمهور ليس منقطع الصلة بإجرام الفرد الداخل فى تكوين الجمهور . ومن ثم لا يمكن إغفال علم النفس الفردى فى دراسة إجرام الكتل الشعبية وإن كان من اللازم فى هذه الدراسة أن يستعان كذلك بعلم النفس الجماعى . فقد سبق لنا أن بينا كيف أن لتكوين الفرد نفسه

دخلا كبيراً فى تحديد الوسط المحيط به من الأشخاص ، ومن ثم يتضح كيف أن إجرام الكتلة الشعبية راجع إلى وجود أفراد فيها لديهم ميل طبيعى إلى التطرف واستعداد للدخول فى زمرة المتطرفين والانضمام إلى صفهم . ولا يكفى تكتل الأفراد فى ذاته لكى يتولد منه إجرام جماعى ، وإنما يجب أن تسود هذا التكتل فكرة مستحوذة على أذهان جميع أفراده ومسيطرة عليهم ، ويغلب أن تكون هذه الفكرة ثورية ناشئة من صعوبات اقتصادية أو من كفاح سياسى اجتماعى أو من نزول الفوضى بالمعايير الخلقية . وسيطرة فكرة واحدة على أفراد الكتلة الشعبية معناها أن يكون الأمر غير قاصر على مجرد تجمع بين عدة أفراد وإنما أن يتعلق الأمر كذلك بوعى جماعى عام لهذا التجمع . ونبين فيما يلى العوامل التى تفسر كيف يفضى هذا الوعى العام إلى ارتكاب الجرائم :

١ — عامل الميل الى التعدى : فمن المعلوم أن لكل فرد ميلا غريزيا إلى التعدى يصبح بفعل الظروف الاستثنائية ميلا إلى العنف بل ينجم عنه ارتكاب القتل أحياناً حين يجد الفرد نفسه فى كتلة شعبية ثائرة هائجة .

٢ — عامل التقليد : يبلغ الميل إلى التقليد منتهاه حين يوجد الفرد وسط آخرين مجتمعين ، إذ يكون عندئذ أسهل وأسرع انسياقاً لتأثير سواه عليه لا سيما لأن وجوده منفعلا وسط كتلة يسودها ذات الأنفعال ، يوهن لديه ولو وقتياً القدرة على ضبط النفس باعتبارها الزمام الممسك عن الجريمة . ولذا فكثيراً ما يأتى الفرد وهو فى الجماعة فعالا تبدو له غريبة ويلوم نفسه من أجلها حين يخلو إلى نفسه . (الحكمة فى قانون منع التجمهر) .

٣ — عامل طغيان الشر على الخير : فمن المشاهد أن الكتلة الشعبية تربة صالحة لنمو جرثومة الشر ومن ثم تكون هذه الكتلة عادة أميل إلى أفعال الشر منها إلى الخير . ذلك لأن الخصال الجيدة للفرد وهو فى وسط الجماعة الثائرة تنوص وتختفى بينما تعلو وتتغلب خصاله السيئة ، لأن حالة الانفعال التى هو عليها من شأنها أن تظهر فى المقدمة شخصيته الأساسية وتحجب شخصيته المهذبة . ويزيد من خطورة هذا العامل أن التقليد — وقد رأينا أن الميل إليه يتضاعف عند الفرد وسط الجماعة — يكون منصبا على محاكاة أشرار الجماعة لا أخيارها تبعا لأن الأفراد لا سيما غير المكترثين منهم أصلا ينساقون إلى من يكون فى الجماعة أشد نشاطا وأكثر حركة .

٤ — تعطيل ملكة الذكاء : من المعلوم أن انفعال الفرد يعطل لديه إلى حدّ ما ملكة الذكاء والنقد فتتسم فعاله بالاندفاع والتسرع وعدم التروى . وقوة الانفعال تتناسب تناسباً طردياً مع عدد الأفراد الذين يخضعون له فى ذات الزمان والمكان ، فيكون الانفعال أكثر حدة كلما كان المنفعلون به أكبر عددا . ويترتب على تداعى ملكة الذكاء والنقد انهيار التمسك بالعدالة وبالمثل الخلقية وإفلات الزمام المسك عن الجريمة والتهيئة لاسوأ صنوف العنف والقسوة .

٥ — الظروف التى يعيشها فيها الشعب : إن كل كتلة من الشعب لا بد أن تكون متأثرة بظروف الشعب الذى هى جزء منه . فدراسة هذه الظروف اقتصادية كانت أو اجتماعية تلقى الضوء على حالة الانفعال

والهياج والغضب والحقد السائدة على الكتلة الشعبية . وهذه الدراسة تبدو بالغة الأهمية بالنسبة القائمين على حكم الشعب ، فإن مهمتهم القضاء على أسباب العناء المادى والمعنوى فيه وبالتالى على مصادر الحقد والتذمر عنده . وقد دلت أحداث التاريخ وما صاحب الثورات من جرائم ، على أن الشعوب دائما تقيم لإيمانها السياسى رمزاً تحترمه إلى حد التقديس والعبادة طيلة الوقت الذى يظل فيه هذا الإيمان . فإذا ما ضعف أو انهار الإيمان بما يمثله الرمز ، انقلب الشعب على الرمز عينه بعنف يزداد حدة كلما كان فقد الإيمان أكثر غورا وكلما طال الوقت الذى ظل فيه رمز الإيمان المنهار ، سائداً على الأذهان مفروضاً على الوعى العام . وهكذا يتغير الشعب فيجعل محلا للزراية والاحتقار ذات الشيء الذى كان لديه محلا التقديس والعبادة .

الشعور بالقوة والجبروت : إن من طبيعة الفرد ذى السلطان أن يسكره الشعور بالسلطان ، وبالتالى يسهل أن تصدر منه أفعال التعسف والاستبداد . وكذلك الحال فى الكتلة الشعبية ، فالاتحاد بين أفرادها يشعرهم بقوة قصوى لا يعلى عليها فى نظرهم ولا محل أمامها لمحاسب أو مُسائل ، ولذا يستجرىء الفرد فى الكتلة الشعبية على أفعال لا يتأتى له مطلقاً أن يرتكبها منفرداً .

٧ — وجود عناصر فردية تغذى عنو الجريمة : من المفيد فى دراسة إجرام الكتل الشعبية الوقوف على نوع الأعضاء الداخلين فى تكوينها . فمن المعلوم أن احتواءها على أحداث وعلى نساء يساعد على حدوث

الإجرام . ذلك لأن الحدث لعدم نضجه ونقص ملكة النقد عنده ، أكثر قابلية للتأثر وأوفر استعداداً لأن ينهار عنده المانع من الجريمة ، كما أن المرأة لكونها بطبيعتها عاطفية سهلة الانفعال ، أسرع وقوعا من الرجل فى حالات الثورة النفسية ، وهذا ما يفسر ارتكاب الصغار والنساء لأبشع أفعال العنف حالة دخولهم فى تكوين كتلة شعبية ثائرة. وقد تحدث من الكتلة الشعبية جرائم بالغة فى القسوة حد الوحشية لوجود أفراد فى هذه الكتلة إما من المصابين بأمراض عقلية وإما من ذوى التكوين الإجرامى . فالمشاهد على الفرد ذى التكوين الإجرامى أن التجمع الشعبى الثائر يكون عاملا مهيئاً ينبه مفعول هذا التكوين عنده، فيكون أسبق من سواه إلى مواقف العنف وأول الداعين والمنفذين ، لأفظع الأفعال الوحشية التى عند صدورها من غيره لا يرتكبها هذا الغير إلا وهو يحس بضرب من النفور والاشمئزاز .

الآن وقد بينا كيف يتولد إجرام الكتلة الشعبية ، يتعين علينا أن نوجه النظر إلى الفرق بينها وبين العصابة الإجرامية . فالكتلة الشعبية تختلف عن العصابة الإجرامية من ناحيتين : من ناحية التكوين ومن ناحية طبيعة الجريمة المرتكبة . فالأفراد الداخلون فى تكوين الكتلة الشعبية يجتمعون عادة بمحض الصدفة ولا يلزم أن يكون بينهم تعارف سابق ، فى حين أن العصابة الإجرامية أفرادها معروفون بعضهم لبعض اجتمعوا على أساس اختيار الواحد منهم للآخر . والجريمة التى تقع من الكتلة الشعبية لا تكون معدة إعداداً سابقاً ومن ثم تحدث فى العادة

عرضاً بغير أن يكون من الممكن تحديدها مقدماً أو التكهن بنوعها ، أما الجريمة التي ترتكبها العصابة الإجرامية فتقع بناء على خطة مرسومة وبتقدمها برنامج متفق عليه بين أفراد العصابة . ومن قبيل العصابات الإجرامية الجمعيات التي تؤلف للسرقة أو القتل بناء على برنامج يعده أعضاؤها بطريقة منظمة بعد التروي والتدبر .

على أن الكتلة الشعبية والعصابة الإجرامية تتفقان من حيث كيفية نشوء الجريمة في كل منهما . فكلتاهما تحتوي على قائد ومقود إلى الجريمة . فالقائد هو المحرض في الكتلة الشعبية أو الزعيم في العصابة الإجرامية ، ويغلب أن يكون ذا تكوين إجرامي . والمقود هو شخص أضعف نفساً وإرادة من القائد وبالتالي يكون عرضة للانصياع إلى ما يشير به هذا الأخير على نحو من الإيحاء الذاتي الذي ينشأ لدى شخص ضعيف بالنظر إلى شخص قوي . وهذان الطرفان لازمان في توليد الجريمة الجماعية . وقد يكون الطرف القائد محترفاً السحر أو التنويم المغناطيسي فيوجه بهما إلى ارتكاب الجريمة الطرف المقود . وبديهي أن الطرف المقود لا ينساق على هذا الوجه إلى الجريمة إلا إذا كان كامناً فيه هو الآخر ميل إلى الإجرام يكون بمثابة تربة صالحة لفعل الإيحاء والتحريض اللذين يقتصر أثرهما عندئذ على مجرد إيقاظ هذا الميل وخلق مناسبة لتحقيق مفعوله .

وقد تنشأ الجريمة الجماعية من معتقدات خرافية سائدة على أذهان الأفراد ، ومن هذا القبيل اعتداؤهم بالعنف على من يُعتقد فيه الخضوع لسيادة

الجن أو على من يُعتقد فيه أنه جلبة المنة وسوء الحظ . وعندئذ لا تكون تلك المعتقدات الخاطئة هى بمفردها مصدر الجريمة وإنما يلزم لكى تتولد الجريمة منها أن تحدث أثرها فى أفراد لديهم من الأصل تكوين إجرامى وبالتالى ميل إلى الجريمة يكون المعتقد بمثابة عامل منبه له .

خامساً : الدعارة :

قبل الكلام عن الدعارة باعتبارها ظاهرة مماثلة مع ظاهرة الإجرام ، يتعين أن نفرق بينها وبين ما قد يختلط بها من ظواهر أخرى . ونقصر كلامنا هنا على الدعارة فى نوعها الحالى بصرف النظر عن أنواعها التى عرفت قديما وانقرضت مثل الدعارة الضيافية والدعارة العبادية . فالنوع الحالى للدعارة هو الدعارة الرسمية المعروفة أى الدعارة المنظمة قانونا ، وحتى بالنسبة لهذه الدعارة نجد أن كثيراً من التشريعات قد قضى عليها وقرر إلغاءها . والتفرقة بين الدعارة بمعناها الحالى وبين الظواهر الأخرى التى قد تختلط بها ، لا تتأتى إلا بتعريف الدعارة ذاتها . فالدعارة هى اتجار المرأة بجسدها وذلك بتقديمها هذا الجسد على وجه الاعتياد ، نظير المصلحة المادية ، إلى أى رجل قادر على تحقيق هذه المصلحة . ومن هذا التعريف يستفاد أن الدعارة تقوم على أركان ثلاثة : —

أولا : ركن المصلحة ثانيا : ركن الاعتياد ثالثا : ركن التصرف فى الجسد لأى رجل قادر على تحقيق المصلحة المادية ولو كان على درجة من القبح الخلق لا تقبل معها المرأة العادية أن تواقعه . فإذا كانت المرأة لا تتوخى فى وقاعها الرجال مصلحة مادية وإنما مجرد المتعة الشخصية

بهم فلا تعد عاهرة ولو كانت متزوجة تخون الأمانة الزوجية إذ يعد سلوكها عندئذ فى نظر القانون زنا لا عهارة . كما لا تتوافر صفة العاهرة فى المرأة التى تسعى إلى قضاء مصالحها المادية عن طريق مواقعة الرجل دون أن تحدث منها هذه المواقعة على وجه الاستمرار والاعتياد . فإذا استسلمت امرأة بحكم المصلحة المادية إلى مواقعة أكثر من رجل دون أن تتوافر فى مسلكها هذا صفة الاعتياد اللازمة فى كل تجارة وإنما كان هذا المسلك منها وليد ظروف عرضية عابرة ، فإنها لا تعتبر عاهرة . وأخيرا فإن كل وقاع تكون المرأة مدفوعة إليه بحكم إعجابها الشخصى وحبها بالرجل الذى تواقعه لا يتحقق به معنى العهارة . وسيان فى المصلحة المادية التى تقوم عليها العهارة أن تكون شيئاً مادياً كالنقود أو الهدايا ، أو غنما ذا قيمة مادية ، وإن لم يكن شيئاً ملموساً ، كتخديم شخص أو قضاء أمر لدى مصلحة عامة .

ولذا فالقانون السوفييتى يعتبر من قبيل الرشوة أن يؤدى الموظف لامرأة عملا من أعمال وظيفته نظير مواقعته إياها . وأقرت هذا النظر نصوص القانون المصرى الأخيرة فى باب الرشوة إذ قضت م ١٠٧ بأن العطية فى باب الرشوة يراد بها بالنسبة للموظف أية فائدة مادية أو غير مادية .

وعلى هذا أيضا قضاء محكمة النقض الإيطالية فى تفسير النص المقابل من القانون الايطالى .

مما تقدم يتبين أن العهارة بالمعنى الصحيح ليست هى المواقعة التى

تتم مع أكثر من رجل فى ظروفها عابرة ولو بدا عليها مظهر الاعتياد ما دامت وقتية زائلة ، وإنما هى التجارة بالجسد بمعناها وأركانها السابق بيانها أى جعل المواقعة الجنسية صناعة أو حرفة تؤدى لقاء أجر والانحراف بها عن الدور الروحانى الاجتماعى السامى التى أعدتها من أجله الطبيعة . ولاتنشأ العهارة بهذا المعنى إلا بناء على ميل تكوينى كامن فى المرأة يجعل لديها استعداداً لأن تكون عاهرة . هذا الميل التكوينى إلى العهارة شبيه ومماثل للميل التكوينى إلى الإجرام كما سيجىء .

على أنه بين العهارة بمعناها الصحيح والعهارة العرضية الناشئة عن حالة استثنائية مؤقتة من الظروف الخلقية أو الاجتماعيه أو الاقتصادية أو العائلية ، يوجد نوع آخر من العهارة يدنو بالمرأة فى الظاهر إلى مستوى المرأة الطبيعية الشريفة ، ويطلق عليه اسم العهارة المترفعة . ويمتاز العاهرات فى هذا النوع بذكاء وقوة مراس وروح مجازفة وإرادة قوية وحظ لابأس به من الثقافة يتيح لهن الامتزاج بالأوساط الاجتماعية الراقية وإتيان وجوه من النشاط الدقيق كالتجسس مثلا . ويغلب عليهن كذلك إحساس مغالى فيه بالشخصية الذاتية وغرور وعدم استقرار فى العواطف وإفراط فى الايحاء الذاتى المنافى للاخلاق وشغف بكبير الصفقات ونوع من حياة مضطربة تقوم على المتعة واللذة ، وجشع وجسارة وعدم تورع فضلا عن خيال خصيب يذكر بالمحتالين والنصابين ويبرر اعتبار عهارتهن بمثابة عوض من إجرام الاحتيال والغش .

أما العهارة بالمعنى الصحيح وهى القائمة على ميل تكوينى إليها فى

نفس المرأة فبينها وبين الإجرام بالتكوين شبه كبير . هذا الشبه يبدو فى أن الساهرة بالتكوين تكون عادة ذات نمو ناقص فى الجسم وفى وظائف الأعضاء وفى النواحى النفسانية التى يتوقف عليها السمو الخلق الفرد . فكثيراً ما تتسم بسمات خلقية بدائية وتكون حساسيتها الجلدية للألم قليلة ، كما تتميز بحظ قليل من الذكاء وببرود عاطفى وفتور خلق ، ومن ثم ينعدم لديها الإحساس بالحياء ويغلب عليها حب الذات والاعتساف وقصر النظر وعدم الاكتراث بأية إساءة توجه إلى كرامتها أو أنوثتها فضلا عن برود جنسى كبير . وقد تكون الساهرة بالتكوين من نوع آخر ، فتتوافر فيها أحياناً وجوه من الشذوذ الخلق كما يغلب عليها الاضطراب العصبى والفكرى والخيال الحالم والميل إلى الكذب والتقلب فى العاطفه وفى المزاج والإفراط فى قابلية الانفعال والضعف فى الإرادة مع الميل إلى العنف . ويتجلى كل هذا لديها إذ تكون كثيرة الرغبات والأهواء نهمة مفترة كذابة سهلة الانفعال عنيفة . وكثيراً ما يكون هذا النوع من الساهرات خلافا للأمر فى سابقه على شراهة جنسية لا حد لها قد يتخذ التعبير عنها صورة عنيفة أو صورة فاضحة مخلة بالحياء أو صورة فسادية أو انقلابية فى الغريزة الجنسية مما سبق لنا بيانه .

وفضلا عما تقدم فإن الساهرة بالتكوين كثيراً ما يكون لديها كذلك ميل تكوينى إلى الإجرام لا سيما إلى السرقة والنصب والسب والقتل بالسم أو الاعتداء العنيف الذى يتفاوت فى الجسامة بين حالة وأخرى ويصل أحيانا إلى القتل . وإذا كانت النساء المجرمات أقل عدداً من

الرجال المجرمين فإن هذا راجع إلى كون العاهرات تحت وقاية رفقائهن من الرجال ، كما أن إجرامهن كثيراً ما يتخذ صورة الاشتراك بالتحريض بل كثيراً ما تقصر العدالة عن بلوغه لأنه قد ينحصر في مجرد الإيحاء بالجريمة على نحو لا تتوافر به صورة من صور الاشتراك .

وأخيراً فإن العهارة قد تكون لا عرضية ولا تكوينية وإنما مرضية . فهناك أمراض عقلية تكون العهارة من أعراضها . هذه الأمراض مثالها الهستيريا والصرع والسكيتسوفرينيا (أو توهم الاضطهاد) وليس هذا مجال دراستها .

ولا تبقى لنا في الكلام عن العهارة سوى مسألة أخيرة هي وجه المناسبة في إلغاء العهارة الرسمية أو الإبقاء عليها فالعهارة الرسمية هي ذلك النوع من العهارة الذي تسمح به الدولة وتنظمه تنظيماً إدارياً بأن تخضعه لضروب من الرقابة لا سيما من الناحية الصحية . وأهم مميزات هذه العهارة التي تسمى أيضاً بالبغاء الرسمي أن المرأة العاهرة تخضع فيها لفحص طبي مستمر يكفل اكتشاف ما قد تكون مصابة به من أمراض تناسلية على الأخص ويضمن استبعادها وعزلها حين يتبين أنها ابتليت بمرض من [هذا القبيل ، حتى لا تسري عدواه إلى غيرها . وقد ألغي البغاء الرسمي في كثير من الدول حالياً كما في إيطاليا وفرنسا ومصر ، بحجة أنه مما يشين الدولة وهي القوامة على الأخلاق أن تعترف رسمياً بمهنة تنافي الأخلاق .

غير أن هذه الحجة لا تستقيم فى نظر كثيرين من الباحثين فى علم الإجرام لكونها نظرية بحتة. فمنهم من يحبذون الإبقاء على البغاء الرسمى لسببين : إذ يرون من جهة أن إلغاء هذا البغاء من شأنه أن يدع المجال واسعا للعهارة السرية وهى أخطر من العهارة الرسمية لكونها تفلت عملا من رقابة الدولة ولا تخضع للنظام الصحى الذى تكون مقيدة به حالة الاعتراف بها رسميا ، فيعم المرض بفعلها وينتشرى بين الأفراد على نحو يهدد الصحة العامة بالخطر . فمع التسليم بأن الإبقاء على العهارة الرسمية ضرر ، فإن القضاء عليها يكون ضرراً أجسم وأشد ، ومن الحكمة أن تقبل الدولة أهون الضررين عملا بالقاعدة القائلة بأن الضرر اليسير يدفع به الضرر الخطير . ومن جهة أخرى يذهب أولئك المحبذون إلى القول بأن المرأة العاهرة حارسة واقية للمرأة الشريفة وأنها حصن يرد عنها عادية الرجال الذين لا تتوافر عندهم أسباب الأمانة فى معاملة المرأة ، وبذا تكون العهارة متمشية لا متعارضة مع المقتضيات الخلقية للنظام الاجتماعى . ولا زالت هذه المشكلة على أية حال من مشاكل الساعة ، ومن العسير البت فيها برأى قاطع .

سادسا : التسول والتشرد :

التسول وهو الاستجداء من الغير . ظاهرة اجتماعية تتخذ هى الأخرى صورتين : صورة المتسول عرضا وصورة المتسول بحكم ميل تكوينى . فالمتسول عرضا هو الذى يغلب فى تسوله فعل ظروف خارجية من البيئة العائلية أو الاجتماعية ويظهر بكثرة فى فترات الضيق الاقتصادي

والفوضى الخلقية . أما المتسول بحكم التكوين فيعزى تسوله إلى ميل كامن فيه مصحوب بضعف فى الذكاء وفتور فى العاطفة وبرود فى قابلية الانفعال وإرادة ضعيفة وعدم اكتراث بالمثل الأدبية . ويتجلى مفعول هذه الخصال عنده فى الركون إلى الكسل والخمول والزهد فى العمل واستعذاب القعود عنه والالتجاء فى التعيش إلى الطرق غير الخلقية والمعاملات المتخفية الملتوية .

أما التشرد فهو القعود عن كسب العيش بالطريق الطبيعى ، ويضم فيما يشمله من الصور ، صورة التسول ، غير أنه أوسع معنى منه ، إذ يتخذ أشكالا أخرى غير الاستجداء من الغير . والمتشرد بدوره إما أن يكون كذلك عرضا وأما أن يكون كذلك بحكم ميل تكوينى .

فالمتشرد عرضاً يرجع تشرده إلى ظروف استثنائية من البطالة أو الأحوال النفسية الطارئة أو المشاكل الاجتماعية أو السياسية . أما المتشرد بحكم التكوين فهو الذى يتوافر عنده ميل تكوينى إلى التشرد من أعراضه عدم الاستعداد للماشاة والحاجة إلى الجديد والهرب من كل طريقة للحياة تجرى على وتيرة واحدة أو تقوم على عادات معينة أو تخضع لنظام ما . ويتميز هذا المتشرد أيضاً بقدرة غير عادية على مقاومة مختلف أنواع المتاعب الجسمية أو النفسية ، الأمر الذى يفسر استعداده للامتزاج بكل بيئة والعيش على كل طريقة .

ومن أمثلة التشرد العرضى نوع يسمى بالتشرد « تديناً » وفيه يكون

المتشرد مأخوذاً بشعور ديني يدفعه إلى سلسلة غير منتظمة من أعمال الحرمان والصيام والصلاة ، ونوع آخر يسمى بالتشرد « شوقاً وحنينا » وفيه ينقطع المتشرد عن موارد العمل والرزق لفرط تعلقه العاطفي ببقعة معينة أو وسط معين .

أما التشرد بحكم التكوين فمثاله التشرد الذى يلجأ إليه ذوو التكوين الإجرامي سواء لميلهم الطبيعي إلى التفلت من كل القيود النظامية ، اجتماعية كانت أو خلقية أو لرغبتهم فى التخفى والإفلات من القبض والعقاب .

وأخيراً قد يكون التشرد مرضيا أى راجعا إلى مرض عقلى مثل البله والهستريا وهذا النوع منه خارج عن موضوع دراستنا .

على أنه يعنينا قبل ختام الكلام على التشرد أن نشير إلى صورة خطيرة يتخذها هى صورة التعويل التام على الغير . ووجه الخطورة فى هذه الصورة إنما يبدو حين يكون المتشرد معولا فى معيشته على أمرأة يباشرها ويستغلها أبشع أستغلال ، ويسمى عندئذ بالقواد . وكثيراً ما تتوافر فى فعله إلى جانب صفة التشرد جريمة خاصة .

سابعا : الاجرام السياسى

لا تختلف الجريمة السياسية فى شىء عن الجريمة العادية ، فطبيعتهما واحدة من حيث الجوهر ولا يميز كلا منهما عن الأخرى سوى الظرف الخارجى المهيىء . فحيث يكون هذا الظرف سياسياً توصف الجريمة فى لغة

أئمة القانون بأنها سياسية . غير أن الجريمة السياسية بالمعنى الصحيح ليست إلا جريمة عادية عرضية يرتكبها مجرم بحكم الصدفة تحت تأثير نوبة انفعال أو عاطفة طارئة تغلب فيها نزعة الإيثار والتفانى فى حب الوطن لا نزعة الأثرة وحب الذات . ومن ثم تفترق الجريمة السياسية بهذا المعنى عن الجريمة شبه السياسية . فالجريمة شبه السياسية إنما يرتكبها مجرم بحكم التكوين لديه من الأصل ميل إجرامى كامن ولا يكون الظرف السياسى بالنسبة له إلا مناسبة تهيء لهذا الميل فيه سبيل الظهور .

يتعين إذن أن نستبعد من عداد الجرائم السياسية تلك الجريمة التى — رغم وقوعها فى ظروف سياسية — يرتكبها مجرم بالتكوين . ذلك لأن هذا المجرم لا يكون الظرف السياسى بالنسبة له إلا بمثابة عامل مساعد أو مهيء لجريمته بينما يكون العامل المسبب لها هو الميل الإجرامى الكامن فيه . وتكون الجريمة السياسية الحقة ضرباً من الجريمة العادية الواقعة من مجرم بالصدفة . غاية الأمر تمتاز بأن العامل المسبب لها ليس فحسب كما هو الحال فى الإجرام بالصدفة عامة — خارجياً أكثر منه داخلياً ، وإنما مطبوعاً بصبغة سياسية أهم خصائصها نبل الغاية واستهداف مصلحة الغير لا مصلحة النفس . بل ينكر البعض على الجريمة السياسية نبل الغاية ويقولون إنها هى الأخرى جريمة عادية لا تختلف عن غيرها من الجرائم الواقعة لمصلحة شخصية ، وليس الظرف السياسى فيها إلا قناعاً يستر هذه المصلحة ويضفى عليها مظهراً خداعا من حب الغير والسعى لصالح الآخرين . وهذا ما يفسر اختلاف المعاملة التى تلقاها الجريمة السياسية من جانب المشرعين الجنائيين فى الدول المختلفة .

فهناك دول تشدد العقاب على الجريمة السياسية وهى عادة دول دكتاتورية كروسيا السوفييتية وهناك دول تخفف العقاب عليها كفرنسا وأخيراً تسوى بعض الدول بينها وبين الجريمة المادية كمصر ، وإن كان قانون العقوبات المصرى يحتوى أحكاما تعامل الجريمة السياسية بالشدة حين تضر بأمن الحكومة وبالرفق حين تتخذ صورة جريمة النشر أو الرأى .

وأخيراً هناك جريمة سياسية مرضية ترجع إلى أمراض عقلية أو نفسية لا محل لدراستها فى هذا المجال .

الباب الرابع

طوائف المجرمين

سبق أن بينا أن الجريمة لابد أن تكون بالنسبة للمجرم وليدة الداخل والخارج معاً أى ناتجة من ازدواج العامل الداخلى والعامل الخارجى سويا . أما كونها راجعة إلى فعل الداخل أكثر منها إلى فعل الخارج أو العكس فيتوقف على دراسة كل حالة على حدتها ، وتحليل الكيفية التى تولدت بها كل جريمة وقعت . وقد كشفت دراسة الجرائم وأشخاص المجرمين عن اختلاف كبير يميز جريمة عن غيرها ومجرما عن آخر ، تبعاً لكون الجريمة قد تغلب فى إنتاجها عامل داخلى من النفس أو عامل خارجى من البيئة مع التسليم بضرورة اقتران العاملين معا فى توليدها . فهناك أفراد لديهم — كما قلنا مراراً ميل إجرامى كامن فى تكوين أنفسهم فتكون جريمتهم مرتبطة بهذا الميل ارتباط المسبب بالسبب على اعتبار أن العامل الخارجى مع مساهمته فى إنتاجها يعد من الناحية السببية ثانويا بالنسبة لذلك الميل كعامل داخلى . وهناك أفراد ليس لديهم هذا الميل الإجرامى وإنما يرجع إجرامهم إلى تأثير عامل خارجى طارىء ، وترتبط جريمتهم بهذا العامل ارتباطا سببيا على اعتبار أن العامل الداخلى رغم اشتراكه فى إحداثها يعد ثانويا بالنسبة له . فالنوع الأول من الأفراد يكوّن طائفة المجرمين بالتكوين ويعتبر العامل الداخلى فيها بمثابة العامل المسبب للجريمة بينما يكون العامل الخارجى مجرد عامل مهىء أو مساعد

والنوع الثانى من الأفراد يكون طائفة المجرمين بالصدفة . وفيه يكون العامل الخارجى على العكس هو العامل المسبب للجريمة بينما يلعب العامل الداخلى دور العامل المساعد ليس إلا .

والناس فى سوادهم الغالب يتوازن عندهم فعل الخارج والداخل فيؤثر عليهم كل منهما بذات القدر ، غير أن منهم من يكون أكثر تأثراً بالعوامل الخارجية بحيث يطغى عنده فعل الخارج على فعل الداخل . وكلا النوعين يظهر منه المجرم بالصدفة حين يصبح الفرد مدفوعا إلى الجريمة وهو متأثر فى ذلك بفعل عامل خارجى أكثر منه بفعل العامل الداخلى . أما المجرم بالتكوين فهو من يكون فى الناس ذا ميل إجرامى ، فيقع فى الجريمة متأثراً بهذا الميل أكثر منه بفعل العامل الخارجى الذى قد يكون عاملا عادياً بسيطا لا يأبه له الفرد العادى . وإذا رمزنا إلى فعل الداخل بحرف (ا) وإلى فعل الخارج بحرف (ب) فإن المجرم بالتكوين هو من تكون (ا) عنده زائدة على (ب) ، والمجرم بالصدفة هو من تكون (ب) عنده زائدة على (ا) أو مساوية لـ (ا) ، كما يبين من الرسم الآتى . —

المجرم بالتكوين	المجرم بالصدفة
ا > ب	ا < ب أو ا = ب

وسبق لنا القول بأن المجرم بالتكوين مصاب باختلال مستمر فى التوازن بين الدافع إلى الجريمة والمانع منها على اعتبار أن الدافع إليها لديه قوى بالنسبة للمانع الذى يكون ضعيفا بل معدوما ، ومن ثم يكون

على استعداد دائم لأن يطغى لديه الدافع على المانع فتقع منه الجريمة . أما المجرم بالصدفة فعنده على العكس توازن بين الدافع إلى الجريمة والمانع منها ولا يصاب هذا التوازن عنده بالاختلال إلا على نحو طارىء عرضى تحت تأثير عامل خارجى لجانى ، فتقع الجريمة على أثر هذا الاختلال .

وسنبدأ الآن بالكلام على أنواع المجرم بالصدفة ثم نردف ذلك بالكلام على أنواع المجرم بالتكوين .

الفصل الأول

المجرم بالصدفة

المجرم بالصدفة شخص ينتمى إلى الطائفة التى يتكون منها السواد الغالب فى الناس ومن ثم يكون الدافع إلى الجريمة والمانع منها لديه فى حالة من التوازن ، ولا تقع الجريمة منه إلا تبعاً لخلل عارض يصيب هذا التوازن ، ويرجع إلى تأثير عامل خارجى غير عادى . المجرم بالصدفة إذن يدخل فى ذلك الجمهور من الناس الذى يكوّن الغالبية فى كل شعب من الشعوب ، والذى يسوده الاستعداد للانقياد لا القيادة ، ويحرص على تقاليد معينة من العسير أن يحيد عنها ، ويلتزم مستواه المادى والأدبى فى قناعة لا محل معها للطموح أو المغالاة فى المطالب ، ويقضى كل يوم من أيامه على وتيرة واحدة يغلب عليها الهدوء ، ويحجم عن الشر إما خوفا من عقاب القانون وإما خوفا من العقاب السماوى الذى ينذر به الدين . المجرم بالصدفة شخص عادى من أولئك الأشخاص المكونين لغالبية الشعب ، يقع فى الجريمة تحت تأثير ظرف خارجى استثنائى ، من شأنه أن ينزل الخلل بذلك التوازن القائم لديه أصلا بين القوة الدافعة إلى الجريمة وبين القوة الحائلة دونها وهى خشية العقاب فى الدنيا أو الجحيم فى الآخرة ، فتصدر الجريمة منه عرضاً نتيجة لذلك الخلل الطارىء . والواقع أن الظرف الخارجى الذى يخل بتوازن المانع من الجريمة مع الدافع إليها ، ويغلّب عرضا ومصادفة الدافع على المانع ، هو بالنسبة للمجرم بالصدفة ظرف استثنائى لا يمكن التكهن به مقدما ، وليس فى

الوسع التنبؤ به قبل تحققه ، ولا يستطاع تحديد الوقت الذى يطرأ فيه .

غير أن المجرم بالصدفة ليس شخصاً طبيعياً من جميع الوجوه ، وإنما هو أقرب المجرمين إلى الشخص الطبيعى . ذلك لأن المؤثر الخارجى الذى تتولد منه الجريمة بالصدفة ، لا يترتب عليه ذات الأثر بالنسبة لجميع الأشخاص العاديين لو تعرضوا له ، وإنما يجرم بفعله البعض دون البعض الآخر ، الأمر الذى يدل على أنه حتى المجرم بالصدفة لا بد أن يكون إجرامه وليد امتزاج الخارج بالداخل معاً ، وأن يكون لديه هو استعداد داخلى نفسانى يجعله أكثر عرضة من سواه للتأثر بالعامل الخارجى ، مع التسليم بأن هذا العامل هو الغالب الطاغى فى إنتاج الجريمة .

ومن أجل ذلك ينقسم المجرمون بالصدفة أربعة أنواع تبعاً لمدى النور الذى يصل إليه تأثير العامل الداخلى عندهم فى توليد الجريمة بالنسبة للعامل الخارجى . فإذا رتبوا ترتيباً تصاعدياً تبعاً لدرجة النور فى تأثير العامل الداخلى انقسموا إلى (١) مجرم بالصدفة المحضة (٢) ومجرم بالصدفة من نوع عادى (٣) ومجرم بالصدفة ذى جنوح (٤) ومجرم بالصدفة عاطفى . فهؤلاء جميعاً يعزى إجرامهم – كما قلنا – إلى العامل الخارجى أكثر من العامل الداخلى ، غير أن تأثير العامل الخارجى على أولهم أقوى منه على من يليه وهكذا كما سيظهر مما يأتى :

فالمجرم بالصدفة المحضة هو الذى يكاد يكون غير محسوس منه فى إنتاج جريمته أى مفعول لاستعداد إجرامى داخلى ، فتبدو جريمته وليدة ظروف استثنائية بحتة ، لكن يرتكب جرائم من نوع المخالفة أو من

يرتكب جريمة راجعة إلى جهله بالقانون أو إلى إهمال أو عدم احتياط أو عدم تبصر .

والمجرم بالصدفة من النوع العادى هو الذى يقع فى الجريمة تحت تأثير ظروف خارجية استثنائية مثل الحرب أو الثورة أو الاضطراب السياسى أو الاجتماعى ، إذ تضعف هذه الظروف ثقة الناس فى سلطان القوة الحاكمة من جهة كما يترتب عليها ضيق وحرج فى أحوال المعيشة من جهة أخرى ، وكلا الأمرين يشجع على ارتكاب الجريمة إذ يضعف القوة المانعة منها ويغلب الدافع إليها ، فيزيد فى مثل تلك الظروف عدد المجرمين بالصدفة ، ويغلب أن يقع فى الجريمة عندئذ أفراد يهيئهم الاستعداد الداخلى لها أكثر من سواهم تبعاً لأن قوة المانع من الجريمة عندهم ليست ثابتة صلبة أى ليست متمكنة راسخة .

أما المجرم بالصدفة ذو الجنوح فيكون فعل العامل الداخلى فى جريمته أظهر منه فى جريمة سابقة ، لأنه وإن كان ينتمى هو الآخر إلى طائفة الأفراد العاديين إلا أنه يختلف عنهم فى كونه جانحا . وجنوحه هذا معناه أن حياته أحاطت بها منذ حداثته ظروف سيئة من المعيشة غير الصحية والمعاشرة الرديئة والعادات القبيحة والحرمان من العطف والرعاية والانغماس فى وسط مشبع بالأمور المنافية للأخلاق والصور الباعثة للإيحاء الذاتى بالجريمة ، فكان من شأن قيام هذه الظروف واطراد تأثيرها عليه ، أن صار لديه استعداد داخلى للتأثر بالعوامل الخارجية للجريمة ، لا يتوافر عند سواه من أفراد جرت حياتهم الماضية فى ظروف طبيعية ، ومن أهم الظروف الخارجية التى تولد الجريمة عند المجرم الجانح حياة

الترف واللهو وما تقتضيه من نفقات طائلة لا مسوغ لها تدفع إلى الجريمة فى سبيل الحصول على الموارد اللازمة لها .

وأخيراً يتميز المجرم بالصدفة العاطفى ، بأن تأثير العامل الداخلى فى توليد جريمته أقوى عليه منه على المجرم بالصدفة الجانح ، وذلك تبعاً لخلل فى صحته الجسمية أو النفسية يجعله أكثر عرضة من سواه للوقوع فى الحالات الانفعالية والعاطفية تحت تأثير العوامل الخارجية .

ومن المعلوم أن الانفعالات والعواطف مردها إلى الغرائز الأساسية ، فترجع إما إلى غريزة البقاء وذلك فى صورة الجشع طمعا فى المال ، وإما إلى غريزة التناسل وذلك فى صورة الحب والغيرة الغرامية ، وإما إلى غريزة القتال والدفاع وذلك فى صورة الغضب أو البغض أو الانتقام. بل إن الانفعال أو العاطفة قد ينشآن لا من الغرائز الأساسية فحسب بل كذلك من الغرائز الثانوية المتفرعة عنها والناشئة من التهذيب والتأديب والمنصرفة إلى حب الغير لا حب الذات . ولذا قد تكون الجريمة التى يرتكبها المجرم بالصدفة العاطفى متسمة بصبغة من إيثار الغير والعمل لصالحه . ولما كان الناس جميعهم خاضعين لحكم تلك الغرائز وتنتابهم بفعلها دون شك أنواع مختلفة من الشعور ، كالبغض أو الحب ، فلا مناص من القول بأن من يندفع بسبب ذلك إلى الجريمة منهم ، هو الذى يكون أكثر قابلية من سواه للوقوع فى الانفعال أو العاطفة على أثر التعرض للعوامل الخارجية وأسهل انسياقا وراءها .

ولا يغيب عن البال أن المجرمين بالصدفة جميعهم أيا كان نوعهم ،

لا يطغى الدافع إلى الجريمة عندهم على المانع منها إلا صدفة وعرضا كما ذكرنا . ولأن جريمتهم خاتمة لحالة عارضة، فإنها فى الوقت ذاته تصير عندهم فاتحة لحالة مستمرة من تأنيب الضمير والندم المرير والشعور بالخطيئة والاستعداد الدائم للتكفير عنها . وفى هذا يختلف المجرم بالصدفة عن المجرم الذى تكون ظروفه الخارجية أو تكون قابليته للوقوع فى الانفعال أو العاطفة مجرد عامل مهيء للكشف عن ميل تكوينى فيه إلى الإجرام .

الفصل الثاني

المجرم بالتكوين

إذا كان المجرم بالصدفة يدخل – كما رأينا – فى عداد الأفراد الذين يتكون منهم السواد الغالب فى الناس ، فان المجرم بالتكوين يدخل فى إحدى طائفتين تعدان بمثابة طرف النقيض فى مجموع تتكون منه أقلية الشعب . فالأقلية إما أن تشمل الأشخاص الممتازين فى الذكاء وفى الخلق أى فى تكوين العقل وتكوين القلب ، وهؤلاء هم طائفة الصفوة التى تقوم عليها قيادة الأمم ويتقرر بها نهائيا مصير الشعوب ويكاد يكون الدافع إلى الجريمة عندها منعدماً بجوار المانع منها . وإما أن تشمل الأشخاص الذين يقل مستواهم العقلى والقلبى عن المتوسط المتوافر لدى معظم الناس ، وهؤلاء هم طائفة المجرمين بالتكوين التى تمثل مصنع الجريمة فى حضن الجماعة ويكاد يكون المانع من الجريمة عندها منعدماً بجوار الدافع إليها . المجرم بالتكوين إذن رجل دون المتوسط هو أحد طرفى نقيض يتكون الطرف الآخر فيه من الشخص الممتاز الذى يعد رجلا فوق المتوسط ، وهو أخيراً أدنى من الرجل المتوسط العادى الذى يتكون منه جمهور الناس والذى يسلس القياد للقوة القائدة وينساق دائماً وراء توجيهاتها ، ويوجد المانع من الجريمة عنده فى حالة توازن مع الدافع إليها .

وينقسم المجرم بالتكوين إلى :

(ا) مجرم بالتكوين من نوع عادي .

(٢) مجرم بالتكوين ذى نمو ناقص .

(٣) مجرم بالتكوين ذى اتجاه عصبى سيكوباتى .

(٤) مجرم بالتكوين ذى اتجاه سيكوباتى .

(٥) مجرم بالتكوين ذى اتجاه مختلط .

وتجمعهم جميعاً صفة مشتركة هى الميل الداخلى التكوينى إلى الإجرام تبعاً لانعدام أو ضعف القوة المانعة من الجريمة .

المبحث الأول

المجرم بالتكوين من النوع العادى

لأن المجرم بالتكوين على ما رأينا — رجل دون المتوسط يتوافر لديه ميل داخلىّ إلى الجريمة تميزه الخصائص الآتية : —

أولا : نقص فى الوظائف النفسية يظهر فى اضطراب الوعى أو الإدراك والخلل فى طريقة التفكير والحكم وفى ملكة النقد ، مع شعور مبالغ فيه بالشخصية الذاتية ينتج منه الانطواء على النفس والاغترار بها .

ثانياً : تكوين عاطفى معيب يتميز بقابلية الانفعال بسهولة وضيق الذرع ، وعدم الاستعداد للتقيد بأى قيد من قيود النظام ، فضلا عن بعض وجوه الشذوذ الجنسى كمًا أو كيفًا .

ثالثا : إرادة ضعيفة تمتاز بسهولة الانقياد لفعل الإيحاء وعدم القدرة على صدّ القوة الشعورية الدافعة إلى فعل السوء والقصور عن التمشى مع مقتضيات الحياة الاجتماعية .

رابعا : انعدام أو ضعف التعلق العاطفى بالخير والبرّ أى تخلف أو نقص قوة المانع من الجريمة .

وقد يختلط المجرم بالتكوين مع الشخص الشاذ نفسانيا ، ولكنهما يختلفان فى أن هذا الأخير ليس عنده ما يتميز به المجرم بالتكوين من انعدام أو ضعف التكوين الخلقى أى التعلق العاطفى بالخير ، ولذا نجد أن الهوّة التى يوجد على حافتها المجرم بالتكوين هى هوّة الإجرام بينما تلك التى يوجد على حافتها الشاذ نفسانياً هى هوة الجنون .

على أن المجرم بالتكوين الموصوف فيما تقدم ، يعدّ مجرماً بالتكوين من النوع العادى . وقد تتوافر فيه إلى جانب الخصائص السالف ذكرها ، بعض خصائص تميز أنواعا أخرى من المجرم بالتكوين . هذه الأنواع أربعة تشمل المجرم بالتكوين ذا النمو الناقص ، والمجرم بالتكوين ذا الاتجاه العصبى السيكوباتى ، والمجرم بالتكوين ذا الاتجاه السيكوباتى ، والمجرم بالتكوين ذا الاتجاه المختلط ، ومعنى هذا أن المجرم بالتكوين من النوع العادى قد تتوافر لديه بالإضافة إلى مميزاته السابق بيانها بعض مميزات أخرى هى :

١ — إما وجوه نقص جثمانية كالمنظر البدائى الفطرى وقلة الحساسية الجلدية بالألم . وهذه الخصيصة الأخيرة تصحبها عادة خصيصة من ذات

نوعها نفسية لا جسمية هي قلة الحساسية بألم الآخرين كذلك وعدم الاكتراث بما يلحق بهم من أذى . ويلاحظ أن هذه الخصيصة من مميزات المجرم بالتكوين ذي النمو الناقص كما سنرى .

٢ — وأما وجوه شذوذ في وظائف الأعصاب تظهر في قابلية مفرطة للانفعال والاستثارة وضيق الذرع . وهذه القابلية من مميزات المجرم بالتكوين ذي الاتجاه العصبي السيكوباتي كما سنبين .

٣ — وإما وجوه شذوذ في وظائف النفس تبدو في التأويل الخاطىء للأمور وتعدّ من مميزات المجرم بالتكوين ذي الاتجاه السيكوباتي كما سيجيء .

على أن المجرم بالتكوين من النوع العادي وإن توافرت فيه أحيانا بعض مميزات مجرمين بالتكوين من أنواع أخرى — كما بينا — ، يعد في تدرج الخطورة وسطا بين المجرم بالصدفة وهو أقل خطورة وبين المجرم بالتكوين ذي النمو الناقص أو ذي الاتجاه العصبي السيكوباتي أو السيكوباتي وهو أشد خطورة . ويميزه عن المجرمين بالتكوين الداخلين في هذه الأنواع الأخرى ، أنه بينما يرجع العامل المساعد أو المهيء لحصول الميل الإجرامي عنده إلى ظروف البيئة الخارجية ، يعزى هذا العامل لدى هؤلاء إلى أنه إلى جانب ميلهم الإجرامي وهو داخلي يوجد لديهم تكوين خاص ، داخلي هو الآخر لا خارجي ، يعزز هذا الميل ويمهد له سبيل الظهور .

ونبين فيما يلي ما هو العامل الداخلي المساعد أو المهيء لفعل التكوين الإجرامي في كل نوع من الأنواع الأخرى للمجرم بالتكوين .

المبحث الثانى

المجرم بالتكوين ذو النمو الناقص

يرجع اكتشاف هذا النوع من المجرم بالتكوين إلى لومبروزو وفرّيرى اللذين قررا أن بينه وبين الإنسان البدائى الوحشى شبها كبيراً، إذ يميز كلا منهما الاندفاع المتهور والعزوف عن كل عمل مرتب وعدم قابلية الخضوع لأى نظام .

ويمكن تعريف المجرم بالتكوين ذى النمو الناقص بأنه مجرم تغلب لديه الحياة المادية على الحياة الروحية ، وينطوى على نفسه أكثر مما يتصل بالخارج ، ويتميز بنقص فى نموّ وظائفه العضوية والنفسية التى يتوقف عليها التسامى بالطبع . وله خصائص بعضها جثمانى وبعضها عضوى وبعضها نفسانى . فمن خصائصه الجثمانية شذوذ فى شكل الدماغ والوجه واتساع فى مدى انفتاح الذراعين بالنسبة للبنية وآثار جروح ملتئمة فى جلد الرأس من أعلى ترجع إلى صدمات من أجسام صلبة كالأحجار وتُقَشّر يميل إلى العنف ظهر مبكراً، فضلا عن وشمات متعددة متنوعة . وإنما يندر أن توجد بذلك المجرم آثار جروح أحدثها بنفسه ، لأن مثل هذه الجروح — كما سنرى — تميز المجرم ذا الاتجاه العصبى السيكوباتى .

ومن خصائصه العضوية ، بطء وخمول يغلبان على نشاط الوظائف الداخلية لأعضائه ، ونظر حاد قوى يفوق المستوى العادى ، وحساسية

مفرطة بتقلبات الجو ، وقابلية لمواجهة المشقات تفسر تحمل الحياة فى السجن مع ما فيها من صعاب ، ومناعة ضد الأمراض ، وعدم تأثر بالجروح وبمختلف صنوف الآلام الجسدية ، وقلة فى الإحساس الجلدى بالألم يصحبها برود فى العاطفة كذلك وفى التعلق بالخير .

ومن خصائصه النفسانية نقص فى نمو ملكة التفكير والنقد ، وقصر نظر مرتبطان بعيب فى تكوين الجبهة ، الأمر الذى يؤيده أن كل إصابة تحدث بالجبهة قصيراً كان وقتها أو طويلا ، ينتج منها عادة اضطراب فى الملكات الفكرية ، فضلا عن أن ذلك المجرم بالذات تكون جبهته عادة ضيقة ناقصة النمو . هذا النقص فى الملكات الذهنية هو الذى يميز المجرم بالتكوين ذا النمو الناقص ، عن الشخص عديم الأخلاق الذى تكون الملكات الذهنية عنده طبيعية وقدرته على ضبط النفس متوافرة فلا يشبع ميوله المنافية الخلق عن طريق الجريمة وإنما بسلوك سبل أخرى ضارة خطرة تفلت مع ذلك من قبضة القانون الجنائى .

على أن أهم مميزات ذلك المجرم هو النقص الخلقى ، لأن الإرادة إنما تتأثر فى انعقادها بالعامل الشعورى أكثر من تأثرها بالعامل الفكرى . فيغلب على ذلك المجرم برود انفعالى هو الذى يفسر لديه صلة التقابل بين عدم إحساس الجلد بالألم وعدم إحساس النفس بحب الخير وبغض الشر . بل إن هذا البرود الانفعالى يصاحبه كما رأينا جمود وخمول فى وظائف الأعضاء كما يتوافر معه فتور فى التعبير وعدم اكتراث فى المزاج

وركود فى الطبع وكسل فى النشاط بالإضافة إلى ما سبق ذكره من عدم الحساسية الجلدية بالألم فليس المجرم بالتكوين ذو النمو الناقص شخصاً عاطفياً غضوباً ثائراً ، وإنما هو على العكس هادىء ساكن بارد ، على نحو يفسر كيف يسهل عليه أن يحيا حياة الإجرام وكيف يوفق فى إخفاء جريمته . بل كثيراً ما تصدر منه أفظع أفعال القتل المصحوبة بوحشية تصل أحياناً إلى حد إحراق الجثة أو ملاشاتها بوسائل كيميائية .

وذلك النقص الخلقى المميز للمجرم بالتكوين ذى النمو الناقص ، يرجع عادة إلى الوراثة وإلى ما قبل الولادة وإلى ما بعدها من ظروف أحاطت على الأخص بدور الحداثة . ويتجلى فى هذا المجرم منذ الصغر ، فى صورة التشاحن مع الأقران والقسوة عليهم والفرار من المنزل لعدم الشعور بالمحبة نحو الوالدين أو أفراد الأسرة ، والقسوة على الحيوانات ، وعدم الاكتراث لآلام الآخرين ، وعدم الاستعداد للتأثر باللوم أو التعنيف ، وعدم الشعور بالخجل أو بالتأنيب أو بالاستهجان ، فضلا عن عدم القابلية لتلقى العلم لا سيما لأن النقص فى الملكات الذهنية عنده يعرقل الجهود اللازمة للتعليم من انتباه واستذكار وتصور .

والغريب فى المجرم بالتكوين ذى النمو الناقص ، أنه يكون أحيانا مصابا بما يسمى « الغشاوة الخلقية » ومعناها التعلق بمبادىء خلقية منحرفة شاذة ، بأن يبرر جريمته الشخصية ويشمئز من جريمة سواه ، ويفخر بأنه نشال مثلا بينما يحتقر غيره من اللصوص العاديين ، ولا يتحرج من ارتكاب قتل مثلا بينما يتحرج من السرقة . كما أنه لا يخلو أحيانا من

أحاسيس تبدو طيبة فى ظاهرها ولكنها تنحصر مع ذلك فى نطاق غرائزه الأساسية وفى الشعور بالحب والعطف نحو أفراد أسرته دون سواهم ، بينما تنعدم لديه الأحاسيس الصادرة عن الغرائز الثانوية والمنصرفة إلى مصادقة الآخرين ومبادلتهم الود والحرص على عدم إيذائهم .

خلاصة ما تقدم إذن أن أهم مميز للمجرم ذى النمو الناقص هو نقص فى النمو الخلقى مرجعه إلى طغيان الغرائز الأساسية وانعدام ما يتفرع عنها بطريق التهذيب من غرائز ثانوية ، وهذا النقص متوافر كما قلنا ونكرر القول — فى جميع المجرمين بالتكوين ، إلا أنه فى المجرم بالتكوين ذى النمو الناقص ، يكون مصحوبا بنقص كذلك فى الملكات الذهنية من شأنه أن تكون معيبة مختلة مرحلة التفكير والتردد السابقة لانعقاد الإرادة على الفعل الإجرامى ، وأن تكون معطلة بالتبعية القدرة على ضبط النفس .

وكثيراً ما يتفاقم ويتضاعف هذا النقص فى الملكات الذهنية إلى حد المرض العقلى فيتحول المجرم بالتكوين ذو النمو الناقص إلى مجرم مجنون ، تسمى عاهته العقلية « بالجنون الخلقى » على اعتبار أن أظهر أساس لإجرامه قبل جنونه هو نقص النمو الخلقى .

المبحث الثالث

المجرم بالتكوين ذو الاتجاه العصبي السيكوباتي

يتميز هذا المجرم بأن العامل المساعد أو المهيء لمفعول التكوين الإجرامي عنده هو خلل في الجهاز العصبي مصحوب بظواهر من الآلية النفسية تبدو في الانسياق السريع وراء شعور طارىء لا يقاوم .

ويختلف عن المجرم بالتكوين ذى الاتجاه الناقص ، في أن لديه إفراطاً في القوى الغريزية المتعلقة على الأخص بالقابلية للاستثارة والانفعال ، وفى أن هذا الافراط يؤدى إلى أفعال يغلب فيها التعسف والتعدى والعنف .

وتتوافر فى هذا النوع من المجرم بالتكوين خصائص جثمانية معينة منها عدم التناسب والتناسق بين أجزاء وجهه ودماغه وصدره ، واختفاء عظمة أنفه تقريباً ، وانتشار آثار لجروح ملتئمة بجسمه ترجع إما إلى الأزمات العصبية وإما إلى اعتدائه على نفسه ، مع قلة فى الوشمات تفسر بأن ذلك المجرم — على خلاف المجرم بالتكوين ذى النمو الناقص — ليست به خاصة عدم الإحساس الجلدى بالألم .

وينقسم المجرم بالتكوين ذو الاتجاه العصبى السيكوباتى إلى (١) مجرم ذى اتجاه صرعى (٢) ومجرم ذى اتجاه نورستانى (٣) ومجرم ذى اتجاه هيستيرى .

فالمجرم ذو الاتجاه الصرعى يتميز بأن لديه خللا فى الوظائف العصبية المتعلقة على الأخص بالحركة النفسية المتولدة من المؤثرات الخارجية ،

ويغلب عليه ارتعاش جسمى ولون جلدى أميل إلى الاحمرار يفسر بحالة من الاضطراب فى حركة الأعضاء الداخلية ، كما أن الخلل يسود كذلك إفرازات الغدد عنده ومنها الغدة الدرقية ، ويكون لديه غلو فى غريزة القتال والدفاع ، وعدم ثبات شعورى وقابلية لسهولة الانفعال تنشأ عنها أزمات من الهياج العصبى تنتهى إما بجروح يحدثها المجرم بنفسه وإما بأفعال عنف يرتكبها على الغير . لذا كلما تسنح لهذا المجرم فرصة احتكاك بينه وبين سواه أو تصادفه عقبة ما فى تحقيق رغبة له ، تستولى عليه حالة من الهياج النفسانى مصحوبة برعشات جسمية منتشرة ، واضطراب فى الأوعية الدموية ودقات القلب وسير التنفس ، وتوتر عصبى ، فيصبح على استعداد لأفعال العنف أيا كان نوعها ، ويقع منه اعتداء على الأشخاص بالقتل أو الجرح أو تعدى على السلطة العامة الخ . . . . وقد تؤدى تلك الخصائص الصرعية إلى الجريمة بمفردها ولكن هذا لا يحدث إلا صدفة . ولا خطورة لتلك الخصائص إلا حين تنبه فى مجرم بالتكوين مفعول التكوين الإجرامى الكامن فيه .

على أن المجرم ذا الاتجاه الصرعى قد يصل به الانفعال إلى حد الوقوع فى حالة من التشنج . عندئذ إما أن تتبدد فى هذا التشنج قوة الانفعال ، فلا تقع جريمة ما ، وإما أن تقع بسببه جريمة من نوع أخف كجريمة اعتداء على المال أو على العرض .

أما المجرم ذو الاتجاه النورستانى فيتميز بأنه تسود عليه حالة من الإرهاق العصبى تنشأ عنها إما ظاهرة توتر نفسى وإما ظاهرة انقباض

نفسي . فالتوتر النفسي يتولد عنـده من بعض مؤثرات إما خارجية وإما داخليـة كالمكيفات ، ويتخذ صورة من التوجس والقلق تتحول بتفاقمها إلى قابلية مفرطة الهياج والانفعال تفضى إلى أفعال عنيفة . ويغلب على المجرم ذى الاتجاه النورستانى إلى التوتر النفسي اصفرار فى لون الوجه وميل إلى عض أظافر اليد .

والانقباض النفسي يبدو فى الانهيار العصبي المصحوب بضعف الإرادة والركون إلى الخمول . وإن كان يؤدى أحيانا إلى جرائم اعتداء على المال أو على العرض إلا أنه ينتهى فى معظم الأحيان بأفعال أقل جسامة مثل التسول أو التشرد أو التعويل فى المعيشة على ما تـكسبه العاهرات .

وأخيراً فإن المجرم ذا الاتجاه الهيستيرى يظهر غالباً من النساء ، ويتميز بخيال خصب تصدر عنه أشد أنواع الأكاذيب غرابة فضلا عن مختلف أنواع القذف ، وبتقلب كبير فى المزاج وطموح مفرط إلى حدّ الغرور ، وقابلية للانفعال يلازمها استعداد للتأثر بفعل الإيحاء وضعف فى قوة الإرادة .

هذا الاتجاه الهيستيرى كثيراً ما يتوافر فى النساء محترفات الدعارة . وهو يفضى كذلك الى ارتكاب جرائم النصب والقذف أو السب والقتل بالتسميم . وقد يكون مصحوباً أيضاً بأزمات عصبية تنتهى أحياناً بأفعال عنف على النفس أو الغير .

وأخيراً نوجه الأذهان إلى ما سبق أن قلناه مراراً . وهو أن الاتجاه العصبي السيكوباتى أيا كان نوعه إنما يلعب دور العامل المساعد أو المنبه

لفعل تكوين إجرامى كامن أصلا فى نفس المجرم ، وإلا فهو بمفرده لا يؤدى إلى الجريمة إلا عرضاً ومصادفة .

المبحث الرابع

المجرم بالتكوين ذو الاتجاه السيكوباتى

هذا النوع من المجرمين يعزز الميل الإجرامى لديه خلل فى الملكات الذهنية لا يصل بطبيعة الحال إلى حد المرض العقلى . وينتمى إليه جانب كبير من المجرمين العائدين . فقد دلت أبحاث علماء الإجرام فى ألمانيا على أن نسبة كبيرة من المجرمين العائدين يكونها مجرمون بالتكوين ذوو اتجاه سيكوباتى ، فتبلغ هذه النسبة فى نظر العالم Strumpfl ٩٩ ٪ من بين العائدين عوداً متكرراً .

وينقسم المجرم بالتكوين ذو الاتجاه السيكوباتى بدوره إلى : — (١) مجرم ذى قصور فى ملكتى الاستنتاج والنقد (٢) مجرم سريع الانسياق وراء فكر متسلط (٣) مجرم غير طبيعى فى الاعتداد بالذات (٤) مجرم ذى انطواء على الداخل (٥) مجرم متقلب فى الوضع النفسانى (٦) مجرم قليل الاحتمال للأوضاع الثابتة .

١ — فالمجرم بالتكوين القاصر فى ملكتى الاستنتاج والنقد ، يتميز إلى جانب الخسة الخلقية القائمة فى كل مجرم بالتكوين ، بنقص كبير فى الجانب الفكرى والذهنى من نفسه . وهو من الناحية الخلقية وان كان لا يصل فى الوضاعة والخسة الى حد المجرم بالتكوين ذى النمو الناقص ،

إلا أنه يفوق هذا المجرم من ناحية النقص الذهنى ، الأمر الذى يجعل إجرامه متسما بقصور النظر وعدم الاحتياط وسرعة الانسياق وراء العامل الموحى بالفكرة الإجرامية داخلياً كان أم خارجياً . ولأن النقص الذهنى يغلب فى تكوينه على النقص الخلقى لا تكون جرائمه على ذات القدر الذى تكون عليه جرائم المجرم بالتكوين ذى النمو الناقص من حيث الشراسة والتوغل فى الفساد . ومن جهة أخرى لا تتوافر فيه الخصائص الجثمانية والعضوية والنفسانية القائم عليها الانحطاط فى التكوين لدى المجرم ذى النمو الناقص مثل عدم حساسية الجلد بالألم وما يقابلها من عدم الحساسية الأدبية .

٢ ـ والمجرم سريع الانسياق وراء الفكر المتسلط تميزه ظاهرة العجز عن التحكم فى النفس بمعنى أن الفكرة الإجرامية اذ تساوره يتجمد وعيه حولها وتنحصر نفسه فيها على نحو ييسر لها سبيل التحقيق ، كما أنها تستحوذ عليه سواء من ناحية تكرار تعرضه لها واستمرار متابعتها اياه أو من ناحية استسلامه لها فور نشأتها والشعور بالقلق وعدم الارتياح ما لم تحقق ولو بشروع فى تنفيذها . ولا يختلط هذا النوع من المجرمين بالتكوين ، بنوع آخر من المجرمين يكون مصابا بالفكر المتسلط كرض عقلى . ذلك لأن جنون الفكرة المتسلطة يميزه أن هذه الفكرة تكون غريبة على شخص صاحبها بحيث تدخل فى صراع معه ويصحبها احساس بالنفور وشعور بالقلق ، فى حين أن المجرم بالتكوين غير المريض تدخل الفكرة المتسلطة كجزء فى تكوينه النفسانى بحيث يكون تحقيقها لديه مصحوبا على العكس بشعور من الارتياح والاستعذاب . ومن جهة

أخرى فإن كل مجنون بفكرة متسلطة يحتمها بنوع من الآلية فى الاندفاع لا يتوافر لدى المجرم بالتكوين . وسبق أن ضربنا مثالا يميز النوعين من المجرمين حين تكلمنا عن السرقة الكليبتومانية وهى مرضية ، وعن السرقة شبه الكليبتومانية التى يرتكبها على العكس مجرم بالتكوين غير مريض فى عقله .

ويغلب أن يتوافر ذلك النوع من المجرم بالتكوين المنساق وراء فكرة متسلطة ، من بين المتادين على السرقة بطريق النشل أو بطريق الكسر ومن بين لصوص الفنادق . ويوجد كذلك بين المتادين على الجرائم الجنسية كالفعل الفاضح وهتك العرض أو المتادين على جرائم الاعتداء على الأشخاص وإن كان هؤلاء تصطحب عندهم ظاهرة الانسياق للفكرة المتسلطة بظاهرة أخرى سنتناولها هى الإفراط غير الطبيعى فى الاعتداد بالذات .

أما عن المحرك المثير للفكرة المتسلطة فقد يكون شعوراً بحاجة وقد يكون مادة مسكرة أو مخدرة تعاطاها المجرم ولو بقدر ضئيل وقد يكون أى عامل طارىء من العوامل الخارجية . فإذا ماتحركت الفكرة صار لازما أن يمضى المجرم فى سبيل تنفيذها ما لم تعترض طريقه مصادفة عوامل جديدة تنحرف بحالته النفسية عن الطريق الذى كانت ماضية فيه .

٣ — والمجرم بالتكوين غير الطبيعى فى الاعتداد بالذات يتميز بميل ظاهر إلى التأويل الخاطىء للأمور ، إذ ينسب إليها من معانى الإساءة ما ليس فيها . ويغلب أن توجد هذه الصورة من المجرم بين المجرمين السياسيين أو المجرمين المتادين على النصب أو المجرمين السابق أن حكم عليهم أكثر من مرة فكان

من شأن توالى إجراءات التحقيق معهم أن تولد لديهم شعور بأنهم مضطهدون وصار سلوكهم متسما بعدم الثقة وقلة الصبر والحقد الدائم على السلطات . غير أنه بصرف النظر عن هذه الفئة الأخيرة التى قد تتخذ فيها الظاهرة محل البحث صفة عرضية ، يعنينا أن نتناول بالتفصيل تلك الفئات من المجرمين التى تكون هذه الظاهرة فيها بمثابة ميل راسخ فى تكوين أفرادها مهما اختلفت جرائمهم من حيث النوع .

والمراد بصفة عامة من المجرم بالتكوين غير الطبيعى فى الاعتداد بالذات ، ذلك المجرم الذى بالإضافة إلى أنانيته وشراسته وكبريائه وعدم ثقته وعناده وميله إلى الثورة والمنازعة والتمرد على النظام ، يفهم على وجه خاطىء حقوقه ومواهبه الشخصية بحيث يعتبر نفسه بدون موجب ضحية لإهمال أو سوء معاملة أو إهانة أو اضطهادلا وجود له فى الحقيقة والواقع ، ومن ثم يصدر منه السلوك الإجرامى كلما وجد نفسه فى موقف يشعره بخيبة أمل أو بإخفاق ، لا سيما لأن مبالغته فى الإحساس بالكيان الذاتى تسهل أن يتولد عادة مثل هذا الشعور لديه دون مبرر ، فيرتكب قذفا أو أية صورة أخرى من صور العنف ويصبح هو نفسه مصدر اضطهاد للآخرين على قدر شعوره بأنه محل اضطهاد .

هذا الاتجاه غير الطبيعى فى الاعتداد بالذات قد يتخذ مظهراً آخر من الحماسة والتعصب لوجه من وجوه الإصلاح الذى لا داعى له ، وعندئذ يطالب المجرم بحقوق لا أساس لها ويرسم للإصلاح برامج لا عقل ولا مناسبة فى السير عليها ، ويزعم لنفسه الحق فى سلوك أى سبيل لتحقيق هذه البرامج ولو بالعنف الجسيم ، وهكذا يتخذ ذلك النوع من المجرمين صورة المجرم السياسى .

وقد يظهر الاتجاه غير الطبيعى فى الاعتداد بالذات على صورة شــاذة من الهيام الغرامى تنتج عنها أفعال فاضحة عنيفة أو غير عنيفة ، لاسيما لمبالغة المجرم فى الاعتقاد على خلاف الحقيقة بأنه جميل الجسم الأمر الذى من أجله يفهم أنه شخص محبوب أو مرغوب فيه ، إذ يتبادر إلى ذهنه هذا الفهم تفسيرا لأمور لاتؤدى إليه إطلاقا ، وتــكون علاقته بزوجته إن كان متزوجا مشوبة بغيرة مبالغ فيها على هذه الزوجة وميل إلى التــأويل الخاطىء لسلوكها العادى . وقد ينحصر كل نشاطه الذهنى حول التفكير فى امرأة يتعلق بهــا ، ولو على نحو من الهيام الأفلاطونى ، فإذا ماصادفته العقبات فى تحقيق رغباته منها وقع فى حالة من الاضطراب العاطفى العميق ، وأوّل الحقائق أغرب تأويل ، وانزلق إلى الجريمة كردّ فعل أو تعدّ أو انتقام . وقد يتخذ الاتجاه نفسه فى بعض الحالات صورة الميل الى مراودة النساء وغزو قلوبهن لمجرد اشباع الغرور الشخصى والمتعة الروحية بالغزو فى ذاته . وعندئذ تتضاعف نشوة الغزو فى نفس المجرم كلــما كان الغزو محفوفا بالمجازفات ، بل كلما وجدت فى طريق الغزو عقبات ، صــار المجرم أشد جسارة فى سلوك هذا الطريق وأكثر اصراراً على بلوغ الغــاية منه . ومن شأن هذا الميل أن يدفع المجرم عادة الى ارتكاب سرقات فى سبيل ارضــاء المطالب الشخصية الناشئة من الميل نفســه كالتأنق فى الملبس والاغداق فى الانفاق على النســاء ، أو الى ارتكاب جرائم عنف كلــما اعترضت العقبات طريق الاغواء والاغراء .

وكثيرا مايكون اجرام العنف كما قلنا راجعا الى ذلك الاتجاه غير الطبيعى فى الاعتداد بالذات ، الذى يسهل انزلاق المجرم الى أفعال الاعتداء على الغير كما

اعتقد فى مسلك الغير اهانة ، بينما لايكون لهذه الاهانة وجود الا فى مخيلته تبعا لاغتراره بنفسه وإفراطه فى الكبرياء . وبديهى أن مثل هذا الاتجاه النفسانى للمجرم لايؤدى بذاته وبمفرده الى الجريمة الا صدفة وعرضا ، ولا تبدو خطورته الا حين يكون — وقد كررنا القول بذلك فى أكثر من مناسبة — بمثابة عامل مساعد أو مهيىء لمفعول تكوين اجرامى قائم أصلا فى نفس المجرم وهو انتفاء الزمام الممسك عن الجريمة .

وأخيراً كثيراً ما يكون الاتجاه غير الطبيعى فى الاعتداد بالذات عاملا مساعداً للإجرام بطريق الاحتيال . فالمحتال يبدو فى الظاهر على ذكاء وثقافة غير عادية ، ولكنه فى الواقع ذو معلومات سطحية ، كما تعوزه الجدية وينقصه العمق فى فهمه للحياة ، ولا يغلب النظام على تفكيره ، كما يكون تقديره للأمور مجرداً من كل عاطفة خيرة ومشوباً فى الوقت ذاته بعدم النضج . ويصف علماء الإجرام بعبارات أخرى الكذاب النصاب بقولهم إنه رغم خياله الخصب ، ضعيف فى ملكة النقد وفى الإحساس بالوازع الخلقى ، وإن نفسه قابلة لأن تشحن داخليا بالإيحاء الذاتى على نحو خارق للعادة يضفى طابعاً من الثبات والسهولة التلقائية على الطريقة التى يعرض بها أكاذيبه ويلون بها حيله ، حتى أنه لا يفلح فى إقناع بعض الأذكياء أحيانا فحسب وإنما قد يصل إلى حد الاقتناع هو شخصيا بصحة ما يبديه من أقوال وحسن ما يأتيه من أفعال ، وبأنه بالتالى ذو شخصية جذابه . وهذا ما عناه أيضا لومبروز حين وصف المحتال بأنه مجرم تتفق فيه جميع الخصائص التى تثير الحذر وعدم الثقة ،

وتتوافر فيه على العكس مظاهر بهية جذابة هى التى تكسبه الاستلطاف والثقة من الغير وتسهل له بالتالى ارتكاب فعله الإجرامى . وهو ما عناه كذلك علماء آخرون بقولهم إن النصاب واللص وإن اتفقا من حيث الطمع فى مال الغير وأحياناً من حيث التعطش إلى الكسب الوفير ، يختلفان فى أنه بينما يتميز اللص عادة بخمول إرادى وميل إلى الرزق السهل ، يتميز النصاب على العكس بنشاط كبير ومجازفة خارقة للعادة وهيام بكبار الأعمال والصفقات .

مفاد ما تقدم أن النصابين باعتبارهم نوعاً من المجرمين غير الطبيعيين فى الاعتداد بالذات ، تميزهم الخصائص الآتية :

(١) نشاط غير عادى فى التخيل .

(٢) نقص فى ملكة النقد .

(٣) مغالاة فى الشعور بالكيان الذاتى .

(٤) تعطش غير عادى إلى كسب المادة .

(٥) حالة دائمة من القلق النفسانى الخفيف .

وبديهى أن هذه الخصائص لا تؤدى بمفردها إلى جريمة النصب إلا عرضا ، وتبدو خطورتها حين تنبه مفعول ميل إجرامى كامن أصلا فى نفس الفاعل بأن تهيىء لهذا الميل سبيل الظهور . ولا أدلّ على ذلك من أن الفرد حين ينتفى عنده مثل هذا الميل ، أى حين يكون الزمام الممسك عن الجريمة قويا لديه ، لا يجعل منه التعطش إلى المادة نصاباً

كبيراً ، وإنما يصيره رجل أعمال كبيرا ينفع نفسه وأمته بنشاط اقتصادى مباح ولو كان ضخما .

وإجرام الاحتيال عند أولئك المجرمين ، كما يتخذ صورة النصب ، قد يتخذ صورة الزعم بنفوذ غير حقيقى لاستلاب المال ممن يود استغلال هذا النفوذ فى قضاء مأرب . وقد يتخذ أيضاً صورة تمنية النساء بالزواج احتيالا عليهن . فى هذه الصورة الأخيرة يخدع المحتال عدداً من النساء قد يكون كبيراً ، إذ يمنى المرأة بالزواج منها ويستولى بالتبعية على مالها فى صورة هبة أو هدية أو قرض ، فاذا ما بلغ مأربه منها بحث عن ضحية أخرى فى غيرها وهكذا ، مستخدما فى ذلك مقدرته على إتقان التظاهر الذى يجذب النساء وعلى الإيحاء لهن بكل ما يصادف فى نفوسهن هوى .

وأخيراً فانه لا يفوتنا أن نوجه النظر إلى ظاهرة كشفت عنها ملاحظات علماء الإجرام ، وهى أن جريمة النصب كثيراً ما تكون راجعة إلى ما يكون عند المجنى عليه فيها من استعداد للوقوع ضحية لها . هذا الاستعداد بالاضافة إلى السلوك الاجرامى للجانى نفسه هو الذى يتيح للجريمة سبيل التحقق ، وهو ينحصر فى تعطش إلى الكسب وهيام بكبار الصفقات يتميز بهما المجنى عليه نفسه وبدونهما ما كان يسهل الاحتيال عليه . ومن أجل ذلك قيل بحق إن المنصوب عليه يكون عادة على استعداد شخصى يمكن معه أن يصبح هو نفسه نصاباً .

٤ — والمجرم بالتكوين المنطوى على الداخل يختلف عن سابقه فى أنه

محصور فى ذاته مغلق النفس تدور حياته حول الداخل دون اكتراث لما يجرى فى الخارج . ولذا يغرق فى التفكير إلى حد يبعد به عن واقع الأمور ويتجه ذهنه اتجاهات غريبة لا تجاوب بينها وبين مقتضيات الحياة الاجتماعية فى معاملة الناس ، وينصرف نشاطه إلى العناية بالذات على نحو مبالغ فيه . كل هذا من شأنه أن يولد فى ذلك المجرم حساسية غير طبيعية لقاء أمور العالم الخارجى تتخذ صورة عدم الاكتراث بالناس وبغض وسطهم الاجتماعى ، وتفسر التنافر بين مقتضيات رعاية النفس ومقتضيات معاملة الغير وما يستتبعه هذا التنافر من إتيان أفعال خالية من كل معنى ، أو ارتكاب أفعال عنف لجانية أو جرائم لا يعرف لها أحد غرضاً .

ولأن ذلك المجرم يحيا حياة خاصة دائرة حول قصور من الخيال يشيدها داخل نفسه ، وتجعله فى واد آخر بالنسبة للحياة العامة وفى معزل عن علاقات الناس ، فإنه يقابل مؤثرات العالم الخارجى على نحو شاذ غريب ، ويكون مضطرباً قليل الميل إلى العشرة أنانيا دائم الزهد فى الحياة المنظمة متظاهراً على خلاف حقيقته سريع الانزلاق إلى العنف . وكثيراً ما تقع منه جرائم عنف خطيرة تكون وليدة تسرع ظاهر وقد تصل خطورتها فى بعض الأحيان إلى حد القتل بل قد تتخذ صورة بشعة كقتل الأب أو الأم . وعندئذ لا يجد الباحث فى المؤثرات الخارجية التى أحاطت بارتكاب جريمة على هذه الجسامة أى عامل يمكن أن يعلل به وقوعها . بل إن ذلك النوع من المجرم حين يرتكب جريمة كهذه ، تسود عليه لا سيما بعد تنفيذها حالة من عدم الاكتراث لما

حدث بل حالة من الاستهتار والسخرية .

وأخيراً فإنه من البديهى كما سبق أن قلنا أن هذا الاتجاه النفسانى الشاذ لا يولد بمفرده الجريمة ألا عرضا ولا يفضى إليها عادة إلا حين يلعب دور العامل المنبه لتكوين إجرامى كامن أصلا فى الفرد تبعاً لتخلف الزمام الممسك عن الجريمة لديه .

٥ — والمجرم بالتكوين المتقلب فى الوضع النفسانى يتميز بنوبات دورية تنتابه من الانقباض تارة والانشراح تارة أخرى . فنوبة الانقباض تنبه لديه الميل إلى الخمول والنفور من العمل والتعويل على الغير فى الارتزاق بطريق غير مشروع . ونوبة الانشراح تثير لديه اليقظة النفسانيه والنشاط الذهنى فيقبل على أنواع من السلوك غير المشروع الذى قد يتخذ صورة الاعتداء على مال الغير لا سيما بطريق النصب أو صورة الاعتداء على الأشخاص .

٦ — والمجرم بالتكوين قليل الاحتمال للأوضاع الثابتة ، ينبه التكوين الإجرامى فيه تقلب فى المزاج يجعله غير أهل للمثابرة على أى عمل أو أية مهمة ، وذا ميل إلى تغيير المهنة ومحل الإقامة ومضطربا فى نظامه ومهملا فى أداء واجباته العادية ، وتبعاً لعدم ثباته الحسى بالإضافة إلى ضعف إرادته ، تنتابه دائماً الرغبة فى السعى وراء كل جديد ، والانتقال إلى نشاطه أو وسط مختلف ، ولهذا يتخذ إجرامه عادة صورة التشرد أو التسول أو الدعارة أو التعويل على ما تكسبه الداعرات . كما أن ضعف إرادته يعجزه عن تذليل ما يلاقيه فى الحياة من عقبات يغرى عادة على

تخطيها الرجل العادى ، ويجعله أكثر عرضة للتأثر بكل صنوف الإيحاء والاستسلام للرذائل والعادات السيئة . والدخول فى زمرة الكتل الشعبية الثائرة ، إذ كثيراً ما يغذى جو الإجرام فى هذه الكتل مجرمون قليلو الاحتمال للأوضاع الثابتة يدخلون فى تكوين جمهورها ويكونون بمثابة أداة طيعة سهلة الانقياد فى تلبية النداء إلى الجريمة .

ومن النادر أن تتوافر فى المجرم بالتكوين قليل الاحتمال للأوضاع الثابتة هذه الخصيصة بمفردها بل يغلب أن تكون مقترنة لديه بأخرى غيرها مما سبق أن تناولناه فى تصويرنا لمختلف الاتجاهات السيكوباتية فيكون فى الوقت ذاته قاصراً فى ملكتى الاستنتاج والنقد أو سريع الانسياق وراء فكر متسلط أو غير طبيعى فى الاعتداد بالذات أو متقلبا فى الوضع النفسانى .

المبحث الخامس

المجرم بالتكوين ذو الاتجاه المختلط

هذا المجرم يكون التكوين الإجرامى لديه مصحوباً بعوامل منبهة له من الشذوذ النفسانى تجمع بين اثنين أو أكثر مما سبق لنا بيانه من اتجاهات يتخذها هذا الشذوذ ، ولذا سمى بالمجرم بالتكوين ذى الاتجاه المختلط . وكما أن الحالة الصحية للمريض تزداد سوءاً كلما تشعبت العوامل المرضية التى تقدح فى سلامتها إذ يكون العلاج معقداً على قدر تعقيد الداء ، فكذلك المجرم بالتكوين ذو الاتجاه المختلط إذ تتجمع لديه خصائص أكثر من اتجاه واحد فى الشذوذ النفسانى ، تبدر منه جرائم غاية فى الخطورة من جهة ويكتنفها الغموض البالغ من جهة أخرى .

فقد يجمع هذا المجرم فى وقت واحد خصائص النمو الناقص مع خصائص الاتجاه السيكوباتى فيكون نشاطه الإجرامى مطبوعاً بالفساد والعنف أو خصائص الاتجاه العصبى السيكوباتى مع خصائص الاتجاه السيكوباتى ، أو خصائص الاتجاهات الثلاثة معاً .

وقد يجمع بين أكثر من طابع مميز لذات الاتجاه ، كالطابعين الصرعى والهستيرى معاً ويميزان كما رأينا الاتجاه العصبى السيكوباتى ، أو خصائص القصور فى ملكتى الاستنتاج والنقد ، والانطواء غير الطبيعى على الداخل ، والتقلب فى الوضع النفسانى ، وهى تميز كما رأينا الاتجاه السيكوباتى .

فحين تظهر أفعال خطيرة شاذة من الإجرام ، يغلب أن تكون هذه الأفعـال صادرة من مجرم بالتكوين ذى اتجاه مختلط ، تفاعلت لديه تيارات عديدة من الشذوذ النفسانى الجارى فى أكثر من اتجاه واحد ، فعززت الميل الإجرامى الـكامن فيه ويسرت لهـذا الميل طريق الظهور بصور غاية فى التعقيد والجسامة .

المبحث السادس

وضع المجرم العائد بين طوائف المجرمين

من المعلوم أن المجرم يكون عائداً فى نظر القانون الجنائى حين يكون ارتـكابه لجريمته مسبوقاً بحكم نهائى صدر عليه فى جريمة أخرى . وعندئذ يقيم القانون وزناً ، إما لجسامة هـذه الجريمة الأخرى ، وإما للوقت الذى ارتـكبت فيـه بالنسبة لوقت ارتـكاب الجريمة الجديدة ، فى سبيل تحديد المعاملة التى يلقاها المجرم جزاءاً له على عـدم الارتداع بالحـكم السابق أن صدر عليه فيهـا . فتارة يشدد القانون العقاب على المجرم الذى سبق أن وقعت منه جريمـة خطيرة قبل ارتـكابه للجريمة الجديدة مهما كان الوقت الفاصل بين الجريمتين ، وتارة يتطلب لتشديد العقوبة على الجريمـة الجديدة أن تقع فى حد زمنى معين بالنسبة لوقت ارتـكاب الجريمة السابقة وذلك حين لا تـكون هذه على درجة كبيرة من الخطورة فى سلم الجرائم . هذا الاعتداد بالجسامة المادية للجريمة السابقة مرة ، وبالوقت الفاصل بينها وبين الجريمة الجديدة مرة أخرى ، جرت عليـه التشريعات الجنائية كلها فى وضعها لأحكام العود وتقريرها

الجريمة الجديدة عقوبة أشد من تلك التى كان يستحقها الفاعل لو لم تكن له فى الإجرام سابقة . ويوجد مثال لذلك فى المادتين ٤٩ ، ٥٠ من قانون العقوبات المصرى .

ومن جهة أخرى ، فإنه طبقاً للقانون الجنائى المصرى ، لا محل لتشديد العقوبة على جريمة جديدة وقعت من ذات الفاعل لجرائم أخرى ، حيث لا يكون قد صدر على هذا الفاعل حكم نهائى فى واحدة على الأقل من هذه الجرائم الأخرى وقت ارتكابه لتلك الجريمة الجديدة . وهذا ما يعبر عنه بضرورة التفرقة بين حالة العود إلى الجريمة وبين حالة تعدد الجرائم . فبينما يشدد العقاب على المجرم من أجل جريمته حين يكون وقت ارتكابه لها قد سبق صدور حكم نهائى عليه فى جريمة أخرى ، لا توقع عليه إلا عقوبة جريمته بدون تشديد حين لا يكون قد صدر عليه هذا الحكم وقت أن ارتكبها مهما تعددت فى حقه الجرائم الواقعة منه قبلها أو معها . هذا النظر تكاد تجمع عليه القوانين الجنائية . ذلك لأن سبق صدور حكم نهائى فى جريمة سابقة على نفس المجرم الواقعة منه الجريمة الجديدة ، هو الذى يدل على عدم ارتداع هذا المجرم ، وعلى اجترائه فى مخالفة القانون الجنائى رغم سبق مجازاته عن هذه المخالفة ، الأمر الذى يسوغ التشدد فى معاملته ، ويبرر القسوة فى عقابه لحمله على عدم الوقوع مرة ثانية فى هذا العود إلى عصيان القانون . ولا وجود لهذا الاعتبار من عدم الارتداع حيث تتعدد الجرائم من الفاعل دون أن يكون قد سبق صدور حكم عليه فى إحداها وقت ارتكابه للأخرى التى تلوها .

على أن المدرسة الوضعية فى الفقه الجنائى الإيطالى لا تقر هذا النظر ولا ترى مبرراً للتفرقة بين العود والتعدد فى تشديد العقوبة ، إذ ترى أن هذا التشديد فى العود ليس مبناه عدم الارتداع بحكم سابق وإنما أساسه ما كشفت عنه وقائع الحال من خطورة فى المجرم تجلت فى استمرائه طريق الإجرام ، ويستوى فى الكشف عن هذه الخطورة أن يكون قد صدر عليه حكم سابق فى إحدى الجرائم المتعددة التى وقعت منه أو لا يكون قد صدر عليه مثل هذا الحكم .

والعود فى نظر القانون الجنائى إما أن يكون بسيطاً بأن يتحقق مرة واحدة ، وإما أن يكون متكرراً بأن يقع أكثر من مرة . فالعود المتكرر معناه أن يكون المجرم وقت وقوع جريمته قد صدر عليه فى إجرام سابق لا حكم واحد بل أكثر من حكم . وحكم القانون الفرنسى والقانون الإيطالى فى المجرم العائد عوداً متكرراً ، أنه لا تشدد عليه العقوبة عن جريمته الجديدة فحسب بل يحكم عليه ، إذا توافرت فيه شروط معينة ، إلى جانب العقوبة المشددة بالخضوع لتدبير وقائى يتخذ معه بعد انتهاء تنفيذ هذه العقوبة عليه . هذا التدبير هو طبقاً للقانون الفرنسى الصادر فى ٢٧ مايو ١٨٨٥ النفى المؤبد خارج فرنسا وهو طبقاً للمادتين ١٠٩ ، ٢١٦ من قانون العقوبات الإيطالى الإيداع لأجل غير مسمى فى مستعمرة زراعية أو فى إحدى مؤسسات العمل . والحكم بهذا التدبير الوقائى إلى جانب العقوبة المشددة إجبارى بالنسبة للقاضى طبقاً للمواد ١٠٢ ، ١٠٥ ، ١٠٨ ، ١٠٩ من القانون الإيطالى ، وكان كذلك

أيضاً طبقاً للقانون الفرنسى إلى أن صدر فى ٣ يوليو ١٩٥٤ قانون يجعله اختياريا للقاضى. أما تشديد العقوبة بسبب العود فى ذاته ولو كان بسيطا ، فهو إجبارى بالنسبة للقاضى فى القانونين خلافاً للأمر فى القانون المصرى .

وقد كان هذا الجمع بين العقوبة والتدبير الوقائى فى وقت واحد بالنسبة لنفس المجرم محل نقد شديد من أئمة علم الإجرام والقانون الجنائى لا سيما من جانب الأستاذ العالمى Fillippo Grispigni . ذلك لأن العقوبة كوسيلة إيلام تتعارض مع التدبير الوقائى كوسيلة علاج ، ولا يسوغ الجمع بينهما معاً فى معاملة مجرم واحد بعينه ، إذ الطبيعى أن يحكم عليه إما بالعقوبة وإما بالتدبير الوقائى طبقا لما تقتضيه حالته ، لا بهما معاً . وأبدى الرأى نفسه كذلك المؤتمر الدولى للقانون الجنائى وعلم العقاب المعقود فى لاهاى ١٩٥٠ كما أوصى به المؤتمر الدولى للقانون الجنائى المعقود فى روما ١٩٥٣ وبعض القوانين يجرى عليه فعلا مثل القانون السويدى الصادر ١٩٣٧ والقانون الانجليزى Criminal Justice act الصادر فى ١٩٤٨ والقانون اليونانى الصادر سنة ١٩٥١ . وهو الرأى الذى يسير عليه القانون الجنائى المصرى على كل حال . فالمواد ٥١ وما بعدها من قانون العقوبات المصرى تجعل القاضى مخيراً فى جميع أحوال العود المتكرر بين أن يقضى على المجرم العائد بالعقوبة المشددة وبين أن يقرر اعتباره مجرما اعتاد الإجرام ويقضى بوضعه فى المحل الخاص أى إصلاحية الرجال ، دون أن يملك الجمع فى حكمه بين الأمرين بالنسبة للمجرم الواحد .

فالوضع فى إصلاحية الرجال طبقا للقانون المصرى ، تدبير وقائى يتخذ مع العائد عوداً متكرراً ولكنه يتميز عن مثيله فى القانونين الإيطالى والفرنسى بأنه من جهة يحكم به منفردا لا بالإضافة إلى العقوبة ، وبأن الحكم به من جهة أخرى خلافا للأمر فى القانون الايطالى جوازى لا وجوبى على القاضى .

وتقتضى المبادىء الأساسية فى علم العقاب أن يكون الوضع فى الإصلاحية كتدبير وقائى غير مقيد بحد أقصى ، وألا يتحدد أجله إلا بالوقت الذى يتطلبه علاج المجرم . وهذا بالفعل ما قضى به القانون الإيطالى فى صدد التدابير الوقائية المنصوص عليها فيه ، إذ تنص المادة ٢٠٧ منه على أن هذه التدابير لا يمكن الرجوع فيها إذا لم يكن الأشخاص الخاضعون لها قد زالت عنهم حالتهم الخطرة على المجتمع . غير أن القانون المصرى قد قيد الوضع فى الاصلاحية بالنسبة للمجرمين العائدين عودا متكررا بحد أقصى هو إما ست سنوات وإما عشر سنوات على حسب الأحوال .

الآن وقد بينا المراد بالمجرم العائد فى نظر القانون الجنائى ، بقى أن نحدد الطائفة التى يندرج تحتها ـ فى نظر علم الإجرام ـ من بين طوائف المجرمين .

نص القانون الإيطالى على صورتين للمجرم العائد عوداً متكرراً وهما صورة المجرم المعتاد وصورة المجرم المحترف . فتعرف المادة ١٠٢ منه المجرم المعتاد بأنه ذلك المجرم الذى ـ بعد سبق الحكم عليه ثلاث مرات فى

جرائم عمدية مماثلة — يحكم عليه فى جريمة من نفس النوع ارتكبها خلال عشر سنوات من وقت وقوع آخر تلك الجرائم . وتعرف المادة ١٠٥ المجرم المحترف بأنه ذلك المجرم الذى إلى جانب استيفائه شروط الاعتياد السالف ذكرها تدل طبيعة جرائمه وطريقة حياته على أنه يعوّل فى معيشته ولو جزئياً على الحصيلة الناتجة من هذه الجرائم .

وقد قلنا إن المجرمين بصفة عامة ينقسمون إلى طائفتين كبيرتين : طائفة المجرم بالصدفة وطائفة المجرم بالتكوين . فمن يجرم بالصدفة يندر أن يعود إلى نفس جريمته إذ تبدر منه فى حالة عوده النادر جريمة تختلف فى النوع عن جريمته السابقة أما المجرم بالتكوين فهو الذى يغلب أن تظهر منه صورة المجرم العائد عوداً متكرراً . فقد دلت الإحصائيات فى فرنسا على أن كثيرين من المجرمين العائدين لا تفلح العقوبة فى ردعهم فيعودون إلى ارتكاب جرائم من نفس النوع الذى سبق أن حكم عليهم من أجله بل وفى صورة أشد من سابقتها كأن ينتقلوا من السرقة البسيطة إلى السرقة مع حمل السلاح أو إلى السرقة بطريق العضوية فى عصابة إجرامية . ويعزى هذا عادة إلى كونهم لم يتأثروا بالعقوبة وأتيح لهم كذلك أن يصلوا إلى مزيد من الإتقان فى عملية تنفيذ الفعل الإجرامى بحيث يأملون فى أن يفلتوا من قبضة العدالة حالة العود إلى ارتكاب هذا الفعل .

غير أن السبب الحقيقى الدفين لعودهم فى نظرنا هو ما يكونون عليه من تكوين إجرامى يظل باقياً بغير علاج من جهة كما تستمر فى الازدواج به من جهة أخرى عوامل مساعدة أو مهيئة ، إذ دلت ملاحظات علماء الإجرام فى فرنسا

على أن معظم العائدين عوداً متكرراً فى جرائم مماثلة لم يتلق التعليم الكافى أو لم يتقن أية حرفة يمكن أن يرتزق منها ، فبانضمام عامل الجهل بوسيلة الارتزاق إلى التكوين الإجرامى الكامن أصلا فى نفس الفاعل ، يظل بعد خروجه من السجن عرضة لأن يسلك طريق الإجرام من جديد فى سبيل قضاء ما يشعر به من حاجات .

المجرم المعتاد والمجرم المحترف فى القانون الايطالى مضافاً إليهما المجرم العائد عوداً متكرراً فى القانون المصرى ، يندرجون جميعاً تحت طائفة المجرمين بالتكوين ذوى الاتجاه السيكوباتى إذ تظل عندهم حالة التفاعل قائمة بين تكوين إجرامى لم يصادف فى السجن علاجاً ناجعاً وبين عوامل خارجية مهيئة للإجرام تستمر فى إحداث مفعولها بالإضافة إلى هذا التكوين .

المبحث السابع

الخبرة فى المسائل الجنائية

لايخلو أى قانون للإجراءات الجنائية من نص يخول القاضى ندب خبير فيما تثيره القضايا من مسائل فنية . ومن الواجب فى سبيل الوصول إلى عدالة مثالية تمكين القاضى من ندب خبير فى القضايا الجنائية . فقد جرى القضاء الجنائى حتى الآن على الحكم فى كل جريمة بناء على ملف الدعوى الخاص بها وهو يتعلق بالفعل ، دون ملف آخر يكمله هو الآخر ضرورته ، وهو ملف الفاعل .

ومهمة الخبير فى القضية الجنائية تنصب على فحص شخص المجرم لتحديد قدر ما كان لديه من أهلية الادراك والاختيار وقت أن ارتكب جريمته ، ومدى خطورته الاجرامية كذلك أى مدى ماتنذر به حالته من جرائم جديدة يرتكبها بعد الجريمة الواقعة . ويلزم لأداء هذه المهمة نوعان من الدراسة : دراسة خط سير المجرم إلى أن هوى إلى الجريمة ، ودراسة شخصية المجرم أيضا . فالدراسة الأولى تدور حول استعادة الظروف النفسية التى أحاطت سواء بالعقل الواعى أو بالعقل الباطن للمتهم وتولد منها الحدث الاجرامى .

ونبين فيما يلى الأجزاء التى يجب أن يتكون منها تقرير الخبير .

الجزء الأول : هو إعادة سرد الواقعة مع الاستعانة فى هذا السرد بكل المستندات المتعلقة بها مثل محاضر البوليس ، والاقتصار على إبراز التفاصيل التى تفيد فى الكشف عن نفسية المجرم والملابسات التى أحاطت به وقت أن ارتكب

الجريمة وأفضت به إليها . ومن المستندات الهامة فى هذا الصدد الأوراق المتعلقة بصحة المجرم وما آل إليه من عوامل موروثة تكشف عنها سوابق مرضية أو شاذة فى أفراد أسرته أو أمراض اصابته فى مراحل حياته الماضية . كل ذلك يقرره الخبير مستخدما علمه فى أسباب الجريمة بصفة عامة وفى العلاقة بين الوراثة أو المرض أو الشذوذ وبين الجريمة بوجه خاص .

ومما يفيد فى دراسة الواقعة شهادة الشهود إذ تعاون فى الكشف عن الأفعال ذات المغزى التى بدرت من المجرم قبل تنفيذ الجريمة أو أثناء أو بعد هذا التنفيذ .

الجزء الثانى : ينصب على الفحص الكلينيكى للمتهم أى فحص الناحية الجثمانية والناحية النفسانية فى تكوينه . ويلزم فى الخبير الذى يتولى هذا الفحص، أن يكون على إلمام تام بعلم الخصائص الجثمانية وعلم وظائف الأعضاء وعلم النفس ولا سيما بالنواحى التى تتصل من هذه العلوم بعلم الاجرام . ومن ثم يتعين أن يبرز فحص التكوين الجثمانى ووظائف الأعضاء مثلا المميزات ووجوه الخلل التى تبدو مهمة فى صلتها بالاجرام ، ومن قبيلها آثار الجروح الملتئمة والوشمات والحول فى الجهاز العصبى المتصل بالداخل والاضطراب فى إفرازات الغدد فلا بد إذن فى الخبير من أن يكون على الأخص محيطاً بعلم الاجرام إلى جانب إحاطته بعلم الطب البشرى والشرعى وعلم النفس وعلم وطب الأمراض العقلية .

الجزء الثالث : يتناول تفسير العوامل المستقاة من بحث الجريمة ومن فحص شخص المجرم . هذا التفسير يقتضى على الأخص إلماما بمشاكل علم الاجرام

وبكيفية تولد الجريمة ، حتى يتأتى للخبير إيضاح الصلة بين الأحوال الصحية العادية للمجرم والخصائص الأساسية لتكوينه النفسانى والظروف المساعدة أو المهيئة التى تعرض لها وبين الظاهرة الاجرامية التى بدرت منه . ومن هنا يتضح كيف أن دراسة شخص المجرم هى التى تهيء السبيل لدراسة جريمته وتلقى الضوء عليها .

ومن الخطأ الجسيم أن يقنع الخبير بما كشفت عنه دراسته شخص المجرم دون أن يقيم الصلة بين نتائج هذه الدراسة وبين الجريمة التى وقعت بالفعل . فسلوك الخبير على هذا النحو المعيب يفضى به إلى نتائج مغلوطة ضارة بحسن سير القضاء . عليه إذن أن يبدأ ببحث الصحة الجسمية والنفسية والعقلية للمجرم لتحديد ما إذا كان شخصا عاديا صحيحا أو شخصا شاذا أو شخصا مجنونا . وإنما عليه بعدئذ أن يظهر الصلة بين نتيجة هذا البحث الأول وبين الجريمة الواقعة حتى تتضح الظروف العقلية والنفسية التى كانت تنتاب المجرم وقت أن أجرم . ولعل فشل الخبراء النفسيين فى القضايا الجنائية راجع إلى عدم عنايتهم باظهار حالة المجرم وقت أن ارتكب جريمته وإلى اقتصارهم على تشخيص حالته النفسية أو العقلية بصفة عامة دون بيان ما عساه كان لهذه الحالة من صدى أثر على المجرم أو استحوذ عليه حين انحدر إلى جريمته ، فهذا أمر يعنى القاضى الجنائى بالوقوف عليه فى سبيل أن يكون حكمه فى تحديد مدى المسؤولية سليما عادلا .

فلا تنحصر مهمة القاضى فى تحديد نوع المتهم الماثل أمامه من بين أنواع

الرجال بقدر ما تنصب على تحديد مدى ما كان المتهم يملكه من أهلية الإدراك والاختيار وقت أن أنزلق إلى جرمه حتى يتأتى قياس الجزاء على قدر الإثم .

وبناء على ذلك فإنه من الخطل الظاهر أن يقرر الخبير عدم مسؤولية المتهم لمجرد اكتشافه أن هذا المتهم مصاب بمرض عقلى أو بشذوذ نفسانى . ففى المرض العقلى الإجرامى قد لا يكون هو السبب فى الجريمة التى وقعت بالذات على النحو الذى ارتكبت به ، إذ قد تكون راجعة إلى سبب آخر غير ذلك المرض وإن كان من الأمراض التى يمكن أن تتولد عنها الجريمة . ويكون من المفيد عندئذ فى تحديد المسؤولية بيان ما إذا كان سير المرض قد أدى إلى الجريمة بطريق غير مباشر أى عن طريق التأثير على استعداد سابق فى نفس المجرم .

وعلى العكس فإن عدم اكتشاف مرض عقلى فى المجرم وقت الفحص لا يقطع بأن حالته وقت ارتكاب الجريمة كانت غير مرضية .

كل هذا يثبت ضرورة أن ينصب البحث لا على تشخيص الحالة العقلية والنفسية للمتهم بصفة عامة فحسب ، بل على صلة هذه الحالة بالجريمة التى وقعت ، حتى يتحدد مدى أهلية الإدراك والاختيار وقت ارتكاب هذه الجريمة . وقد تأيدت هذه الفكرة عينها بأبحاث العالمين Ottolenghi & De Sanctis حول التشنج العصبى وصلته بالجريمة .

ولا مانع هنا من وضع إرشادات يستهدى بها الخبير فى أداء مهمته . فلا بد أولا من بحث مدى ما كان للمجرم من أهلية الإدراك وقت تنفيذ الجريمة . والمراد بهذه الأهلية لا ملكة الوعى المجرد وإنما ملكة الوعى السليم . فقد يكون المجرم على قدر من الوعى يتيح له استجماع أفكاره وتحديد غاياته بل الالمام بخطورة هذه الغايات وما تستتبعه من نتائج ، ورغم ذلك لا يصح اعتباره ذا وعى سليم .

على أن فحص مدى ما كان للمجرم من أهلية إدراك وقت الجريمة ، يجب أن يكمله فحص ما كان لديه من أهلية اختيار عندئذ أى الحالة التى كانت عليها إرادته . ذلك لأن كثيراً من المجرمين يكون على حالة سليمة من أهلية الادراك وقت ارتكاب الجريمة فيكون مقدرا للغاية الاجرامية محيطا بها وبنتائج تحقيقها ، وإنما يكون انزلاقه إلى تنفيذها راجعا إلى نقص لا فى أهلية الادراك وإنما فى أهلية الاختيار أى فى ملكة الارادة ، إذ لا تقوى إرادته على تغليب المانع من الجريمة على الدافع إليها فيقع الحدث الاجرامى . على أنه لما كانت كل جريمة وليدة خلل فى ملكة الارادة كان من شأنه تغليب الدافع إلى الجريمة على المانع منها ، فانه لا يفهم مما تقدم أن كل جريمة يعتبر مرتكبها معذوراً . فالخلل فى ملكة الارادة أو الاختيار ليس معناه انعدام هذه الملكة أى ليس معناه أن المجرم يساق بغير طوع إلى جريمته دون أن تكون له خيرة فى الاحجام عنها . ذلك لأنه إذا بلغ الخلل فى ملكة الاختيار هذا الحد يعتبر المجرم مصابا بجنون لا شخصا سليم العقل ، وهو ما يعنى الخبير باستظهاره على كل حال .

فمهمة الخبير بيان مدى ما كان للمجرم من ملكة الارادة والاختيار أى مدى ما طرأ على هذه الملكة من خلل وقت الجريمة وما إذا كان هذا الخلل يعد مرضا عقليا يعدم المسئولية أو شبه مرض ينقصها أو لا يعد كذلك وبالتالى لا يؤثر على المسؤولية إطلاقا.

على أن مهمة الخبير لا تقف عند الكشف عن حالة المجرم العقلية والنفسية وقت الجريمة وإنما تمتد كذلك إلى الكشف عن مدى الخطورة الإجرامية فى المجرم . ويلزم لقياس الخطورة الإجرامية هى الأخرى فحص شخصية المجرم أولا وتفهم الجريمة الواقعة منه ثانيا . وعلى أساس هذا البحث المزدوج يمكن تحديد نوع الخطورة الاجرامية من حيث كونها عامة تنذر بالجريمة أيا كان نوعها أو خاصة تهدد بنوع معين من الجرائم . وعلى الخبير كذلك أن يستعين بهذا البحث لتحديد ما إذا كانت الخطورة الاجرامية مطلقة من شأنها أن تجعل المجرم عرضة الوقوع فى الجريمة بفعل مختلف أنواع المثيرات أيا كان زمانها أو مكانها أو بفعل أنواع معينة منها وفى زمان أو مكان معين . وعليه أخيرا أن يحدد درجة الخطورة الإجرامية وتكون كبيرة حين ترتبط قابلية الانزلاق إلى الجريمة بعوامل داخلية أكثر منها خارجية ، والعكس بالعكس . وهنا تبدو أهمية دراسة الفعل الاجرامى الواقع وتتبع الفكرة التى أفضت اليه والعوامل التى أحاطت بها فى نشأتها وتطورها وخروجها الى حيز التنفيذ ، وكيف جرى التفاعل بين قوة الدافع وقوة المانع ، وكل هذا يتضح على الأخص بالنظر الى زمن الجريمة ومكانها ووسيلتها والطريق الذى سلكه فاعلها فى سبيل تنفيذها Modus aperandi .

وعلى الخبير أن يتوخى منتهى الحذر فى بحثه ، وأن يفطن الى تصنع الجنون حالة التجاء المتهم الى هذا التصنع . والامارات الكاشفة عن الجنون المتصنع منها ألا يكون هناك أى ارتباط جدى بين وجوه الخلل البادية على سلوك المتهم وبين مرض عقلى ما ، وأن تكون مشوبة بالاضطراب والتناقض وعدم الاتساق فيما تتخذه من صور .

وقد لاحظ علماء الاجرام أن الأمراض العقلية التى يغلب تصنعها هى التى يكون من أعراضها الوعى المختلط أو الهذيان أو الوهم . وقد دلت التجربة كذلك على أن المتظاهر بالجنون كثيرا ما يلجأ الى الاجابات غير المعقولة وتكون هذه الاجابات عادة أقوى دليل على التصنع . وقد يدلى أحيانا بإجابات أو يبدى أفعالا أو مواقف أو حركات مصنفة متنوعة ينقلها من نماذج فكرية مختلفة تمثلها مخيلته .

وكما أن العاقل يتصنع الجنون فإن هناك صورة عكسية يعنى الخبير باستظهارها وهى أن يتصنع المجنون التعقل . ويغلب تصنع التعقل لدى المصابين بجنون متقطع تتخلله فترات من الافاقة مثل وهم الملاحقة . وتصنع التعقل يصعب التنبه له حين يكون المجنون طليقا ويسهل اكتشافه على العكس حين يكون المجنون فى سجن أو مستشفى .

الجزء الرابع : يستخلص الخبير فيه رأيه حول ملكة الإدراك والاختيار عند المتهم وحول خطورته الإجرامية . هذا الرأى له أهميته القصوى فى سير العدالة الجنائية لا سيما من حيث تفريد العقوبة أو التدبير الواقى .

ومن أجل هذا ينادى علماء الإجرام فى إيطاليا بضرورة تعميم الخبرة فى جميع المحاكم الجنائية والاستعانة بها فى محاكمة المجرمين الكبار كما هو الحال فى شأن المجرمين الأحداث . فليس فى وسع القاضى بمفرده أن يقف على الفصيلة التى ينتمى إليها المجرم حتى ينطق بالعقاب أو بالتدبير الوقائى الملائم له . فهو مضطر لا إلى الإلمام فحسب بعلم الإجرام وبقسط على الأقل من علم الأمراض العقلية الإجرامية ، بل لابد له كذلك من الاستعانة بالخبراء فى دراسة المجرم والجريمة المرتكبة ، لاسيما حين تكون هذه الجريمة على قدر خطير من الجسامة . فهذا أمر أصبح من مستلزمات العدالة الجنائية فى العصر الحاضر .

وقد أحست بذلك محكمة النقض الإيطالية سنة ١٩٣٧ حين قضت بأن جسامة الجريمة تفرض على القاضى ألا يهمل فى تقدير العناصر المشتملة عليها القضية والمتصلة بالشخصية الجثمانية والنفسانية للمجرم ؛ وبأنه حين تظهر القضية على جانب خاص من التعقيد والجسامة يتعين على القاضى أن يسلم بوجه المناسبة فى الاستعانة بعلماء النفس وبأنه كلما تبين للقاضى أن المتهم لأسباب تتعلق بسوابقه العائلية والشخصية ليس شخصاً طبيعياً ، صار لازماً له أن يتطلب عمل الخبير فى سبيل إظهار طبيعة ما لدى المتهم من وجوه الشذوذ وأثرها على ملكاته الذهنية والإرادية .

الباب الخامس

اجرام الاحـــــداث

الإيمان ببراءة الطفولة خطأ شائع بين الناس يجافى حقائق العلم . فنفس الطفل ليست كما يظن الناس ساذجة نقية نقاوة الملائـكة الأطهار ، وإنما هى مطبوعة على العكس بسجايا النفس الإنسانية البدائية .

فقد ألف الناس سـورات الغضب التى تنتاب الأطفال دائما ، كما لا يخفى على أحد ما يبديه الطفل عادة من ميل إلى الانتقام العاجل أو الآجل ولو لمجرد أن عقبة اعترضت إشباع رغبة من رغباته . كما أنه من المعلوم عن خلق الأطفال الشعور بالغيرة لقاء ما يصيبه الغير من عناية وانتباه ، والميل إلى الغرور والـكذب واللهو ، والعزوف الشـديد عن الجهود الجسمية والفـكرية ، والقسوة على الضعيف أو الفقير أو الشائه ، وانعدام الشعور بالرفق والرحمة ، والإحساس الضعيف بمحبة سطحية مفرضة ، والحرص على الاستئثار بكل شىء فى سبيل الذات .

وتتجلى فى الطفل على الأخص وجـوه نقص فى الإحساس بالوازع الخلقى ، كما ينعدم لديه معيار التمييز بين الخطأ والصواب ، حتى أنه اذا أحجم عن فعل السوء ، لا يكون ذلك راجعا إلا إلى خشيته أذى العقاب . أليست هذه الميول والمشاعر شبيهة بتلك التى تفعل فعلها فى المجرمين الـكبار وتدفع بهم إلى ارتـكاب الجرائم ؟

غاية الأمر أن نقص النمو فى الوازع الخلقى وفى القوى الضابطة النفس عند الصبى ، إذا أمكن تفسيره ولو جزئيا يكون النمو العصبى النفسانى الصبى لم يكتمل بعد ، فان الدائرة الخلقية من نفس المجرمين الكبار ، يمكن وصفها على العكس بأنها ذابلة فانية بسبب عدم الغذاء . وإذا صح أن تستعار فى تصوير النفس تشبيهات جثمانية مادية ، فانه يمكن القول كذلك بأن الفرق بين المجرم الحدث والمجرم الكبير هو كالفرق فى عالم الطب الجثمانى بين جنين يملأ الكبد كل فراغ بطنه تقريبا وهذه ظاهرة فسيولوجية معروفة وبين رجل كبده مصاب بسرطان وهذه ظاهرة مرضية . فقد يكون انحراف الحدث راجعا إلى أسباب فسيولوجية كثيراً ما تزول بفعل الطبيعة من تلقاء نفسها ككثير من الظواهر الخاصة بسن الحداثة .

وتتكون الشخصية الانسانية من جملة طبقات بعضها فوق بعض ، منها ما هو راسخ لرجوعه إلى الماضى البعيد بل إلى ما قبل التاريخ ويراد به الطبقات البدائية المكونة من الغرائز الطبيعية الأصلية ، ومنها ما هو أقل ثباتا ورسوخا لكونه حديثا فى تكوينه ويراد به الطبقات المكونة من الأفكار والمشاعر السامية الناشئة من التطور والمتسمة بالطابع الخلقى الاجتماعى .

وإن خط السير الذى يتخذه النمو العقلى والأدبى للطفل يكاد يمثل مختلف المراحل التى مر بها الجنس البشرى فى تطوره البطىء من أول العصور إلى حين بلوغه عهد الرقى الفكرى والأدبى الذى يتمثل فى سن قواعد معينة للسلوك وفى نشأة القيم الخلقية .

وكثيراً ما تفضى الغرائز الأصلية الدنيا حين تتخذ صورة منحرفة ، إلى إرتـكاب أفعال شاذة ، يكون معنى الشذوذ فيها أنه لا يأتيها الفرد العادى المتوسط من أفراد المجموع الذى وقعت فيه . وهـذه ظاهرة ملموسة لا فى عالم البشر فحسب بل فى عالم الحيوانات كذلك . فـكثيراً ما يرتـكب بعض أفراد جنس حيوانى معين أفعال سرقة واغتصاب بل أفعال قتل على أفراد آخرين من نفس الجنس ، مع أن المألوف بين غالبيته العظمى المـكونة من الأفراد العاديين فيه أن الـكفاح الغريزى فى سبيل البقاء لا يؤدى إلى إتيان مثل تلك الأفعال . ومن ثمّ يبدو بجلاء شذوذها .

يصدق هذا على الأحداث الصغار من البشر . فـكثيراً مايرتـكب أفراد منهم أفعالا شاذة إما أن تتخذ صورة جرائم منصوص على عقابها فى القانون ، وإما صورة أفعال أخرى إن لم تبلغ جسامتها حد الجرائم يمـكن مع ذلك أن تسمى « نظائر الجريمة » .

وقد لاحظ بحق العالم الايطالى Tanzi أن الأطفال يخالجهم غالباً شعور مختلط بالحاجة إلى العمل ، وتساورهم رغبة غامضة فى المخاطرة ، ويغلب عليهم هيام شديد باللعب ، وأن الجريمة فى بداية الطريق إليها ليست إلا ضرباً من اللعب ، بل إنها أكثر الألعاب تلهية ، ولـكنها اللعب المحرم المحظور وإن كانت فى مخيلة الصبى من قبيل لعب الـكبار بل لعب الأبطال . وليس ذلك الميل الى التوثب والتحفز والنشاط والحركة استثنائيا بين الأطفال . وليس هو بالفاسد ولا بالخطر فى ذاته ، ولكن منه تنبعث جرائم الأحداث ، حين يسوقون أنفسهم إلى قارعة الطريق العام مضطرين إلى ذلك أو شبه مضطرين ، بفعل البؤس والحرمان من رقابة الأسرة إذ يشتغل جميع أفرادها خارج البيت أو يجتمعون

وا كدين فى أمكنة ضيقة خانقة يعوزها الهواء . عندئذ يدفع بالأحداث إلى الشوارع حب فى الاستطلاع نهم لا يشبع ، يجذبهم إلى الرفقاء ويجعل همّهم منصباً على إيجاد السبل لتمضية الوقت ، يضاف إلى ذلك أن الميل إلى التنقل والمخاطرة عندهم يعززه حب التقليد وهو غريزة طبيعية فيهم ، فينشأ بينهم نوع من التضامن يضاعف إقدامهم وقد يصل بهم إلى تكوين جماعة إجرامية تهدف إلى المجازفة الكشف عن كل مجهول ومجابهة كل خطر . فلكى لا يتحول هذا النشاط إلى عادة أو حرفة ، أو يفقد طابعه الظاهرى من البراءة واللاشعورية ليصير نشاطا إجرامياً شعورياً ، يتعين التدخل للحدّ منه فى الوقت المناسب دون تسامح عاطفى أو مغالاة فى اللين يصبح معها من قبيل العبث الصبيانى ما هو فى حقيقته نواة لجريمة الغد إن لم يكن قد أصبح بالفعل جريمة .

ويطيب لنا بهذه المناسبة أن ننقل صحيفة حية واقعية من اعترافات أوريليو أجوستينو إذ جاء فيها « من أجل هذه الأمور التى أسردها وأعترف بها أمامك يا إلهى ؛ كنت محل ثناء من أولئك الذين كان تأييدهم فى ذلك الوقت يعنى فى نظرى الحياة الشريفة . ذلك لأنى لم أكن مبصراً بؤرة الفساد التى كنت قد ترديت فيها بعيداً عن عينيك . والواقع أنه لم يكن فى نظرهما مخلوق أكثر دنساً منى ، وقد صرت مجلبة للاستياء حتى من هؤلاء : من المربى والمعلمين والوالدين ، إذ كنت أخدعهم بأكاذيب عديدة ، إما حبا فى اللهو ، وإما رغبة فى رؤية مشاهد الرعونة ، أو حرصاً على تقليد ممثلى المسرح . كنت كذلك أسرق من مخزن البيت أو المائدة ، إما بدافع الشهية ، وإما دفعا لأجر الصبيان

الذين كنا نلهو بمشاهدة ألعابهم . غير أنه حتى فى اللعب كان يغلب على التعطش النبى إلى التفوق ، فكنت أحرز النصر عن طريق الغش . ومع ذلك فإنه لم يكن بين الأخطاء التى كنت أضبط الآخرين يرتكبونها ، أى خطأ يفقدنى صبرى ويضاعف قسوتى فى اللوم ، بقدر ذلك الخطأ بالذات الذى كنت أنا أول مرتكب له فى حقهم ؛ فإذا ما ضبطت وأنا أرتكبه كنت بدلا من التسليم أنزلق إلى الغضب . أهذه إذن هى براءة الأطفال ؟ لتصفح عنى ياسيدى ، فليس هذا من البراءة فى شىء . ذلك لأن ما كان يكترث له المربون والمعلمون من أفعال الاحتيال لسلب نواة فاكهة أو كرة لعب أو عصفور طير ، ليتحول على مر السنين إلى الاحتيال لسلب ذهب أو قطعة أرض أو عبد ، مما يضج له الحكام والملوك، على ذات النحو الذى به تتلو ضرب السياط أجزية أشد جسامة » .

على أن الكلام عن إجرام الأحداث يقتضى أمراً أوليا هو بيان المراد بالحداثة وتحديد مبدئها ونهايتها فى حياة الإنسان . لذلك نعرّف الحداثة بأنها تكوّن من الحياة الإنسانية تلك المرحلة التى تتميز بمجموع من الظواهر الحيوية الجثمانية والعضوية والنفسية التى ينتقل بها شخص الانسان من دور التكوين والنمو الجسمى والنفسى الخاصين بالوليد إلى دور التكوين والنمو الجسمى والنفسى الخاصين بالبالغ .

ويمكن تقسيم هذه المرحلة على وجه التقريب الى الفترات الآتية :

١ ـ فترة الولادة وتشمل الأسبوعين الأولين من حياة الوليد بعد ولادته .

٢ ـ فترة الطفولة الأولى وتمتد الى نهاية السنة الثالثة بعد الولادة .

٣ ـ فترة الطفولة الثانية وتمتد من السنة الرابعة الى نهاية السنة السادسة .

٤ ـ فترة الطفولة الثالثة أو الصبي وتمتد من السنة السابعة إلى نهاية السنة الرابعة عشر .

٥ ـ فترة الفتوة وتمتد من الخامسة عشر الى نهاية الثامنة عشر .

٦ ـ فترة الشباب وتمتد من التاسعة عشر الى نهاية الثلاثين تقريبا .

ويمكن كذلك من الناحية البيولوجية أن تدخل في سن الحداثة فترة من الحياة السابقة على الميلاد خاصة بالجنين .

ولكن كلامنا عن اجرام الأحداث يقصد بالحداثة فترة الصبي وفترة الفتوة بوجه خاص .

ومن أصعب الأمور تحديد الوقت الذي يكتمل فيه نمو وتطور الشخص الانساني ، لاسيما من الناحية النفسانية . فرغم أن النفس تبدو كاملة النمو بصفة عامة في سن الثامنة عشر ، وذلك فيما يتعلق بخصائصها الجوهرية على الأقل ، إلا أنها لكي تكون نفسا ناضجة من جميع الوجوه ، فقد يلزم لذلك أحيانا تجاوز سن الثلاثين .

ورغم أن نهاية السابعة عشرة تعتبر في القانون الجنائي المصري سن النضج الذي تصبح فيه المسؤولية الجنائية للانسان كاملة ، الا أن هذا السن كثيرة مايتخلف النضج فيها فعلاً . ولما كان بلوغ النضج الكامل جسميا ونفسيا يختلف باختلاف الجنس والبلد والجو بل من فرد الى آخر في نفس الظروف ، فانه لايمكن ـ الا من الناحية النظرية ـ تحديد سن واحد يكتمل فيه على حد سواء نمو الجميع .

ويتناول علماء الاجرام عادة نوعين من عمر الانسان : نوع يسمي بالعمر

الزمنى وآخر يسمى بالعمر العقلى . فالعمر الزمنى يمثله عدد السنين والشهور التى انقضت على الولادة ، والعمر العقلى تمثله درجة النمو الفكرى للشخص العادى فى سن زمنى معين .

فكلما تقدم الزمن بالطفل تطورت ملكاته العقلية وكل سن تقابلها كقاعدة درجة متوسطة معينة من النمو العقلى يمكن قياسها بأساليب خاصة للتشخيص النفسانى . ويتقدم النمو العقلى للفرد العادى باطراد ليس واحداً وإن كان يمكن تصويره بخط صاعد يرتفع درجات معينة يعتبرها علم النفس التربوى بمثابة مراحل للعمر العقلى ويمكنه أن يحددها على وجه التقريب بسنين وبكسور من السنة . وإن العمر العقلى للأشخاص الطبيعيين يتفق عادة مع العمر الزمنى سنة وشهراً .

والمعيار الأساسى الذى يحدّد التدرج فى نمو الذكاء هو اختبارات الذكاء المعروفة فى علم النفس . فلكل عمر زمنى ذكاؤه ، وإن طفلا طبيعياً فى الثمانية من العمر أقل ذكاء من طفل طبيعى فى التاسعة وأكثر ذكاء من طفل طبيعى فى السابعة ، هذا هو الأصل . غير أنه إذا افترضنا أن طفلا فى التاسعة لم ينجح إلا فى الاختبارات المخصصة لذوى الثامنة ، فإنه يعتبر متخلفا سنة من الناحية العقلية . أما إذا نجح حتى فى الاختبارات المخصصة لذوى العاشرة من العمر فإنه يعتبر عندئذ متقدما سنة .

ورغم أننا سنتناول فيما يلى تقسيم المجرمين الأحداث بالتفصيل ، إلا أنه يمكننا منذ الآن إدراج الأحداث المنحرفين عامة فى طائفتين كبيرتين : طائفة الشواذ فى الذكاء وطائفة الشواذ فى الطبع . فالطائفة الأولى تتكوّن من أفراد دائرة العقل لديهم معيبة . أما الطائفة الثانية فعيب أفرادها يتوافر فى دائرة القلب أى فى دائرة الأهواء التى يدور حولها التعلق العاطفى للفرد وتتجلى فى طريقة سلوكه ونواحى نشاطه ، كما سبق أن بينا .

فالمراد بالشواذ فى الذكاء أولئك الأحداث الذين يعتبرون من ناحية العمر العقلى متخلفين بالقياس إلى عمرهم الزمنى . ومن الخطأ الفاحش أن يعامل المعلم هؤلاء الأحداث نفس معاملته للأحداث الطبيعيين فى ذكائهم أو يطالبهم بذات النتائج التى ينتظرها من هؤلاء ، أو أن يفسر حالتهم على أنها من قبيل التراخى أو التكاسل أو عدم الاجتهاد مع أنهـا فى حقيقتها حالة عجز أو نقص تحول دون أن يساير صاحبها ركب الآخرين . وبديهى أن مثل هؤلاء الأحداث الضعاف أو المتخلفين من الناحية العقلية ، تبدو أهمية دراستهم فى علم الاجرام من ناحية أنهم يستوجبون عناية خاصة تحول دون تعرضهم لعدوى الأوساط الفاسدة أو الإجرامية ، إذ أنهم بحكم الضعف العقلى قابلون للتأثر السهل بالمثل السيء أو الوقوع أداة طيعة فى يد عتاة المجرمين . وعن هذا سنتكلم بالتفصيل حين نتناول بالبحث علاج الجريمة والوقاية منها .

على أن الجريمة حين تظهر فى محيط الأحداث ، إنما تقع من بعضهم دون البعض الآخر كما هو الحال حين تحدث فى محيط الكبار . ومن ثم يحق التساؤل عن السبب الذى يفضى إلى جريمة الحدث والذى من أجله ، رغم تعرض أحداث معينين لذات المؤثرات الداخلية أو الخارجية ، يجرم بفعل هذه المؤثرات بعضهم دون البعض الآخر . يصدق فى الرد على هذا التساؤل ما سبق أن قلناه فى صدد إجرام الكبار .

فالمجرم الحدث إما أن يكون مصابا بمرض عقلى ترجع إليه الجريمة وعندئذ تخرج عن نطاق بحثنا ، وإما أن يكون مجرما بالتكوين ، وإما أن يكون مجرما بالصدفة .

فالحدث المجرم بالتكوين ترجع جريمته إلى تكوينه الإجرامى الذى سبق أن حددنا معناه فى كلامنا عن المجرمين من الكبار . وقد سلم بوجود هذا التكوين الإجرامى حتى فى الأحداث الصغار ، عدد كبير من علماء الإجرام الذين تقدموا بأبحاثهم وتقريراتهم إلى المؤتمر الدولى الأول لعلم الإجرام المعقود سنة ١٩٣٨ . بل إن التكوين الإجرامى فى المجرمين الكبار لا بد أنه كان متكشفا فيهم منذ طفولتهم . وأعراضه التى تبدو منذ الطفولة المبكرة تنحصر فى التعلق الفاتر بالأسرة بل عدم الاكتراث بها أحيانا ، وفى تخلف مشاعر المحبة السامية ، وتقوى هذه الأعراض فى مرحلة الفتوة إذ تتخذ صورة ضعف فى الشعور بالإخاء والتجاوب الاجتماعى ، وإفراط فى الاندفاع النفسى الأرعن ، وقسوة بل وحشية مصحوبة بعدم استعداد للتضحية ، وتراخ فى قوة الوازع الخلقى ، أى تتمثل إجمالا فى الطغيان المطلق لقوى الغرائز الأصلية الدنيا والعجز التام عن إخضاعها لمقتضيات الحياة الاجتماعية . ومن ثم فليس التكوين الاجرامى كما سبق أن قلنا سقوطا حتميا فى الجريمة لا سبيل إلى تفاديه ، وإنما هو ميل أو استعداد سابق للانزلاق إليها يجعل صاحبه أيسر وقوعا فيها من سواه . وما دامت حتمية الاجرام ليست متوافرة فى التكوين الإجرامى ، فانه يمكن بالتبعية الحيلولة بينه وبين أن يفضى إلى الجريمة ، وذلك عن طريق التدخل لعلاجه فى الوقت المناسب ، لاسيا فى الوقت المبكر الذى يبدأ عنده ظهور الأعراض الأولى ، حتى لا يستفحل الداء مع مضى الزمن ويتعذر بالتالى الدواء .

ومن أظهر الأمثلة للأحداث المجرمين بالتكوين ، مثال تضمنه تقرير الجمعية الدولية لقضاة الأحداث ، المقدم إلى المؤتمر الأول للأمم المتحدة فى شؤون الوقاية من الجريمة وعلاج المجرمين (جنيف : أغسطس — سبتمبر سنة ١٩٥٥) بعنوان « وسيلتان للوقاية من إجرام الأحداث : الكفاح ضد المؤثرات الضارة بالحالة المعنوية وتهذيب الآباء » . فقد ورد فى الصحيفة الخامسة من ذلك التقرير أن كل من لا توجد بعدُ روابط بينه وبين ذويه أو من يعيش فى حالة نزاع ولو خفى مع أسرته قد ينضم إلى جماعة من أحداث ضالين مثله منحرفين على شاكلته . ويصبح بعدئذ جزءاً لا يتجزأ من هذه الجماعة أو العصابة ، ويداعب الحلم رؤساءها وأبطالها الصبيان . وعندئذ تتملكه روح الجماعة ويحذو حذو زملائه فيها ، ويسعى إلى أن يكون ذا شأن بينهم . ومن هنا ينشأ ذلك النوع من الغرور الإنسانى المشؤوم الذى قد يدفع بصاحبه إلى سلوك سبيل القتل لمحض التباهى والتخايل المجرد وبشعور بارد لا حياء فيه ويقال إن هناك أكثر من مائة عصابة يؤلفها أحداث دون العشرين من العمر ، من جنسية واحدة فى العادة ، ويجعلون لأنفسهم حق السيادة على بقعة معينة من نيويورك حتى أن كل حدث أجنبى عنهم يخترق حدود دائرة نفوذهم يكون عرضة لأن يعتبروه عدواً لهم .

وتناولت الصحافة بالسرد أخيراً تفاصيل جريمة بالغة الفظاعة تكشف عن عقلية الأحداث المكونين لتلك العصابات . مرتكب هذه الجريمة كان على رأس عصابة بنيويورك يؤلفها صبيان بين الخامسة عشر والسابعة عشر وتسمى Navajos

وقد وقعت جريمته على النحو الآتى : احاطت جماعة من أعضاء العصابة بصبى فى الخامسة عشر من العمر كان وديعا مسالماً صريحاً لطيفاً ، وسأله أفرادها عما إذا كان ينتمى إلى عصابة معادية فأجاب بالنفى . ومع ذلك شهر عليه أحدهم مسدسه ثم عدل عن استخدامه وهمّ بإعادته إلى حيث كان . وفى هذه اللحظة رمى رئيس العصابة هذا الأخير بالجبن وقتل ذلك الصبى على التو . وحين قُبض على القاتل لم يبد أى أسف على فعلته وظل عديم الاكتراث . وعوضاً عن أن تثير فعلته الشنعاء موجه من الامتعاض ، لم يتورع فتيات صغيرات من الذهاب الى مقر البوليس للتعبير عن تعلقهم برئيس العصابة الاجرامية طرزانهن المحبوب . وحتى فى جناز المجنى عليه تجلت مظاهر اخلاص منقطع النظير من الأحداث المنحرفين لصنمهم (الرجل ذى الرداء الجلدى الأسود الذى كان يبغى الفوز بالبطولة فى عالم الملائكة ، وكان يستخدم المسدس فى سبيل ألا يرهق يديه) .

والحدث المجرم بالصدفة هو الذى يقع فى الجريمة عرضاً دون أن يكون فى تكوينه استعداد سابق للوقوع فيها . فهو لا ينزلق إلى الجريمة حباً فيها واستمراء لها ولا يتكرر ارتكابه إياها كما هو الحال فى كل مجرم بالتكوين ، وإنما فعل الخارج فى جريمته أقوى من فعل الداخل . فهو يرتكبها عرضا ومصادفة دون أن تبدو منه أمارات تنذر مقدما بوقوعها منه . ويتوقف حدوثها على عامل خارجى طارىء . وقد يكون هذا العامل داخليا كذلك مثل الأزمات المميزة لدور المراهقة ، وعندئذ يتعين عدم الخلط بينه وبين التكوين الإجرامى كامل

داخلى هو الآخر . على أن المجرمين بالصدفة من بين الأحداث هم كالمجرمين بالصدفة من بين الكبار ، يرجع تأثرهم بالعامل الطارىء إلى استعداد داخلى عندهم للتأثر به لا يتوافر فى الفرد العادى المتوسط منهم . هذا الاستعداد الداخلى هو الذى يهيىء لجريمة الصدفة سبيل الوقوع مع التسليم بأنه لا يصل إلى حد التكوين الإجرامى ، وأن هذه الجريمة تغلب عليها صفة الصدفة العرضية ويعزى وقوعها إلى العوامل الخارجية أكثر مما ينسب إلى العوامل الداخلية .

وسبق أن تكلمنا عن مصدر التكوين الإجرامى فى المجرم بالتكوين وإليه يرجع كذلك ولو جزئيا الاستعداد الداخلى فى المجرم بالصدفة . وبينا أنه الوراثة والسلالة ، فلا داعى للخوض فيه من جديد ، وإنما نحيل إلى ما سبق أن قلناه فى صدده عند الكلام عن الجريمة بصفة عامة . ذلك المصدر يفعل فعله فى الإجرام عامة سواء فى محيط الأحداث أو فى محيط الكبار . وإنما يعنينا أن نوجه النظر إلى أن كون الوراثة مصدرا للتكوين الإجرامى ، وعاملا مسبباً للإجرام ، أمر ليس ببعيد إجماع علماء الإجرام عليه . فقد جاء فى التقرير المعدّ من سكرتارية المنظمة التهذيبية والعلمية والثقافية للأمم المتحدة ، والمقدم تحت رقم A/CONF. 6/C. 3/L. 1 إلى المؤتمر الأول للأمم المتحدة فى شؤون الوقاية من الجريمة وعلاج المجرمين ، الذى عقد فى جنيف بين أغسطس وسبتمبر سنة ١٩٥٥ بعنوان « النواحى التهذيبية وإجرام الأحداث » .

The Educational Aspects of Juvenile Delinquency.

ما يأتي في الصحيفة الثالثة منه :

" Heredity oppears to operate, not directly through the transmission of a criminal disposition as such, but rather indirectly, through such constitutional conditions as a dull or defective intelligence, an excitable and unbalanced temperament, or an over-development of some single primitive instinct. Of environmental conditions, those obtaining outside the home are far less important than those obtaining within it; and withing it, material conditions such as poverty are far less important than moral conditions such as ill-descipline, vice and, most of all, the child's relations with his parents. Physical defects have barely half the weight of psychological and environmental. Psychological factors whether due to heredity or environment are supreme both in number and strength over all the rest. Intellectual conditions are more serious than bodily; and emotional than intellectual ".

ومعنى هذا أن الوراثة يبدو أثرها لا مباشرة عن طريق نقل الاستعداد للجريمة كما هو ، وإنما على نحو غير مباشر بطريق عوامل تدخل فى تكوين الفرد مثل ذكاء منطفىء أو معيب ، وطبع سهل الانفعال أو غير متزن ، وإفراط فى نمو بعض الغرائز البدائية . وتعتبر العوامل الخارجية المحيطة بالفرد خارج بيته أقل أهمية من تلك المحيطة به داخل البيت . ومن بين العوامل المحيطة داخل البيت تعتبر الظروف المادية كالبؤس أقل أهمية من الظروف المعنوية مثل النظام المختل والرذيلة وعلى الأخص علاقات الطفل بوالديه . والعيوب الخلقية نصف أهمية العيوب النفسية وعيوب الوسط المحيط . وتفوق العوامل النفسية غيرها سواء فى العدد أو فى القوة ، وسواء كانت ترجع إلى الوراثة أو الى الوسط . وتعد الظروف الفكرية أفضل أثراً من الظروف الجسمية ، كما تعتبر الظروف العاطفية أهم من الظروف الفكرية ...

وجاء فى التقرير الذى قدمه إلى المؤتمر سالف الذكر الاتحاد العالمى للصحة العقلية أن الوراثة تلعب دورها كمصدر للجريمة . فقد ورد فى الصحيفة الثالثة من هذا التقرير المقدم تحت عنوان " Comment prévenir la délinquance juvénile أنه مهما كان مدى الدور الذى تلعبه الوراثة فإنه من المسلم به عامة وجود عامل تكوينى يقوم عليه طبع المجرم .

" Quel que soit le rôle exact de l'hérédité on convient généralement qu'il entre un facteur con-

stitutionnel dans la formation d'un caractère de dèlinquant..."

هذا عن مصدر التكوين الإجرامى أو الاستعداد الداخلى للجريمه .

وقد سبق أن تناولنا بالبحث فى كلامنا عن الاجرام بصفة عامة ، مختلف العوامل المساعدة أو المهيئة للجريمة داخلية كانت أم خارجية . فما قلناه فى صددها يصدق على الأحداث فى إجرامهم . غير أن اجرام الأحداث يقتضى الكلام بسبب طابعه الخاص عن عوامل مساعدة له داخليـة وخارجيـة اما مقصـورة عليـه واما أظهـر فى ميـدانه منها فى سواه .

لذا سنخصص مبحثا لهذه العوامل ثم آخر لأسلوب البحث فى اجرام الأحداث ، فثالثا لتقسيم المجرمين الأحداث . أما علاج اجرام الأحداث والوقاية منه فسنواجهه فى الباب السابع المخصص لعلاج الجريمة والوقاية منها بصفة عامة .

المبحث الأول

العوامل المساعدة أو المهيئة لاجرام الاحداث

ليس إجرام الأحداث إلا وجهاً من وجوه مشكلة أعم وأشمل ، هى انحراف الطفولة . ومن البديهى فى هذا الميدان كما فى غيره أن الوقاية خير من العلاج ، وأن الغرم المالى والاجتماعى الذى تتحمله الدولة من جراء جرائم وقعت ، باهظ ضخم بالقياس إلى ما كانت تتكلفه لو عنيت بالوقاية من هذه الجرائم قبل أن تقع . الوقاية من الجريمة إذن مهما كانت تكاليفها تعد أهون عبءاً على ميزانية الدولة واجتماعياتها من علاج الجرائم بعد وقوعها . وأحد ميادين هذه الوقاية أن لم يكن أهمها ، هو بالذات ميدان الطفولة المنحرفة .

ولقد كانت النظريات القديمة تصور إجرام الأحداث على أنه مرض لايختلف عن سواه إلا فى كونه مرضاً نفسانياً أو عصبياً ، وأن كل ما يتطلبه هذا المرض هو العلاج فيما يمكن تسميته بمستشفيات الجريمة ، بأساليب طبية ونفسانية .

غير أن هذه النظريات لم تحط بالحقيقة إلا فى جزء منها هو الخاص بالجريمة المرضية . أما بالنسبة للحدث المجرم بالتكوين ، والذى ترجع جريمته إلى تكوينه الإجرامى وهو ليس مرضا كما بيّنا ، فتتدخل فى إجرامه عوامل مساعدة أو مهيئة تنبه مفعول هذا التكوين وتؤدى به الى الجريمة . ومن ثم فهذه العوامل وان لم تكن سببية بالنسبة الى هذا المجرم لكون جريمته راجعة إلى تكوينه الإجرامى ، تعد مع ذلك ذات شأن بالنظر الى أهمية الدور الذى تلعبه كتنبيه لهذا التكوين . ولذا يتعين — كما سنرى عند الكلام عن علاج الجريمة والوقاية منها — أن

تعنى الجهود العلاجية والوقائية لا بالحدّ من التكوين الإجرامى فحسب ، وانما بمكافحة العوامل التى توقظه وتهيىء له سبيل الإفضاء الى الجريمة .

هذه العوامل إما داخلية وإما خارجية . وقد سبق أن تناولناها فى الكلام عن الإجرام بصفة عامة . وقلنا انها أحياناً تصبح من العوامل السببية للإجرام ولا تقتصر على مجرد التهيئة له والمساعدة عليه ، وذلك حين تتخذ صورة استثنائية تفضى عرضاً الى جريمة تقع من مجرم بالصدفة .

وذكرنا كذلك أن المجرم بالتكوين كثيراً ما ينبه تكوينه الاجرامى ظرف تافه داخلياً كان أو خارجيا ، يمرّ أمامه الرجال العاديون مرّ الكرام وهم بالذات أولئك الذين يظهر من بينهم أحيانا مجرمون بالصدفة . وقررنا أن هذا التكوين الاجرامى ليس مع ذلك سقوطاً حتمياً فى الجريمة لامفرّ منه ، وأنه من الممكن ، لو عولج فى الوقت المناسب ، الحيلولة بينه وبين أن يفضى الى الاجرام . وما من وقت أنسب لذلك غير عهد الطفولة والحداثة . فإذا ماترك هذا العهد يمضى حتى تضافرت فى تغذية التكوين الاجرامى لدى الحدث عوامل داخلية وخارجية اطرد تأثيرها عليه فعززت هذا التكوين فيه ، أصبح العلاج عندئذ أمراً شاقا . ولن نتناول فى هذا المبحث من بين العوامل المهيئة للإجرام ، وقد سبق الكلام عنها ، إلا مايكون منها ذا أهمية خاصة فى جريمة الحدث بالذات ، ونعنى بذلك من بين العوامل الداخلية أزمات المراهقة والشباب ، ومن بين العوامل الخارجية حالة الأسرة . وسير الدراسة .

أولا ـ العوامل الداخلية

أزمات المراهقة والشباب :

يقرر العالم البلجيكي Quetelet أن الميل إلى الجريمة penchant au crime يختلف باختلاف المراحل التى تمر بها حياة الإنسان . ودلل على ذلك بالإحصاءات المبينة لنسبة عدد المجرمين فى كل طائفة من طوائف العمر الإنسانى بالقياس إلى عدد أفراد هذه الطائفة ، إذ تبين له أنه بينما تنخفض هذه النسبة قبل سن السادسة عشر ترتفع بعدئذ بسرعة فى طائفة من يتراوح عمرهم بين ١٦ ، ٢١ سنة ثم توالى الارتفاع فى طائفة المتراوح سنهم بين ٢١ و ٢٥ سنة إذ تبلغ فى هذه الطائفة أقصى حدها .

هذه الإحصاءات التى يستند إليها Quetelet ترجع إلى المدة الواقعة بين سنة ١٠٢٦ ، سنة ١٨٢٩ . وقد كانت محل دراسة منه لا لتحديد نسبة عدد المجرمين بصفة عامة فى كل طائفة من طوائف السن فحسب ، وإنما لتحديد نسبة كل نوع منهم فى حدود طائفة السن التى ينتمون اليها ، أى نسبة عدد اللصوص من بين أفراد كل طائفة أو نسبة عدد القاتلين ، إلى غير ذلك من نسب تكشف عن كية كل نوع من الإجرام على حدة ولا تقف عند الكشف عن كية الإجرام فى مجموعه . وتبين له أن السرقة تبلغ أقصاها فى السن الواقع بين ١٦ سنة ، ٢١ سنة ، وأن جرائم العرض توجد أقصى نسبة لها بين سن ٢١ ، ٢٥ ؛ وأن جرائم القتل والضرب والجرح تقع أكبر نسبة لها فى السن بين ٢٥ ، ٣٠ سنة ، وجرائم التزوير تصل الى أقصى نسبة لها بين سن ٣٠ ، ٣٥ .

وإذا ترجمت الإحصاءات نفسها بلغة أخرى يتبين أن درجة إجرام الرجال المتراوح سنهم بين ٦٥ ، ٧٠ سنة ، تعدّ أقل ست مرات من درجة إجرام الشبان المتراوح سنهم بين ٢١ ، ٢٥ سنة ، وأنها فيمن يقع سنهم بين ٥٠ ، ٥٥ سنة أقل ثلاث مرات منها فى طائفة هؤلاء الشبان ، وأنها فيمن هم بين ٤٥ ، ٥٠ سنة أقل أكثر من مرتين منها فى طائفة الشبان عينها . وتبدو الحقيقة نفسها من وجهة النظر الثانية الخاصة بدرجة الإجرام فى كل نوع خاص من أنواعه : فقد أظهرت تلك الإحصاءات أن الميل إلى السرقة لدى الرجال المتراوح سنهم بين ٥٥ ، ٦٠ أقل عشر مرات منه لدى الشبان بين ٢٥ ، ٣٠ ، وأن الميل إلى القتل أقل عشر مرات كذلك الخ ...

خلص العالم البلجيكى من ذلك إلى القول بأن النمو الفكرى والنفسى للإنسان يستغرق وقتاً أطول مما يستغرقه محض النمو الجثمانى لبعض الخصائص الجسمية كالبنيه أو القوة العضلية ، وأن الإجرام انما يبلغ أقصاه فى طائفة الشباب بالنظر الى بلوغ النمو الجثمانى كماله فى هذه الطائفة بالإضافة إلى ازدياد العواطف لديها حدة وشدة وأنه حين يبلغ النمو الفكرى والنفسى كماله فى وقت لاحق ، يصبح بمثابة ضابط للسلوك الانسانى ينحى به الاعتدال ويحدث بالتالى مع تقدم السن أثره فى الحدّ من موجة الاجرام . فاذا ما حان وقت الشيخوخة وجاءت بما يميزها من تدهور جثمانى وعاطفى ، صار هذا العامل بالاضافة الى سابقه مقيداً لدرجة الاجرام ، اذ ينكسر سلاح الجريمة فى يدين ولى عنهما عهد القوة وصارتا تتداعيان رعشة وارتخاء .

وبالرجوع الى الاحصاءات الايطالية فى الموضوع نفسه ، تبين من احصاء

سنة ١٩٢٨ أنه فى كل ١٠٠ من المحكوم عليهم وجد أكثر من ١٢ حدثاً يتراوح عمرهم بين ٩ سنين ، ١٨ سنة ، وأنه فى كل ١٠٠ ألف من أفراد الشعب الأحداث المتراوح سنهم بين ٩ سنين ، ١٨ سنة ، وجد نحو ٥٠٠ محكوم عليه ، وأنه فى كل ١٠٠ ألف من الأفراد المتراوح سنهم بين ١٨ ، ٣٠ سنة وجد نحو ٨٠٠ محكوم عليه ، وأنه فى طوائف الأفراد المتجاوزين من العمر الثلاثين أخذ يتناقص عدد المحكوم عليهم . بل اتضح أن درجة اجرام الرجال الذين يتجاوز عمرهم الخمسين أقل بمراحل من درجة اجرام الأحداث المتراوح سنهم بين ١٤ ، ١٨ سنه ، بمعنى أن الحدث أكثر اجراماً من الرجل الناضج أو الرجل الشيخ .
ويستفاد من احصاءات سنوات ١٩٢٨ ، ١٩٢٩ ، ١٩٣٠ فى مجموعها أن درجة اجرام طوائف العمر الواقعة بين ١٤ ، ٥٠ تعلو على المتوسط ، بينما تقل عنه من جهة درجة اجرام الصبيان المتراوح عمرهم بين ٩ ، ١٤ ومن جهة أخرى درجة اجرام الشيوخ المتجاوز عمرهم خمسين سنة .

وأظهر الإحصاء الخاص بالسنوات من ١٩٣٧ إلى ١٩٣٩ والإحصاء الخاص بالسنوات من ١٩٤٧ إلى ١٩٤٩ ، أنه من بين ١٠٠ حدث محكوم عليهم لمختلف الجرائم كان يوجد نحو ٧٥ محكوم عليهم لسرقات أو لجرائم اعتداء على المال ، ونحو ٩ محكوم عليهم لجرائم اعتداء على الأشخاص .
وبين إحصاء ١٩٢٩ ، ١٩٣٠ عدد المحكوم عليهم فى كل ١٠٠ ألف مواطن من سن معين ، وبالنسبة لكل نوع من أنواع الجرائم ، فاتضح أن الأحداث المتراوح سنهم بين ٩ سنوات ، ١٤ سنة وبين ١٤ ، ١٨ سنة إنما يكون أكثر ميلهم منصرفا إلى السرقة المشددة عقوبتها ، وأن أقصى نسبة للمحكوم عليهم فى هذه السرقة إنما توجد فى الأحداث الواقع سنهم

بين ١٨ ، ٢١ سنة ، وأن أعلى نسبة لجرائم الاعتداء على الأشخاص تتحقق فى الأحداث بين ٢١ ، ٢٥ سنة ، وأن النصب والإخفاء يبلغان أقصى نسبة لها بين ٢٥ ، ٣٠ وبين ٣٠ ، ٤٠ سنة ، فى حين أن السبّ يصل إلى أكبر نسبة له فيمن هم بين ٤٠ ، ٥٠ سنة .

فعلى ضوء الإحصاء الأخير ، يمكن أن يقال بحق إن الإنسان فى بداية شبابه لا يضرب ولا يحتال بقدر ما يسرق ، وأنه فى عنفوان شبابه يجرح ، وفى رجولته يحتال أو يقذف أو يسب .

وبالرجوع الى الإحصاء الإيطالى الخاص بالخمس سنوات من ١٨٩٦ الى ١٩٠٠ وهو من أقوى الإحصاءات تعبيراً ، يتضح كذلك أن أعلى نسبة لعدد المحكوم عليهم فى السرقة بإكراه وغصب المال بطريق التهديد والسرقة المقرونة بظروف مشددة والجرائم الجنسية ، انما توجد فى طائفة المواطنين المتراوح سنهم بين ١٨ ، ٢١ سنة .

لماذا اذن يبلغ الإجرام أشده فى سن الحداثة الواقع بين هذين الحدّين ، وتختلف درجته وصورته باختلاف السن على النحو الذى بينته الاحصاءات المتقدمة ؟

اختلف الرأى فى تعليل هذه الظاهرة . فذهب بعض المغالين فى أهمية العوامل الاجتماعية الى القول بأن تطور الاجرام كمية ونوعا فى مراحل العمر الانسانى يرجع هو الآخر الى تطور الظروف الاجتماعية المحيطة بالانسان فى هذه المراحل . ذلك لأن الوسط المحيط بالطفل والصبى يختلف عن ذلك الذى يحيط فيما بعد بالشاب ثم بالرجل وبعدئذ بالشيخ .

فبينما الوسط الذى يتهيأ للانسان فى أولى مراحل عمره لا يتعدى الأسرة والمدرسة ، نجد أنه فى المراحل التالية يمتد ويتسع بدخول الانسان فى معمعة الحياة العملية وتشعب علاقاته واحتكاك مصلحته بمصالح سواه . ومن أجل ذلك يرجع تطور الاجرام تبعاً لمراحل العمر الى تطور الوسط ، ولا محل لارجاعه الى اعتبارات شخصية خاصة بتطور النمو العضوى والنفسانى للانسان ذاته .

ويعزز أصحاب هذا الراى وجهة نظرهم بقولهم إن كمية اجرام الأحداث تختلف اختلافا محسوساً من بلد الى آخر ، بل من وقت الى آخر فى البلد الواحد ، الأمر الذى يدل على أن هذا الاجرام متوقف على ظروف البيئة المحيطة بالأحداث والتى تختلف باختلاف الزمان والمكان . ولو كان الأمر متوقفا على عامل التكوين العضوى ما كانت درجة اجرام الأحداث تختلف حتى فى الشعب الواحد من وقت الى آخر مع تجانس أفراده فى هذا التكوين .

غير أن هذا النظر مردود عليه بأنه يبالغ فى نفى أهمية التطور العضوى والنفسانى لنمو الإنسان باختلاف مراحل سنه وأثر هذا التطور بالتبعية على درجة الإجرام ونوعه . فلا ينكر أحد أن الإنسان فى بداية كفاحه العملى يستولى عليه نوع من القلق وعدم الطمأنينة ينتابه حين تعرض أمامه للمرة الأولى مشكلة الظفر لنفسه بمركز اقتصادى واجتماعى ، وأنه بفعل السعى وراء هذا المركز تتولد لديه تلك البواعث التى بتزايدها وتوالى ضغطها عليه قد تدفع به إلى سلوك منحرف بل إلى فعل إجرامى . ولا

يشك أحد كذلك فى أنه يبلوغ الإنسان فى مستهل سنه الناضجة أول مركز اجتماعى له ، تأخذ فى التناقص تلك البواعث التى تدفع فى القليل إلى الإخلال بقواعد الأخلاق إن لم تدفع إلى الإجرام . وثبت أيضا أن الإجرام يتناقص كية منذ الفترة التى يبدأ فيها تزايد الإنتاج الاقتصادى للإنسان ، وأنه يستمر فى التناقص حتى فى فترة الشيخوخة التى يغلب الركود أو التدهور الاقتصادى على معظم أفرادها ، الأمر الذى يدل على نفسية الشيوخ وما يغلب عليها من زهد وإذعان للأمر الواقع .

على أنه مع التسليم بأن تلك الأمور وما إليها من ظروف اجتماعية تعكس آثرها على الاجرام ، فانه ما من شك فى أن هذا الأثر إنما ينصب على كية الاجرام فى مختلف مراحل السن لا على خط سيره بين هذه المراحل . فالظروف الاجتماعية تؤثر على مجموع الاجرام فى كل مرحلة من السن من حيث ارتفاع هذا المجموع أو انخفاضه ، لا على الوجهة التى يتخذها كية ونوعا بالانتقال فى العمر من مرحلة إلى أخرى ، إذ تظل هذه الوجهة ثابتة مهما كانت الظروف ، والمراد بها حالة الاجرام لا فى كل مرحلة على حدتها وإنما بالقياس إلى المراحل الأخرى . فالنسبة التى يكشف عنها هذا القياس تظل ثابتة وإن اختلفت الكيات الجارى القياس بينها بارتفاعها تارة وانخفاضها أخرى تحت تأثير العامل الاجتماعى .

وبناء على ما تقدم يذهب رأى آخر هو الراجح إلى التسليم بأنه ما دام للسن آثره الملموس فى تطور النمو الانسانى سواء من الناحية الجسمية أو من الناحية النفسانية ، فانه لابد أن يكون بالتبعية ذا شأن فى اختلاف الوجهة

التي يتخذها الاجرام كية ونوعا باختلاف مراحل السن. فكما يتطور النمو الجسمي والنفسي يتطور الاجرام كذلك ، وقد اختلفت الآراء في تصوير هذا النمو الانساني .

فذهب رأي إلى القول بأن للفرد الواحد شخصيات متتالية مختلفة باختلاف سنه رغم ما يبدو في الظاهر من أنه ذو شخصية واحدة لا تتغير . فشخصيته بالأمس غير شخصيته اليوم وغير شخصيته في الغد ، بمعنى أنه يموت أكثر من مرة ليحيا حياة جديدة كلما ولى عهد وبدأ عهد آخر من الزمن .

وذهب رأي آخر إلى القول بأن شخصية الفرد واحده مهما تغير الزمن وتظل كما هي باقية على خصائصها الذاتية من المهد إلى اللحد .

غير أن هناك رأيا ثالثا يتوسط بين المذهبين ويعزو إلى الفرد الواحد شخصية واحدة في خصائصها الأساسية وإنما متعددة في صورها الخارجية . فطبقا لهذا الرأي ، يظل تكوين الشخصية على ما كان عليه وقت أن ولد الفرد بها ، فيفعل الزمن والسن فعلهما لا في الاساس الذي تقوم عليه الشخصية وإنما في الصورة المعبرة عنها . فمن يولد شرسا يظل كذلك على مر السنين ، ولا يتغير سوى القناع الذي ترتديه شراسته .

والرأي الأخير في نظرنا هو أقرب الآراء إلى الصواب ، غير أنه يتطلب مزيدا من التحديد والتفصيل : فلاشك في أن تقدم الإنسان في السن يؤثر على الوجه الخارجي والداخلي لشخصيته على حد سواء ، بحيث ينعكس هذا التأثير كذلك على طريقة السلوك ، غير أن نمو الإنسان

تبعا للسن محكوم بثلاثة أنواع من العوامل : عامل الشخصية التي ولد بها وعامل التغييرات الجسمية والنفسية التي ترسم مع الوقت آثارها على الأساس القائمة عليه تلك الشخصية ، وعامل الظروف المادية والمعنوية التي تتهيأ للشخصية من المجتمع المحيط بها وتؤثر بالتبعية عليها من بين هذه العوامل يظل ثابتاً ، العامل الأول وهو عامل الشخصية ، بينما يتغير العاملان الآخران بتغير الزمن وباختلاف مراحل السن ، وينتج من ذلك أن الفرد الواحد كلما تقدم به المسير في طريق الحياة ، وإن ظل على شخصية واحدة ، تبدو عليه مع ذلك صور أفراد متغايرين ، يقتصر التغاير بينهم على بعض النواحي فقط دون البعض الآخر ، أي على النواحي القابلة للتطور تبعاً لكونها لا ترجع إلى أصل راسخ في تكوين الشخصية. وليس لنا في هذا المجال الخاص بالعوامل الدخلية المهيئة سوى أن نتكلم عن عامل التغيرات الجسمية والنفسية المرتبطة بمراحل السن في ذاته ، مرجئين الكلام عن عامل الظروف المحيطة إلى موضع أخر هو الذي سنتناول فيه العوامل الخارجية المهيئة .

فمن وجهة التغيرات الراجعة إلى السن ذاته كعامل داخلي ، لا يشك أحد في حدوث هذه التغيرات مع الزمن سواء من الناحية الجسمية أو من الناحية النفسانية .

وأول ما تقع عليه الملاحظة هو التطورات الجسمية . فقد قيل قديماً إن الرجل مخلوق يسير في فجر حياته على أربعة أقدام وفي وضح نهارها على قدمين وفي غروب شمسها على ثلاثة أقدام . وقال Lavater إن كل

إنسان يحمل فى وجهه شهادة ميلاده ، كما وصف كثيرون من أتباعه الانقلابات الجثمانية التى تحدثها المراحل المختلفة للسن فى جسم الإنسان تاركة على وجهه آثارا لا تمحى ، ومؤثرة كذلك على شكل الجسم وحجمه ولونه وتكوينه . وقد وصفوا على التوالى ملامح الطفل والشاب والرجل والشيخ حتى وصلوا إلى وصف الموت باعتبار أنه يهدم كلية كل تعبير للملامح ؛ وإن كان الوجه بعد الموت بقليل تبدو ملامحه أكثر وضوحا وتناسباً مما كانت بل أكثر إتساقا ونبلا . على أن هذه الأوصاف لم تتخذ صورة التعبير بالأرقام ووحدات القياس إلا منذ عهد الباحث البلجيكى Quetelet

منذ ذلك الحين أصبحت التطورات الجسمية محل قياس بالسنتيمترات والمليمترات فيما يتعلق بالطول والعرض وكذلك بالجرامات فيما يتعلق بالوزن كما امتد القياس من الأعضاء الخارجية إلى الأعضاء الداخلية وأمكن به الوقوف حتى على مدى قوة التنفس والقوة العضلية والقوة الاحتمالية للمخ .

ومن جهة ثانية كلنا يعلم كيف يتأتى للطب الشرعى أمام جثة المجهول أو أمام أشلاء جثة أو بقايا عظام ، أن يتعرف على سن صاحبها ، إذ يستعين فى هذا التعرف بما كشف عنه العلم من مميزات جسمية للإنسان فى كل مرحلة من مراحل السن . من قبيل هذه المميزات مثلا فى مرحلة الشيخوخة ، وجود دائرة حول قزحية العين وعدم وجود تباعد بين العظام فى خطوط اتصالها ، ووجود تجعيد فى الثنية القمرية للعين وفى ذناد غضروف الأذن الخ ...

ومن جهة ثالثة فقد أثبتت أبحاث المعامل فى الوظائف الداخلية للأعضاء أن هذه الوظائف يطرأ على سيرها تغيير بالتقدم فى السن ، كما يحدث هذا التغيير حتى فى تكوين الدم وفى تكوين العظام . فالدم مثلا تتناقص فيه مع الزمن المواد المنبهة بينما تتكاثر المواد السامة . ومن أجل ذلك تقل مع الزمن قابلية الجروح لسرعة الالتئام ، فبينما تبلغ هذه السرعة أقصاها فى نواة الجنين ، تنزل درجة فى الجنين ثم فى الوليد ويستمر نزولها فى الشاب ثم فى الرجل حتى تبلغ حدها الأدنى لدى الشيخ .

ومن جهة رابعة يبدو أثر السن كذلك فى شكل الكتابة ونبرات الصوت وطريقة المشى . فقد أثبت فحص الكتابة سواء بتصويرها تصويراً مكبراً أو بقياس جزئياتها أو بتتبع سرعة حركاتها أن كتابة الشخص الواحد وهو صبى تختلف عنها وهو شاب وعنها وهو شيخ ، بمعنى أن الكتابة سنها كذلك مثل الشخص الذى يخطها سواء بسواء . وبقياس نبرات الصوت كذلك سواء بترجمة خصائصها فى أرقام أو بتسجيل الصوت نفسه تبين أن للصوت هو الآخر سنا مثل صاحبه . وأخيراً فإنه بفحص آثار الأقدام التى يتركها الرجل فى طريق مسيره وقياس مسافاتها وزواياها ومدى غورها ، تبين أن مشية الرجل فى صباه غيرها فى شبابه وغيرها فى شيخوخته .

ومن جهة خامسة فقد أظهرت الأبحاث الحديثة فى علم وظائف الغدد ، أن الافرازات الداخلية للغدد ذات شأن كبير فى نمو الانسان . فهى العامل المحرك لهذا النمو سواء فى الناحية الظاهرة منه على أعضاء الجسم الخارجية

أو فى الناحية الخاصة منه بأعضاء الجسم الداخلية . بل إن تلك الأبحاث قد كشفت عن أمر أجل شأناً وعز أن الإفرازات الداخلية للغدد وثيقة الصلة بطريقة سلوك الإنسان إذ هى التى توجه أحاسيسه وتتحكم فى تيارات نفسه وتكيف مزاجه . وقد وصف علماء الغدد المراحل المختلفة لنموها من سن إلى آخر ، وأظهروا كيف أن كل مرحلة من هذا النمو تعاصرها مرحلة مقابلة من طرق الإنسان فى الحياة وفى الشعور وفى التصرف .

وسنرى إلى أى مدى تتوقف الأطوار النفسية لدور المراهقة على الإفرازات الداخلية للغدد من ناحية أن هذه الإفرازات تتخذ صورة مميزة لهذا الدور عن سواه ، كما أننا سنرى أهميتها كذلك فى دور الشيخوخة وما يصاحبه من أعراض نفسانية مرتبطة بشيخوخة الجسم فى أعضائه ووظائف غدده .

هذه إشارتنا إلى تطورات الجسم تبعاً للسن ، ومنها يبدو صدق الفيلسوف الذى قال إن الحياة موت بطىء يبدأ ببداية الحياة نفسها ، وإن سيرنا إلى الموت راجع إلى أننا رأينا نور الحياة . بل إنه إذا لاحظنا أن سرعة التئام الجرح أوفر فى نواة الجنين منها فى الجنين نفسه ومنها بعدئذ فى الوليد ، فلا يكون من المغالاة أن نقول إن دبيب الشيخوخة إنما يصيب الإنسان لا من وقت ميلاده فحسب بل كذلك من وقت سابق على هذا الميلاد .

ورغم أن تطور الإجرام تبعاً للسن مرتبط بالتطورات النفسانية

أكثر منه بالتطورات الجسمية ، إلا أنه لم يكن من العبث ذكر ما قدمناه عن تطورات الجسم لإظهار التلازم القائم بينها وبين تطورات النفس على ما سيجيء .

فالنفس هي الأخرى تتطور بالتقدم في السن . ورغم أن العلم لم يصل إلى قياس هذه التطورات بذات الدقة الحسابية التي تقاس بها تطورات الجسم ، إلا أنه يمكن تحديدها إجمالا بوصف ما يظهر من إمارات دالة عليها . وقبل الخوض في هذا الوصف لايفوتنا إبداء ملاحظة أولية هي أنه بينما يقف النمو الجثماني عند سن معينة فإن النمو النفسي لاسيما من الناحية العقلية وما يوسع دائرتها من معلومات وتجارب لاتنقطع ما دام الزمن ساريا ، يظل في تزايد أو يبقى على الأقل محتفظا بمستوى مرتفع مهما تقدم الإنسان في السن . ومن أجل ذلك فإن الإنتاج الاقتصادي للرجل حين يكون متوقفاً على القوة الجثمانية ، يقف أو يأخذ في النزول عند سن مبكرة بالنسبة للسن التي يظل فيها الإنتاج قائما حين يكون منبعثاً على العكس من القوة الذهنية والفكرية . والتاريخ مليء بأمثلة إنتاج فكري لأناس بين سن الخمسين وسن الخامسة والخمسين أثبتت تفوقهم بكثير على الشبان الذين يقل عمرهم عن ثلاثين سنة ممن يشتغلون بالإنتاج نفسه .

وفيما يلي وصف التطورات النفسية .

يقول Boileau إن لكل سن مسراته وروحه وعاداته . وإن الزمن كما يغير كل شيء يغير كذلك طباعنا . والشاب إذ يجيش صدره

بالأهواء سهل الانسياق وراء الإغراء بالرذيلة ، مغرور قُلّب قليل الاحتمال للنقد متعطش إلى اللذات والسن التالية الناضجة أكثر تأملا وعلى جانب من الحكمة ، غير أنها مضطربة متربصة ، تقحم نفسها فى مجال الكبار ، وتسعى بكل وسيلة إلى تحاشى الضربات المضادة والوقاية منها ، وتدفع ببصرها بعيداً إلى المستقبل بثقة ويقين . وتأتى بعدئذ الشيخوخة الشاكية البخيلة لتسير فى كل طريق بخطوة باردة بطيئة ، تحمل على الحاضر وتثنى على الماضى ، وإذ تعجز عن المتعة بالمسرات التى يسيء الشباب استخدامها توجه إليها على الدوام كل لوم .

وإذا بدأنا بوصف الطفولة الأولى وجدنا أنهـا تتميز بنزعة فطرية إلى الأنانية والإحراز وحصر العالم الخارجى فى نطاق الذات . وكثيراً ما يتخذ الإحراز فيها صورة الابتلاع . وحين تبدأ القواعد الاجتماعيـة للسلوك فى فرض نفسها على الطفل بطريق التهديدات والجزاءات تبدأ فى الظهور لديه إمارات روح اجتماعية نفعية ، وإنما تظل باقية فيـه صفات الحسد والغيرة كما يتولد الحقد فى نفسه على أثر الألم والإذلال اللذين يشعر بهما نتيجة الأفعال الأولى للتأديب . وفضلا عن ذلك تسيطر عليـه ميول إلى الكذب حتى أنه يجد لنفسه ملهاة فى توالى الأكاذيب .

وتأتى بعدئذ فترة المراهقة والمراد بها تلك الفترة التى يبـدأ عندها الشعور الجنسى فى الاستيقاظ . وقد دلت أبحاث العالم Godin على أنه فى أجناس أوروبا الوسطى تمتد هذه الفترة عادة بالنسبة للإناث من الثالثـة عشر إلى الخامسة عشر ، وبالنسبة للذكور من الرابعة عشر

أو الخامسة عشر إلى السابعة عشر ونصف . ومن ثم يمكن القول بأن بداية هذه الفترة تتقدم سنة أو أكثر فى البلاد الحارة ، وتتأخر سنة أو أكثر فى البلاد الباردة .

على أن دراسة المراهقة تقتضى زيادة فى الإيضاح أن يمتد البحث إلى ما قبل المراهقة أى إلى الحادية عشر والثانية عشر بالنسبة للإناث ، وإلى الثانية عشر والثالثة عشر بالنسبة للذكور ، على اعتبار أن هذه الفترة هى الممهدة للنمو الجنسى وأن المراهقة يبدأ فيها هذا النمو ثم ينتهى بنهايتها .

ففى الفترة السابقة مباشرة على المراهقة يطرأ تطور فى الإفرازات الداخلية للغدد ، بأن يزداد إفراز الغدة الدرقية وهى التى يتكيف على أساسها استعداد الإنسان التحدى والمنازعة ، ويزداد كذلك إفراز الغدة النخامية وهى المتحكمة فى وظائف غدد الجسم كلها ، وإفراز الغدة التيموسية وهى المكيفة لقابلية الانفعال ، وتبدأ الغدة الجنسية إفرازها ، وكثيرا ما يصحب ذلك نحول شديد أو سمنة غير عادية ، إلى غير ذلك من أعراض غنى باستظهارها الأطباء .

وبالدخول فى دور المراهقة بالمعنى الصحيح ، تبدأ فى الظهور أعراض تطور نفسانى سببه ابتداء الصراع بين الإنسان وبين الوسط المحيط به ، على أثر تفتح ملكاته النفسية والذهنية نتيجة لذلك التطور الطارىء فى إفرازات الغدد . ويكون هذا الصراع عادة أظهر فى الإناث منه فى الذكور . وفى أثنائه تعترض العقبات طريق التربية والتهذيب ، إذ يتحقق

فى نطاقهما نوع من التقهقر قد يبلغ من الجسامة حد الإفضاء إلى ارتكاب أفعال إجرامية يطلق عليها العلماء « إجرام المراهقة » .

وأول أسباب ذلك الصراع ، ما تتميز به فترة المراهقة من نزعة فردية فوضوية يخوض فيهما عمل العقل بسبب طغيان النشاط الغريزى والعاطفى على النشاط المنطقى ، كما يعززها قصور فى القوة الضابطة النفس راجع إلى عدم النضج ، فيسهل عندئذ الخضوع للمؤثرات المحيطة ، ويتعين بالتبعية أن يحل الآباء والمربون تفكيرهم محل التفكير الناقص للمراهق ، وأن يجعلوا من أنفسهم فى نظره مثالا يحتذى . فالمثال فى هذا المجال أقوى وأفعل بكثير من محض الكلام ، إذ يحدث فى نفس المراهق آثارا إيحائية مباشرة يتيسر بها سبيل التقليد .

وذكاء المراهق يتميز بأنه تارة يتوقد وتارة ينطفىء ، لأسباب تتعلق بالنمو الداخلى العضوى . وإنما يغلب على المراهقين عادة ميل إلى تغيير الأوضاع والتمرد على كل المعتقدات التى لقنت إياهم فى الطفولة والصبى ، وإلى نقد الأفكار الدينية والسياسية والخلقية والعلمية وإعادة النظر فيها ، فضلا عن نزعة إلى إثبات الكيان الفردى وإلى السيادة والاستقلال .

على أنه إلى جانب ذلك الإفراط فى روح الشك والنقد ، يتوافر فى المراهق نوع من الهيام العاطفى والتشبث بالرأى والإسراع إلى حب كل ما يروق العواطف . كما تتميز ارادة المراهق بالقصور والانطلاق من كل قيد ، وتنقصه سيادته على نفسه ، وتتجدد لديه الحاجة إلى

الحركة والعمل وإن كانت هناك أحوال نادرة ينزع فيها إلى الانقباض والانطواء حتى يتيسر له فى العزلة الاستسلام إلى الخيال البعيد عن الواقع .

وأما الناحية الشعورية عنده فيسودها الاضطراب والتخبط ، لأن مشاعره عرضية عابرة ، يفتر القديم منها دائما لفرط السعى وراء الجديد ، كما أنه سريع فى التحمس والاندفاع الأعمى ، حاد العواطف ، حائر أمام الدوافع الجنسية الناشئة فيه ، ينتابه عدم فهم وشعور بالنقص ، كما يتخذ أحياناً بعض المواقف الانتقامية وينزع إلى إساءة الظن وإلى إدراك الوسط المحيط بطريقة شخصية خاصة ، وقد تدفع به حاجة التنفيس عما فى صدره إلى أفعال عنيفة تتخلف من العقاب عليها والحد منها آثار جسيمة فى طباعه .

كل هذا يقف عقبة فى طريق السلوك الطبيعى المراهق ، فتبدر منه أفعال من الخروج الفجائى على القيود الاجتماعية . وعندئذ يتعين التحقيق دائما مما إذا كان هذا الخروج عرضيا موقوتا بالفترة التى تستغرقها التطورات الفسيولوجية للمراهقة وزائلا بزوالها أو من أنه على العكس علامة تكوين إجرامى كان قائما فى نفس المراهق أصلا وأتاحت له المراهقة سبيل الظهور . وتظهر فى هذا المجال أهمية الظروف المحيطة بالمراهق وبما هو عليه من سهولة التأثر وسرعة الانقياد ، ومن ثم يتعين استمرار الإشراف بحكمة على صلاته بالمجتمع وبالأصدقاء وعلى ميوله وما يستولى عليه من حب أفلاطونى وما يبديه من تفضيله لأنواع معينة

من اللهو أو اللعب قد تكشف عن وجوه انحراف فيه قابلة للإصلاح .

ونحن هنا كما قلنا أن نفرق بين المراهقة كعامل سببى عارض لإجرام بالصدفة ، وبينها كعامل مساعد منبه لإجرام بالتكوين . ذلك لأنه فى الحالة الثانية تظهر على المراهق أعراض خاصة تميزه عن غيره ممن ليسوا على هذا التكوين . هذه الأعراض هى شعور مبالغ فيه بالذات يضاعف حدة الإحساس بكل إهانة توجه إليها ، وميل شديد إلى التمرد والعصيان ، ونظرة شخصية إلى الحياة تضخم الاعتداد بالنفس ، فيكون المراهق سريع الغضب قليل الاحتمال اللوم ولكل ما يعترض طريقة تفكيره أو تحقيق رغباته أو التمتع بحريته . ومن هنا تنشأ كراهيته النظام عائلياً كان أو مدرسيا . وإذ تستولى عليه الأهواء والدوافع العاجلة لا يطيق المثابرة على أى عمل لا سيما اذا كان منتظما ، فيهجر المصنع أو المزرعة أو المدرسة ويلجأ الى التشرد ثم الى السرقة لكى يحظى مع قليل من التعب بما كان يكلفه بالطريق الطبيعى تعباً كبيراً . ولأنه شديد الاغترار بنفسه ، يزدرى بالآخرين ولا يستسيغ أى قيد فيثور على الوالدين أو المعلمين بل على ممثلى السلطة العامة ، ومن ثم فكثيرا ما يُقبض عليه بسبب أفعال تعدى ومقاومة من المألوف حدوثها فى اجرام الأحداث . وقد تدفعه لذة استعراض مهارته الشخصية إلى ارتكاب أشد الأفعال وحشية فى التدمير والاعتداء على الأشخاص . فإذا ما أضيف الى ذلك انعدام أو قصور

الوازع الخلق لديه ، أمكن تفسير ما يرتكبه أحيانا من جرائم خطيرة كالقتل تشفيا أو تعطشا أو تفاخرا ، ولأنه غير ثابت فى مشاعره ، ينتقل من الحب الى الكره بغاية السهولة ، ولأنه غير قابل للشبع من اللذات ، يسوده الحرص الدائم على التلهى والتسلى ، ويستسلم بدون ضابط الى تعاطى الخمر والى التدخين وإلى ألعاب القمار . ولأن نشاطه الجنسى يظهر عادة على نحو مبكر وغير طبيعى ، يعزز لديه الميل الى التعدى والمنازعة واتيان أفعال عنيفة ، بل اجرامية قاسية .

وكثيراً ما يتشكل المراهقون من هذا النوع فيؤلفون عصابات اجرامية يبرع أفرادها فى النشل أو السرقة أو الإخلال بالأمن العام أو تدمير الحدائق أو المبانى العامة أو التعدى على السلطات أو القتل أو الجرح بوحشية . وتظهر خطورتهم على الأخص فى الأوقات اللاحقة للحروب وفى أوقات الاضطرابات السياسية اذ تحتجب عندئذ ضوابط القانون فلا يجد اجرامهم حداً يقف عنده .

وأخيرا فان المراهق المجرم بالتكوين ، يتميز عن المراهق المجرم الصدفة فى أنه لا يكفّ كهذا الأخير عن الجريمة بانقضاء فترة المراهقة ، وانما يكون عندئذ قد اعتاد على الإجرام وأتقن وسائله فيستأنف السير فى طريقه ، وهذا ما يفسر أن عددا كبيرا من أخطر الجرائم يحدث بالذات من فاعلين سنهم بين الثامنة عشر والواحدة والعشرين . ذلك لأنه بانتهاء المراهقة كفترة دقيقة مثيرة تظل باقية خصائص التكوين الإجرامى التى لم تفعل المراهقة سوى اظهاره وايقاظه . ولا تتوافى

هذه الخصائص بعدئذ فى الظهور كلما طرأ من المنبهات ما يكشف عنها من جديد .

هذا عن أزمات المراهقة . والآن ننتقل الى الحديث عما يتبع المراهقة من تطورات نفسية مميزة الشباب .

فبعد المراهقة تحل فترة الشباب بقوتها واقدامها ، وفيها تتوقد شعلة العاطفة ، وتفيض روح الشجاعة لا فيما هو نبيل فحسب بل فيما ليس كذلك ، فبينما يتمثل الشبان فى الشجاعة قمة الفضيلة الإنسانية فإنه كثيراً ما يتخذون منها ذريعة حتى فى اقتراف الرذيلة . ويخيل الى الشاب أن الدنيا التى بقيت الى الأمس زائغة شائهة ، سيتغير غدا وجهها بفعله . يرى فى نفسه سمواً يعلو بها على كل نفس ولا سيما على نفوس الرجال المسنين إذ يتقدم تارة بروح ازدراء سافر أو مستور وتارة بروح إشفاق . يعوزه الصبر ويحتد لديه القلق فيستبطىء الزمن فى مروره ويستعجل قدوم المستقبل متلهفا إلى لمسه على الفور بيده . مثل الشاب فى ذلك مثل طفل أهديت إليه كرة سحرية من خيط الذهب ، يمثل خيطها فى انفكاكه منها مجرى الحياة فى سريانه ، فيبادر بحل خيط الكرة على الفور فى عجلة تصل به إلى نهاية الخيط ، وكأنما يلغ به التلهف إلى رؤية الغد والعيش فيه حداً يجعله لا يحيا إلا ليموت على الفور . يلج باب الحياة وإذ تبدأ فى مفاجأته بوادر ضرباتها ، يخطر له أن يلجأ إلى كل حيلة ليظفر بمكان فيها إن لم يفكر فى الالتجاء كذلك إلى العنف .

وبالإضافة إلى ما تقدم ، فإن الشاب ولم يكتمل بعد نضج الوازع الخلق لديه ، كثيرا ما تبدو منه مواقف غير مستحبة تبدو له من قبيل الأفعال المستساغة للشباب أو الألوان الطريفة للمزاح أو الأعمال الفذة الجديرة بإنشاء روائى يصورها أو بتفكير رجل متعال على الرجال ، يحمل فى طيات نفسه دون أن يشعر علما فى طريق الولادة أو حديث العهد بها ، ونقصا حتميا فى الخبرة وإلماما خاطئا بالطريقة المعقدة التى تسير عليها حياة الإنسان الداخلية والخارجية وحياة المجتمع . غير أن التعالى الذى يحفظ فيه نفسه يفضى به الى الاعتقاد لراسخ بأن كل مشكلة حلها ميسور ، ويمكن تفسير ذلك بما يظل عالقا لديه من آثار طفولته السابقة على الفطام أو اللاحقة له مباشرة ، حين كانت كل حركة من حركاته تصادف جوابا فوريا يشبع لها ما تطلبه ، وكان من بجواره حريصا على الإسراع الى تلبية ندائه . ولعل هذا هو الأساس الذى تقوم عليه الأفكار السحرية الأولية سواء لدى الفرد أو عند الشعوب البدائية ، والتى بمقتضاها يرسخ فى الذهن الاعتقاد بأن حركة معينة لا بد من أن يتبعها أثر معين ، حتى حيث لا يكون بين تلك الحركة وهذا الأثر أى اتصال .

ولما كانت بضدها تتميز الأشياء فلا مانع من الحديث كذلك عما يتبع المراهقة والشباب من مراحل العمر تناصرها هى الأخرى تطورات فى النفس .

فبعد الشباب تبدأ مرحلة السن الناضج . ذلك لأن استئناف السير فى طريق الحياة يهيىء للإنسان فرصا أكثر من الاحتكاك بمصاعب هذا الطريق ، كما يضاعف لديه الخبرة وييسر له استخداما أفضل لذكائه

بعد أن نما هذا الذكاء واغتنى بالمعلومات . وبعض الوازع الخلقي عند الفرد في طريق النمو وإن كانت تظل كامنة تحت الرماد آثار متنمّة من الطفولة والمراهقة وما بعدها ، هي حب الذات والرغبة في السيادة والتغلب . وتبدأ في النمو وفي الثبات حاسة التحرز وبعد النظر . ويأخذ في النشوء إحساس بالضغينة ضد المجتمع الانساني إذ يعتبر خصما معاديا ويعزى إليه كل سوء في المصير وترد إليه كل خيبة في الأمل . ويعتقد الرجل أن أي حق له لم يلق من المجتمع احتراما لا سيما بالنظر إلى ما يزعمه لنفسه من حقوق لا حصر لها ، بل يتهم المجتمع بأنه قد سحق له حقوقه بكل قسوة أو يزعم — إذا استخدمنا تعبيرا أكثر شيوعا — أنه كان ضحية عدم فهم من جانب المجتمع . ومن هنا تنشأ من خيبة الرجاء عقلية تبرر أفعالا مستهجنة يؤمن فاعلها بدافع ما يملؤه من سخط على المجتمع ، أن من حقه إتيانها . وفضلا عما تنتجه هذه الأحوال النفسية من إجرام في بعض الأحيان ، فانه تتزاحم من جرائها على مسرح السلوك على الأقل أفعال سيئة فاسدة لا تبلغ حدّ الإجرام ، تعدّ مرتكبها بالنجدة وتبدو في نظره سائغة مبررة .

ثم تحلّ المرحلة الممهدة للشيخوخة وعندئذ ينتفض الغبار عن العينين . فبعد الاعتقاد بأن توهج الشمس مضافا إليه الأثر الطيب لظروف ملائمة ، من شأنه أن يدخل تحسينا على ما يسمى بالانسانية والانسان ، فيطرحان ما عساه ظل عالقا بهما من وحشية بدائية سابقة على التاريخ أو آية بالميلاد ، يحلّ وقت الغروب بعد عبور شاق لنهار الحياة ، فيبدأ ذلك الاعتقاد طريقه إلى الذبول والزوال . وبينما كان الانسان يعتقد في شبابه

إمكان التغلب على كل شرس بأساليب الرقة والآخاء ، وإمكان الزج باللصوص فى السجن واحدا فواحدا ينكشف له عند نضوجه عكس ما كان يعتقد ، إذ تظهر له تجربته الشخصية أكثر من تجربة سواه إلى أى حد يقل عدد الشرسين القابلين للّين أمام الصراحة والوفاء ، وكيف أن واحداً فى الألف لا واحداً فواحداً من أشداء المراس يترك مأواه المتزايد مع الزمن ثراء ليسلك بعدئذ طريقه إلى الزنزانة . وهكذا يهيء الرجل لنفسه فى هذه السن ينبوعا داخليا يستمد منه العزاء ، كلما أخفق فى إشباع حاجاته الغريزية مهما كانت الصورة التى تتخذها هذه الحاجات .

وبينما يستأنف الإنسان بعدئذ عيشه لاهياً شارداً ، تسترق إليه الشيخوخة خطاها فبعد أن كان ممثلا على مسرح الحياة يتحول إلى محض متفرج . وبانهيار آماله فى النصر والتغلب على سائر الأشخاص والأشياء يبدأ فى الابتعاد بنفسه عن الحياة والحقيقة الواقعية ، ولا ينتظر الطرق على بابه إلا من الريح أو من الموت . ويصبح فى انزوائه شبيهاً بفيلسوف يقبل على مشهد عام يضج بالرواد ، ورغم رؤيته البعض يهرولون إلى اللهو والإنشاد ، والبعض الآخر يشتغلون بالبيع أو الشراء ، لا يفعل من جانبه سوى أن يستعرض ويشاهد . ومع ذلك فان الشيخ فضائلا ثلاثة هى الصبر والعفو والتساهل ، من شأنها أن تجعل حياته خفيفة الظل عليه وعلى الآخرين كذلك . حقيقة أن هذه الفضائل قد لا تكون منبعثة من داخل النفس بقدر ما تكون مفروضة على الشيخ بحكم

الظروف الخارجية وضرورة الأشياء . غير أنه مهما كان أمرها فإنها تنشأ تلقائياً وآلياً فى نفس الشيخ ولو كانت وليدة التجارب . وكلنا يعلم كيف أن الشاب أذا اقتطف وردة يندر ألا تخزه أشواكها وألا تدمى يداه ، فى حين أن الشيخ إذا اقتطف وردة لا تخزه أبداً .

وإلى جانب اعتزال الحياة الواقعية تميز الشيخ خصيصة نفسانية ثانية ، هى طرح حياة اليوم للنظر إلى الوراء والغوص فى حياة الأمس ، وعندئذ يرتدى الماضى فى عينيه ثياباً جديدة ، ويبدو له جيلا على عكس الحاضر الذى يظهر أمامه زائفا بغيضاً . وهو بذلك يدأب على استبقاء ورود ذابلة من الذكريات .

والخصيصة الثالثة فى الشيخ أنه يخشى دائما قدوم الموت . فبينما كان بالأمس يرى الموت نائياً ، وكان فى شبابه يحيا وكأن القدر لا يريد له الفناء ، نجده اليوم مصاباً بخوف من الموت يلاحقه ويشعره بأن رحلته الأرضية قد أشرفت على نهايتها . وقد صور ذلك تولستوى حين قال « بعد أن عشت وعملت وسرت إلى الأمام جانباً كبيراً من الحياة ، وصلت إلى حافة هاوية فلم يبق أمامى سوى الوقوع فيها . ومع ذلك فلم يعد مستطاعاً لى لا أن أتوقف ولا أن أتراجع إلى الخلف ولا أن أغمض عينى كيلا أرى » هكذا يكون حال الشيخ فى خشيته الموت وفى تعقبها إياه . وقد يحلّ فى المستقبل عهد من التقدم يفلح فيه العلم فى القضاء على أسباب الانحلال التى تضيّق الخناق على جسم الإنسان وتقصّر بفعلها الحياة ، وعندئذ تنشأ فى الإنسان رغبة فى الراحة وعدم الحياة لا يشبعها

غير الموت كما تنشأ فى العامل الكادح عند حلول المساء بعد نهار من النكد رغبة صادقة هادئة فى النوم . على أنه إلى حين تحقق مثل هذا الحلم البعيد ، وحتى عند المؤمنين بخلود الحياة وعند الفلاسفة القائلين بوجود عدة أسباب تبرر عقلا عدم الخوف من الموت بل ازدراء الموت ، يظل الخوف منه مع ذلك قائماً يفعل فعله .

والخصيصة الرابعة للشيخ أن مرور الزمن يبدو له سريعا بينما يراه الشاب بطيئاً . فالوقت طويل فى عينى الشاب بالغ القصر فى عينى الشيخ . والساعات تمر أمام الشباب كما لو كانت سنينا بينما تمر السنون أمام الشيوخ كما لو كانت ساعات . ومن أجل ذلك قيل إنه بمضى السنين يضيق الوقت على من يعيشون فيه ، بحيث لو تصورنا وجود جد وحفيد له معا فى نفس البيت ، وكان تقويم الزمن يسجل أمامهما نفس اليوم ، فانهما يبدوان كما لو كانا يعيشان فى يومين مختلفين من حيث طريقة التفكير والشعور والتصرف رغم أنهما جاران متلاصقان وثمرتان ناشئتان من غرس واحد .

والخصيصة الخامسة للشيخوخة هى الشعور بمركب نقص راجع إلى التدهور الطارىء على حياة بدأ أو من المعتقد أنه بدأ يدب فيها دبيب العجز والقصور . وهكذا يتحقق نوع من التشابه بين الحد الأول للحيا وحدها الأخير . فكثيراً ما يشعر الطفل فى ظروف مختلفة اجتماعية وعائلية أنه مخلوق ناقص لا سيما إذا كانت به فى الوقت ذاته وجوه نقص خلقية . وفى هذا يتشابه الشيخ مع الطفل . وإلا فكيف لا يشعر الشيخ

بالنقص حين يخطو فى الطريق خطوة صارت بفعل السنين بطيئة مثقلة ، وحين يتيح بذلك للآخرين الذى يسبقونه فى سرعة المسير أن يتركوه وراءهم متخلفاً ؛

تلك مراحل تطورات النفس بتطور السن . ومنها يتضح أن كل إنسان خلال حياته كلها ، باستبعاد الشق الأخير منها وهو يتميز بالصمت وباعتزال العالم الخارجى ، إنما يعيش فى عالم خيالى من صنعه معتقداً أنه العالم الواقعى ، وهكذا تسيّره الأوهام .

فمن قبيل هذه الأوهام عقيدة الفرد عن تفكير الآخرين فيه وكيفية رؤيتهم له ، ومن قبيلها أيضاً عقيدته التى يكونها عن نفسه هو ، وعقيدته عن الحياة وعن البواعث المحركة للناس فى نشاطهم وكذلك فى احتكاكهم بعضهم ببعض من جهة وبه هو من جهة أخرى . وقد تتغير هذه الأوهام فى محتواها وفى صورها بالتقدم فى السن ولكنها تبقى على كل حال وكما هى أوهاما .

ولا داعى للخوض فى مختلف التقسيمات التى وضعها علماء الإجرام ولا سيما علماء طب الغدد ليصوروا بها تلك المراحل التى يمر بها تطور النفس بالتقدم فى السن . فهى كلها تتفق فيما انتهت إليه من خلاصة بسطناها فيما تقدم . غير أنه لا مانع من أن نذكر على سبيل المثال تقسيما منها وضعه الطبيب الإيطالى العالمى فى أمراض الغدد Pende مقتصراً على عهد الحداثة . فهو يقسم هذا العهد إلى :

١ ـ مرحلة أولى من سن الواحدة إلى سن السادسة ويسميها فترة

الحس على اعتبار أن الطفل فيها يبدأ إدراكه عن طريق حواسه فيتلقى بها مختلف المؤثرات الصادرة من الأشخاص والأشياء فى العالم الخارجى المحيط به . وكثيرا ما يعزو إلى الأشياء الجامدة روحاً ليس فيها فيتصورها أشياء حية على نحو ما كان يفعل الرجل البدائى فى الشعوب المتأخرة .

٢ — مرحلة ثانية من سن السادسة إلى سن الثانية عشر يسميها فترة التقليد المدقق وفيها يكون الإنسان مادة طيعة فى يد من يشكلها ، إذ يحذو حذو المحيطين به ويفعل ما يفعلونه ، وعندئذ يبدأ لديه تكوين العادات التى تغرسها فيه وتفرضها عليه ظروف العائلة وظروف الوسط الاجتماعى .

٣ — مرحلة ثالثة من سن الثانية عشر إلى سن الثامنة عشر يسميها فترة الفردية والاستنتاج كما تعرف أيضا بالفترة الفوضوية وفيها يميل الإنسان الى التمرد والنقد واعادة النظر فى الأفكار الجارية والمطالبة بالتغيير والتبديل .

٤ — مرحلة رابعة من سن الثامنة عشر إلى سن الخامسة والعشرين يسميها فترة التروى العقلى .

نستخلص من هذا التقسيم وأمثاله صورة موجزة لما فصلناه عن الأحوال النفسية فى مراحل العمر عامة وفى مرحلة المراهقة والشباب بصفة خاصة . فالكل متفقون على أن الكائن الإنسانى يشعر فى حداثته بضغط التعاليم التى تمطرها عليه الأسرة والمدرسة ، وأنه حين يشب ويكبر قد

يحسّ فى شخصه وجود مرب أقسى من ذلك الذى كان له فى حداثته مربياً ، وأنه حين يتقدم به المسير فى طريق الحياة يشعر فى النفس بمرارة ترجع إلى الحبائل التى تنصب له والخيبة التى تصيب آماله ، والمصاعب التى تعترض مبادىء كفاحه ، حتى أنه يتخيل فى كل إنسان سواه عدوا ، وأنه حين يشيخ يندب الماضى دائماً ويسخط على الحاضر . فهو فى كل خطوات حياته ومهما اختلفت صور أحاسيسه ، يهوّن على نفسه عناء الحاضر بالأمل فى راحة يجىء بها الغد ، يبحث بدون انقطاع عن راحة تعوزه اليوم ويأتيه بها الغد ، ولكنها على الدوام كما يقول العالم الإيطالى Niceforo ، راحة على الأشواك .

ينجلى من كل ما تقدم كيف تتطور النفس بتطور السن على نحو يتردد صداه فى طريقة السلوك الإنسانى وبالتالى فى الإجرام كنوع شاذ من هذا السلوك . فتلك التطورات النفسية هى التى تفسر خط سير الإجرام فى مراحل العمر كما كشفت عنه الإحصاءات ، وتلقى الضوء بصفة خاصة على ظاهرة تضاعف الإجرام فى عهد الحداثة وبدئه فى التناقص باقتراب الشيخوخة وهدوء عاصفته بحلولها . ولا محل بعدئذ للشك فى أن السنّ يحكم أحوال النفس ، وأن الناس سواء فى خضوعهم لهذه الأحوال . غير أن أكثرهم يجتازها بسلام ولو كلفت جهداً وعناء ، فلا يطأ بسلوكه عتبة الإجرام ، وقليلا منهم على العكس يجنح تحت تأثيرها إلى سلوك شاذ هو الإجرام . وقصارى القول أن هذا الجنوح تعلو نسبته فى مقتبل العمر ثم تنخفض فى المرحلة النهائية منه .

بقى أن نخص بالذكر الإجرام غير العمدى والإجرام الجنسى لنبين أثر تقدم السن عليهما بصفة خاصة .

أما عن الإجرام غير العمدى ، فقد ذهب رأى مرجوح إلى القول بأنه لا يتأثر بالسن بقدر ما يتأثر بظروف الحياة الاجتماعية ، وكأن وقوع إناء الزهور المعلق على النافذة بطريقة تنذر بسقوطه ، لا يرجع إلى خطأ واضعه بقدر ما يرجع إلى خطأ الريح . الرأى الراجح إذن أن هذا الإجرام كسواه يخضع فى سيره لتأثير السن . فقد بين الإحصاء الجنائى لعامى ١٩٢٩ ، ١٩٣٠ بإيطاليا عدد المحكوم عليهم لجرائم غير عمدية فى كل ١٠٠ ألف مواطن من سن معين . فظهر منه أن أكبر نسبة يبلغها هذا العدد إنما تتحقق بين المواطنين الذين يتراوح سنهم بين ٢١ ، ٢٥ سنة ، وإن كانت هذه النسبة مرتفعة كذلك فى المواطنين المتراوح سنهم بين ١٨ ، ٢١ سنة . ثم تأخذ النسبة فى الانخفاض عند من يقع سنهم بين ٢٥ ، ٣٠ سنة وإن كانت تظل قريبة من الحد الأقصى الذى بلغته لدى المنتمين إلى مرحلة السن السابقة . وتستمر فى التناقص بمراحل السن التالية حتى تصل إلى حدها الأدنى عند الشيوخ المتجاوزين فى العمر سبعين سنة .

فارتفاع نسبة الجرائم غير العمدية بين الأحداث والشبان راجع دون شك إلى قلة خبرتهم وعدم تحرزهم وقوة اندفاعهم وعدم دقتهم فى حساب النتائج وتوقع العواقب ، رغم ما يبلغونه فى سنهم من قوة جسمية ومهارة وإلى جانب هذا الاعتبار يمكن تعليل الظاهرة نفسها

باعتبار آخر كذلك هو أنهم أكثر من سواهم احتكاكا بالحياة وأوفر حركة وتنقلا . ولذا فالتحديد الدقيق لدرجة الإجرام غير العمدى فى كل طائفة من طوائف السن ، لا يتأتى إلا بقياس مجموع حركات الفرد فى كل طائفة والوقوف على نسبة ما يوجد فيها من حركات تسرع وعدم احتياط ، وهو أمر متعذر . ومع ذلك فلا محل للشك فى أن الرجل الناضج والمتقدم فى السن أدق توقعا وأوفر انتباها وأكثر سيطرة على حركاته المنعكسة وأبعد احتياطاً وأغنى خبرة من الحدث والشاب . وهذا ما يظهر من الإحصاء الايطالى سالف الذكر . إذ يتبين منه أن درجة الإجرام غير العمدى عند الرجال المتراوح سنهم بين ٥٠ ، ٦٠ سنة تقل ثلاث مرات عنها عند الشبان الواقع سنهم بين ٢١ ، ٢٥ سنة ، وأنها عند المتجاوزين السبعين من العمر تقل خمس بل ست مرات عنها عند هؤلاء الشبان .

وقد قيل إن الجرائم غير العمدية وإن قلت نسبتها بين الشيوخ بالقياس إلى نسبتها بين الشباب ، تعتبر نسبتها مع ذلك مرتفعة بالقياس إلى نسبة الجرائم الأخرى التى تقع فى دائرة الشيوخ أنفسهم . غير أنه إن صح هذا بالنظر إلى بعض الجرائم الأخرى فانه لا يصح كما يستفاد من الإحصاء المتقدم ذكره ـ بالنسبة لبعض الآخر منها مثل أفعال العنف والتهديد والاعتداء على الأشخاص والسب والسرقة . . . الخ .

وأما عن الإجرام الجنسي ، فقد قرر العالم البلجيكى Quetelet

مستنداً إلى إحصاء جنائى تم عن السنوات من ١٨٢٦ إلى ١٨٤٤ ، أن درجة هـذا الإجرام وإن كانت تبلغ أقصاها فيمن يتراوح سـنهم بين ٢١ ، ٢٥ سنة ، ثم تتناقص فى مراحل السن التالية ، إلا أنها بعد التناقص يطرأ عليها إما ثبات وإما ارتفاع وقتى طفيف تارة فى المرحلة الواقعة بين ٤٥ ، ٥٠ سنة من العمر ، وتارة فى المرحلة الواقعة بين ٥٥ ، ٧٠ سنة .

وأثبت الإحصاء الايطالى الخاص بالسنوات من ١٨٩٦ إلى ١٩٠٠ ، أن درجة الإجرام الجنسى فى كل ١٠٠ ألف مواطن من نفس السن ، تبلغ أقصى نسبتها فى مرحلة السن الواقعة بين ٢١ ، ٢٥ سنة كما تظهر بوادر هذه النسبة القصوى منذ المرحلة الواقعة بين ١٨ ، ٢١ سنة . كما بين الاحصاء الايطالى الخاص بعامى ١٩٢٩ ، ١٩٣٠ ، أنه بينما تبلغ جرائم إفساد الصغار أقصى نسبتها فيمن يتراوح سنهم بين ٢١ ، ٢٥ سنة (وأحيانا بين ١٨ ، ٢١ سنة) ، وبينما تنقص نسبتها فى مرحلة السن التالية ، يقف تناقص هذه النسبة فتثبت وقتيا فى المرحلة الواقعة بين ٣٠ ، ٤٠ سنة ، ثم يستمر بعدئذ تناقصها بغير وقوف حتى تصل إلى حدها الأدنى عند من تجاوزوا السبعين .

لا يحتاج الأمر إلى تفسير فيما يتعلق ببلوغ درجة الإجرام الجنسى أقصى نسبة لها فى السن الواقع بين ٢١ ، ٢٥ سنة . فهذا يرجع بوضوح إلى استيقاظ الغريزة الجنسية والتزايد المطرد فى إفراز غددها عند بلوغ تلك المرحلة من العمر فضلا عما يصاحب المرحلة ذاتها من تطورات نفسانية

سبق أن بسطناها . وإنما التفسير لازم لتعليل ما يطرأ على تناقص هذه النسبة فيما بعـد ، من وقوف أو ارتفاع وقتى ، أثناء المراحل المتأخرة من السن . فيقرر العالم Cazzaniga (فى المجلة الإيطالية لقانون العقاب ـ عدد يوليو وأغسطس سـنة ١٩٣٥) أن درجة الإجرام تتناقص عنـد الشيوخ بفعل الموت إذ يقضى على أشدهم إصابة بالعيوب ، وبفعل السجن إذ يقيم فيه جانب منهم ، وبفعل تجانسهم تحت تأثير التجارب مع الحياة الاجتماعية ، وبفعل تفوقهم فى النضج العقلى وكذلك تخلفهم فى شدة الجسم وحدة العاطفة أى فى القدرة التنفيذية اللازمة لبعض الجرائم ، غير أن الجرائم الجنسية فى سنهم يزيد عددها نسبيا لإصابتهم بأزمة اختلال فى توازن الهرمونات ويعنى بذلك اختـلالا فى توازن إفرازات الغدد . وفضلا عن ذلك الثبات أو الارتفاع الوقتى الطارىء فى درجة الإجرام الجنسى ، تبدو فى المراحل المتأخرة من السن ظاهرة أخرى كذلك هى من قبيل الصورة الشـاذية أو الانقلابية فى إشباع الغريزة الجنسية . فـكيف تفسر كلتا الظاهرتين ؟

إن تفسيرهما يستفاد من تلك الأزمة التى أشار إليها ذلك العالم ، والتى تصيب الإنسان رجلا كان أو امرأة حين تبدأ نضارته الجنسية فى الذبول . فـكما أن المرأة يبدأ نجمها الجنسى فى الأفول من بعد انقطاع الحيض تقريبا ، فـكذلك الرجل تأخذ طاقته الجنسية فى التدهور بين الخمسـين والسـتين من العمـر . هـذا الغروب فى شـمس الجنس حين تدق ساعته ، تنشأ من جرائه أحداث باطنية وتطورات نفسية . .

يفتر إحساس الإنسان بالقوة الشخصية ، وتقل مقاومته للأزمات العصبية ، ويتناقص انسيابه التلقائي واندفاعه الجثماني ، ويضعف ميله إلى التجديد والمغامرة وكذلك تقديره لوجوه المناسبة في الإقدام على العمل . وكثيرا ما يعاوده الخيال العاطفي الحالم المميز لعهود الصبا ، فيفسره هو على أنه افتتاح لآفاق مثالية جديدة ، بينما هو العرض الكاشف عن تراخي الحياة الجنسية الطبيعية ، وقد أظهر العلم أن الوقاع بين والدين أحدهما متقدم في السن قد ينتج عنه طفل ناقص في عقله أو مصاب بعيب في وظائف غدده ، وغالبا ما يكون هذا الطفل آخر حبة في عقود التناسل .

وبالإضافة إلى ذلك ـ وهذا هو الأهم ـ يتحول النشاط الجنسي عن طريقه الطبيعي ويتخذ أوضاعاً شاذة تحلّ محلّ وضعه الطبيعي أو تنضاف إليه . من قبيل ذلك أفعال يائسة من عجب الإنسان بجسمه وهيامه بشخصه ومن إشباع نفسه بنفسه جنسياً ، أو تعلقه بأوضاع خيالية شاذة ، أو إبداؤه ميلا إلى أشخاص من نفس جنسه . ولعل هذا الانحراف الجنسي راجع عند الكبار إلى نفس الظروف التي يرجع إليها عند تحققه بين الشبان . فقد بين الأطباء النفسانيون أن الغريزة الجنسية تجنح عن طريقها الطبيعي لدى الشبان حين يجدون أنفسهم أسرى مكان معين لا يتاح لهم فيه إشباعها مع شخص من جنس مغاير . عندئذ يرتكب بعضهم تحت تأثير هذا الأسر أفعال تمازج جنسي مع أفراد من نفس الجنس ، سواء أكان مكان الأسر سجناً أو مستشفى ، أو غيره

ذلك من أمكنة يتجمع فيهـا سوياً أفراد من جنس واحد . وما دام الأمر كذلك لدى الأسرى من الشبان ، ألا تعتبر من قبيل الأمر بالنسبة للإنسان المسن كذلك ، تلك الحالة التي يوجد فيها حين تعلو التجاعيد سطح وجهه أو حين تلاحقه المرآة بإهاناتها كلما نظر فيها يوماً إلى نفسه ؟ كيف يتأتى له وهو على هـذا الحال الظفر بشخص من الجنس الآخر ليشبع مع هذا الشخص هواه ؟ إنه قد تغير في مظهره ، ولكنه في جوهره لا زال يحس بأنه لم يصبح بعد جثة هامدة ، فتظل تداعبه أحلام المغامرة . يعوزه الجمال ، ومع ذلك لا يكف عن السعي وراء الجمال . يفعل ويقدم ، ولـكن الغالب في ذلك أن يركب مطية الإخفاق . وقد يصاب كذلك بوابل من رشاش السخرية والاستهزاء . فلـكي يطلق سراح نفسه من هذا السجن بغير حوائط ، قد يشذ عن سائر الناس في إشباع هوايته وقد يجرم في سبيل إشباعها ، إصراراً على الشباب وإن مضى ، وعلى إثبات الـكيان ولو أنـكر . وهكذا تتجلى الظاهرة . وقد قلنا ونؤكد القول بأنها أكثر وقوعاً في مرحلة الشباب كما رأينا منها في مرحلة النضج والشيخوخة . بل تبلغ في تلك المرحلة أقصى درجاتها .

بعد ما قدمناه في شأن الحداثة والشباب والشيخوخة ، يحق القارىء أن يتساءل عما عساه يكون لهـذه المراحل من قيمة اجتماعية في الحيـاة الإنسانية . فقد عالجناها من ناحية صلتها بالإجرام كسلوك إنساني شاذ ضار ، ولم نتناولها من ناحية صلتها بغير الإجرام من أنواع السلوك

الإنسانى الطبيعى النافع . ولا شك فى أن هذه الناحية الثانية إنما تدخل دراستها فى علم الاجتماع العام ، أكثر مما تدخل فى علم الإجرام ومع ذلك فلا مانع من إشارة عابرة إليها .

لم يخف على الباحثين الاجتماعيين أن يلاحظوا فى معمعة التيارات المتعارضة بين الناس بالمجتمع الواحد ، وجود تعارض بين فئات أفراده أساسه اختلافهم فى السن . فلا شك فى أن تغاير الحياة الجسمية والنفسية بين الأفراد بتغايرهم فى السن ، من شأنه أن يجعل لكل منهم حسب سنه طابعاً خاصاً فى الميول والرغبات . عن هذا الطابع تنشأ بالضرورة مصلحة معينة يهدف الفرد إلى إشباعها وتعارض مصلحة سواه ممن يختلفون عنه فى السن ومن هنا يتولد نوع من تضارب المصالح إذا نظر إليه سطحياً بدا مقصوراً على الاتجاهات المتعارضة لهذه المصالح ، بينما يتبين من إعمال النظر فيه أنه مستمد مصدره وسبب وجوده من أساس عميق دائم هو بالذات الاختلاف فى طريقة التفكير والشعور .

وفى هذا الصدد يقول الشاعر الإنجليزى Chaucer نقلا عما كتبه فيلسوف الرومان Cicerone فى شأن الشيخوخة De Senectute إنه إذا كان قهر الشيخ بالقدمين ممكنا فإن قهره بالرأس مستحيل . فلا شك فى أن الشيخ محنك بطول التجارب التى مر عليها ، وأنه أسلم تقديراً للأمور وأحكم حساباً للعواقب ، حتى أن الشعوب منذ فجر تاريخها كانت تعتمد فى قيادتها وتدبير شؤونها على مجالس من الشيوخ .

ورأينا أن الشباب يجلب معه موجة صاخبة يبلغ بها الإجرام أقصى

درجاته . ومع ذلك فقد يحدث أن هذه الموجة من حدّة العواطف بدلاً من أن تنحرف بالشاب عن القاعدة فى اتجاه خسيس هو الإجرام ، فقد تنحرف به عنها فى اتجاه جليل هو العبقرية . ولكن العبقرية فى الشباب ليست قاعدة .

فالتاريخ يثبت أن المذاهب المختلفة فى الآداب والعلوم والفنون كانت فى الغالب من عمل الرجال والشيوخ ، وأنه إذا كان للشباب فيها فضل ، فقد كان مقصورا على الدعاية والترويج لها . وفى هذا تتمثل القيمة الاجتماعية للشباب باعتباره أسرع تحمسا وأكثر قابلية للإيمان الأعمى ، وبالتالى خير وسيلة تكفل لمنتجات الفكر ذيوعا وانتشارا . وبديهى أن النضج الفكرى — كما قلنا — يتأخر أوان اكتماله بكثير عن وقت النضج الجثمانى ، وأن هذا الناموس الطبيعى هو الذى يجعل الرجولة والشيخوخة رواءها وبهاءها بالقياس إلى الصبى والشباب ، فحسبهما ما فى هذا من عزاء . ألم يؤلف Victor Hugo جانبا من رواياته وهو فى الخامسة والسبعين ؟ ألم يضع Verdi قطعا من موسيقاه الرائعة بعد أن بلغ السبعين ؟ ألم يرسم Michelangelo روائع من لوحاته الفنية بعد تقدمه فى الشيخوخة ؟ ألم يوال إدارة دفة الحكم والسياسة رجال مثل Gladstone ، Clémenceau بعد أن ملأ الشيب شعر رءوسهم ؟

ثم إن للشيخوخة قيمة اجتماعية ثانية . ففى ذلك التضارب بين مصالح الشباب من جهة ومصالح الشيوخ من جهة أخرى ، يصطدم الاندفاع العنيف للشباب غير المتعقل بلجام من الاعتدال يمسك به

الشيوخ ، فيصبح من فضل هؤلاء الدائم — رغم الازدراء بهم دائما ، ضبط عملية التطور الاجتماعى والسير بها فى طريق طبيعى ينأى بهـا عن كل تطرف .

وأخيراً فقد بقى أن نختم هـــذا الموضوع بكلمة عن شيخوخة الشعوب . فالشعب كالفرد قد يكون شابا وقد يكون شيخا . وقد دلت الأبحاث على أن الشعوب فى طريقها إلى الشيخوخة . ذلك لأنه بفحص جماجم القدامى تبين أن قليلا منها يحمل العلامة المميزة للشيخوخة وهى التحام الخط الفاصل بين العظام ، الأمر الذى يدل على أن الموت كان يدهم الأفراد فى سن مبكر . وعلى العكس فإن تقـدم أساليب العلاج الطبي فى حضارة القرنين التاسع عشر والعشرين كان من شأنه الحد من أسباب الموت المبكر والمضاعفة من عـدد الشيوخ فى الشعب تبعا لظفر أفراده بطول العمر . هـذا هو المراد بقولنا إن الشعب يشب ويشيخ مثل الفرد .

ويعتبر الشعب شابا أو شيخا تبعا لنسبة عدد الشيوخ فى مجموع أفراده . فإذا كانت هذه النسبة منخفضة كان الشعب شابا وكان معنى ذلك أن الموت يعصف بصغار أفراده وأن العمر فيه قصير وإن كانت المواليد فيه عديدة . وإذا كانت تلك النسبة مرتفعة كان الشعب شيخا وكان معنى ذلك أن عمر الفرد فيه طويل وأن المواليـد قليلة ، وأن كتل الرجال المتقدمين فى السن عديدة .

وبديهى أن الشعب الشيخ يختلف فى نفسيته كمجموع أفراد عن

الشعب الشاب ، تبعا لاختلاف النفسيات الخاصة بالأعضاء الداخلين فى تكوينه ، وأن هذا الاختلاف النفسانى يبدو واضحا فى طريقة سلوك الشعب بين الشعوب . على أنه اختلاف يلعب دورا هاما خطيرا فى درجة الإجرام كذلك .

ثانياً – العوامل الخارجية

إن العوامل الخارجية المحيطة بالإنسان بوجه عام وبالحدث بوجه خاص ، يمكن تقسيمها على درجات من حيث نطاقها الزمنى والمكانى . فالمراد بهذه العوامل على الأخص الحالة الفكرية والشعورية السائدة على الوسط المحيط . ذلك لأن الإنسان منذ حداثته إنما تتجاوب أفكاره ومشاعره بدون انقطاع مع أفكار ومشاعر الزمان والمكان اللذين يعيش فيهما . ومن البديهى أن هذه الأفكار والمشاعر التى تؤثر عليه ويجرى التجاوب بينها وبين نفسه ، قد تكون من الناحية الزمنية خاصة إما بالجيل وإما بفترة من الجيل . وقد تكون من الناحية المكانية خاصة إما بنطاق واسع هو نطاق الدنيا جماء فى فترة معينة من الزمن ، وإما بنطاق ضيق يتدرج فى ضيقه من أرض الدولة إلى أرض الإقليم . ويختلف نطاق الأفكار والمشاعر كذلك باختلاف الفئات الإنسانية فى حدود الإقليم المكانى الواحد . فلكل فئة من الأشخاص أفكارها ومشاعرها سواء كانت هذه الفئة اجتماعية أو اقتصادية أو مهنية أو مدرسية أو بلغت فى مداها أضيق الدوائر المحيطة بالفرد وألصقها به وهى دائرة الأسرة . وهكذا تتدرج الأفكار والمشاعر التى يتلقى الفرد تعبيراً عنها

من الوسط المحيط به ، فتنزل فى تدرجها من دائرة واسعة هى الإنسانية جماء إلى دوائر أضيق هى الشعب فثاته الإقليمية ثم فئاته الاجتماعية أى الاقتصادية والمهنية ثم المدرسة فالأسرة .

وقد احتدم النقاش من قديم بين علماء الاجتماع حول التأثير المتبادل بين الفرد وعوامل الوسط المحيط به ، ونشأت فى هذا الصدد نظريتان متطرفتان .

النظرية الأولى تغالى فى تقدير أهمية الوسط حتى أنها تمحو شخصية الفرد فى المجموع . فيرى أصحابها أن الفرد لا يفكر برأسه وإنما برأس المحيطين به ، وأن المشاعر التى تبدو منه ليست إلا صدى المشاعر التى أبديت حوله ، وتجلت صورها أمامه . ليست أفكار الفرد ومشاعره شخصية وإنما هى أفكار ومشاعر الأوساط التى يعيش فيها . وإن معظم الأفراد الذين يتكون منهم كل مجتمع يفكرون ويشعرون على نحو واحد متجانس ، إذ يرى كل منهم أن من صالحه مسايرة الوسط حتى يتيسر له أن يقضى حاجاته منه ، لعلمه بأن معارضة الناس وعدم السير على وتيرتهم نوع من المخاطرة يذهب برضاهم ويجلب سخطهم ويعوق حسن التفاهم معهم ، ولو دقق الباحث النظر فى مختلف الأوساط البشرية لوجد لكل وسط طريقته فى التفكير والشعور ، حتى أنه كثيراً مايضطر الفرد الواحد إلى التلون كلما انتقل من وسط إلى آخر ، كى يتاح له قضاء حاجاته من كل وسط جديد يحل فيه . وحتى مع التسليم بأن الأوساط على اختلافها تتفق فى إيمانها المشترك ببعض المثل العليا الخلقية ، فإنه رغم إجماعها على هذه المثل ، نجد أن كلا منها يلونها على طريقته ، ويظهرها أو يفسرها على الصورة التى تبدو له أكثر من سواها انسجاما مع ميوله وتجاوبا مع مصالحه . وهكذا يتلون الفرد بلون المجتمع ، وتنعكس فى آرائه ومشاعره آراء الآخرين ومشاعرهم حتى لو بدا

له — ويغلب أن يبدو له — أن الرأى رأيه وأنه إنما يبدى شعوراً شخصيا .

ويستطرد دعاة النظرية فى تأييدها بقولهم إن تفكير الفرد محكوم بما وصل إليه التقدم الفنى فى الزمان والمكان ، فطفل اليوم إذ تستخدم أمامه وسائل الاتصال بالبرق أو المسرة أو الطائرة ، يختلف فى تفكيره عن طفل الأمس الذى كان بين الإغريق مثلا يشاهد العربة تسير بعجلة يديرها العبيد . وليس مايتلقاه الطفل من تربية وتعليم إلا نموذجاً صنعه المجتمع نفسه يعتبر بمثابة قالب تصب فيه نفس الطفل ويختلف باختلاف الزمان والمكان . وإن كل من يلج باب الحياة يجد أدوات العمل الفكرى معدة أمامه ، فلا يكون عليه سوى أن يستخدمها . فهو على الدوام يباشر نشاطه بأدوات من صنع الآخرين ، ويبنى تفكيره على أسس وضعها سواه فى فهم مختلف الأشياء والكائنات . بل إن إدراك الفرد وذاكرته — وإن كان الظاهر فيهما أنهما فرديان — يعتبران هما الآخران من صنع المجتمع ، إذ تطبع رسومهما على نسيج من إنتاج المجتمع . بل ان ذكاء الفرد لاوجود له إلا حيث يكون المجتمع ذكيا . وأن رأس مال واحد من الذكاء يختلف ربحه من مجتمع الى آخر باختلاف درجة الذكاء بينهما . وكما يصدق ذلك على الناحية الذهنية فى الفرد ، يصدق أيضاً على الناحية الشعورية فيه . فشعور الفرد بالشرف وبالميل الى الانتقام وبالطمع وبالحسد يرجع الى كون الفرد قد لمس فى سواه مظاهر الشعور نفسه ، والى أن الأشخاص الذين احاطوا به منذ حداثته قد تجلى فيهم هذا الشعور . ومن العبث القول بأن شعور الإنسان راجع اليه وأنه منبعث من نفسه تلقائيا . فهو وان بدا فى ظاهره كذلك ، يعتبر فى حقيقته مفروضا على الإنسان من الوسط . بل ان الحاسة الذوقية والفنية عند الفرد أى الحاسة التى يقدر بها فن العمارة أو الرسم أو الموسيقى أو الرقص ليست

الا صدى الحاسة الاجتماعية ، بل يمكن الاسترسال فى هذا الطريق بقياس أحوال الفرد النفسية فى تجاوبها مع الوسط على أفعال الجسم المنعكسة فى تولدها من المؤثرات المادية . فكما أن وخزة الإبرة تولد فى جسم من يصاب بها فعلا منعكساً هو رعشة آلية أو انقباض جبرى لاخيرة للإنسان فى منعه ، هدفهما الطبيعى تحاشى مصدر الوخز ، يكون الحال كذلك فى مختلف المؤثرات الشعورية من حيث ما تولده فى النفس من آثار آلية ، إذ تعتبر هذه الآثار هى الأخرى أفعالا منعكسة ، ولكنها أفعال منعكسة نفسانية .

ويختلف أحداث اليوم سواء فى العقلية أو فى المشاعر أو فى الميول عن أحداث الأمس ، تبعا لاختلاف الثقافة التى يتلقونها سواء فى المدرسةأو خارج المدرسة فقد كانت وسائل الثقافة القديمة هى الروايات الخيالية وصفحات البطولة التاريخية . أما الثقافة الحالية فقد استحدثت من الوسائل مالم يكن قائما فى القديم مثل السينما والصحف المصورة وألعاب رياضية جديدة كسباق السيارات والدراجات . ولا تخلو الكتب التقليدية فى الاقتصاد من شخصية خيالية يضرب بها المثال هى شخصية روبنسن كروزو الذى ألقت به المقادير فى جزيرة مهجورة عزلاء بعد أن غرقت سفينته ، واستطاع أن يظفر من حطامها ببقية باقية من متاعه . وقد قال كتاب الاقتصاد عنه إنه لا يعتبر مع ذلك فرداً وحيداً فى تلك الجزيرة بل مجتمعاً بأسره يعيش فى فرد . أليست المواد والأدوات التى استطاع انقاذها من صنع المجتمع الذى ولد هو وعاش فيه ؟ أليست كامنة كذلك فى نفسه وفى طريقة تفكيره وشعوره وسلوكه تعاليم ذلك المجتمع أيضا ؟ بل يذهب البعض إلى القول بأنه ليس المجتمع الحاضر وحده منعكسا فى الفرد وإنما ينعكس الفرد

كذلك الإنسانية الماضية كلها اذ تصر على أن تبقى حية فيه ، وليس الأحياء محكومين فحسب بأحياء منهم ، وانما يحكمهم كذلك الأموات .

وفضلا عما تقدم ، يبرز أصحاب هـذه النظرية الاجتماعية المتطرفة حقيقة ملموسة فى مختلف الجماعات البشرية . هـذه الحقيقة هى أن كل جماعة من البشر إذ تجرى على طريقة خاصة فى التفكير والشعور ، لا تعتبر نفسها فى سلوكها هذه الطريقة على حق فحسب ، بل ترى بالضلال كل جماعة أخرى لا تسلك الطريقة نفسها . كل جماعة معتدة بنفسها مقتنعة بأن مبادئها هى وحدها الصائبة وأن كل ما عداه خطأ مبين . ويظهر ذلك أيضاً بالدراسة التاريخية . فما كان حقاً بالأمس يعد اليوم باطلا . ومن الأعمال ما كان يسميه البرابرة فى القديم شهامة وفخاراً ، مع أنه يعد الآن من قبيل اللصوصية وقطع الطريق . وتشبه الجماعات البشرية فى هـذا التضارب بينها ، أفراداً زعم كل منهم أنه خير من أبدعت صنعه يد الخالق ، وكان أحدهم أبيض الوجه والآخر أحمر الوجـه والثالث أسود الوجه ، وعندئذ تصدى أحمر الوجه لزميليه قائلا « إن وجهى خير الوجوه ، لأنه بينما الأبيض خرج من فرن الخالق نيئاً ناقص الطهى ، فإن الأسود خرج منها متفحماً محترقاً . »

خلاصة هـذه النظرية إذن أن المجتمع سيد الفـرد بل أنه سجن لا يستطيع الفرد الإفلات منه . إذ لا يغـير من الأمر شيئاً أن يترك الفرد مجتمعا ويعيش فى غيره ، لأنه يجد كذلك فى المجتمع الذى انتقل إليه سجنا جـديداً . غاية الأمر يختلف المجتمع كسجن للفرد عن غـيره

من السجون ، فى أنه ليس مسوراً بالسياج والحيطان ، وفى أن المقيمين به لا يحسون أنه سجن بفضل الأوهام التى تسود على تفكير الناس وعلى تقديرهم للأمور والتى يخضعون هم أنفسهم لحكمها ، ولعل فى هذا الخضوع خيراً لهم . فكما يكون المجتمع هكذا يكون الفرد .

أما النظرية الثانية فتتجه اتجاها عكسياً إذ تذهب إلى القول بأنه كما يكون الفرد هكذا يكون المجتمع . فقد ينشأ شخصان فى نفس الوسط ويتلقيان تربية واحدة ومع ذلك يختلفان فى طريقة السلوك باختلاف الطبع الفردى لكل منهما . والناس فى ظاهرهم كرمال البحر . فكما أن الرمال يخالها المرء متجانسة متطابقة مع أنه لا توجد واحدة منها كالأخرى ، فكذلك الناس وإن كانوا فى مظهرهم متماثلين ، يختلف كل منهم عن الآخر فى الجوهر . فلكل منهم بنيته الجسمية الخاصة ، ولكل منهم مزاج خاص يتوقف على كيفية أداء غدده لوظائفها . وإلى جانب اختلاف الأفراد فى البنية والمزاج ، يتغايرون كذلك فى الطبع أى فى الاتجاه السائد بصفة دائمة على طريقة كل منهم فى السلوك . فالطبع الذى يميز كلا منهم عن الآخر ، هو تلك الوجهة التى تغلب دائما على سلوك المرء لكونه ولد بها أو لكونه اكتسبها نهائيا فدخلت فى تكوينه النفسانى بفعل الظروف المحيطة ، والتى يتخذها سواء إزاء العالم المادى المحيط وما يعرض فيه من صعاب وعقبات تستدعى حلا وتذليلا ، أو إزاء العالم الاجتماعى ومن فيه من أناس يدخلون فى علاقة معه ، أو إزاء العالم النفسانى الداخلى وما يجيش فيه من شعور بحاجات ناشئة من الغرائز

الأصلية الدفينة . فمن مجموع البنية والمزاج والطبع ، تتكون للإنسان شخصيته الخاصة المميزة له عن شخصيات الآخرين .

والشخصية النفسية تتكون من ذاتيتين : الذاتية الشعورية (أو القلب) والذاتية الذهنية (أو العقل) . واختلفت تقسيمات علماء النفس للشخصيات سواء على أساس الذاتية الشعورية أو على أساس الذاتية الذهنية . وقيل إن الأعراض الكاشفة عن الجنون تعدّ صورة مكبرة لأعراض نفسية توجد كذلك في الأشخاص الطبيعيين . والظاهرة النفسية الواحدة إذا وجدت في الفرد بقدر معتدل كان الفرد طبيعياً . غير أنها كثيراً ماتوجد إما ناقصة عن قدر الاعتدال وإما زائدة عن هذا القدر ، وفي الحالين تخرج الفرد من عداد الأشخاص الطبيعيين . وقدر الاعتدال يقع عادة بين حد أقصى تصبح الظاهرة مرضية إذا علت عليه وحدّ أدنى تصير الظاهرة كذلك مرضية إذا نزلت عنه . فظاهرة الإحساس بالكيان الذاتي مثلا لها حدّ أقصى من الطمع وحدّ أدنى من الزهد ولها كذلك حدّ أقصى من الكبرياء وحدّ أدنى من التواضع . وظاهرة التجاوب الوجداني لها حدّ أقصى من الرغبة في البرّ وحد أدنى من الرغبة في السوء . وظاهرة التعبير الخارجي لها حدّ أقصى من التبجح السافر وحدّ أدنى من المداراة والرياء . وظاهرة المزاج لها حدّ أقصى من الفوران المنشرح وحدّ أدنى من الركود المنقبض وظاهرة الانفعال لها حد أقصى من سهولة التأثر وحد أدنى من عدم الإحساس الخ ....

ولا يصدق هذا على الناحية الشعورية فحسب ، بل كذلك على الناحية الذهنية بالنسبة لملكة الوعي والاستيعاب والحكم على الأمور . وفيما يلي نورد على سبيل المثال بعض تقسيمات العلماء للأفراد من الناحية الشعورية .

فيقسمهم فرويد إلى عاطفى ومزهو ومتهيب . العاطفى هو الذى بدافع الإفراط فى غريزته الجنسية يميل إلى حب الآخرين وإلى أن يكون منهم محبوبا . والمزهو هو الذى لاهمّ له سوى أن يصون ذاته ويحقق لنفسه بكل الوسائل تفوقاً على الآخرين . والمتهيب هو الذى تختنق لديه مشاعره الغريزية لفرط المفعول الذى تحدثه بها الطبقات السامية من نفسه ، حتى أنه لايقدّم رجلا إلا ليؤخر اثنين ، ويحسب لكل فعل حساباً عسيراً ، ويستولى عليه الجبن من قوة داخل نفسه أشد ارهاباً له من قوة السجّان . وهناك من الأفراد نوع رابع مختلط ، يجمع أكثر من صفة من هذه الصفات . وكثيراً ماتظهر الهستيريا بين العاطفيين ، ويظهر الإجرام بين المزهوين ، وتظهر حالات مرضية من الضيق العصبى بين المتهيبين .

وينقسم الأفراد فى نظر العالم السويسرى Jung إلى منطلقين ومنطوين . فالمنطلق هو الذى يكاد يعيش خارج نفسه لفرط تجواله بين الأمكنة واحتكاكه بالأشخاص . فهو كالسائح الذى لاهمّ له سوى أن يطرق السبل ويكشف المجاهل ويمرّ فى مختلف بلاد الدنيا مرتاداً كل زواياها وأركانها . أما المنطوى فهو من يعيش داخل نفسه فى عالم عامر هو الآخر ولكن بأشخاص وأشياء من صنع تصوره لا من واقع الحقيقة .

ويعزى هذا الاختلاف بينهما على الأخص إلى عوامل الوراثة وما قبل الولادة . وقد قيل إن الكتابة تكشف عن انتماء الكاتب إلى أحد هذين النوعين . فإذا كانت تميل إلى اليمين متفقة فى ذلك مع حركة الذراع إذ ينفتح ليستقبل الدنيا كان كاتبها منطلقاً . أما إذا كانت تميل إلى اليسار متفقة فى ذلك

مع حركة الذراع الذى يَنضم إذ ينطوى كل شىء ، كان كاتبها منطوياً . وقيل كذلك إنه إذا كانت المقاطع العليا للكلمات المكتوبة كبيرة نامية دلّ ذلك على أن كاتبها منطوى تسود ذهنه وروحه النظريات المجردة . أما إذا كانت كذلك المقاطع السفلى دلّ ذلك على أن الكاتب منطلق ذو نظرة مادية متفقة مع الأمر الواقع . وقد وضع العالم Kretschmer ما يشابه هذا التقسيم . وفى سنة ١٩٣١ طبق تقسيمه عالم الإجرام Benneka على ١٥٠ مسجوناً فى السجون النمساوية درست طباعهم ، فتبين أن نسبة المنطوين ممن لا يقبلون الإصلاح فيهم تبلغ ٥٨٪ بينما بلغت نسبة المنطلقين منهم بالمعنى الصحيح ١٢٪ .

ويقسم العالم Szondi الأفراد إلى شاذ جنسيا وذى طابع تشنجى وذى طابع هستيرى وذى طابع انطوائى ، وذى طابع شرودى ، وذى طابع انقباضى وذى طابع هيامى . فالشاذ جنسيا هو من يميل إلى أفراد من نفس جنسه أو من يلذ له إشباعا لشهوته الجنسية إلحاق الأذى بالآخرين أو تحمل الأذى من الآخرين . ويتميز بالرقة والخضوع إذا كان من النوع الأول ، وبالتعدى والتعطش الى السيطرة اذا كان من النوع الثانى ، وبالسلوك المثير للاستياء والغضب اذا كان من النوع الثالث . أما ذو الطابع التشنجى فيتميز بفيض زائد من حدة المشاعر . وذو الطابع الهستيرى يتميز بفيض زائد من الأحاسيس المرهفة وافراط التعبير عن الوجدان . وذو الطابع الانطوائى يتميز بالميل إلى الاعتزال وإلى العيش فى عالمه الداخلى وبالاعتداد والزهو بالنفس . وذو الطابع الشرودى يتميز بأن ذهنه شارد فى عالم بعيد عن الحقيقة من صنع خياله وتصوره . وذو الطابع الانقباضى يتميز بمغالاته في الاستسلام لمختلف الأحاسيس

والخضوع لتأثيرها ، وكذلك بالميل إلى التكديس . وذو الطابع المياًلى يتميز أيضا بالميل إلى تكوين المجموعات وتكديسها وإلى النهم والشراهة .

ويقرر العالم نفسه أن هذا التقسيم له أهميته فى تفسير المهنة التى يختارها كل فرد لنفسه . فالشاذ جنسيا ذو الميل إلى أفراد من جنسه ينزع إلى مهنة الحلاق أو المغنى أو الراقص أو الخادم الشخصى ، والشاذ جنسيا ذو الميل إلى إيذاء الآخرين ينزع إلى مهنة الطبيب البيطرى أو الجورجى أو طبيب الأسنان أو قاطع الأحجار أو لاعب القوى . أما ذو الطابع التشنجى فيميل إلى مهنة الطيران أو البحرية بل إلى مهنة الدين أو المساعدة الاجتماعية . وذو الطابع الهستيرى يميل إلى الفن أو الهزل أو السياسة . وذو الطابع الانطوائى يهوى مهنة التدريس أو المحاسبة أو الحفر أو الرسم . وذو الطابع الشرودى يهيم بالانشاء والتنظيم ولذا يحترف مهنة طب النفس أو الموسيقى أو الكيمياء بل مهنة القضاء أو التحقيق أو المحاماة . وذو الطابع الانقباضى يتجر بالمواد القديمة أو القديمة أو الأثرية أو يشتغل بمهنة النقد وقد يحترف من المهن ماهو غاية فى الوضاعة . وذو الطابع الميالى قد يشتغل بعلم أصول اللغات أو بمهنة الخدمة فى المقاهى الخ . .

ويتحدث علماء النفس عن نوع من الناس يطلقون عليه اسم « المغضوب » وهو الذى قد يظهر بين عظماء الرجال فيسجل له التاريخ غضبته ، وقد يظهر من بين الرعاع وذلك حين تبدر منهم فى الاضطرابات أفظع أفعال الوحشية تحت ستار الازدواء النبيل بالظلم أو الكفاح فى سبيل العدل الاجتماعى .

ويربط العلماء بين المغضوب وبين ظاهرة التشنج العصبى ، منذ أن تحدث لومبروزو فى ايطاليا عين سماه بالمجرم المتشنج . فيقال عن المتشنج العصبى إنه

سهل الانزلاق الى أفعال العنف والاساءة والى احداث الحرائق ومشاهد القبح ، أو الى سلوك أقل من ذلك عنفاً مثل اغتصاب الصغار والمواقعة بالإكراه والأفعال الفاضحة ، وإنه إذا كان يعمل فى الخدمة العسكرية ، يتخصص فى أفعال التمرد والعصيان . فالأزمة التى يصاب بها المتشنج العصبى تحت تأثير مرضه يشبهها سلوك الغضوب حين يقع فريسة لسورة غضبه ، حتى أن العلماء قالوا عن الغضوب إنه شبيه بالمتشنج تمييزاً له من المتشنج الحقيقى ، ويحصر العالم الايطالى Levi-Bianchini الفرق بين الاثنين فى أنه بينما المتشنج الحقيقى ، تغلب على دائه طبيعة جسمية عضوية ، يتميز الغضوب بأن شذوذه نفسى بحت .

ويعزو هذا العالم الايطالى طبع الغضوب الى جروح نفسية قديمة ترجع عادة الى سبب جنسى أو الى معارك نفسية داخلية لاشعورية أو الى أحوال نفسية ناشئة من أحداث خارجية أحدثت ألما أو فزعا . ويتخذ شذوذه هذا مقره فيما يسمى Mesencefalo أى الفص الأوسط من المخ .

ويقرر العالم Stekel أن التشنج العصبى الحقيقى يرجع أصلا الى أسباب نفسية وأنه يولّد ميلا اجراميا قويا يطرحه العقل الواعى كما لو كان ينزع عن نفسه حملا لايطاق ، وأن الأزمة التشنجية لا تكون الا بديلا عن الفعل الاجرامى . وتجمع بين المتشنج العصبى والغضوب صفة مشتركة هى — كما يقرر العالم الايطالى السالف ذكره — الآلية اللاشعورية .

ويقسم العالم الايطالى Del Greco الغضوبين الى غضوب غير مؤذى وغضوب شتّام وغضوب قاسى فظ وغضوب زائف . فالغضوب غير المؤذى هو الذى يصيح ويلوّح من وقت الى آخر ويضرم ثاراً فى قش سرعان

ما تطلق ، ويوجد منه كثيرون فى جمهور الناس وإن كان يقلّ مثله فى طليعتهم . والغضوب الشتّام كثير الكلام يجيد الإهانة ويجد فى الشتائم ما ينفس عن صدره ويوجد منه كثيرون فى وقت الأزمات والاضطرابات وتغص به الميادين والتجمعات كما يظهر فى أعمدة الصحف اليومية . والغضوب القاسى الفظ وهو أخطرهم هو من يجعل لقسوته وفظاظته مبرراً من العدالة والخلق ويندفع إلى أفعال العنف والاعتداء والتحرش ، ويوجد منه كثيرون فى الماضى والحاضر كما لن يخلو منه المستقبل . أما الغضوب الزائف فهو من يوجه الإهانة ويرفع صوته وإنما فى فتور بارد ويقصد التخويف .

وقد يظهر الغضوب بين الكتاب والروائيين وذلك حين تنحرف الكتابة اللاذعة إلى مجرد إشباع شهوة الغضب على شخص ما وإلى الإيذاء والإيلام تنكيلا به دون أن يكون هدفها تقويماً أو تهذيباً ، ولو كان هذا الشخص وهمياً من صنع خيال الكاتب . من قبيل ذلك أن يجرى أحد الكتاب على لسان شخصية من شخصيات كتابه قولا تُقصد به امرأة متبرجة فى استخدامها العطر وهو أن الكلب يرسل هو الآخر رائحة عطرة لو أنه تعطر مثلها . وعديدة أمثلة ذلك فى كتابات الكتاب . ويرى كثيرون من علماء النفس أن الغضوب مصاب بعيب فى إفرازات غدده ولا سيما الغدة الدرقية .

ويشرح العالم Le Senne بعض الخصائص المميزة الغضوبين فيقول بوجود مميزات معينة فيهم بنسبة أكبر من وجودها فى عامة الناس .

من ذلك الإفراط في الحركة ، والاشتغال بأمور عديدة ، والرغبة في التغيير ، والإكباب على العمل ، وسهولة الاندفاع ، والميل إلى المبالغة في المظاهر الخارجية ، وحضور الذهن ، والاستعداد لإسداء المعروف .

ولعل الخصيصة الأخيرة ترجع نسبتها الكبيرة بين الغضوبين إلى محاولة الغضوب أن يهوّن من الأثر السيء الذى أحدثه في الغير سورة غضبه ، لا سيما لأنه كثيراً ما يدرك بعد زوالها أنه كان مبالغاً فيها . ويقرر العالم نفسه أن الغضوبين يتساوون تقريباً مع عامة الناس في خصائص معينة منها مدى السرعة في الاستسلام لعوامل التثبيط ، والحاجة إلى اللهو ، والرغبة في ملذات المائدة .

وعلى العكس يقرر ذلك العالم أن الغضوبين توجد بينهم بعض الخصائص بنسبة أقل من وجودها في الكافة مثل الهدوء ، والاتزان ، وطول الاحتفاظ بالحقد والميل إلى الانطواء على النفس .

كل ما قدمناه من آراء ونظريات يظهر كيف يتباين الأفراد فيما بينهم من حيث الذاتية الشعورية . على أن تباينهم لا يقتصر على هذه الناحية بل يشمل كذلك — على ما سنرى — الذاتية الذهنية .

فيرى علماء النفس أن الذاتية الذهنية تقوم على ملكات ثلاث هى الذاكرة والخيال والحكم . وقد شبه Cyrano De Bergerac هذه الملكات بأنهار ثلاثة . النهر الأول وهو أوسعها هو الذاكرة وينتهى شطآه بالبيناوات . والنهر الثانى أضيق من الأول ولكنه

أعمق ، وهو الخيال ، وفيه تبرق رمال ذهبية كثيرة . والنهر الثالث وهو أصغر الأنهار ، هو الحكم ، ويبدو ماؤه كما لو كان ثلجاً . فكل فرد توجد به الملكات الثلاثة ، كما أنه كلما زادت لديه الذاكرة نقص الخيال وكلما تضاعف لديه الخيال نقصت الذاكرة . ويختلف الأفراد اختلافا بينا فى نصيبهم من كل ملكة من هذه الملكات .

هذه النظريات التى قدمناها هى بعض من كل يظهر التباين فى الطبيعة بين الأفراد الداخلين فى تكوين المجتمع . فهى تعزز الرأى القائل بأهمية العامل الفردى وبأنه كما يكون الفرد هكذا يكون المجتمع .

غير أنه من الواضح بجلاء أن النظرية الاجتماعية والنظرية الفردية لا تخلوان كلتاهما من مغالاة وتطرف ، وأن الحقيقة وسط بينهما ، إذ لاشك فى أن العامل الاجتماعى والعامل الفردى يتضافران معا فى توجيه الإنسان وتكوين سلوكه بحيث لا يمكن بحال ما تجاهل أحدهما . وقد ظهرت فى هذا الاتجاه المتوسط عدة نظريات نشير فيما يلى إلى بعض منها :

فيقرر العالم الإيطالى Buscaino أن سلوك الإنسان هو ثمرة التفاعل بين عوامل داخلية وعوامل خارجية ، وأن نصيب كل من هذه العوامل فى ذلك التفاعل ، تختلف نسبته من فرد إلى آخر وباختلاف الظروف التى تحيط بالفرد الواحد . فهو يقسم العوامل الموجهة للشخصية الإنسانية إلى عوامل خارجية بمعنى أنها خارجة عن جسم

الإنسان نفسه ، وإلى عوامل داخلية بمعنى أنها تستمد مصدرها من هذا الجسم . وليست العوامل الخارجية فى نظره إلا التأثير الدائم الذى يحدث فى الإنسان دون شعور منه بفعل الوسط الفكرى والخلق المحيط به ويبدأ بالأسرة .

أما العوامل الداخلية فيقسمها إلى عوامل داخلية مخية وعوامل داخلية غير مخية . فالعوامل غير المخية هى طرق أداء الأعضاء الداخلية لوظائفها ولا سيما الغدد من حيث إفرازاتها المختلفة ، إذ لاشك فى أن لذلك أبلغ الأثر على سير الحياة النفسية سواء فى الجانب الذهنى منها أو فى الجانب الشعورى .

والعوامل الداخلية المخية تنقسم بدورها إلى عوامل مخية خارجة عن قشرة المخ ترجع إلى وظائف تلك الأجزاء المخية التى لا تكون جزءاً من هذه القشرة ويراد بها على الأخص قاع المخ والفص الأوسط منه Mesencefalo وإلى عوامل مخية قشرية تتعلق بالقشرة المخية نفسها من حيث نموها ومن حيث نشأة وتطور مختلف الظواهر الفكرية تبعاً لهذا النمو .

ويذهب علماء الوراثة إلى القول بأن الطبيعة الموروثة للفرد ترسم له القاعدة التى يجرى على مقتضاها التجاوب بينه وبين عوامل البيئة المحيطة ، فى مختلف المراحل التى يمر بها إذ ينمو ويتقدم فى العمر ، وأنه بينما تعتبر هذه الطبيعة بمثابة القاعدة التى يسير عليها السلوك فى جوهره ، لا تؤثر عوامل البيئة إلا بقدر محدود يكاد يكون قاصراً على رسم

الشكل الذى يتخذه السلوك فى مظهره .

وحتى الأسرة التى تضم الطفل فور أن يرى نور الحياة ، يختلف تأثيرها على الطفل باختلاف طبيعته الموروثة حتى أنه كثيراً ما يختلف أبناء الأسرة الواحدة فى طباعهم رغم تنشئتهم فى نفس الظروف .

ومن يتابع سلوك الصبيان حين تضمهم مدرسة واحدة ، يلاحظ أن كلا منهم ينجذب إلى آخر على شاكلته بحيث يكونون داخل المدرسة جماعات متميزة . ويشعر كل فرد ينتمى إلى جماعة ما إما بنفور وإما بعدم اكتراث إزاء أفراد الجماعات الأخرى . ويجرى بين كل جماعة والأفراد الداخلين فى تكوينها تأثير متبادل يغلب أن يقوم على المماشاة والتقليد ، ويجرى بينها وبين الأفراد الداخلين فى تكوين غيرها نوع من التعارض والتضارب . فبين الانجذاب والنفور وبين المسايرة والخروج وبين التمرد والخضوع تجيش بنفس كل صبى مشاعره ويبدو فيها واضحا الفعل المشترك الطبيعة الموروثة والبيئة المحيطة سويا .

ويستشهد العالم الايطالى Niceforo فى بيان الأثر المشترك للطبيعة الفردية والبيئة الخارجية بكلمات الفيلسوف La Boëtie إذ تحدث عن طريقة تهذيب الجنس البشرى بقوله « إن لكل شجرة طبيعتها الخاصة وإنها تجيد الاحتفاظ بهذه الطبيعة كلما تركت لحالها ، غير أنها تتخلى عنها لتنتج ثمرا مختلفا لم يكن من ثمارها ، إذا أحدث لها التطعيم ، وإن الحشائش لكل منها خصائصها وطبيعتها ونوعها المتميز ، غير أنه فضلا عن ظروف كالجليد والطقس وطبيعة التربة ، نجد أن يد البستانى كذلك

تشذب أو تمس بالنص كيانها » . وقد أضاف الفيلسوف نفسه إلى ذلك قوله بأن رجالا من نفس المادة البشرية منهم من كانوا مواطنين أحراراً لمدينة البندقية ومنهم من كانوا عبيداً أذلاء فى الشرق . وأنك إذا دخلت فى زمرة بعضهم شعرت بأنك فى مدينة من مدن الناس بينما تشعر إذا دخلت فى زمرة البعض الآخر كما لو كنت فى حديقة الحيوان ، لا لشىء إلا لاختلاف البيئات الفكرية والروحية التى عاشوا ويعيشون فيها . ويشبه هذا التغاير بين النوعين من البشر ، ما حدث من اختلاف بين كلبين أخوين حين تمت تنشئة أحدهما بإطعامه لحما ، وجرت تنشئة الآخر بمناولته مرقا ، فصار الأول ماهرا فى تعقب حيوانات الصيد ، بينما شب الثانى عاجزاً عن مجاراته فى نفس المضمار .

تلك بعض النظريات المتوسطة بين التطرف فى إظهار أهمية العامل الاجتماعى ، والتطرف فى إظهار أهمية العامل الفردى . ونرى أن هذا الاتجاه المتوسط هو الجدير بالاعتبار ، فقد أصاب العالم Niceforo الحق حين قال إن كل ضغط خارجى توجد تحته أو بجانبه أو ضده الشخصية التى ولد الفرد بها ، وأن ذلك الضغط مهما بلغ مداه لا يمكن له أن يسحق هذه الشخصية أو يمحوها . وفيما يلى نعرض بالتفصيل نظرية هذا العالم الجليل .

فيقرر Niceforo أن قياس الخصائص الجسمية والنفسية للأفراد أثبت أن الفرد الطبيعى من جميع الوجوه لا وجود له . وأظهرت التجارب ذلك سواء فى قياس الخصائص الجثمانية مثل البنية والوزن والصدر والقوة

العضلية وقدرة الرئتين وطول الاطراف وحجم الوسط ومدى اتساع الوجه ، أو فى قياس الخصائص النفسانية مثل سرعة الحساب ودرجة الانتباه ومدى الترابط بين الافكار والقدرة الإستيعابية للذاكرة . فيكاد لا يوجد أحد تتوافر فيه جميع هذه الخصائص بالقدر المعتدل المتوسط ، لأنه إذا وجدت فيه بعض الخصائص على هذا القدر ، فإن القياس يسجل فى البعض الآخر منها إما زيادة عن المتوسط المتوافر فى معظم الافراد وأما نقصانا عن هذا المتوسط . ومن ثم فالرجل الطبيعى على وجه مطلق الكامل فى كل ناحية من نواحيه لا يوجد . وإذا كان الناس قد اعتادوا استخدام هذا التعبير ، فانهم يقصدون به على كل حال ذلك الرجل الذى يعتبر معتدلا فى معظم أو فى أهم خصائصه الجسمية والنفسية ، وإن كان لا يخلو من عيب يشوب فيه خصيصة أو أكثر من هذه الخصائص . فهو فى نظرهم طبيعى على وجه الترجيح والتغليب ولا يمكن أن يكون كذلك من جميع الوجوه .

وكلنا يعلم أن الفرد مهما كان طبيعيا لا بد فيه من نقيصة تعتور الناحية الشعورية فيه أو الناحية الذهنية . فقد يكون مغاليا فى عاطفة من العواطف أو تظهر فيه مبادىء فساد فى أحد اتجاهاته الغريزية ، أو يبدو منه ميل إلى الانقباض أو الشرود ، شديدا كان هذا الميل أو طفيفاً . وقد تشوبه من الناحية الذهنية أفكار متسلطة ، أو يكون قاصرا عن فهم أنواع معينة من النظريات الفكرية أو الاحداث الواقعية . وليس أدل على وجود فكر متسلط لدى كل فرد من أنه كلما تكشف عن ذلك

الحياة اليومية ـ لا يرى ولا يحس إلا ما يتجاوب مع فكرته كما لو كان كل ما عدا ذلك لا وجود له . وكثيرا ما يشذ الفرد فى مظهر عارض من مظاهر سلوكه ، ولا يحول ذلك دون اعتباره فردا طبيعيا بالنظر إلى سلوكه فى مجموعه .

مفاد ذلك أن الفرد الطبيعى بالمعنى المطلق لهذه الكلمة ليس إلا صورة خيالية ، وأن الكية الضخمة من الناس يكونها أفراد يشبهون هذه الصورة فى معظم صفاتهم النفسية ومعظم المظاهر التى يتخذها سلوكهم الاجتماعى ، غير أن فيهم من يغايرها ويشذ عنها إما ليفوقها وإما لينزل عن مستواها ، فيكون فى الحالة الأولى ساميا وفى الحالة الثانية وضيعاً . وليس هناك إنسان طبيعى فى كل شىء ، وإنما يوجد أناس يمكن اعتبارهم طبيعيين .

بناء على هذه المقدمات ، يرى العالم Niceforo تعريف الرجل الطبيعى على أساس آخر له أهميته القصوى من ناحية علم الإجرام . هذا الأساس هو التطابق أو التنافر مع القواعد الاجتماعية للسلوك . فيكون الرجل فى نظره طبيعيا إذا التزم قواعد المجتمع أو سار عليها ، ويكون غير طبيعى إذا خرج عليها أو حاد عنها . وهو لذلك يقسم الأفراد إلى مجانسين وخوارج . والخوارج بدورهم على أنواع ، تضمهما طائفتان رئيسيتان ، هما طائفة الخوارج وضاعة من جهة وطائفة الخوارج سمواً من جهة أخرى . فالخارج الوضيع يتدرج فى مدى الوضاعة من عديم أخلاق يعصى قواعد اللياقة أو أدب السلوك ، إلى قاطن السجن أخل كذلك

بقواعد القانون . والخارج سموا هو الذى يتميز عن سواد الناس بسلوك يقطر خيراً على الآخرين مصدره إما عاطفة بر أو عبقرية علم أو تقوى من الدين . وأساس الاختلاف بين طائفتى الخوارج هو الحالة التى توجد عليها النفس من طبقتين احداها أساسية والأخرى اضافية . فالطبقة الأساسية مكونة من الغرائز الأصلية وما تولده من شعور بحاجات تنحصر فى اشباع الذات . والطبقة الاضافية مكونة من الغرائز الثانوية التى تنشأ من صقل وتهذيب الغرائز الأصلية وتولد شعوراً بحاجات تهدف الى اشباع الغير. فحين تكون الطبقة الأساسية طاغية لكون الطبقة الإضافية منعدمة الوجود أو ناقصة التكوين ، تجعل النفس من صاحبها أحد الخوارج وضاعة ، ويكون مدى خروجه على أوضاع الجماعة ، متوقفا على مدى الضآلة فى نصيب نفسه من الطبقة الأخيرة . أما حين لا تقف الطبقة الإضافية عند حد مقاومة الطبقة الأساسية والتقييد من قوتها العاملة ، وإنما تتجاوز هذا الحد وتطغى عليه بحيث تصبح هى نفسها الباعث المحرك الى السلوك ، فعندئذ تجعل النفس من صاحبها أحد الخوارج سمواً . وبين الطائفتين المتطرفتين من الخوارج ، توجد طائفة ثالثة تضم من يسمون بالخوارج الممكن اهمالهم . وهؤلاء هم الذين يخرجون على أوضاع الجماعة فى أمور ليست ذات بال بحيث لا يحس بخروجهم عليها غيرهم هم أنفسهم ، ولا يصل بهم السلوك الى حد مخالفة قواعد ذات صفة الزامية مطلقة . ويوجه العالم نفسه النظر إلى نوع من خوارج الناس يبدو فى الظاهر سامياً مع

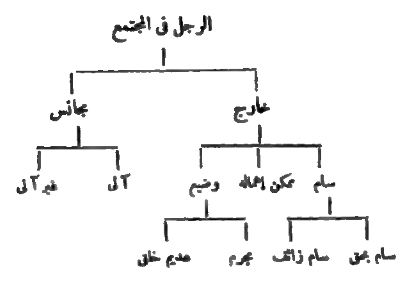
أنه فى حقيقته وضيع . هذا النوع يشبه ذئاباً فى ثياب حملان ، لكون أفراده يخلعون على مسلكهم طابعاً خداعا من البر أو المثالية أو العبقرية أو السذاجة وحسن القصد ، فى حين أن المحرك الحقيق لهم هو الغرائز الأساسية الدنيا وما توافه — حين تكون طليقة من كل قيد — من حوافز لا تتمشى بمقتضيات الخير وتتعارض معها . أمثال هؤلاء إذ يدخلون حقيقة فى زمرة الوضيعين يمكن لهذا السبب تسميتهم بالخوارج ذوى السمو الزائف .

ويستأنف العالم حديثه عن طائفة الخوارج فيقول إنها لا تضم فحسب من سبق الكلام عنهم وهم من أصحاء العقول ، بل يدخل فيها كذلك المجانين جميعهم ، والمجانين هم الآخرون على أنواع . ويمكن تقسيمهم على نفس الطوائف الثلاث الخاصة بالخوارج الأصحاء عقلا والتى تناولناها فيما تقدم . فمنهم خوارج وضاعة ومنهم خوارج سموا ومنهم خوارج يمكن إهمالهم . وهم جميعاً بمنأى عن تفكير الجماعة وشعورها وعن مجموع القواعد المرعية فيها إذ أنهم يعيشون فى عالم من صنعهم ، ويعتبرونه رغم كونه داخلياً محضاً ، بمثابة العالم الخارجى الواقعى ، وبين حدوده وعلى هديه يسلكون . والخوارج فيهم وضاعة هم الخطرون والمجرمون . والخوارج سموا هم الذين يتخذ اعتدادهم بالمثالية صورة مرضية . والخوارج الممكن إهمالهم هم الذين لا ينطوى جنونهم فيما يتخذه من مظاهر على أى اعتداء موجه ضد الجماعة .

بعد الكلام عن الخوارج يتحدث العالم عن المجانسين ، فيقول أن المجانس هو الذى يذعن طوعا لعرف الجماعة ويطيع قانونها وقواعد السلوك فيها ويتكون منه السواد الغالب فى الناس . وقد صور أحد الكتاب رجلا بطلا يرجع الفضل فى بطولته إلى جمهور المجانسين . فقال عنه إنه كان يفوز بالتصفيق والإعجاب كناقد فنى وخطيب وشاعر ونائب يمثل الشعب ؛ مع أنه لم يكن فى حقيقته إلا آلة حديد وصلب تحوى فى داخلها سلسلة اسطوانات كل منها تردد حديثا يصادف لدى سامعيه هوى إذ يستخدم عبارات من المألوف أن يصفق الشعب لها وأن يستعذب المتوسطون من القوم سماعها . هذا شأن المجانسين ومن يفوز عليهم بالزعامة ، فيكاد يكون كل منهم رجلا آلة ، غير أنهم فى حقيقتهم متغايرون وأن كانوا فى ظاهرهم متماثلين متطابقين ، يبدو عليهم أنهم جميعا آلات بشرية مع أن كلا منهم يعانى داخل نفسه صراعا . حقيقة إن منهم من يساير قواعد الجماعة لمجرد أنه خامل كسول لا يرغب فى بذل ما يتطلبه غير ذلك من جهد ، وإنما الكثيرون منهم يجارون الجماعة بفضل طبقات سامية فى تكوين نفوسهم تقهر القوة الدافعة لغرائزهم الأساسية الأصليه ، ولا شك فى أن هذا القهر لا يتم بذات النظام والانسياب اللذين يتميز بهما الجهاز الآلى فى سيره ، فالإنسان ولو كان مجانساً كائن ذو روح ، وإذا كان فى ظاهره طائعا فقد يكون فى داخله عاصيا ، وكثيراً ما تساوره رغبات الخروج على الأوضاع المستقرة فى الجماعة ، ولكنه يحمل مع ذلك نفسه على كبت تلك الرغبات ، ويخضع على مضض لهذه الأوضاع تحاشيا لما يجلبه الحيد عنها ، وفى سبيل ذلك ، كثيراً ما ينفس عن رغبات العصيان بسبل أخرى لا تجر له أجزيه وإن كانت هى الأخرى من قبيل التمرد ، ولكن التمرد الذى يتمثل فيها لا يبلغ الحد الجسيم الذى يبرر الاكتراث بها ؛ إذ تكون

بمثابة منافذ تفرج بالانطلاق خلالها نفس ضيق عليها الحرج .

وفيما يلى رسم وضعه العالم Niceforo ليصور به طوائف الأفراد على النحو الذى حددها به والذى بسطناه فيما تقدم .



ثم يقرر العالم الحقائق الآتية :

أولا : أن الوسط الاجتماعى والنفسانى ولو كان واحداً بالنسبة لجميع أفراد جماعة ما ، يحيط بكل منهم ويداوم الاحتكاك به منذ نشأته ، فإن مدى تأثيره على كل فرد منهم ، يتوقف على نوع الشخصية التى له من ناحية ما هى مطبوعة عليه من استعداد للمجانسة أو استعداد للتمرد والخروج .

ثانياً : أنه طبقاً للناموس الطبيعى الذى يحكم الاختلاف بين الأفراد فى الجسم والنفس ، يتراوح استعداد كل منهم للمجانسة أو

للخروج بين حد أقصى وحد أدنى ، ويختلف نصيب كل فرد من هذا الاستعداد ــ إلى حد ما ــ عن نصيب غيره .

ثالثاً : أن الدرجة القصوى فى الاستعداد للخروج على قواعد الوسط الاجتماعى أى الحالة التى يكون فيها الاستعداد لمجانسة هذا الوسط منعدما ، لا تتوافر إلا فى قلة من الأفراد .

رابعاً : أن كل شخص تتنازع نفسه ذاتيتان : ذاتية فردية وذاتية أجتماعية ، وأن سلوكه هو خلاصة التفاعل بين هاتين الذاتيتين . وإذا كان السلوك فى بعض الأحوال وليد الذاتية الفردية ، فإنه فى معظم الأحوال ناتج من الذاتية الاجتماعية أو على الأقل من حالة توازن بينها وبين الذاتية الفردية ينجم عنها هدوء وسلام نفسيان .

خامساً : أنه لا يغيب عن البال الضغط الذى تحدثه ظروف استثنائية قوية مثل الأزمات الاجتماعيـة والاقتصادية . وما يترتب على هذا الضغط من تأثير ولو وقتى فى درجة استعداد الأفراد للخروج أو المجانسة .

سادساً : أن الذاتية الفردية هى المصفاة التى يمر أو يحاول المرور خلالها الوسط الاجتماعى والنفسانى ، وأن طبيعة تلك الذاتية هى التى تتوقف عليها عملية هذا المرور من ناحية كونه يتم كلياً أو جزئياً أو من ناحية كونه لايتم على الإطلاق .

مفاد ما تقدم أن كل فرد فيما يراه ويحس به ، إنما يحول العالم الخـارجى الذى يعيش هو فيـه ، تحويلا يتفاوت مداه تبعاً للمكانة

الشخصية ودرجة استعداده لتلقى مختلف المؤثرات المحيطة ، وأن الصورة التى تخلص له من كل ذلك ، وإن بدت لتفكيره الساذج مادية واقعية ، ليست فى حقيقتها إلا فردية شخصية .

ويستأنف العالم Niceforo بعدئذ عرضه لنظريته بحديثه عما يسمى « الرأى الشخصى » . فيقول أن البعض يعرفونه بأنه الصورة التى يتخذها التعبير عن مصلحة الفرد الشخصية سواء أكانت مادية أو معنوية ، وأن البعض الآخر يعرفونه بأنه الصورة التى بها يعبر الذكاء الإنسانى عن نفسه بصرف النظر عن الظروف الخارجية . أما هو فيعرف الرأى الشخصى بأنه الحاصل الناتج من تفاعل رأى الجماعة مع مايكون عليه الفرد من استعداد للمجانسة أو الخروج . ولما كان معظم الناس مجانسين لا خوارج ، فإن مايبدو للفرد رأياً شخصياً كثيراً مالا يكون سوى ترديد لرأى الجماعة . أما من لايرددون رأى الجماعة ، فهم قليلون قلة الأفراد الذين يوجد لديهم استعداد للخروج أو المخالفة ، أى يقل أو ينعدم استعدادهم للمجانسة . وبديهى أن رأى الفرد سواء أكان مطابقاً أو مغايرا لرأى الجماعة ، إنما يقوم على أساس دفين هو مصلحته الشخصية . وكثيراً ما تتفق هذه المصلحة مع مصلحة الجماعة .

ويضيف العالم إلى ذلك ملاحظات غاية فى السداد والنظر الثاقب فيقول أنه حين يردد الفرد رأى الجماعة ، يختلف مدى القوة فى دفاعه عن هذا الرأى ، باختلاف الدرجة التى يكون عليها استعداده للمجانسة ، أما حين يختلف رأيه عن رأى الجماعة فعندئذ يجب على الباحث أن يتوخى

الدقة فى تقديره لـكى يضع ذا الرأى المخالف فى موضعه الصحيح . ذلك لأن صاحب هذا الرأى لا يعدو أن يكون واحداً من ثلاثة . فهو إما دعى ينسب لنفسه رأياً مخالفاً لرأى الجماعة ويزعم أن هذا الرأى رأيه مع أنه فى الحقيقة رأى جماعة أخرى ينتمى هو إليهـا أو يرغب فى الانضواء تحت لوائها بدافع مصلحته الشخصية وأن كان لا يظهر منه ذلك والغالب ألا يظهر. وإما رجل فكر يحاول فى مباشرته لملكاته الذهنية والمنطقية الخاصة أن يحررها من ضـغط الوسط ، كى تصل به إلى حـكم أصح وأصوب ، وهذا نادر . وإما تافه تعوزه الأهمية فيسعى إلى اكتسابها بأن يخالف الرأى لمجرد المخالفة وعندئذ يخيل إلى المخالف أنه مبتـكر مع أنه فى حقيقة الأمر ناقل . ذلك لأنه من اليسير فى كل رأى أن أن يُقلب أو يحوّل إلى وجهه الآخر كى يصبح رأياً مخالفاً . فهذه مهمة لا تقتضى كبير جهد أو عناء ذهنى وتعد نقلا لا ابتـكار فيه . وكثيراً ما تتخذ نزعة الفرد إلى أن يخالف حبا فى المخالفة وضعاً مستقرا دائماً ، وذلك حين يكون الفرد مشحونا بالحقد على الجماعة وبالميل إلى التعدى على الآخرين . هـذا الميـل الذى لا يخلو منـه الأفراد وإن تفـاوتت درجة وجوده باختلافهم ، من صورة أن يصـرّ الفرد على المعـارضة باستمرار وأن يناقض لمجرد المناقضة على نحو ثابت آلى لا يسبقه تأمل أو إعمال نظر .

بعـد تلك المقـدمة الطويلة عن العوامل الخارجيـة المحيطة بالإنسان وعن تأثيرها على سلوكه ، أصبح جليا أن فعل هذه العوامل فى الفرد

إنما يتوقف على مدى استعداده الشخصى للتأثر بها ويرجع هذا الاستعداد غالبا إلى الطبيعة التى انتقلت إلى الفرد بالوراثة أو التى ولد بها . هذه الطبيعة هى التى تتحكم فى الإنسان منذ طفولته حتى بالنسبة للمحيط الضيق الذى يبدأ فيه الحياة وهو الأسرة ، من ناحية مختلف العوامل التى يتكون منها هذا المحيط ومدى استعداد الحدث للتأثر بها سواء أ كانت عوامل خير أو فساد . ويصدق هذا على جميع العوامل الخارجية الأخرى التى يلتقى بها الإنسان منذ الحداثة . ونتناولها الآن بالحديث واحداً بعد الآخر ، لنبين كيف تساعد على إجرام الأحداث ، حين تصادف بطبيعة الحال تجاوبا بينها وبين نفس الحدث ، بادئين بالكلام عن حالة الأسرة .

١ — حالة الاسرة

سبق أن عرفنا الجريمة بأنها إشباع لحاجة غريزية بطريق شاذ لا يسلكه الرجل العادى إذ يسعى إلى إشباع الحاجة نفسها . والآن نقول إن أظهر ما فى الجريمة شعور يتميز به شخص فاعلها ويفسر اتجاهه إلى طريقها الشاذ . هذا الشعور هو قلق فى نفسه يزعزع ثقتها فى الحاضر والمستقبل ، ولا يخرج فى الجوهر عن أن يكون يأساً من دنيا الناس ، يدفع باليائس إلى عصيان نظام الناس ، فكثيراً ما يتولد من اليأس عصيان وعنف . هذه الظاهرة النفسية من القلق والثقة المزعزعة واليأس ، يغلب أن يرجع مصدرها إلى الطفولة المبكرة ، أى إلى

المرحلة التي يكون الإنسان فيها معوّلا كلية على غيره لأنه لا يزال بعد طفلا . وهنا يظهر الدور الخطير الذي تلعبه الأسرة في تنشئة الطفل ، إن كان للأسرة وجود . ويكون دور الأسرة سيئا وبالتالي وثيق الصلة باجرام الحدث ، حين يكون جوّها منشئاً أو مغذيا لذلك الشعور باليأس من الحاضر والمستقبل . ونبسط فيما يلي العوامل التي يستمد منها هذا الشعور مصدره .

فمن البديهي أن الطفل الصغير لا ينغرس فيه حبّ الآخرين إلا إذا ظفرت نفسه الغضة الناشئة بالحب من شخص يرعاه ، لأن من لم يعرف الحب طعما لا يرجى الحبّ منه ، وفاقد الشيء لا يعطيه . ومن جهة أخرى فانه لا سبيل إلى التجاوب بين المربي وبين الطفل إلا حيث يكون الحب متبادلا بينهما . فالطفل لا يصغى إلى شخص ما إلا إذا استماله هذا الشخص بالحب والعناية أولا ، فعندئذ يبادله الطفل حباً بحبّ وينصت الى أقواله وتعاليمه رويداً رويداً وينتهي به الأمر الى قبولها واستساغتها والسير على مقتضاها ، بل قد يصل به التمثل والتشبه بشخص مُصدرها الى حدّ الاندماج الكليّ معه . من غير هذا الطريق لا يمكن لإنسان ما أن ينفذ الى أعماق الطفل ، ويتعهد بالتربية والتهذيب نفسه ، ولا بد من ذلك للمربين عامة وللوالدين على وجه خاص .

ولا يحتاج الأمر الى تفصيل بالنسبة لطفل رأى نور الحياة دون أن يجد حوله والدا يحتضنه أو مربيا يرعاه ، فهو أبأس الناس وأ كثرهم

عرضة للدمار . اذ يكفى أنه مفتقر الى وجود شخص على استعداد لأن يحبه ، وعرضة لوجود شخص على استعداد لأن يسخره دون كبير اكتراث بآدميته ، اذ لا يمر الطفل على أحد تجمعه به صلة الدم كى يعنى به فى القليل تلبية لنداء الدم ، وهكذا يقع فريسة للمستغلين وأحيانا للمجرمين ، اذا ما عدم يدا رحيمة تتولى أمره . وانما نتناول بالتفصيل حالة الحدث الذى يشاء له القدر أن يولد فى أحضان أسرة ما يمكن أن ينتمى إليها ، فنبين تلك العوامل التى بقيامها فى هذه الأسرة تولد لديه شعورا باليأس من دنيا الناس وتهيء له الطريق لإجرام عاجل أو آجل .

أول هذه العوامل تفكك الأسرة . فقد دلت الإحصاءات فى جميع الدول على نسبة تتراوح بين ٦٠ ٪ ، ٨٠ ٪ من المجرمين الأحداث تشمل من لا تحضنه فيهم أسرة متماسكة ، لنزاع بين الوالدين أو لطلاق أو انفصال . ومما يشعر الحدث كذلك بأنه محروم من العطف أن تتغيب أمه عن البيت طويلا فلا يجد من يعنى به أو من يصغى إلى الأمور التى يود أن يسردها أو يستمع إلى تعبيره عن الرغبات التى يبغى إشباعها . ومن قبيل ذلك أيضا أن يتخلى الأب عن كل عناية روحية بالأولاد قانعاً بمحض العناية المادية التى يهيىء لهم أسبابها وغير مكترث بما عداها ، فلا يحس له أحد بسلطة ولا يثبت له فى البيت كيان ، أو ينصرف إلى عشق أو عبث خارج البيت قد يعجزه حتى عن العناية المادية الاقتصادية بشؤون الأسرة .

وهناك عامل آخر قد ينشأ عنه شعور الحدث باليأس ، هو تعدد الأولاد فى الأسرة إلى حد يتجاوز حدود الطاقة العاطفية للوالدين أو لأحدهما ، فلا يتهيأ لكل منهم من جانب أبيه أو أمه القدر الذى كان ينشده من العطف والحب والعناية لأن عاطفة الأبوة أو الأمومة قد تشتت وتوزعت على جمع لا يسمها معه أن تحتضن على حدة وبالقدر الكافى كل فرد من أفراده .

وقد تكون الأسرة متماسكة لقيام الوفاق بين الوالدين والتزام كل منهما دارها الوقت الكافى ، وقد تكون كذلك مشتملة على عدد غير كبير من الأولاد ، ومع ذلك يعجز الوالدين عن النهوض بأعباء التربية جهلا منهما بأصولها . فجهل الوالدين بسبل التربية الصحيحة هو إذن عامل ثالث قد يتسبب عنه نشوء شعور باليأس فى نفس الحدث ويحتاج هذا العامل الثالث إلى شىء من البسط والتفصيل .

فموقف الأب أو الأم مع الحدث كثيراً ما يولد فى نفسه شعورا غير طبيعى يعوق حسن سير نموه النفسانى ويدمغ هذا النمو بشائبة يمتد إلى المستقبل أثرها فتطبع بالشذوذ وجها من وجوه شخصيته فى تكوينها وفى السلوك الصادر عنها هذا الشعور على أنواع :

فقد يكون شعورا بالخذلان نشأ من تحقير وازدراء .

وقد يكون شعورا بضيق يرجع إلى تقييد حرية الشخصية فى الإفصاح عن ذاتها وعما يجول فى نفس صاحبها .

وقد يكون شعورا بأسر راجع إلى عدم إمكان التخلص من إشراف أو وصاية عائلية اشتد وطؤها .

وقد يكون شعورا بالقصور والنقص ينتاب الصغير إذ ينظر الى سواه من أفراد أسرته أو الى غيرهم من الناس أو الى الحياة عامة ، سواء أكان لهذا الشعور أساس من الواقع أم لا ، وهو ينشأ من عدم تبصير الصغير بأن لذاته قدرا أو من اغفال العمل على ايقاظ كوامن الموهبة فى نفسه والكشف عن مكامن القيمة فيها .

وقد يكون شعورا بالخيبة والاخفاق لقاء شقاق بين الوالدين أو سوء سلوك منهما ، أو أساليب غير موفقة فى التربيه .

وقد يكون شعورا بالغيرة نتيجة معاملة طيبة خاصة بها أخ أو أخت .

وقد يكون شعورا بالخطيئة ترتب على مبالغة فى التعنيف واصرار على التذكير بأخطاء مضت وعلى تكرار اللوم من أجلها ، كما لو كان الصغير كتابا وأصر أحد والديه على أن يقف عند صحيفة من صفحات هذا الكتاب وعلى ألا يقلبها ليطالع غيرها .

وقد يكون شعوراً بالتوجس نشأ من قسوة التزمها أحد الوالدين ، فكان من شأنها على غير إرادة منه أن ولدت فى نفس الحدث هذا الشعور مصحوبا بالميل إلى الكذب ولو دون موجب تخلصاً من جزاء مخوف .

وقد يكون شعوراً بالثقة الزائدة من بلوغ كل مراد ، تبعاً لتدليل الحدث فى إجابته إلى كل ما يطلب ، وتظفيره بكل ما يهواه ، وعدم تعويده على الهزيمة إلى جانب النصر ، وعلى العطاء إلى جانب الأخذ ، وعلى الترك والتنازل إلى جانب الظفر والكسب ، وعلى التغاضى والتسامح إلى جانب الغلبة والإصرار ، فيكون من شأن ذلك أن قوة المقاومة والصبر تولد عنده معدومة ، فلا تواتيه القدرة على سد أى عائق يعترض فى المستقبل سبيله ولا يتحمل أى ضرب من المكاره ولو كان هيناً ، وعندئذ يقابل كل معترض له من الناس أو الظروف بتمرد أو عنف قد يجرانه إلى ساحة القضاء .

كل هذه المشاعر إذا استقرت فى النفس الناشئة للصبى وأثرت على تكوينه توالت منها وجوه من الشذوذ فى السلوك ترد كلها إلى كون الصبى قد أستولى عليه يأس من دنيا الناس يدفعه إلى عدم الحرص على التزام نظامهم ويجعله على استعداد لسهولة الخروج عليه .

وليست مصادر ذلك فى نفس الصبى سوى أساليب اتبعها معه منذ حداثته مربيه سواء أكان أبا أو أما أو شخصاً آخر عهد إليه بأمر الصبى ، أو أحداث وقعت فى الأسرة ورددت فى نفسه صداها . ومن أهم مصادر اليأس عند الصبى أن يحرم من حنان الأمومة فى الوقت الذى تبدأ فيه حاجته إلى هذا الحنان ، أو أن ينقطع عنه حنان الأم بعد أن يكون قد تذوق طعمه . ففى الحالة الأولى يكون نحو الآخرين عديم الإحساس بحب حرم هو منه ولم يكن له عهد به . وفى الحالة الثانية

يكون نحو الآخرين ميالا إلى التعدى والعنف . ومن قبيل تلك المصادر أيضاً أن يلقى الصبي من والديه معاملة تمتزج فيها القسوة بالعطف ولا تتخذ لها اتجاهاً ثابتاً وإنما تتخبط بين نقيضين أو أكثر ، فهذا يغرس فى نفسه الميل إلى العنف .

وإن شعور الصبي باليأس من دنيا الناس أهم مظاهره عدم استعداد لحب الآخرين ويكون ذلك على درجات تبدأ من صبي لا يحس بأنه محبوب وليست لديه عقيدة حسنة عن نفسه وتنتهى بآخر مشبع بميل إلى العنف يظهر فى كراهيته لكل من يلاقيهم . فالأول كثيراً ما يرتكب أفعالا تعوض له الشعور بأنه ليس محبوباً كأن يسرق أو يسيء إلى الوسط المحيط به أو إلى نفسه . والثانى هو الذى يرتكب أو يكون على استعداد لأن يرتكب جرائم البغض والكراهية والانتقام . وبين هاتين الدرجتين تتوسط أخريات كثيرات ، تتباين فيها درجة اليأس من دنيا الناس باختلاف الصبيان . فعدم الاستعداد لحب الآخرين كمظهر للشعور باليأس يتحقق إما فى صورة سلبية من عدم الاكتراث العاطفى وإما فى صورة إيجابية من الميل إلى التعدى والعنف . وهو قابل لأن يتوافر فى كل من الصورتين على درجات . ومن المتصور أن يحرم الصبي من الحب والحنان وأن يزود على العكس بجميع أسباب الرخاء واليسر المادى بحيث لا يعوزه شىء ولا يحس بالحاجة إلى شىء ، فلا يؤذى أحداً حين يشب ولا يسلك طريق الجريمة . غير أنه حتى فى هذه الحالة يشوب الفتور علاقاته بالآخرين فتكون خالية من حرارة الحب والمودة .

ويخطىء من يعتقد أن سبيل إصلاح الصبى اليائس من دنيا الناس والمنغمس فى طريق الإجرام إنما يكون بتشديد وطأة الأوامر والنواهى الخلقية ومضاعفة الجزاء التأديبى على مخالفتها فانتهاج هذا السبيل قد يؤدى إلى تفاقم الداء بدلا من علاجه . ذلك لأن الشاعر بالحرمان من الحب إذا أصاب عنفاً من ذات المصدر الذى يعزى إليه هذا الحرمان ، لا يفعل هذا العنف لديه سوى أن يوطد ويؤكد شعوره بأنه غير محبوب ، وهكذا يأتى العنف بعكس المقصود منه ويضاعف حدة الإحساس بالحرمان من الحب ويزيد الصبى إمعاناً فى طريق الانحراف . فليس الأمر عصياناً خلقيا يتطلب جزاءاً وإنما هو معضلة إنسانية تتطلب حلا . ومن العبث أن يولد العنف رقة أو يجنى من الكره حب ، والنفس قد جبلت على بغض من يؤلمها ولو كان هذا الألم لخيرها لا سيما إذا كانت قاصرة عن إدراك وجه الخير فيه وهكذا ينجلى مدى الصعوبة فى تربية الأحداث وكيف أن هذه التربية مشكلة ليس من الهين حلها تتطلب فى المربين عامة وفى الوالدين على وجه خاص إن كان لها أو لأحدهما وجود ، دراية وفنا كثيراً ما يكونان مختلفين .

وبالإضافة إلى جهل الوالدين بأصول التربية قد ينشأ الشعور باليأس عند الصبى من عامل رابع هو فقدانه رعاية أحد والديه ووقوعه تحت رحمة زوج أمه أو زوجة أبيه ، إذا ثبت أن الغالب فى الرجل ألا يخلص فى حبه لابن لم يكن منه وإنما أنجبته زوجته من رجل غيره ، كما أن الغالب فى المرأة ألا تخلص فى حب ابن لم يكن منها وإنما أنجبه زوجها من امرأة غيرها .

مما تقدم يبين أن سلوك الوالدين مع الحدث قد يكون سبباً غير مباشر لإجرام هذا الأخير أو لتشرده . غير أن هذا السلوك قد يكون فى حالات أخرى غير نادرة هو السبب المباشر لهذا الإجرام أو التشرد ، وذلك حين يشوب سوء السلوك حياة الوالدين نفسها أو حين يحض الوالدان أو أحدهما ابنهما الحدث على السرقة أو الاستجداء من الغير أو على أية صورة أخرى من النشاط المنحرف . فى الحالة الأخيرة كثيراً ما يكون اشتراك الوالدين فى جريمة الصبى أو فى تشرده مكتملا من حيث الأركان اللازمة لقيامه قانونا ، فى حين أنه فى الحالات السالف بيانها لا يعد اشتراكا بالمعنى القانونى وإن كان مساهمة فى توليد السلوك الجانح للحدث تمت عن غير علم من الوالدين بهذا السلوك ودون أن تنصرف إرادتهما إلى تحقيقه .

تلك هى العوامل التى ينتج عنها فى نفس الحدث شعور بالحرمان من حب الآخرين وبالتالى شعور باليأس من دنيا الناس يدفعه إلى الخروج على نظامهم والنفور من السير على قواعدهم . هذه العوامل نجملها فى خمسة هى كما رأينا : ـ

١ ـ تفكك الأسرة .

٢ ـ وتعدد أفرادها .

٣ ـ وعدم دراية الوالدين بأصول التربية الصحيحة ولو كانت الأسرة متماسكة قليلة العدد .

٤ — والحرمان من رعاية أحد الوالدين .

٥ — وسوء سلوك الوالدين أوحض الحدث من والديه أو أحدهما على طرق سبيل الفساد .

فالعوامل الأربعة الأولى سبب غير مباشر لانحراف الحدث أما العامل الأخير فسبب مباشر كثيراً ما يتوافر فيه الاشتراك بمعناه القانونى .

ومن البديهى كما أسلفنا القول بذلك أن الحدث قد يولد بميل تكوينى إلى الانحراف راجع إلى الوراثة أو ما قبل تاريخه بصفة عامة ، وأن هذا الميل إلى الانحراف إذ يصادف فى الجو الفاسد للأسرة ما يغذيه ويدعمه ، يترعرع ويتفاقم وسرعان ما يؤتى ثماره الضارة . أما إذا تعهدته منذ الحداثة يد المربى فانها تفلح فى الحد منه والحيلولة دون أن تتولد عنه آثاره المؤذية . فالأسرة الصالحة ، علاج ناجع للميل الموروث إلى السوء ، أما الأسرة الفاسدة فتربة صالحة لنمو هذا الميل . وللوالدين إن وجدا دور خطير فى هذا المجال عليهما أن يحسنا أداءه . هذا الدور نصيب المرأة فيه أوفى وأجل من نصيب الرجل لأنها أكثر احتكاكا بالحدث الصغير إذ يقضى من الوقت فى صحبة والدته أكثر مما يقضيه فى صحبة والده . وفى كل صبي رجل in puero home ، فإن لم تتهيأ من الآباء عامة ومن الأمهات على وجه خاص أسباب العناية بالصبي وإنماء شخصيته على نحو طبيعى وإشعاره بقيمة ذاته والإفاضة عليه بحب سيفيض هو منه على الآخرين فى مستقبل الأيام ، نشأ محروماً من الحب عاجزاً عن إيلائه لسواه وتشبعت نفسه بكره الناس وبغض مجتمعهم . وحينئذ

يستولى اليأس على نفس الحدث ، ولا تتوانى فى الظهور الإمارات المعبرة عن هـذا اليأس فى صور مختلفه منها صورة التشرد أو صورة الفعل الإجرامى .

٢ — سير الدراسة

إن المدرسة هى الوسط الاجتماعى الذى يحتك به الصبى بعد الأسرة التى ولد فيها . ويبدأ دورها فى الدول المتقدمة من سن السادسة تقريبا ويستمر حتى سن الرابعة عشرة على الأقل أى يمتد من منتصف عهد الطفولة إلى نهاية عهد الصبى . بل إنه فى كثير من البلاد يلتحق الطفل بالمدرسة منذ سن الثـانية أو الثالثة فى رياض الأطفال ويظل بالمدرسة حتى بداية عهد الشباب إذا كان برنامج الدراسة طويلا . ولا شك فى أن المؤثر الثانى الذى يخضع له الطفل ويلى مباشرة الأسرة كمؤثر أول هو المدرسة التى يلحق بها ، ولها أهميتها القصوى فى الدور الذى تلعبه ، لا فى تثقيف الطفل وتنمية ملـكة الذكاء عنده فحسب ، بل كذلك فى تـكوين شخصيته كلها .

ويستفاد من إحصـاء أجرته بفرنسا فى أكتوبر ١٩٥٠ إحدى مؤسسات الأحداث ، Institut public d'éducation surveillée أنه بين ثمانمائة من الأحداث المجرمين وجد أكثر من خمسمائة تبين أنهم لم يتلقوا أى نوع من أنواع التعليم . فما لا شك فيه ، أن الصبى الذى يشب غير مزود بتعليم يكفل له العيش بأى طريق من طرق الارتزاق ، يحس عاجلا أو آجلا بعدم الثقة فى الحاضر وفى المستقبل ، ويستولى عليه ذلك اليأس

من دنيا الناس الذى يجعل خروجه على نظامهم أمراً متوقعاً ، إذ لا يجد مناصاً من أن يباشر نشاطه ويثبت وجوده بطريق منحرف وقد تعذر أن يسلك فى سبيل ذلك طريقاً طبيعياً .

وإن نظرة ثاقبة ممحصة من مدرس فى أية مدرسة لـكفيلة بأن تـكشف له عن أمور هامة كثيراً ما تمر غير ملحوظة . فقد دأب المدرسون على أن يولوا للدروس التى يلقونها كل عنايتهم مركزين فيها كل انتباههم دون اهتمام كاف بالنفوس الإنسانية الناشئة التى تتلقى هذه الدروس منهم والتى عهد إليهم بها . فلا جدوى من الدرس مع نفس لم ترغب فيه ولم تستمل إليه ، إذ لا بد من أن يحبب الدرس إليها أولا فى سبيل أن يثمر فيها . ومهمة المدرس لاتنحصر فى إلقاء درسه بانتظام على تلاميذه وفى مجرد ترديد حقائق العلم على أسماعهم . بل عليه ـ وفى هذا سر نجاحه ـ أن يدنو بالعلم من قلوب النشء وأن يلقنه على نحو يغرس فى نفوسهم تعلقاً وشغفا به وميلا تلقائيا إليه . وبغير ذلك يصبح الـكثير من تلاميذه غائبا بروحه وأن كان بجسمه حاضراً ، سامعاً بدون وعى ولا إصغـــاء ، شارداً بالفكر فى أمور صادفت لديه دون الدرس هوى ، وقد يصل الأمر عندئذ إلى احتجاب التلميذ كلية وتغيبه لا روحا فحسب بل جسما كذلك .

على أن الأستاذ الماهر قـد يصادفه رغم مهارته أفراد قلت أو انعدمت لديهم الرغبة فى تلقى العلم ، فيكون عليه أن يكتشف فى الوقت المناسب وجودهم وأن يستدل على أشخاصهم لاتخاذ اللازم معهم فى سبيل

أن تنشأ فيهم تلك الرغبة التى تتقمصهم . وهذه بادرة كثيراً ما تظهر فى صور عديدة لا تسترعى انتباه الأستاذ أصلا ، أو فى القليل لا تلقى لديه بالا حتى إذا أحس بها . من قبيل هذه الصور أن يصر تلميذ على النياب أو يحلو لآخر أن يثير الشغب فى الدرس وهو حاضر فيه ، أو يطيب لثالث أن يكون مع رفاقه شرسا ، أو يروق لرابع أن يكون مع أستاذه وقحاً إلخ . .

هؤلاء وأمثالهم يتطلبون فى رأى البعض معاملة خاصة تفرد لهم فى فصول خاصة يعزلون فيها عن سواهم . وليس هنا مجال الكلام عن هذا الرأى الذى سيكون موضعه فى مكان آخر هو باب علاج الجريمة والوقاية منها . وإنما يعنينا توجيه النظر إلى أن أولئك الصغار الراغبين عن الدرس لا فيه ، كثيراً ما لا يفطن المدرس إليهم ، أو كثيراً مايهمل أمرهم حتى إذا فطن إليهم ، فلا يتخذ معهم ولاة الأمر ما يلزم لتقويم اعوجاجهم من أساليب فعالة ، وبالتالى يصبحون فى وقت قريب أو بعيد عوامل سوء وفساد بل مصادر إجرام أحياناً .

والخلل فى سير الدراسة منذ الحداثة يتخذ صوراً شتى . فقد لا يلتحق الحدث بمدرسة أصلا . وقد يلتحق بمدرسة ثم ينقطع عن متابعة الدراسة فيها . وقد يلتحق بمدرسة ويتابع الدراسة فيها دون أن يكون النجاح حليفه فتنقطع صلته بها . وأخيراً قد يلتحق بها ويثابر على تلقى دروسها متعثراً فى طريقه متخلفاً عن زملائه إما باستيعابه المنهج فى أكثر من الوقت المرصود له بأن يقضى فى برنامج سنة ما سنتين أو أكثر ، وأما

بتأخره عن سواه فيما يحرزه من نتائج بأن يكون فى ذيل الناجحين لا فى مقدمتهم . وكل من هذه الصور يحتاج إلى شىء من التفصيل .

فالصورة الأولى هى عدم التحاق الحدث بمدرسة أصلا ، وتتحقق هذه الصورة أما لأن التعليم يتطلب من النفقات ما لا قبل الحدث أو لوالديه بتحمله ، وإما لأن التعليم وإن كان مجانياً وبالتالى ميسراً لكل راغب فيه ليس مع ذلك إجبارياً .

والصورة الثانية هى التحاق الحدث بمدرسة وانقطاعه عنها ، وتتحقق هذه الصورة إما لأن التعليم الذى لقيه الحدث فى المدرسة لم يصادف فى نفسه هوى ، وإما لأنه وأسرته على حالة من العوز اقتضت فى سبيل الرزق أن يشتغل بعمل ضئيل الأجر صرفه عن المدرسة دون أن يهيىء له فى الوقت ذاته أسباب الطمأنينة على مستقبله لأنه من قبيل الأعمال التى لا يرجى أن يعود منها على مستقبل الحدث نفع كبير ، وأما لأنه مع عنايته بالمدرسة إلى جانب اشتغاله بمثل هذا العمل لم يقو على الاستمرار فى الجمع بين الناحيتين فآثر على العلم قليلا من الدراهم مشتريا العاجلة بالآجلة .

والصورة الثالثة هى التحاق الحدث بمدرسة ومتابعته الدراسة بغير نجاح وانقطاعه عنها بسبب فشله فيها ، وهذه الصورة ترجع عادة إلى واحد من أسباب ثلاثة هى إما أن الحدث لم يظفر بالتعليم الذى يتفق مع ملكاته الشخصية واستعداده وإما أنه على ذكاء يقل عن المستوى المتوسط عند من هم فى ذات سنه ، وإما أنه على ذهن خامل غير متوقد . ونفصل فيما يلى كلا من هذه الأسباب الثلاثة .

فالسبب الأول هو ألا يجد الحدث فى التعليم الذى يتلقاه ما يتجاوب مع ميوله وأهوائه . وتفسير ذلك أن الثقافة التى تصادف قبولا فى تلقينها تختلف باختلاف الأفراد . فمنهم من حبته الطبيعة منذ الحداثة بروح علمية تجعله مقبلا على الثقافة النظرية شغوفاً بها واجداً فيها المقدمات اللازمة لنموه الفكرى وإعداده للمهنة التى سيمارسها فى المستقبل . ومنهم من تنقصه الروح العلمية فيكون قليل الرغبة فى الثقافة النظرية وتصبح عبءاً عليه لا سيما إذا طال وقتها ، فيكون من الأصلح له ولأمثاله أن يختصر لهم البرنامج النظرى وأن يعدّوا منه بالقدر اليسير الذى يتناسب مع قلة استعدادهم ولا ينقص فى الوقت ذاته عن الحدّ الأدنى اللازم توافره فى الشخص كى يواجه الحياة العملية . وبعدئذ يوجه كل منهم إلى مهنة غير فكرية تؤهله لها ميوله الشخصية . أما توحيد برنامج الدراسة النظرية والتزام الجميع بالسير على مقتضاه وتحديد مدة زمنية له تكون واحدة بالنسبة للكافة ، ويتعين على كل فرد أن يقضيها فيه ، فأمر لا يتلاءم مع الميول الفردية للأحداث إذ لا يقيم وزناً لتباينها . وقد تفلح المدرسة فى احتضان الحدث وتلقينه برنامج الثقافة النظرية المعدّ للكافة من أوله إلى آخره ، مع أنه لا يأنس فى نفسه هواية بهذا البرنامج . غير أن مثابرة الحدث على تلقى البرنامج لا تتم فى هذه الحالة إلا على مضض ، ولا يأتى الحدث على نهايته إلا بعد أن يكون قد أرهقه التحامل على نفسه إلى حدّ يبغّض إليه تلقى أى مزيد من العلم ولو كان هذا المزيد في صالحه ومما يقبل أن يصادف هوى لديه ،

فيبادر بالسعى إلى وظيفة سهلة يشغلها بغير أن تدرّ عليه أجراً وفيرا ، وسرعان ما يحس بعدم كفايتها لإشباع مطالبه فيبحث عن غيرها ويعوزه بالتبعية الاستمرار فى العمل ، وهكذا يضيّع وقتاً كان الأجدى أن يقضيه فى استزادة تدعم له طريق المستقبل وتكون كفيلة بأن تنأى به عن الانحراف . وكثيراً ما يحدث ذلك على الرغم من وجود برامج أخرى رسمتها سياسة التعليم خصيصاً لمن يكونون على غير استعداد للتعمق فى الثقافة الفكرية النظرية .

على أن نجاح المدرسة فى إبقاء الحدث بها إلى نهاية برنامج لايجد فى نفسه ميلا إليه إنما هو أمر نادر الوقوع ويكون كما قلنا غير مستحب حتى إذا وقع . فالغالب فى هذه الحالة أن يعتصم الحدث بالهروب من المدرسة وأن يتحالف مع الغياب عنها . ودلت التجارب فى مختلف الدول على أن أهم سبب لعدم مواظبة التلميذ على الحضور بالمدرسة هو عدم ميله إلى التعليم الذى يجرى فيها ، والذى يحدث فى العمل حينئذ هو أن يتوالى من جانب التلميذ غياب فوق غياب إلى أن تيأس المدرسة من إمكان حضوره ولا تتخذ إزاءه سوى قراراً بفصله لا يعالج الإشكال بل يزيده تعقيداً . فالمدرسة إذ تفصل التلميذ ترفع عن نفسها عبأه لتلقى به على المجتمع ، مع أن وجود التلميذ بها فيه رقابة عليه — فى القليل من الناحية النظرية — وهذه الرقابة لا يمكن إيجاد مثلها فى خضم البحر الزاخر المجتمع .

والسبب الثانى لفشل الحدث فى المدرسة وانقطاعه بالتبعية عنها ،

هو أن يكون ناقص الذكاء mentally subnormal . فقد جاء فى تقرير لسكرتارية المؤتمر الأول للأمم المتحدة فى شؤون الوقاية من الجريمة وعلاج المجرمين رقم A/CONF. 6/C. 3/L. 1 أن واحداً أو اثنين فى المائة من أطفال المجتمع يولدون بملكة عقلية ناقصة إلى حد يجعلهم على نحو ظاهر ملموس عاجزين عن متابعة الدراسة العادية ، وأنه عند هؤلاء على الأخص يتوافر الاستعداد للإجرام فمن اليسير أن يجرفهم أقران السوء إلى تيار الجريمة أو إلى تيار الدعارة أن كانوا إناثا .

ويغلب فى إجرامهم — حين يجرمون — أن يكون متسما بالغباء stupidity وألا يرجع إلى نزعة الشر والرذيلة بقدر ما يرجع إلى قصور فى أهلية تقدير العواقب .

وجاء فى تقرير قدمته إلى نفس المؤتمر المنظمة الدولية العمل برقم D. 10 F. 1955 أن تجارب التعليم فى أمريكا كشفت عن وجود بعض تلاميذ فى المدارس الثانوية تعوزهم ملكة وعى ما يلقى عليهم شفوياً أى ما يسمى intelligence verbale وأنهم لذلك يكونون مصدر شغب فى الدروس ، وأنه من اللازم أن يعزلوا فى فصول خاصة تجنباً لأضرار بقائهم مع غيرهم من الأقران ، وأنه من الواجب أن يلقوا معاملة خاصة تتناسب مع عجزهم عن متابعة الدراسة النظرية ، كأن تبذل معهم جهود مضاعفة من جهة ، وأن يكتفى معهم من جهة أخرى بالمرحلة الأولى للتعليم الثانوى كى يلحقوا على عجل بالمدارس غير النظرية التى تلقن مختلف الحرف .

فلا شك فى أن إغفال أمر الأحداث ذوى الذكاء الناقص وتركهم فى صراع مع دروس لا يقوون على استيعابها والإلقاء بهم — كما يحدث عادة — فى مؤخرة الفصل وذيل التلاميذ معاقبة لهم لكونهم فى لغة المدارس lazy كسالى يستحقون اللوم والمؤاخذة ، مع أنهم فى الحقيقة يتطلبون علاجا لا عقابا ، كل هذا من شأنه إما أن ينفرهم من الثقافة وإما أن يولد فى نفوسهم اضطرابات عاطفية وعصبية ، فينشأون فى الحالين أذلاء لليأس والميل إلى العنف . ومن الصالح العام أن يفطن الأساتذة فى المدارس إلى أمثال أولئك وأن يتخذ معهم ولاة الأمور السبيل الكفيل بعلاج نقصهم وتوجيهم الوجهة التى تؤمن مستقبلهم وتجعل منهم أعضاء صالحة فى جسم المجتمع ، وإلا عاثوا فى الأرض فسادا .

وإن بعض الدول المتقدمة توجد فيها مدارس أو فصول خاصة لناقصى الذكاء غير أن معظم الدول إما أن توليهم عناية غير وافية وإما الا تعنى بأمرهم على الإطلاق وترتب على ذلك أن صاروا مصدر إجرام فى معظم الدول ولا يزال خطر إجرامهم قائما . فلا مناص من اكتشاف وجودهم فى الوقت المناسب لتعهدهم بما يكفل عدم انزلاقهم إلى الجريمة . وكثيراً ما تبدوا إمارات الذكاء الناقص فى الوقت السابق على الالتحاق بالمدرسة ، ويغلب أن يكون دخول المدرسة أول مناسبة لظهورها ، فيكون من المجدى بالصالح العام الوقوف عليها فور تكشفها واتخاذ اللازم مع من ظهرت عليه . ويتطلب ذلك أن يكون المدرسون حتى فى المرحلة الابتدائية للتعليم ملمين بأساليب الكشف عن الذكاء الناقص .

والسبب الثالث للفشل الدراسى هو أن يكون الحدث خامل الذهن dull وخاملو الذهن يفوقون فى النسبة ناقصى الذكاء ، إذ دلت الإحصاءات على أنهم يتراوحون بين ١٠ ٪ ، ١٢ ٪ من مجموع الأطفال . والمراد بخمول الذهن ألا يكون الذكاء ناقصا إلى حد معيب وإنما أن يكون ناقصاً عن الحد المتوسط فحسب . وقد ثبت أن المجرمين الأحداث والمجرمين الكبار فى السن ينخفض مستواهم العقلى عن المستوى المتوسط لعامة الناس والطفل خامل الذهن يناضل فى السنة الأولى أو فى السنتين الأوليين من المدرسة الابتدائية ، غير أن إستمرار رسوبه مرة بعد أخرى يهبط بمجهوده إلى أن يصل إلى الحادية عشرة أو الثانية عشرة فيجد نفسه مدفوعا إلى إشباع أهوائه خارج المدرسة ، وعند مغادرته لها لا يكون متخلفا من الناحية العلمية فحسب ، بل يكون مضطرباً من الناحية العاطفية ومكتمل الاستعداد للانزلاق إلى طريق الإجرام . وفى معظم الدول يترك أمثال هؤلاء الصبيان المدرسة فى عنفوان الصبى ليسعوا وراء عمل لا يتطلب مهارة أو كفاية . وإن النظم التعليمية التى تضع لخاملى الذهن معاملة خاصة لا توجد إلا فى دول قليلة . فقد دلت التجارب فى أمريكا والمملكة المتحدة وغيرهما على أنه من النافع الإبقاء على خاملى الذهن فى جو المدرسة وإنما يلزم إفراد فصول خاصة لهم يسيرون فيها على برنامج خاص يتلاءم مع حالتهم ويتميز عن البرنامج العادى ببطء فى سير عملية التثقيف . وجرى العمل فى اسكنديناوه واستراليا على إجراء إمتحان يتولاه علماء النفس لتحديد مدى استعداد الصبى للسير على

البرنامج العام للثقافة ، وذلك لكى يضم إلى فصول خاصة سير التعليم فيها بطىء أو لكى يؤخر له وقت الالتحاق بالمدرسة إذا تبين أنه على ذهن خامل .

والصورة الرابعة من الخلل فى سير الدراسة هى التعثر والتخلف عن الزملاء إما فى المدة التى يستغرقها استيعاب المنهج وإما فى الدرجة التى يكون عليها النجاح . فالحالة الأولى تتمثل فى بقاء الحدث سنتين أو أكثر فى سبيل أن يستوعب منهج سنة واحدة ، وهذا ما يسمى بالفصول المعادة doubling Classes . ولا يلزم فى الإعادة أن تكون راجعة إلى نقصان فى إستعداد الصبى . فقد ثبت أن برنامج التعليم الابتدائى فى فرنسا وهو موزع على خمس سنوات لا يقطعه معظم الأطفال إلا فى ست سنوات . ويتبين من دراسة أحوال التعليم فى بلجيكا أن أربعين فى المائة من الأطفال يعيدون على الأقل سنة واحدة من برنامج التعليم الإبتدائى ويغلب أن تكون هى السنة الأولى . غير أنه بصرف النظر عن الحالات التى ترجع الإعادة فيها إلى كون المنهج قد رسم دون مراعاة التدرج الطبيعى فى النمو العقلى للطفل ، كثيراً ما تكون الإعادة راجعة إما إلى أن الصبى هوايته بالدراسة قليلة أو منعدمة ، وإما إلى كونه على تكوين نفسانى شاذ يدمغ بالانحراف شخصيته وطريقة سلوكه ، وفى الحالين يقتضى الأمر توجيه عناية خاصة إليه ترفع عنه أسباب تخلفه .

وفى حالة ثانيــــة من التخلف ، ينجح الصبى فى قطع المنهج

واجتياز الامتحان وإنما يكون فى مؤخرة الناجحين لا فى مقدمتهم ، وكثيراً ما يكون تأخره عن أقرانه الذين هم من ذات سنه راجعاً لا إلى كونه أقل منهم مستوى من حيث الملكة العقلية ، وإنما إلى ظروف لا يد لطبيعته ولا للمدرسة فى إيجادها ، كأن يكون مقيما فى مسكن غير صحى أو مسكن اكتظ بساكنيه إلى حد لا يتيح للصبى ركناً يخلد فيه إلى الهدوء ويهيء له أسباب المطالعة والاستذكار ، أو أن تكون أسرته على ضيق مادى يضع عقبة فى سبيل صفائه الذهنى اللازم لتلقى العلم . ولقد قام بعض الباحثين فى روما بدراسة الأحوال العائلية لكثيرين من التلاميذ الذين سجلت لهم المدارس تأخراً أو تخلفاً فى النتائج الدراسية فتبين أن سير دراستهم وثيق الصلة بظروفهم العائلية من ناحية المسكن ومن الناحية الاقتصادية . وقد يرجع التخلف من جهة أخرى إلى خلل فى النمو العاطفى والنفسانى للصبى ، إذ ثبت ذلك من تجارب بلاد عديدة مثل بلجيكا وكندا والدانمارك والسويد والنرويج وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ، وتبين عندئذ أن اقتران العلاج النفسانى بالتثقيف الذهنى من شأنه أن يدفع بالصبى المتخلف إلى التقدم .

ورغم أنه ليس من الحتم أن يصبح المتخلفون فى الدراسة مجرمين أو على استعداد للجريمة ، إلا أنه ثبت وجود صلة وثيقة بين التخلف الدراسى وبين الإجرام ، إذ تبين من دراسات قام بها العالم Burt ان الـ٥٦٪ من مجرمين أحداث فحصهم لم يحققوا من الناحية الدراسية سوى ٨٠٪ مما حققه أقرانهم الذين هم من ذات سنهم .

وقبل اختتام كلامنا عن الخلل فى سير الدراسة كعامل من العوامل المساعدة على إجرام الحدث ، لا يفوتنا أن نبدى ملاحظة سجلتها المنظمة الدولية للعمل فى تقريرها إلى المؤتمر الأول للأمم المتحدة فى شئون الوقاية من الجريمة وعلاج المجرمين ، وهى أن الإجرام منتشر بين الأحداث الذين عهد بتربيتهم إلى السلطات العامة نفسها أو إلى مؤسسات اجتماعية خاصة كملاجىء الأيتام أو بيوت الأطفال أو المدارس الصناعية وأن ذلك راجع إلى أنهم رغم تلقيهم تعليما يكفل لهم الارتزاق بعمل شريف ، لم يحظوا مع ذلك بفيض من عطف وحب فعانوا من الناحية العاطفية شعوراً بالحرمان كثيراً ما لا يكفى فى تعويضه مجرد التظفير بعمل يصلح مصدرا للرزق . وهذا يؤكد فى نظرنا أهمية الدور الذى يلعبه الجو العائلى فى التنشئة السليمة للحدث سواء أكان ذلك الجو طبيعيا أو ميأ .

وأخيراً لا يخفى أن دور المدرسة كان ولا يزال قاصرا على الناحية الثقافية فى تكوين التلاميذ دون أية عناية بالناحية الاجتماعية . فقد قلنا إن التخلف الدراسى للحدث قد يرجع إلى خلل فى نموه العاطفى والنفسانى وأن علاج هذا الخلل كثيراً ما يمهد للمتخلف فى الدراسة سبيل التقدم فيها . والآن نضيف أن هذا العلاج إن كان لازما فى سبيل التقدم بالتكوين الثقافى فهو ألزم فى سبيل التقدم بالتكوين النفسانى وضمان النمو السليم لشخصية الحدث ذاتها على نحو يكفل حسن سير عـــلاقاته الاجتماعية بالناس فى مستقبل الأيام . ذلك لأنه بدراسة تاريخ الأحداث الذين مثلوا أمام القضاء الجنائى ، تبين أن إجرامهم كان مسبوقا بمقدمات

تُنذر به بدرت منهم على الأخص فى نطاق المدرسة . هذه المقدمات كما تكون تعثرا فى طريق الدراسة قد تكون سرقات تافهة أو انفجارات عنيفة من الغضب أو التعدى ، أو نقصاناً غير طبيعى فى الاتصال الاجتماعى بالآخرين ، أو مداومة الصمت أو الإنزواء بغير موجب ، أو إضطرابات ظاهرة فى النمو الجنسى ، وغير ذلك مما يدل على أن هناك خللا ما فى نفسية الصغير . وكثيرا ما تمر تلك البوادر على المدرسين غير ملحوظة أو يلاحظها المدرسون دون أن يكترثوا بها أو دون أن تلقى منهم أو من سواهم عناية خاصة ، مع أنها كاشفة عن نقائص تنبىء بسوء مصير الصغار لو تركت لديهم بغير علاج .

على أن تسجيل البوادر المتقدمة ليس بالأمر الهين ولا يكفى فى الوقوف عليها أن يعتمد المدرس على مجرد قوة الملاحظة . وإنما يلزم لضبطها إعداد معين يتوافر للمدرسين عامة ومدرسى التعليم الإبتدائى على وجه خاص ، كى يقوموا إلى جانب مهمتهم التعليمية بمهمة أخرى اجتماعية تنحصر فى أن يكتشفوا وجوه الشذوذ فى سلوك الصغار ، وان يبلغوا بها المختصين حتى تلقى العلاج الملائم فى الوقت المناسب . وعليهم أن يساهموا هم أنفسهم فى هذا العلاج ولو فى حدود ضيقة لا تتجاوز الإتصال بالآباء وإسداء النصح إليهم . وسنرى عند الكلام عن علاج الجريمة والوقاية منها أن كل مدرسة لا بد من أن تضم بين جدرانها إلى جانب فصول التدريس ، فصولا للتطبيب النفسانى والإرشاد الإجتماعى .

الفصل الثالث

أسلوب البحث فى إجرام الأحداث

ليس هـذا الفصل منقطع الصلة بالباب الأول المخصص لأسـلوب البحث فى علم الإجرام بصفة عامة .

ذلك لأن الباب الأول تعرض هو الآخـر لأسلوب البحث ، ولكنه عنى بتحديد مجالات الفحص ، أكثر من عنايته بتحديد طريقة الفحص فى هذه المجالات .

فيستخلص من ذلك الباب الأول ، أن الباحث فى علم الإجرام عليه أن يفحص النواحى الذهنية والشعورية والإرادية فى اختباره لنفسية المجرم على النحو الذى تفحص به نفسية كل إنسان ، أى باعتبار الإنسان كائنا يفكر ويشعر ويريد .

وقد فصلنا فى ذلك الباب عناصر الناحية الذهنية فى النفس ونعنى بهذه الناحية ملـكة الذكاء ، ثم عناصر الناحية الشعورية والعاطفية وأخيرا عناصر الإرادة فى عملية انعقادها .

غير أن إيضاح الطرق العملية التى تتبـع فى فحص هذه النواحى الثلاثة لم يكن موضوع تفصيل فى الباب الأول ، وإن كان هذا الباب لم يخل من إشارة موجزة عابرة إلى بعض من تلك الطرق .

وقد آن لنا فى هذا الفصل الثالث من الباب الخامس ، أن نتناول

بالتفصيل ما تعرضنا له فى الباب الأول بإيجاز ، فنتكلم عن الطرق العملية الممكن اتباعها فى فحص النواحى الثلاثة التى تتكوّن منها نفسية المجرم . ولما كانت هذه الطرق رغم صلاحيتها فى فحص المجرمين بصفة عامة ، تتبع فى فحص المجرمين الأحداث على وجه خاص ، فقد أرجأنا الكلام عليها إلى المجال الحالى الخاص بإجرام الأحداث .

ولم تكن الطرق المتبعة قديما فى استخلاص نفسية المجرم ، تتعدى جمع المعلومات ممن أتيح لهم احتكاك به أو إشراف عليه ، وتوجيه استجواب مباشر إليه ، وتحليل إجاباته فى مرحلة التحقيق أو المحاكمة ، وتعبيراته المكتوبة ، فضلا عن تتبع سلوكه التلقائى .

غير أنه مع التقدم فى الزمن ، استحدث الباحثون فى علم الإجرام طرقا عصرية اتبعت ولا تزال متبعة على الأخص فى الولايات المتحدة الأمريكية وفى إيطاليا وفى دول أمريكا الجنوبية .

هذه الطرق العصرية يغلب اتباعها — كما قلنا — فى فحص المجرمين الأحداث وإن كان من الممكن أن تتبع كذلك فى فحص المجرمين الكبار ، وسنبيّنها فيما يلى تفصيلا .

وهى تفحص إما ملكة الذكاء ، وإما الميول والأهواء الغريزية ، وإما المستوى الخلقى أى نصيب النفس من الغرائز الثانوية السامية .

ولذا سنتناول فى مبحث أول طرق فحص الذكاء ، وفى مبحث ثان طرق فحص الناحية الشعورية والعاطفية أى فحص الغرائز الأساسية

والنزع والحساسية الانفعالية وفى مبحث ثالث طرق فحص الغرائز الثانوية السامية أو ما يسمى بالمستوى الخلق .

المبحث الأول

طرق فحص الذكاء

تعرض الباحثون القدامى فى علم الإجرام إلى بيان نصيب المجرمين من الذكاء . واتفقت أقوالهم على أن المجرم على ذكاء ناقص ، وإن كان يبدو للوهلة الأولى أنه مثل الرجل المتوسط فى ذكائه .

فقال Carrara إن المجرم على خفة عقلية غير عادية ، يكشف عنها استطراده أثناء دفاعه عن نفسه فى سرد تفاصيل عديمة الجدوى تغيب بها عن باله أهمية الأمر الرئيسى وهو أن يدرأ التهمة عن نفسه. ولؤمه هو الذى يوصف خطأ بالذكاء. وكل مهارته منحصرة فى أنه يجيد دائما تنفيذ جريمة معينة على طريقة معينة .

وقال Lombroso ، Ferrero فى كلامهما على إجرام النساء إنه تارة تكن غبيات وتارة ذكيات ، غير أنه فى حالة ذكائهن يكون الذكاء عندهن مشوبا بعيب من جهة ومنحصرا فى وجهة خاصة من جهة أخرى . intelligenza lacunare e specializzata

وتبين من الأبحاث التى قام بها علماء عديدون فى مجال الأحداث، مثل العالم الإيطالى Vergani ، وعلى الأخص عن طريق اختبارات

الذكاء ، أن الأحـداث المجرمين على ذكاء يقل فى مستواه عن متوسطه لدى الأحداث غير المجرمين .

وقال العالم Niceforo إن الذكاء الناقص يؤدى إلى الإجرام حين يقترن بميل إجرامى ، وإنه حتى إذا كان صاحب هذا الميل على ذكاء يكفل له إلى حين نجاحا فى خططه الإجرامية ، فانه سرعان ما تتكشف نقائص ذكائه على نحو ينتهى به إلى الإخفاق . وأضاف إلى ذلك أنه حيث يوجد الإنسان على ذكاء ناقص بدون ميل إلى الإجرام وراثى أو مكتسب ، يكون مصيره احـتراف مهن متوسطة أو متواضعة يقتات منها ، ولا ينتهى به النقص فى الذكاء إلى طرق سبيل الجريمة .

وقبل الـكلام عن طرق الفحص المعروفة باختبارات الذكاء ، نشير إلى وجه الصعوبة فى وضع تعريف للذكاء نفسه . ولا داعى فى هذا المجال للخوض فى تفاصيل الموضوع وإيراد كافة الآراء التى صاغها العلماء ليعرفوا بها الذكاء ، وحسبنا أن نشير إلى تعريف واحـد له هو الذى قال به AUGUSTE COMTE . فهو يعرف الذكاء بأنه قدرة المرء على تعديل سلوكه بما يتلاءم مع ظروف كل حالة .

وقيل إن الذكاء على أنواع لا يلزم توافرها كلها فى الفرد الواحد ، فهناك ذكاء الفهم وهناك ذكاء الابتداع وهناك ذكاء النقد . كما قيـل إن الذكاء قد يكون عمليا متمثلا فى الملاءمة بين النشاط المادى للإنسان وبين أشياء وأحداث العالم المحيط ، وقد يكون مجردا متمثلا فى الملاءمة بين التفكير الذهنى للإنسان وبين تلك الأشياء والأحداث . فبينما الأول

يسمى مجازا بذكاء اليدين والرجلين ، يسمى الآخر بذكاء الذهن .

واختبارات الذكاء التى سنتكلم عنها تكاد تجمع بينها ميزة مشتركة هى ترتيب الخاضعين للاختبار من حيث عدد الإجابات الموفقة ومن حيث مدى التوفيق فيها ومن حيث مدى الوقت الذى استغرقه فيها كل منهم .

ونعرض فيما يلى لأهم هذه الاختبارات .

١ – طريقة Binet & Simon

تنحصر هذه الطريقة فى تحديد عمر عقلى لـكل عمر زمنى ، وذلك بالوقوف على سلسلة الاختبارات التى يمكن للأحداث الطبيعيين أن يجيبوا عليها فى كل سنة زمنية من سنوات العمر . فإذا اختبر حدث على سنة معينة من السنّ بأن اخضع لاختبارات هذه السنة ولم ينجح فى اجتيازها ، كان معنى ذلك أنه متخلف فى عمره العقلى عن غيره ممن هم على ذات عمره الزمنى . فلو أنه كان فى الخامسة من عمره ولم يوفق فى اجتياز سلسلة الاختبارات التى يمكن للأحداث الطبيعيين البالغين الخامسة أن يجتازوها ، وإنما اجتاز فقط اختبارات السنة الرابعة من العمر . دل بذلك على أن عمره العقلى متخلف سنة عن عمره الزمنى . أما إذا وفق فى اجتياز اختبارات السنة الخامسة من العمر ، فيدل على أن النوعين من العمر متساويان لديه . فإذا بلغ به التوفيق حدّ الإجابة على اختبارات السنة السادسة من العمر ، أى على الاختبارات التى لا يوفق فيها معظم الأحداث من ذوى الخامسة ، دل على أن عمره العقلى يسبق عمره الزمنى بسنة وهكذا .....

وقد شاع استعمال الباحثين لهذه الطريقة ولو أن بعضهم أدخل عليها تعديلا لم يكن قائما بها وقت أن رسمها واضعاها .

وجرى البحث عليها بالنسبة لأحداث طبيعيين يترددون على المدارس ، وأحداث من نفس سنهم مودعين بالإصلاحيات ، فتبين مدى الفرق بين هؤلاء وأولئك من حيث المستوى العقلى الغالب .

بل إنه بفضل التعديل الذى أدخله العالم Terman على تلك الطريقة ، أمكن تدريج كل من الذكاء والتخلف العقلى على مراتب ، فأصبح الذكاء قابلا للتقدير على درجات تصاعدية تبدأ بالأبله ، يتلوه الغبى ، فضعيف العقل ، ثم الدانى إلى العقل ، وبعده خامل العقل ، فذو العقل العادى ، ثم ذو الذكاء المرتفع ، وذو الذكاء الأعلى ارتفاعا وأخيرا ذو العبقرية .

وقد قام ORTEGA ببحث فى بوينوس أيرس أخضع فيه للاختبار خمسة وعشرين حدثا من الصالحين وخمسة وعشرين من المجرمين ، فتبين له أن الأولين لا يوجد فيهم من البله والأغبياء وضعاف العقول والدانين إلى العقل سوى اثنان ، بينما يوجد من هؤلاء فى الأخيرين خمسة عشر .

٢ — طريقة WECHSLER

ابتكرت هذه الطريقة لقياس الذكاء لدى من تجاوزوا من العمر اثنى عشر عاما . ذلك لأنه تبين أن العمر العقلى لا تطرد الزيادة فيه بذات الاطراد فى زيادة العمر الزمنى ، حين يدخل الإنسان فى الثانية عشرة

من عمره . وقد رئى لهذا السبب أن يقاس العمر العقلى لا بقسمته على العمر الزمنى للشخص الخاضع للاختبار ، وإنما بقسمته على العمر الذى يقف عنده اطراد التقدم فى النمو العقلى .

ولكن الدكتور Wechsler لم يكتف بذلك ، واقترح أن يكمل الفحص فى هذه الحالة بنوع خاص من الاختبارات التى تتفاوت الإجابة عليها بالرغم من تجاوز الثانية عشرة من العمر . ومعنى ذلك أنه بالإضافة إلى الاختبارات التى يقف تطور الإنسان فى الإجابة عليها عند حدّ معين لا يحدث بعده تطور ذو شأن ، كاختبار الفهم العام ، والإنشاء فى موضوع ما ، أو إكمال النقص فى صورة ما ، تجرى اختبارات أخرى من النوع الذى يستمر فيه تطور الانسان حتى بعد أن يبلغ من العمر اثنى عشر عاما مثل اختبار قدرة الذاكرة على استيعاب الأرقام ، والقدرة الحسابية والتصميم بالمكعبات والموزايكو ، وترتيب جمع من الأشكال على نحو يكون صورة متناسقة الخ ...

وقد تبين أن اختباراً كذلك الذى يدور حول تصميم هيكل من المكعبات والموزايكو ، يكشف عن عدة جوانب من النفسية فضلا عن الذكاء . فهناك من ينجز تكوين الهيكل كله ، وهناك من يكوّن جزءا منه ثم جزءا آخر وهكذا ، الأمر الذى يبين مدى ما يتوافر لدى الشخص من تسرع ونزق أو من شدة مراس ودقة ، ومدى ما لديه من استعداد لهبوط الهمة والحالة المعنوية أو مدى ما لديه على العكس من استعداد للجلد والمثابرة .

وبضم نتيجة النوعين من الاختبارات ، يستخلص الدكتور Wechsler

نصيب الشخص الخاضع للاختبار من ملكة الذكاء .

٣ - طريقة Baker

يجرى الاختبار بهذه الطريقة بأن تعرض على الحدث سبع صحائف فى كل منها بعض الرسوم ويطلب إليه تفسير كل رسم والتعليق عليه ، وتقدر له درجة من ثمانين . وباخضاع الأحداث لنفس الاختبار على اختلاف أعمارهم واختلاف سنى دراستهم وفى كل من الجنسين يمكن تحديد الدرجة المتوسطة لذكائهم فى كل فئة من فئات العمر وفى كل سنة دراسية وفى الذكور من جهة والإناث من جهة أخرى .

وقد أثبتت هذه الطريقة فى بوينوس أيرس فاتضح أن الصبية الذين يضمهم فصل دراسى واحد ، يكون صغارهم اكثر ذكاء ممن يكبرونهم فى العمر بنفس الفصل ، وأن الصبية الذين يضمهم الاشتراك فى عمر واحد يكون المتقدمون فيهم من حيث السنة الدراسية أذكى من المتخلفين عنهم فى سنة دراسية سابقة ، وأن الصبية فى السنة الدراسية المتقدمة أذكى عموما ممن هم فى سنة دراسية متأخرة .

ويمكن أن تتبع الطريقة عينها فى المقارنة بين المستوى العقلى للأحداث المجرمين وبينه لدى الأحداث غير المجرمين من نفس العمر .

٤ - طريقة Ballard

هذه الطريقة هى أن تعرض على الحدث قائمة بها مائة سؤال تطلب إليه الإجابة عليها . هذه الأسئلة المائة تضع موضع الاختبار كافة

ملكات الذكاء لدى الحدث ، وعلى قدر إجاباته الصحيحة تقدر له درجة . فهى تختبر مدى التقدم أو التخلف العقلى ، ومدى قوة الانتباه ، ومدى قوة الذاكرة ، ومدى التخيل ، والقدرة على المقارنة ، وأهلية التفسير ، وأهلية التأليف . ولا يخلو الأمر فيها من استخدام المعلومات المدرسية للحدث نفسه .

٥ – طريقة Vermeylen

هى أن يخضع الحدث فى خمسة عشر ملكة ذهنية ، لعشرة اختبارات فى كل ملكة ، تتدرج فى الصعوبة ، وتقدر له فيها عن كل ملكة درجة من عشرة ، ثم تجمع درجاته فى الاختبارات كلها ، ويحدد مجموعها بالنسبة للحد الأقصى وهو مائة وخمسون درجة . ومن الملكات التى تتناولها الاختبارات ، الانتباه فى ادراك الأمور ، والانتباه فى الرد على الأمور ، والتعليق على الصور ، وعلى الأشياء ، وملكة الرواية والسرد الخ ...

ويمكن أن توضع كل درجة من عشرة حصل عليها الخاضع للاختبار فى كل ملكة من الملكات الخمسة عشر ، فى رسم بيانى ، ثم يوصل بينها بخط يبين الشخصية الذهنية موضوع الاختبار .

٦ – طريقة الإنشاء الكتابى

هذه الطريقة هى أن يعرض على الحدث شكل أو رسم معين ، ويطلب إليه أن يكتب وصفا له . وحينئذ يتيح الإنشاء الكتابى الوقوف على أمور عديدة تفيد فى تصوير الملكات الذهنية للحدث ، منها وجود

التكرار أو عدم وجوده ، ومدى النقص أو الكفاية فى علاج الموضوع من كافة نواحيه ، وملكة الخيال ، ومدى التجديد أو التجسيم فى الألفاظ المستخدمة الخ ...

٧ – طريقة Maria Diez Gasca

هذه الطريقة تتمثل فى اربعة اختبارات تتناول على التوالى الملكات الآتية :ـ (١) القدرة على إدراك موضوع الاستفهام إدراكا دقيقا (٢) مدى قوة الانتباه فى الإحاطة بالأمور (٣) مدى الصقل فى المعلومات الدراسية المتعلقة بالنحو والصرف والهجاء (٤) مدى الدقة فى تخير الالفاظ والقدره على التأصيل الفكرى أى على ردّ الأمور إلى أسسها وأسبابها .

وتكمل هذه الاختبارات بأخرى كاختبار يمتحن مثلا مدى النزعة العملية للحدث بأن يطلب إليه تنفيذ رسوم معينة ، يكشف مظهرها وأسلوب تنفيذه لها على نصيبه من تلك النزعة .

٨ — طريقة الكشف عن الاستعداد المهنى

تتمثل هذه الطريقة فى أن توجه إلى الحدث عدة أسئلة من الأنواع الآتية :ـ بأن يطلب إليه مثلا سرد سلسلة من الأسماء بأقصى سرعة ممكنة وبحيث يذكر دون تردد أول ما يتبادر منها إلى ذهنه ، ويكلف بأن يكتب فى بحر ثلاث دقائق أسماء ثلاثة أشياء ملونة وأسماء ثلاثة أشياء تحدث صوتا ، ويسأل عن الصلة بين عدة أسماء فى قائمة يطلب إليه قراءة محتواها بصوت مرتفع ، وتوجه إليه الأسئلة الآتية بشرط

أن يجيب على كل أمر فيها بكلمة « أهواه » أو « لا أهواه » أو « لا يهمنى »

ما هى أكثر وسائل التسلية الآتى بيانها قبولا من جانبك ؟

ما هى أكثر مواد الدراسة الآتى بيانها تجاوبا مع هواك ؟

بين المهنة التى تختارها من بين كل مهنتين مذكورتين فيما يلى سويا :ـ

رجل بوليس أم رجل مطافىء ؟

كبير خدم أم خـــادم ؟

صانع أم بائـــع ؟

الخ . . . . .

وممن ابتكروا هذه الطريقة وجربوها فى إيطاليا **Ponzo** ، **Banissoni** ، **Pizzoli** .

٩ — طريقة قياس المستوى الثقافى :ـ

لا تقف هذه الطريقة عند تحديد ما إذا كان الشخص أميا أم يعرف القراءة والكتابة ، وما إذا كان قد أتم الدراسة الابتدائية أو الثانوية أو العالية . وإنما تضع الطريقة موضع الاختبار ثقافة الشخص العامة بصرف النظر عما حصل عليه من الشهادات الدراسية ، وبالتالى تتبع حتى مع كبار الخريجين .

فتعرض على الشخص الخاضع للاختبار مثلا ألفاظ فى صورة أسماء

عامة أو صفات ، ويطلب إليه شرح المقصود منها أو تعرض عليه أسماء لشخصيات شهيرة ويطلب إليه تحديد ما إذا كان يعلم شيئا عن هذه الشخصيات وعن المجال الذى نشأت فيه شهرة كل منها ، أو تعرض عليه أسماء جغرافية أو أحداث تاريخية ويطلب إليه الإدلاء بمعلوماته عنها ، كما تختبر ثروته اللغوية ويمتحن فى المامه بقواعد النحو ، ويسأل عن قراءاته السابقة وما أحدثته فى نفسه من انطباعات .

ويصح أن توضع أمام كل سؤال إجابات يطلب إلى الشخص تحديد الإجابة الصحيحة من بينها .

فإذا سئل فى معلوماته الجغرافية يطرح عليه هذا السؤال مثلا . ما هى طبيعة إيطاليا ؟ أهى جزيرة أم شبه جزيرة أم مدينة أم قارة ؟

وإذا سئل عن قراءاته الأدبية مثلا يطرح عليه السؤال بالكيفية الآتية :ـ

من الذى كتب عن البخلاء ؟

المبرد أم الجاحظ أم ابن المقفع ؟ الخ ....

١٠ — طريقة الكشف عن الهوايات والآراء الشخصية .

هذه الطريقة هى أن يطلب إلى الفتى وضع خط تحت أنواع المطبوعات المحببة إلى نفسه أو وضع أرقام أمامها حسب ترتيب تفضيله إياها ، وذلك من بين المطبوعات الآتية :ـ الكتب أو الصحف الفكاهية ، والعاطفية وكتب المغامرات الخيالية والروايات البوليسية والروايات التاريخية وكتب

الأسفار والمشاهدات والـكتب العلمية . وتضاف إلى هذه البيانات عبارة « عدم تفضيل شيء » كي يضع تحتها خطا إن كان لا يفضل شيئا .

ويطلب إليه أن يضع خطا تحت الأفلام السينمائية التي يفضلها ، أو أن يرتبها ترتيبا رقميا حسب درجة تفضيله إياها ، وذلك من بين الأفلام الآتية : أفلام الأسفار بين المدن والبلاد ، أفلام المغامرات في البر والبحر ، الأفلام الـكشفية ، الأفلام التاريخية ، الأفلام الخيالية ، الأفلام المصورة للألعاب والمباريات الرياضية ، الأفلام المصورة للاخبار ، الأفلام البوليسية ، أفلام الرسوم المتحركة ، الأفلام الغرامية ، الأفلام المصورة للفنون والمهن ، الأفلام الفـكاهية ، الأفلام الدينية ، الأفلام الحربية ، الأفلام الموسيقية ، الأفلام المصورة الوطنية ، الأفلام الغامضة الأفلام المختلطة . وتضاف اليها عبارة « عدم تفضيل شيء »

ذلك عن الهوايات . أما عن الآراء الشخصية ، فيكشف عنها بأن توجه إلى الخاضع للاختبار أسئلة عن مشكلات تدل أفكاره بشأنها عن مدى ثقافته من جهة ومدى ذكائه من جهة أخرى ، بأن يسأل مثلا « إلى أي مدى تعتقد أن الحكومة الديمقراطية هي أفضل أنواع الحكومات الممـكنة ؟ » ، أو يسأل « إلى أي مدى تعتقد أن الحرية الاقتصادية هي أفضل نظم الاقتصاد ؟ » أو : « إلى أي حدّ تعتقد أن الإنسان ينشأ طيبا ثم يفسده المجتمع ؟ » وهكذا .....

تلك هي أهم الطرق التي تتبع في فحص الناحية الذهنية من شخصية أي إنسان يخضع لاختبار في هذه الناحية .

وقد أتبعت اختبارات الذكاء فى فحص المجرمين بالسجون سواء فى أوروبا أو فى أمريكا . ففى صحيفة إثبات الحالة المخصصة لكل مسجون فى بلجيكا ، يوجد ثمانية وعشرون بابا مخصصة لكافة الملكات الذهنية فى السجين ، يوضع فى كل باب منها تقدير للسجين من حيث نصيبه من الملكة المخصص لها الباب . فإذا كان الباب خاصا بقوة الانتباه مثلا وضع للسجين فيه تقدير ضعيفة أو طبيعية أو غير ثابتة أو شديدة اليقظة الخ .... ، وكذلك الحال فى الباب المخصص للذاكرة أو للدقة فى الملاحظة أو فى الوصف أو فى المقارنة ، أو للإرادة أو لأهلية الحكم أو لملكة الخيال الخ ....

وتجرى على النهج نفسه كذلك صحف إثبات حالة السجين فى سجون روما وفى كافة مؤسساتها الجزائية .

المبحث الثانى

طرق فحص الناحية الشعورية والعاطفية

قال الرسام الكبير — فى عصر النهضة بإيطاليا — ليوناردو دافنشى Leonardo Da Vinci فى تعليقه على البقع والألوان : « إن مجرد الإلقاء على حائط بقطعة من الاسفنج مشبعة بالألوان ، يجعلها تترك على هذا الحائط بقعة يرى فيها ناظرها بلدا جميلا . والحق أنه تتراءى فى البقعة اختراعات مختلفة من تلك التى يود الإنسان أن يبحث فى البقعة عنها ، أى رؤوس رجال ومختلف حيوانات ومعارك وصخور وبحار وسحب وغابات وأشياء أخرى من هذا القبيل ، ويكون شأن البقعة معك شأن رنين الأجراس إذ يطرق أذنيك فتسمع الأجراس قائلة ما يعن لك من أقوال » .

والمعروف عن الفتيان أنهم يحسون بفرح صبيانى إذ يلقون فى ورقة بيضاء رشاشا من الحبر ويطبقون عليه الورقة على نحو يتيح له الانتشار فى داخلها على صورة بقع ، ثم يفتحونها لرؤية شكل البقع التى تكونت بها وما يعبر عنه هذا الشكل .

وعلى أساس ذلك ، استخلص العالم RORSCHACH طريقته المعروفة فى فحص غرائز الإنسان الأساسية ، وهى طريقة البقع ، التى نجمل منها فيما يلى موضوع كلامنا ، قبل الحديث عن غيرها .

١ — طريقة بقع رورشاخ RORSCHACH

هذه البقع تصل أبعاد كل منها إلى عشرين سنتيمترا أو أكثر عرضا ، وخمسة عشر سنتيمترا طولا ، وليس من اللازم أن تكون كل منها على لون واحد . فخمسة بقع منها يختلط فيها اللون الرمادى باللون الأسود ، واثنتان إحداهما رمادية والأخرى يختلط فيها الأسود بالأحمر ، وثلاثة تتعدد ألوانها بمعنى أن الأسود والرمادى فيها يختلطان بالأزرق والأصفر .

ويعرض هذه البقع على الشخص الخاضع للاختبار يفسرها على ذات النحو الذى يفسر به المتطلع إلى الغيوم أشكالها حين يتفرس فيها بنظرات التأمل ، وعلى ذات النحو الذى يفسر به الصبى بقع الحبر المرتسمة على الورقة إذ يفض الورقة بعد طيها والحبر فى داخلها .

ذلك لأنه من المفيد الوقوف على الصور التى تتراءى للشخص فى البقع المعروضة عليه وفيما تحتويه من ظلال وألوان وفراغات بيضاء .

ونفصل فيما يلى كل أمر من الأمور الواجب على الممتحن أن يسجلها كنتيجة للاختبار .

أولا : تحديد الوقت الذى يستغرقه الشخص فى تفسير كل بقعة من البقع حتى ولو انتهى فى التفسير إلى القول باستحالته .

ثانيا : تحديد الجملة العددية للتفسيرات التى يستخلصها الشخص من البقع العشرة .

ثالثا : تحديد نوع التفسيرات من حيث :ـ

ا ـ عدد التفسيرات التى تتناول الشكل العام لكل بقعة وتلك التى تتناول ما فيها من تفاصيل .

ب ـ عدد التفسيرات التى تتناول من البقعة شكلها بالقياس إلى عدد ما يتناول من البقعة لونها أو ألوانها .

ج ـ عدد التفسيرات الدائرة حول الألوان بالقياس إلى تلك التى تدور حول الفراغات البيضاء .

د ـ مدى ما تنطوى عليه التفسيرات من ابتداع وتجديد وجرأة .

هـ ـ عدد التفسيرات التى يصور بها المفسر وجود حركات لا لخص أوضاع ثابتة ، وبيان ما إذا كانت هذه الحركات فى نظره صادرة من أناس أو من أشياء أو من حيوانات .

و ـ طبيعة الصور البادية للمفسر وهل هى لأناس أو لأجزاء من جسم الانسان أم لحيوانات أم لأشياء أو أزهار الخ ....

رابعا : تسجيل تعبيرات وجه الشخص عند عرض كل بقعة عليه وأثناء هذا العرض ، وحركاته الانعكاسية ، وحركاته المتصنعة ، ونبرات صوته ، ومدى ثقته من نفسه فى المواقف التى يتخذها ، وما يعتلى وجهه من احمرار أو اصفرار أو ما يذرفه من دمع ، فضلا عن تطورات التنفس لديه وانفعالاته حقيقية كانت أم مفتعلة .

ونشير فيما يلي بإيجاز إلى ما تنطوى عليه تلك الأمور من دلالة ومغزى .

فمن ناحية الوقت الذى يستغرقه الشخص فى التفسير قيل إنه لا توجد صلة بينه وبين نصيب الشخص من الذكاء ، فقصر الوقت لا يدل على ذكاء كما أن طول الوقت لا يدل على غباء .

ومن ناحية الجملة العددية للتفسيرات ، تبين من تجارب أولية أن مجموع التفسيرات المستخلصة من البقع يتجه نحو النقص كلما كان الشخص من النوع المنطوى على نفسه أو من النوع العاصى المتمرد أو من النوع الميال إلى سوء الظن أو من النوع المنقبض ، بينما يتجه نحو الزيادة كلما كان الشخص من النوع المتحمس أو النوع المنشرح أو النوع المغتر .

ومن ناحية تناول التفسيرات للشكل العام أو دخولها فى التفاصيل ، قيل إنها تدل فى الحالين على ترابط فى الفكر وذكاء متوقد كلما ظهرت على طابع غير عادى من الامتياز الذهنى والاتجاه الشخصى البصير .

أما حين يتساوى عدد التفسيرات العامة وعدد التفسيرات التفصيلية ، وتكون هذه الأخيرة عادية لا ابتكار فيها ، فيدل هذا على أن الشخص من النوع المحدث الثرثار . وحين تتخلف التفسيرات العامة وتتوافر التفسيرات التفصيلية المألوفة ، فيدل هذا على أن الشخص من النوع المجانس ذى النزعة العملية . وحين تغلب التفسيرات الدائرة حول التفاصيل الصغيرة ، يدل هذا على أن الشخص من النوع المتشدد فى

التدقيق . فإذا ماعنى الشخص على وجه خاص بتفسير الفراغات البيضاء فى البقع ، كان من النوع الحريص على إظهار المتناقضات .

وفوق ذلك ، تبين من أبحاث أجراهـــا Hans Zulliger على أشخاص معروفين بالتهيب والخوف من الانطلاق ، أن تفسيرات هؤلاء الأشخاص للبقع تدور حول التفاصيل الكبيرة والصغيرة أكثر ممـا تتناول الشكل العام ، وقلما تتراءى لهم فيها أوضاع متحركة ، كما أنها تعنى على الأخص بما فى البقع من مواضع قاتمة ومواضع زاهية .

وإذا ما كانت التفسيرات منصبة على الألوان دون أن يكون فيها ماهو مبنى على رؤية أوضاع متحركة ، كان صاحبها من النوع الذى يتصل بالعالم الخارجى أكثر مما ينطوى على نفسه . أما إذا كانت التفسيرات منصبة على حركات تراءت للمفسر دون أن يكون فيهاما هو دائر حول الألوان ، كان صاحبها من النوع الذى ينطوى على نفسه أكثر مما يتصل بالعالم المحيط وكأن لسان حاله يقول إنى لا اشعر مطلقا بأى ضيق حين أعيش منفرداً مع نفسى ولا أرى لازما أن أحمل ذاتى عناء التجانس مع الحقيقة المحيطة أو ألم الاحتكاك بها . فإذا كانت التفسيرات متوافرة بكلا نوعيها ، كان المفسر أميل إلى الاتصال بالخارج إن كانت تفسيرات الألوان غالبة على تفسيرات الحركات ، وكان أميل إلى الانطواء على الداخل إذا كانت تفسيرات الحركات أكثر عددا من التفسيرات الدائرة حول الألوان . فإن كان عدد التفسيرات الدائرة حول الألوان متساويا مع عدد التفسيرات المنصبة على حركات ، كان

اتصال الشخص بالعالم المحيط وانطواؤه على نفسه متحققين على قدرين متساويين . فإذا ما انعدم كل من نوعى التفسيرات ، بأن لم يبد المفسر أى تفسير يدور حول اللون كما لم يبد أى تفسير ينصب على حركة ، كان ذا نفس مقهورة ضيقت عليها قيود عديدة من التقلقل والتردد .

والتفسيرات الدائرة حول حركات تراءت من البقع لمفسرها ، إما أن تكشف عن أفكار متجهة إلى نفع الآخرين ، وإما أن تنم عن أفكار منحصرة فى الذات مشبعة بروح الأثرة . ويقول علماء الخطوط إنه فى الحالة الأولى تتمثل النزعة فى خط صاحبها بأن يتميز هذا الخط بانطلاق حروف كتابته ناحية اليمين أى فى اتجاه الذراع إذ ينفتح ، بينما يتميز خط الشخص فى الحالة الثانية بانطلاق حروف كتابته ناحية اليسار أى فى اتجاه الذراع حين ينقبض .

وبالإضافة إلى ذلك ، فإن التفسيرات تارة تقتصر على اللون وتهمل الشكل ، وتارة تتناولهما معا . ففى حالة اقتصارها على الألوان ، تكشف عن وجود ميل إلى العنف وإلى التمرد على المجتمع . وفى حالة تناولها للألوان والشكل معا يتوقف الأمر على نسبة عدد التفسيرات اللونية بالقياس الى التفسيرات الشكلية ، فإن كانت الأولى هى الغالبة كان الشخص سهل الانفعال عرضه للإيحاء الذاتى ، أما إذا كانت الثانية هى الغالبة كان الشخص طبيعيا فى عواطفه وفى روح الانسجام مع المجتمع .

وقد لوحظ أن التفسيرات القائمه على رؤية أوضاع متحركة فى البقع ، والدائرة حول الشكل واللون معا أو حول الألوان بمفردها ، يندر أن تصدر من الأحداث .

ولوحظ أنه كلما قل تصور الحيوانات فى التفسيرات ، دلّ ذلك على أن المفسر على جانب كبير من الذكاء ، وأنه كلما زاد تصورها دل ذلك على خيال خصب ثم على ذكاء متوسط فذكاء أدنى من المتوسط وأخيرا على غباء .

كما لوحظ أنه حين تفسر الأشكال تفسيرا فريدا فى نوعه ، يكون هذا دليلا على سعة أفق ونشاط ذهنى كبير إن لم يدل فى أحوال نادرة على ميل إلى المنازعة حبا فيها أو على حالة تشنج عصبى . أما حين تفسر الأشكال تفسيرا عاديا ولا تتراءى فيها للمفسر أوضاع متحركة وتقل بشأنها التفسيرات الإجمالية العامة ويكثر فيها تصوّر الحيوان ، دلّ ذلك على ضعف فى ملكة الوعى وفى الاستعداد للإنتاج وعلى ميل إلى التعميم ، وفتور فى العواطف ، وثقل ظل أو انقباض وانكسار نفسى .

وقد قام العالم LUIZ DE PINA بتطبيق طريقة رورشاخ على ثلاثين من القتلة مقارنا إياهم بأشخاص غير مجرمين ، من ناحية الوقت الذى تستغرقه الإجابة ، والعدد الإجمالى للتفسيرات ، ومدى تصور الحيوانات فيها ، فتبين أن الوقت الذى يستغرقونه فى التفسير أقصر ، وأن مجموع تفسيراتهم أقل وأن تصور الحيوانات فيها منتشر ، الأمر الذى استخلص منه ذلك العالم انخفاض مستواهم الثقافى وثباتهم الذهنى على ذات التفكير فضلا على انقباض نفسى عزوف عن التمسك بالأخلاق .

وأخيراً فإنه من ناحية تعبيرات السلوك الشخصى عند عرض البقع وفى أثناء عرضها ، تبين بوجه خاص أنه عند فراغ الشخص من تفسير

البقع الرمادية أو السوداء ، وعرض البقع ذات الألوان الأخرى عليه ، قد يعتريه ردّ فعل فجائى كاشف عن عدم استساغة وينتهى به إلى القول بأن البقع لا توحى له بشيء ما ، أو إلى تردد وعدم ثبات قبل الإدلاء بالتفسير . وفى هذه الحالة يتحدث الأخصائيون عما يسمونه صدمة الألوان . ويرى رورشاخ أن من يبدو عليهم ذلك يتميزون باضطرابات ووجوه كبت عاطفية . ومن النادر أن تحدث هذه الصدمة للأحداث .

ولا يفوتنا قبل اختتام الكلام على هذه الطريقة ، أن نشير إلى ما يتطلبه البحث بها من تحديد رقمى للمستوى المتوسط لدى أفراد كل فئة من فئات العمر سواء من الذكور أو من الإناث ، والمقصود بهم الأفراد الطبيعيون لا المعيبون ، حتى يمكن بعدئذ على هدى هذا التحديد ، معرفة ما إذا كان الشخص الخاضع للاختبار من عمر معين ومن جنس معين ، يعتبر مستواه أعلى أم أدنى من المتوسط الخاص بأفراد عمره من ذات جنسه .

وعلى نفس هذا الأساس تحدد حالة كل مجرم من المجرمين .

وقد قام العالم الإيطالى Dalla Volta بتجارب طبق فيها طريقة رورشاخ على أشخاص طبيعيين وغير طبيعيين ، فتبين له أن كل صورة تتراءى للشخص خلال البقع ليست إلا انعكاسا لصورة غريزية أو عاطفية خافية مستترة فى قرارة نفسه ، يرجع خفاؤها إلى كونه كبتها أو كونه نساها أو كونه يجهل وجودها . واتضح له أن مايبدو للمفسر خلال البقع من خمائل جبلية أو زراعات أو أزهار أو أشكال هندسية ، كثيرا

ما يكشف عن رغبات ومطامح شخصية . وهو يقسّم الميول الغريزية التى تعبر عنها تفسيرات المفسر إلى : ميول غريزية غذائية تتبدى فى رؤية أشكال لفواكه مثلا وإن كان ذلك نادرا ، وإلى ميول غريزية ناشئة من غريزة القتال والدفاع وتتمثل فى رؤية أشكال مقطعة الأوصال لحيوانات أو أناس ، وبقع دم ، وكائنات مخيفة أو حيوانات تثير الاشمئزاز أو أشباح ، وإلى ميول غريزية جنسية تتمثل فى رؤية أوضاع تمازج جنسى .

وأخيرا فقد كانت طريقة روورشاخ محل تعليق من العالم Mario Gozzano فى المؤتمر الدولى لعلم الإجرام ، الذى انعقد فى روما سنة ١٩٣٨ ، إذ قرر هذا العالم عنها أنها ليست أسلوبا لفحص ملكة الخيال بقدر ما هى أسلوب للكشف عن ميول معينة وعن أوضاع نفسية معينة يصعب ظهورها حتى إذا استجوب الشخص استجوابا دقيقا . فما يأتى ممثلا فى الصور والأشكال التى توحى بها البقع ، إنما هو الحياة النفسية الباطنية للشخص بكافة ما فيها من ميول غريزية وعقد فكرية عاطفية . فهى أسلوب يسمح بدراسة الجانب الغريزى العاطفى من الشخصية أى أكثر أجزاء الشخصية عمقا وأهمية والتصاقا بذات صاحبها .

٣ – فحص النبض والتنفس

اقترح هذه الطريقة علماء الإجرام القدامى فى إيطاليا . وهى أن يقاس النبض والتنفس لدى الشخص حين تطرح عليه أسئلة أو مرئيات أو مسموعات معينة . وكثيرا ما يتبع الخبراء هذا الأسلوب كذلك فى فحص ما إذا كان الشخص جادا فى موقف معين اتخذه أو أنه كان فى هذا الموقف متصنعا .

٣ — طريقة الكلمات الكشفية :ـ

تجرى هذه الطريقة وقد اقترحها كذلك علماء النفس الإيطاليون بأن تعرض على الشخص ألفاظ فى صورة أسماء أو أفعال أو صفات ، ويطلب إليه التعليق على كل منها بذكر ما يثيره لديه من أفكار ، ويسجل على الفور ما يستغرقه الشخص من وقت فى التعليق على كل لفظ يطلب إليه أن يعلق عليه ، كما يراعى مضمون إجابته وما ينطوى عليه هذا المضمون من معان ذات مغزى .

وقد لوحظ أن الإجابات التى يدلى بها الشخص منها ما يبدر بطريقة آلية سطحية ، ومنها ما يصدر عن مجهود ذهنى باطنى عميق ومن العسير تقسيم الإجابات التى من النوع الأخير . أما إجابات النوع الأول الآلى السطحى ، فمن الممكن تبويبها إلى إجابات تردد على وجه التكرار لفظا مألوف الاستعمال ، وإجابات يستخدم فيها اسم الفعل والفاعل مثل العمل والعامل ومثل العشق والعاشق ، وإجابات تشيع فيها المترادفات مثل يصرع ويقتل أو مثل يغرر وينصب ، وإجابات تستخدم فيها ألفاظ لا توجد فيما بينها أية صلة ، وإجابات يغلب عليها تكرار اللفظ الواحد أكثر من مرة ، وإجابات يردد بها المجيب نفس الكلمة موضوع السؤال ، واجابات تحتوى على جناس لفظى .

٤ ـ طريقة فحص الذرع أو قوة الاحتمال :

هذه الطريقة استخدمها HUGH.M.Bell فى فحص مدى استعداد

الشخص لتحمل الوسط العائلى والوسط الاجتماعى والخصائص الجثمانية الذاتية والانفعالات الشخصية ، وذلك عن طريق تلقى الإجابة على أكثر من مائة سؤال تدور حول هذه النواحى الأربعة .

فمن قبيل الأسئلة التى تدور حول الناحية الأولى وهى خاصة بتحمل الإنسان الوسط العائلى ، السؤال الآتى :ـ

هل أحسست يوما بالرغبة الشديدة فى هجران البيت ؟

ومن قبيل الأسئلة الدائرة حول الناحية الثانية الخاصة بتحمل الإنسان للوسط الاجتماعى ، السؤال الآتى :ـ

هل تشعر بميل إلى الاجتماع لمجرد الرغبة فى أن يوجد معك أشخاص آخرون ؟

ومما يتعلق بالناحية الثالثة الخاصة بتحمل الانسان لخصائص جثمانية فيه السؤال الآتى :ـ

هل عيناك شديدتا الحساسية فى التأثر بالضوء ؟

ومما يتعلق بالناحية الرابعة الخاصة بتحمل الانسان لانفعالاته الشخصية السؤال الآتى :ـ

هل انتابك مرة الاحساس بأن أحدا ما أراد أن يخدّر لديك إرادتك ويحملك على الانزلاق إلى عمل لست فى الحقيقة راغباً فيه ؟

وتجمع الإجابات الايجابية والإجابات السلبية على الأسئلة الخاصة

بكل ناحية من النواحى الأربعة ، ليستبين نصيب الشخص من قدرة التحمل فى كل ناحية منها . فمن ناحية تحمل الوسط العائلى ، يعبر عن نصيب الشخص من القدرة على هذا التحمل ، بتقدير معين من بين التقديرات الآتية : ممتاز ، جيد ، طبيعى ، غير كاف ، وأقل من الكفاية بكثير . ومن ناحية تحمل الوسط الاجتماعى ، يعبر عن نصيب الشخص من القدرة على هذا التحمل بأحد التقديرات الآتية : — ممتاز ، ميال إلى العنف ، طبيعى ، معتزل ، شديد الاعتزال . ومن ناحية تحمل الخصائص الجثمانية الذاتية ، يعبر عن نصيب الشخص من القدرة على هذا التحمل بتقدير : ممتاز ، جيد ، طبيعى ، غير كاف ، أقل من الكفاية بكثير ، ويكون الأمر كذلك فى تقدير تحمل الإنسان لانفعالاته الشخصية أيضا .

ونسوق فيما يلى مثالا لتطبيق هذه الطريقة فى سبيل الكشف عن قوة احتمال الشخص لانفعالاته الشخصية ومدى مقاومته لها .

فقد جاء العالم الايطالى Niceforo بشخصين أحدهما فتاة فى الواحدة والعشرين على حظ من الثقافة غير كبير ، والآخر رجل متقدم فى العمر وعلى جانب غزير من الثقافة ، وطرح عليهما الأربعة وثلاثين سؤالا الخاصة بقياس مدى مقاومة الشخص للانفعال . ومن هذه الأسئلة ما يأتى : — هل تتعرض كثيرا للحالات الحالمة وأنت يقظ مفتوح العينين ؟ هل تنتابك عادة حالات من ضيق الصدر ؟ هل تحس أحيانا بالوحدة وإن كنت فى حضرة أشخاص آخرين ؟ هل تستثير لديك اشمئزازا رؤية ثعبان ؟

ومن البديهى أنه كلما كانت الاجابة على تلك الأسئلة بالايجاب ، كان الشخص على جانب كبير من الافراط فى الحساسية الانفعالية ، وكلما كانت الاجابة عليها بالنفى كان الشخص على جانب ضئيل من هذه الحساسية أو على برود انفعالى .

وقد تبين العالم Niceforo ، أن الفتاة المذكورة أعطت واحدا وعشرين جوابا إيجابيا ، واثنى عشر جوابا سلبيا ، وجوابا واحدا مترددا بين الايجاب والنفى ، وأن الرجل الذى خضع منها لنفس الاختبار أعطى تسعة عشر جواباً إيجابيا ، واثنى عشر جوابا سلبيا ، وثلاث أجوبة تتردد بين الايجاب والنفى . فدل كل منهما بذلك على نزعته إلى سرعة الانفعال ، وإن كانت هذه النزعة لدى الرجل أقل منها لدى الفتاة تبعا لكون إجاباته الايجابية على الأسئلة جاءت أقل عددا مما يقابلها من جانب الفتاة . ولعل ذلك يرجع إلى أنه كان أوفر ثقافة من الفتاة وأكثر خبرة .

٥ — طريقة اللوحات الكشفية :

تسمى هذه الطريقة TAT وهى اختصار لعبارة thematic apperception teat ، وقد ابتكرها وطبقها فى المستشفى العصبى والنفسانى للجيش الكندى العالم H. A. Murray .

وتتمثل هذه الطريقة فى عرض عشرين لوحة على الشخص واحدة ، منها بيضاء ، والتسعة عشر يوجد فى كل منها منظر أو صورة ، ويطلب

إليه تفسير كل لوحة من هـذه الألواح التسعة عشر بالتعليق على المنظر الذى يوجد فيها أو الصورة المرسومة عليهـا ، ثم يطلب إليه رأيه فى اللوحة الخالية البيضاء ، ويستشف من إجاباته وتعليقاته وتفسيراته ما يوجد لديه من ميول دفينـة أو انفعالات أو عقـد نفسية أو وجوه عراك داخلى مع نفسه .

ويكون طرح السؤال بالصيغة الآتية : ـ

١ ـ ماذا تمثل اللوحـة ؟ ٢ ـ ما الخطوة اللاحقة فى تسلسل الحوادث الحادث الماثل أمامك فى اللوحة ؟ ٣ ـ ما الخطوة السابقة على هذا الحادث ؟ .

ويخضـع الشخص فى الوقت ذاته لمناقشات واستفسارات حول الإجابات التى يدلى بها . كما يجوز تخدير الشخص أو تنويمه مغناطيسيا وتسجيل تعليقاته على اللوحة وهو فى حالة الانتقال من النوم إلى الصحو . فسواء أكانت إجاباته صادرة منه فى حالة الصحو أو فى حالة الانتقال إليها بعد تنويم أو تخدير ، كثيرا ما يملى بهـا الشخص بيانات واضحة تكشف عن غرائزه العميقة وميوله الدفينة ، وكثيرا ما ينسب إلى الشخص البادى أمامه فى المنظر أو الصورة أحوالا نفسية تعتريه هو .

ومن قبيـل تلك اللوحات ، لوحة عليها مثلا صبى يمسك بقيثارة ، أو عليها منظر قروى ، أو فيهـا امرأة مسنة وشاب ، أو صورة رجل أو صورة امرأة ، أو صورة رأس لامرأة مستلقية على كتفى رجـل ، أو إنسان مزجى على فراش وبجواره مسدس عـلى الأرض ، أو رجل

يرتدى بيجامة معه امرأة تلتفح رداءا خفيفا وينظر كل منهما إلى امرأة أكبر منهما سنا تمسك بطفل الخ . . .

وكثيراً ما تنطوى تفسيرات الشخص للوحات ، عـلى آثار لوجوه فساد فى ميوله الدفينة على ما تبين من تجارب من طبقوا هذه الطريقة .

ونسوق فيما يلى أمثلة لبعض الإجابات التى أدلى بها فعلا فى تجارب تطبيقية الطريقة المذكورة .

فقد عرضت لوحة فيها صورة لرجل على أشخاص من الخاضعين للاختبار ، فقال أحدهم تعليقا عليها : « إنه زائغ النظرات ، فيم يفـكر ربما فى بيته الثانى . » وقال آخر : « يبدو سائرا فى ظلام يلقى فى نفسه خوفا . سوف لا يمكنه أن يعزم أمره وسيعود إلى الوراء . فماذا يوجد فى الظلام ؟ . وقال ثالث : « إنه رجل مشغول بأشياء أقوى منه .... إنه تعيس ؛ ولعل كارثة حاقت به ويحاول أن يوجد فى نفسه القدرة على تحملها » .

وعرضت اللوحة التى عليها صورة إنسان مزجى على الفراش بينما يوجد مسدس بجواره على الأرض ، فقال أحد الخاضعين للاختبار : « هذا شروع فى انتحار ؛ فلعل الشخص قد سيق إلى فعل أمر يؤنبه عليه ضميره .... ومن المحتمل أن يكون قد ورّط نفسه مع امرأة ولـكنه متزوج ولا يمكنه أن يعيد إلى نفسه سلامها الداخلى بعد ذلك الذى فعله » . وقال آخر : « يبدو كـبير النفس وليست لديه

القدرة على العمل ، وعلى خلق ضعيف ، يخيل إليه أن كل شيء ينتهي بسوء . وحين أوشك على قتل نفسه تبين أن الأمر لم يكن يستدعي ذلك ، ولكنه سيعاود محاولة الانتحار » . الخ .....

٦ — طريقة اللعب والتماثيل

تناول علماء النفس بالتفسير ميل الأطفال والصبية إلى اللهو باللعب والتماثيل . فقيل إن هذا اللهو تصريف لابد منه لقوة مختزنة من النشاط ، وقيل إن فيه تسلية وترويحا أو إن فيه تقليدا للكبار أو تعبيرا عن أحلام . وذهب البعض إلى اعتباره مباشرة غريزية أولية لوجوه من نشاط مستقبل سيمارسه الصبي حين يكبر ، وذهب البعض الآخر إلى اعتباره تنفيسا ضروريا لطاقات مكبتة أو حبيسة . وهناك من قال إنه ميراث الحركات البدائية لإنسان ما قبل التاريخ .

فلو عرضت على صبي مجموعات من اللعب في غرفة ما ، وطلب إليه أن يختار من بينها أفضلها في نظره ، وأن يصنع بها ما يشاء من وجوه اللهو ، فإنه لابد كاشف في اختياره للعب التي جذبته وفي طريقة لهوه بها عن الجانب الغريزي والعاطفي الدفين فيه .

وإذا عرضت على الصبي تماثيل نسب إليها أنها تجسم أشخاصا حقيقيين أو خياليين يحيا الصبي حياته بينهم ، كالأب والأم والأخوة والأخوات وأطفال صغار والخالة والمدرسة وكذلك كالشيطان والساحرة ، أو تمثل الموت أو أنواعا معينة من الحيوانات ، وطلب إليه أن يحركها على هواه

ويوجهها فيما بينها كيفما شاء ، أو ترك ينظر إليها ويتخذ تلقائيا ما يعن له إذ ذاك من مواقف ، فانه لا شك تظهر خلال كل ذلك صورة واضحة تعكس أعماق نفسيته وتبين كيفية تجاوبه مع الوسط المحيط به سواء أكان وسط الأسرة أو غيره من أوساط اجتماعية . ومما يفيد فى ذلك على وجه خاص تسجيل سلوك الصبى نفسه أثناء عبثه بالتماثيل أو تحديقه فيها أو تعليقه عليها ، وما إذا كان هذا السلوك متسما بعنف أو بإشفاق أو برقة أو قل بإجرام .

وتبين من أبحاث الاخصائيين فى هذا المجال ولا سيما من تجارب Madeleine Rambert أن اتباع تلك الطريقة مع الصبية لا يفيد فى التشخيص فحسب ، وإنما ينفع فى العلاج كذلك ، بمعنى أنه حين تنكشف من جانب الصبى تلقائيا العقد العصبية فى نفسه ، تتحرر قواه النفسية من أسر المركبات العصبية التى كانت مقيدة إياها ، وتتاح له هو نفسه إحاطة شخصية بما يعتمل فى أعماق نفسه من أمور كان لا يحس بها إحساسا واعيا ، فيكون فى هذا ما يساعد على برئه وشفائه مما يكون قد نشأ فيه من عقد نفسية .

والواقع أن لهو الصبية باللعب ، يمثل ما فى الانسان من روح اعتداء واغارة على الغير تتبدى فيه منذ فجر حياته ، وتتجلى تارة على صورة أفقية حين يصور الصبى بلهوه عراكا يجرى بين أنداد ، وتارة على صورة رأسية حين يصور عراكا بين جانب قوى وجانب ضعيف ويظهر سهولة الظفر فيه بالنصر . وهو فى كل ذلك ممثل لتاريخ الانسانية

٧ ـ طريقة قياس الشعور بالحاجات :

هذه الطريقة تستشف من الأحاسيس التى يشعر بها المرء ومن طريقة سلوكه ، قدر ما لديه من الميول الآتية :ـ

١ ـ الميل الى الاستقلال بالسعى الى التخلص من كل تبعية وكل قيد للحرية .
٢ ـ الميل الى الصلات الاجتماعية والى الظفر برضى المجتمع وبحب الآخرين
٣ ـ الميل إلى النجاح وإلى الارتفاع على المستوى المتوسط فى انجاز الواجب الشخصى .
٤ ـ الميل إلى الشهرة وإلى نيل ثناء الناس وتشريفهم .
٥ ـ الميل إلى انتقاد النفس وإلى إغفال الفضل الشخصى .
٦ ـ الميل إلى العنف وإلى استغلال الآخرين .
٧ ـ الميل إلى الظفر بالحماية والمساعدة من الآخرين .
٨ ـ الميل إلى الإشراف على الوسط المحيط والرغبة فى السيطرة وإملاء الأمر عليه .
٩ ـ الميل إلى التهرب من كل ما يسوء .

وتقدر للشخص الخاضع للاختبار درجة تبين نصيبه من كل ميل من هذه الميول وتتراوح بين حد أقصى هو ١٠ وحد أدنى هو ٥ . ويجرى الاختبار إما على الشخص مباشرة وإما بالتحرى عنه لدى من يعرفونه .

٨ — طريقة تسجيل الانتباه وعدم الاكتراث :—

هذه الطريقة هى أن تعرض على الشخص أسماء أو أفعال أو صفات من اللغة ، تعبر عن معان مختلفة يراد الوقوف على مدى تعلق نفسه بها ، ويطلب إليه أن يضع خطا تحت الأسماء أو الأفعال أو الصفات التى تثير فى نفسه اهتماما ، وأن يترك بدون خط ما ليس من بينها ذا بال فى نظره ، أو أن يكلف بوضع أرقام بدلا من الخطوط ، بأن يضع أمام كل اسم أو فعل أو صفة رقما بين صفر ، ٩ ، يعبر عن مدى ما تثيره الكلمة فى نفسه من عدم اكتراث يبدأ بالصفر أو من انتباه يبلغ حده الأقصى برقم ٩ .

وبإخضاع عدة أشخاص للاختبار بهذه الطريقة ، يتضح كيف أن إجاباتهم تختلف رغم وحدة الكلمات المعروضة عليهم .

٩ — طريقة التخدير

هذه الطريقة تتمثل فى حقن الشخص خلال عرق من عروق دمه بمادة مخدرة تنومه صناعيا ، وسؤاله عن أمور وتلقى جوابه عنها ، سواء فى الفترة السابقة على النوم أو فى الفترة اللاحقة له أى فترة البدء فى الصحو والاستيقاظ . ذلك لأنه فى خلال هاتين الفترتين يتخفى العقل الواعى وتخمد ملكة الارادة ، وتنفك من عقالها فى أعماق النفس أفكار وذكريات وأحاسيس عديدة ، كانت منزوية فى العقل الباطن وكان صاحبها يحرص على إخفائها أو كان النسيان قد طواها فصارت خافية حتى على صاحبها .

وفائدة هذه الطريقة أنها تبصر المحلل النفسانى بوجوه الشذوذ أو الانحراف النفسى فى شخص تبدو عليه فى ظاهره إمارات الشخص الطبيعى . وكثيرا ما يكون اكتشاف تلك الوجوه فى ذاته عاملا مساعدا على إزالتها وعلاجها .

وقد اتبعت الطريقة المذكورة فى مجال التحقيق العملى للجرائم وفى سبيل الحصول على اعترافات من المتهمين ، ولوحظ عليها عند العمل بها فى هذا المجال ، أن من يخضع لها من المتهمين كثيرا ما يقاوم تأثيرها حتى عند إقباله على النوم بالمخدر أو فى أثناء صحوه من هذا النوم ، إذ يظل عالقا فى نفسه رغم تخديره الإحساس بأن هناك اعترافا يراد انتزاعه منه على غير رغبته فتصدر عنه أفعال من المقاومة الداخلية التى تعوق بوحه بما يراد منه الكشف عنه .

وإذا كان لهذه الظاهرة محل حين يراد بالتخدير الحصول على اعتراف ، فالمرجح أنه لا يصبح لها بعد أى محل ، حين يكون الهدف من التخدير تحقيق غرض آخر كالتشخيص أو العلاج الطبى .

غير أنه حتى فى الحالة الأخيرة ، أبديت فى صدد الطريقة ملاحظتان هامتان .

الملاحظة الأولى أن الامور التى تفتضح وتظهر من أعماق النفس على أثر البدء فى النوم أو البدء فى الصحو ، ليست بالضرورة أمورا عاشها الشخص نفسه أى وقعت منه أو حدثت له فعلا ،

وإنما يصح أن تكون أمورا لم توجد إلا فى مخيلته أى دارت حولها أحلامه فى يقظته وكان لهـــا كيانها فى حياته التصورية لا فى حياته الواقعية .

والملاحظة الثانية أن ما ينشأ عن التخدير من هبوط فى ملكة الحكم ووهن فى ملكة النقد واستعداد للانقياد والاستسلام ، كثيرا ما يكون من شأنه حمل الشخص الخاضع للاختبار على الانصياع إلى الادلاء بأمور معينة غير حقيقية لمجرد أن الاسئلة الملقاة عليه توحى بأن تكون إجابته منطوية على هذه الامور .

وما يقال فى صدد التخدير له محله كذلك فى صدد التنويم المغناطيسى . فقد تناول العلماء بالبحث مدى استسلام الشخص المنوم تنويما مغناطيسيا للأوامر التى تلقى عليه ومدى تنفيذه لها أو مقاومته إياها حين تعارض هوى فى نفسه ، ومدى إفصاحه عن الحقيقة فيما يطلب إليه الكشف عنه من أمور ، سواء فى مجال التحقيق حول جريمة وقعت ، أو فى مجال التحليل النفسى المجرد .

ولذا فإن اتباع طريقتى التخدير والتنويم المغناطيسى فى البحث النفسانى يجب أن يكون مصحوبا بكثير من المحاذرة فى تفسير النتائج المستخلصة منهما

١٠ — طريقة قياس الحركات الجسمية :—

استرعى نظر العلماء من قديم ، ما تكشف عنه حركات الجسم من

وجود أحوال فى النفس تنعكس على هذه الحركات وتتمثل فيها . والمراد بالحركات هنا كافة المظاهر الجسمية التى تبدو على الانسان وهو يتحدث أو يقف أو يمشى ، فضلا عن المميزات الخطية لـكتابته كذلك .

وقد جعلت حركة الجسم محل فحص سواء فى وجهها المادى الظاهر أو فى وجهها الباطنى ، أى من ناحية كونها حقيقة مادية ملموسة فى العـــالم الخارجى ، ومن ناحية ما يسبقها ويمهد لها ويقترن بها من محرك نفسى داخلى .

فالناحية الأولى يعبر عنها الايطاليون بحالة التحرك الخارجى motilità والناحية الثانية يعبرون عنها بحالة المحرك الباطنى motricità .

وهناك أساليب أربعة تتبع فى فحص الناحيتين : أولها الأسلوب الوصفى ، وينحصر فى وصف لغوى معبر عن الـكيفية التى تمت بها الحركة الجسمية . وثانيها الأسلوب البيانى وهو التعبير عن الحركة بطريق الرسم . وثالثها الأسلوب القياسى وهو أن يحدد بالمقاييس الوقت الذى استغرقته الحركة وعرضها وطولها واتجاهها وما حدث فى اللحظات التالية لاتيانها . ورابعها هو الأسلوب السينمائى بأن تلتقط الحركة التقاطا بطيئا عن طريق صورة تبرزها جزءا جزءا فى كل تفصيل صغير من تفصيلاتها .

وممن أجروا فى هذا المجال بحثا شاملا ، العالم الايطالى Niceforo وقد أجمل خلاصة بحثه فيما يلى :—

أولا : أن حركات الجسم وثيقة الصلة بشخصية صاحبها من ناحيــة بنيته الجسمية ، ومن ناحية كشفها عن وجوه تقليد أو عن وجوه تأثر بطبيعة المهنة ، ومن ناحية إفصاحها عن الأحاسيس الغريزية والعاطفية وعما يشتغل الذهن من أفــكار .

ثانيا : أن الحركات التى تمر عادة غير ملحوظة لصغرها وتفاهتها ، لها هى الأخرى دلالتها ومغزاها ، مثل طريقة التحية ، وطريقة فتح خطاب مثلا ، أو إشعال لفافة التبغ ، أو طريقة الجلوس على المائدة . ومن هذا القبيل أيضا طريقة المصافحة باليد إذ كانت محل دراســة سواء فى الأشخاص الطبيعيين أو فى الأشخاص الشواذ .

ثالثا : أن الرسوم الــسريعة العارضة التى يخطهــا الإنسان تكشف كذلك عن نفسيته سواء أكانت رسوما تلقائيــة أو كان قد أنجزها بناء على طلب .

رابعا : أن القياس الدقيق لأبعــاد وأطوال الخطوة التى يخطوها الإنسان فى مسيره ، وللأثر الذى تتركه قدمه على الأرض ، كفيل لو طبق على الناس بأن يقسمهم على درجات أقصــاها درجة الأشخاص الموهوبين وأدناها درجة البلهاء فى الحركة . فالبلاهة النفسية تقابلها بلاهة فى حركة الجسم المادية .

ونسوق الآن خلاصة أبحاث علماء الإجرام القدامى فى إيطاليا حول دلالة الحركات الجسمية للمجرمين أي من حيث الصلة بين هذه الحركات وبين أحوالهم النفسية .

فقد قيست أبعاد وأطوال عظامهم، وسجلت الظواهر المميزة لتحركات الأشول منهم، كما فحص مدى خفة الحركة لديهم، وحللت طرق سيرهم، وبحثت لديهم الأفعال المنعكسة من حيث وجودها أصلا أو عدم وجودها ومن حيث المبالغة فيها عند وجودها :

(١) وتبين مثلا العالم لومبروزو أن لدى اللصوص خفة فى الحركة خارقة العادة شبيهة بما يوجد منها لدى القرود .

(٢) وباستخدام الديناموتر فى قياس قوة الضغط وقوة الجذب، تبين أن القتلة تبلغ قوة الضغط عندهم فى المتوسط ٣١٫٩ كيلوجراما وقوة الجذب ١١٤ كيلوجراما، وأن اللصوص تصل القوة الأولى لديهم إلى ٣٨ كيلوجراما والقوة الثانية إلى ١٠٤ كيلوجراما الخ ...

(٣) واتضح أن الشول أكثر توافرا فى المجرمين منه فى غير المجرمين، إذ بلغت نسبته فى المجرمين ٢٤٪ وفى غير المجرمين ١٤٪ .

(٤) كما لاحظ Gaspare Virgilio أن الرعشات واضطرابات الحركة الجسمية أكثر تفشيا فى اللصوص منها فى القتلة، وأنها ترجع إلى خلل عصبى وإلى حدوث تقلصات عضلية .

(٥) وتبين أن الفعل المنعكس الذى يصدر من عظمة الركبة فى زاوية حركتها مصاب بعيب إما فى صورة نقص وإما فى صورة إفراط، لدى المجرمين بدرجة أكبر منها لدى غير المجرمين .

(٦) وفيما يتعلق بطريقة المشى، سجل اتجاه القدم فى السير من

حيث ميله إلى اليمين أو إلى اليسار ، وقيست زاوية انحرافها يمنة أو يسرة ، وطول خطوة الرجل اليمنى وكذلك طول خطوة الرجل اليسرى ، فتبين أن المجرمين يوجد فى مشيتهم عيب أكثر توافرا فيهم منه فى غير المجرمين ، وهو أن خطوة الرجل اليسرى لديهم أطول من خطوة الرجل اليمنى ، وأن زاوية انحراف القدم إلى اليسار أكبر من زاوية انحرافها إلى اليمين .

هذا وتوجد فى بطاقة إثبات حالة السجين فى المؤسسات الجزائية بروما بيانات خاصة بحركته الخارجية وبحركه الداخلى ، تستمد من فحص حركاته الجسمية سواء أكانت غير إرادية أو كانت إرادية .

فالحركات غير الارادية يراد بها الأفعال المنعكسة . ومن هذه الأفعال ما هو جلدى كذلك الذى يصدر من قاعدة القدم أو من البطن ، ومنها ما هو عصبى يصدر من عظمة الركبة أو من العصب الموصل بين العضلة الخلفية السفلى فى الرجل ومؤخرة القدم ، ومنها ماهو قلبى يتمثل فى نبضات القلب ، ومنها ما هو سائل يصدر من داخل الأنف أو من جفن العين ، ومنها ما يتصل بجذور الشعر وحركته ، ومنها ما يحدث فى حدقة العين أى فى عدستها ، ومنها ما يصدر من الأطراف الخارجية ويتمثل فى حركاتها المتعاصرة بذات العضلة الزمنية كحركة اليدين أثناء المشى ، ومنها ما يصدر من أعضاء الجسم الداخلية الخ .....

وأما الحركات الارادية فيراد بها طريقة المشى ومدى التناسق فى

حركات الأعضاء الخارجية ، والتقلصات ، والرعشات ، فضلا عن لغة الحديث والمميزات الخطية للكتابة ، وطريقة الرسم .

ففحص لغة الحديث مثلا يكشف عن مدى السرعة فى الحديث ، ومدى الترابط فيه ، وعن محتوياته اللفظيـة وما فيها من عيوب تتمثل فى اختراع ألفاظ لا وجود لها فى اللغة ، أو تلعثم ، أو إفراط فى كية الألفاظ المستعملة ، أو تكرار للألفاظ ، أو محض ترديد آلى لـكل ما يطرق السمع من ألفاظ ، أو وجود جناس بين الـكلمات المستخدمة الخ . . . . ويكشف الفحص كذلك عن الخلل اللفظى الناشىء من خلل ذهنى ، والخلل اللفظى الناشىء من خلل تعبيرى فقط أى يشوب القدرة على التعبير ، سواء أكان هـذا الخلل التعبيرى يتعلق بطريقة استخدام الألفاظ أو يتعلق بمخارجها وطريقة النطق بها .

وفحص المميزات الخطية للكتابة كان موضع عناية من جانب العلماء ، لما تبين من وجود تقابل بين هذه المميزات وبين طباع نفسية وأحوال باطنية معينة . ولا أدلّ على ذلك من أنه عند تعليم الكتابة للاطفال ، تختلف طريقة نقلهم عن النموذج الواحد المشترك ، فيجىء نسخهم بالنقل عنه متباينا رغم وحدة الأصل الجارى تقليده والخط على مقتضاه . كما أن مميزات الخط تتطور مع السنّ وتتغير بالنسبة للشخص الواحـد مع تقدمه فى العمر ، فضلا عن أنها تختلف باختلاف الجنس ما لم تكن فى المرأة سمات الرجولة وما لم تكن فى الرجل سمات الأنوثة . وفوق ذلك فان الأمراض العقلية والعصبية ينعكس صداها على المميزات الخطية لـكتابة المصابين بها ، وكذلك أحوال

الإرهاق أو الانقباض أو الانشراح النفسى ولو كانت عرضيـة عابرة ؛ وأخـيرا فانه لو طلب إلى شخص منوم تنويما مغناطيسيا أن يقلد كتابة فلاح أو قاتل أو امبراطور ، فان الخط الذى تجرى عليه كتابته يتباين تباين الشخصيات التى يكلف بتقليد كتابتها .

وليس المقصود بفحص الكتابة القول بأن لها عند المجرمين مميزات خطية خاصة تتعلق بالقتلة على حدة أو باللصوص على حدة مثلا . وإنما المقصود بذلك هو تسجيل ما يصاحب الحالات النفسية المعينـة من انعكاسات معينة تنطبع على طريقة الخط . وقد تكون هـذه الحالات النفسية مما يساهم فى الافضاء إلى جريمة معينة .

ومن العلماء الذين توسعوا فى بحث الدلالة النفسية للمميزات الخطية ، العالم الفرنسى CREPIEUX JAMIN ولا يتسع المجـال لسرد نتيجـة أبحاثه بالتفصيل ، وإنما يكفى أن نسوق بعض أمثلة لما توصل إليه من نتائج . فقد قال مثلا إنه إذا كانت الكتابة غير جارية على وتيرة معينة وشكل ثابت دلت إما عـلى جهل وإما على حداثة فى سن صاحبها ، فضلا عن فظاظة وعناد إن كثرت زواياها ، وكسل وخمول إن مالت إلى الانخفـاض ، وحساسية انفعالية وضغينة إن مالت إلى الانتفاخ مع الارتفاع ، ووضاعة جـديرة بالازدراء إن كانت ضعيفة الأثر عديمة القوة ، وتصنع وتظاهر إن كانت حبيسة مضيقا عليهـا ، وتملق بالتوافة إن كانت ضئيلة الحروف ؛ وكذب وزيف إن كانت كثيرة التجاعيد . فان كانت الكتابة منطلقة دائرية يحتمل أن تكشف عن رقة واتزان ،

وإن كان مستوى حروفها منخفضا دلت على هوان ومذلة . وإن كانت واضحة منظمة جيدة الائتلاف دلت على الأمانة . وان كانت الكتابة مشوشة ، دلت على عدم إخلاص وهكذا ....

ولا شك فى أن الابحاث الجارية فى هذا المجال لم تبلغ بعدُ النضج والدقة المنشودين .

أما عن طريقة الرسم ، فلها هى الأخرى مغزاها . فالرسم كثيرا ما يعبر عن شخصية صاحبه ، سواء من حيث الموضوع الذى اختير له ، أو من حيث شكل دقائقه وأجزائه ، أو من حيث كية ونوع الانحراف به عن النموذج الجارى النقل منه ، إن كان قد حدد للرسم نموذج . وهذا ما ظهر على وجه خاص فى التجارب التى أجريت على الأحداث وعلى المجانين .

ومن جهة أخرى ، فان من الرسوم ذات الدلالة الخاصة ، تلك الرسوم الآلية التى تصدر عن الشخص فى غفلة منه بينما توجد أمامه ورقة بجانبها قلم ، وبينما ينصت مثلا فى حضرة آخرين معه إلى حديث طال أو صار مملا . فهذه الرسوم تارة تكشف عن الشواغل النفسية التى كانت تقطع الصفاء الباطنى لراسمها وقت أن رسمها ، وتارة تفصح عن حاجات غريزية عميقة يندر البوح بها وإظهارها من جانب من يشعر بها .

والبيانات الخاصة بالحركة الخارجية والمحرك الداخلى لا تخلو منها بطاقات إثبات حالة السجين فى بلاد أخرى غير إيطاليا .

ففى البطاقة البلجيكية الخاصة باثبات حالة السجين ، توجد بيانات عن الأوضاع الجسمية التى يتخذها السجين ، ونظرته من حيث كونها ثابتة أو متحركة أو زائغة ، وإشاراته وحركاته من حيث كونها طبيعية أو مغالى فيها أو منشرحة منطلقة أو منعدمة أو مختلة مضطربة ، وطريقة مشيته ، وطريقة وقفته حين يقف ، وحالته العضلية ، وأفعاله المنعكسة على اختلاف أنواعها .

وممن جعلهم الباحثون محل عناية خاصة فى بحثهم ، الشخص الأشول لاسيا حين يدرب منذ حداثته على استخدام العضو الايمن بدلا من العضو الايسر الذى أملت عليه طبيعته أن يستخدمه .

وهناك عدة وسائل لقياس الشول لدى الأشول ، منها أن تقاس حركاته بالدينامومتر ، ومنها أن يطلب إليه وضع نقط بالقلم الرصاص مثلا على ورقة ، ويحصى عدد النقط التى يستخدم فى وضعها يده اليمنى ، وعدد تلك التى يستخدم فيها على العكس يده اليسرى ، أو يطلب إليه قص شكل معين رسمت حدوده فى ورقتين ، وأن يكلف باستخدام يده اليسرى فى القص مرة واستخدام يده اليمنى فى القص مرة ثانية ، أو أن تعطى له إبرة معها خيط ، وتسجل طريقة إمساكه بكل منهما وطريقة إدخاله الخيط فى ثقب الابرة الخ ....

غير أن ما يجدر ذكره فى هذا الصدد ، يتعلق بالنتائج العملية المترتبة على محاولة تصحيح حركات الأشول والاتجاه بها إلى غير ماوجهتها إليه الطبيعة أصلا .

فإذا كان طفل ما يستخدم فى الأكل وفى الكتابة يده اليسرى ، فعوّده معلّمه أو عوّده أفراد أسرته على أن يستخدم فيهما يده اليمنى بدلا من اليسرى ، كثيرا ماتنشأ عن هذا التعويد المضاد للطبيعة آثار سيئة فى الصحة العصبية والنفسية للطفل حين ينمو ويكبر . من هذه الآثار أن يشوب الاضطراب المميزات الخطية لكتابته ، وأن تصاب لهجته الخطابية بالتلعثم ، وأن تنزل به اضطرابات نفسية وعصبية ، راجعة إلى ازدواج المراكز الضابطة لحركة الجسم ، وقيامها فى وقت واحد بوظيفتها التوجيهية . فكثيرا ما تنشأ من ذلك حالات انقباض نفسى أو اضطراب شعورى أو إفراط انفعالى أو مركبات نقص بل وجوه خلل عقلى أيضا ، قد تزول إذا ما عاد الشخص إلى استخدام عضوه الأيسر وجرى على النهج الذى وجهته الطبيعة ليسير فيه .

والتجارب التى أجريت على الأحداث والشبان المعدل لديهم شَوَلُهم ، أثبتت أنهم أكثر من غيرهم نزعة إلى التمرد ، وإلى الكذب ، وإلى السرقة من المنزل ، وإلى الهرب على غير هدى ، وإلى عدم احتمال الغير ، وإلى اختلال الذكاء سواء فى قدرته التأصيلية أو قدرته التحليلية ، وإلى اضطراب الأفعال المنعكسة .

وقد خلص العالم OSERETZKY من أبحاثه فى مجال الحركة الخارجية والمحرك الداخلى ، إلى وضع مقياس تدرجى يحدد الحركات الجسمية المميزة لكل عمر من الأعمار ، على غرار المقياس التدرجى الذى وضعه Binet فى صدد العمر العقلى لكل عمر زمنى ، والذى سبقت الإشارة إليه .

فذلك العالم حدد معالم الحركات الطبيعية للجسم فى كل سنة من سنوات العمر الإنسانى ، وذلك بناء على قياس تحركات الجسم وما يتخذه الجسم من أوضاع ، وما يعلو الوجه من تعبيرات ، وما يصدر عن الجسم من إشارات ، وطريقة المشى ، وطريقة الكتابة ، وطريقة المخاطبة ، وطريقة المصافحة ، والأفعال المتمكسة وما إلى ذلك ، وحدد بناء على المتوسط الغالب فى كل عمر مقياسا يميزه عن غيره من الأعمار ، ويسمح بتحديد ما إذا كان الشخص المنتمى إلى عمر معين يعلو فى مستوى حركاته الجسمية ، على المتوسط الخاص بعمره ، أم أنه يتخلف عن هذا المتوسط . ومن الممكن أن يستعان بهذا القياس فى مدارس التدريب المهنى والحرف .

ومما تجدر الإشارة إليه تقسيم وضعه العالم الإيطالى DE LISI وزع به الأفراد بين فئات شائعة أربعة :ـ

الفئة الأولى تضم الأفراد المتميزين بالقوة الجسمية والسرعة والكفاية والنشاط (وإلى هذه الفئة ينتمى رجل الرياضة الخفيفة ذو الحركة النامية المتناسقة) ، والفئة الثانية تشمل الأفراد المتميزين بالقوة الجسمية وإنما بالبطء وعدم الكفاية وثقل الحركة (وإلى هذه الفئة ينتمى العامل الذى يجيد أشغالا شاقة تتطلب مقاومة) ، والفئة الثالثة تشمل أفرادا يتميزون بالضعف فى القوة الجسمية وإنما بالسرعة والكفاية والنشاط (وينتمى إليها رجل الرياضة منهوك القوى رغم ذكائه ورغم نمو تحركاته الداخلية) ، والفئة الرابعة يدخل فيها أفراد يتميزون بالجمود والبطء وعدم الكفاية وتثاقل الحركة ، وإلى هؤلاء ينتمى الشخص عديم الأهلية

لأى نوع من أنواع الرياضة أو العمل اليدوى ، أى الشخص الذى تغلب عليه حركات عديمة التناسق وعديمة الجدوى .

وقام العالم الإيطالى MANUNZA بفحص الحركات الجسمية لأربعة وأربعين من المجرمين وست من المجرمات ، فى سجون كالبارى ، بأن وصف طريقة مشيهم وطريقة عدوهم وطريقة قفزهم وسائر حركاتهم ومظاهرهم التعبيرية ، عن طريق المشاهدة المباشرة ، وعن طريق التصوير المؤيد لما انتهت إليه المشاهدة ، فانتهى إلى تقسيمهم بين فئات أربعة :ــ

(١) فئة طبيعية تتميز بقوة جسمية كافية وقدرة على الإتقان ودقة وسرعة فى الحركة .

(٢) فئة تتميز بقوة جسمية ملحوظة وإنما ببطء فى الحركة وتردد ظاهر حتى فى إتيان الحركات الأساسية الأولية ، وإهمال وعدم صقل فيما يتخذ من الأوضاع الجسمية ، ورد فعل متأخر لقاء المؤثرات الخارجية تغلب فيه الأوضاع العضلية على الحركات الآلية .

(٣) فئة تتميز بعدم التناسق فى الحركة ، والمغالاة فى التحركات اللازمة للوصول إلى هدف معين ، وعدم قدرة على قطع الحركة أى على التوقف والثبات .

(٤) فئة تتميز بكمال مطلق لا شعورى فى الأوضاع والحركات الجسمية ، وقدرة غريزية دقيقة فى النهوض بالحركات البسيطة أو المركبة ، وملكة الوزن الدقيق لقدر اللازم من الحركة فى سبيل الوصول إلى

هدف معين ، فضلا عن قدرة استعادة الطاقة المحركة بعد أن تنهك الخ ..

ولوحظ أن الفئة الثانية ينتمى إليها القتلة ومرتكبو جرائم الضرب والجرح ، وأن الفئة الثالثة يدخل فيها مرتكبو الجرائم غير العمديه وأن الفئة الرابعة يدخل فيها اللصوص والنصابون .

وفى سنة ١٩٣٣ فحص الدكتور Pintus الحركات الجسمية لجمع من المصابين بخلل عقلى فتبين له أن منهم البطىء الجامد الثقيل ، ومنهم الخفيف النشيط ، ومنهم المتحرك غير الهادىء .

كما حاول العالم Manunza أن يبين خصائص الحركة الجسمية المميزة لأفراد كل فصيلة من فصائل الدم الأربعة ، فوجد أن الفصيلة (أ) توجد بين أفرادها نسبة كبيرة من الأشخاص ذوى الاستعداد للرياضة البدنية ، كما يشيع فيها الأشخاص ذوو الرأى الحاسم ، والميـل إلى التحكم ، وشدة المراس .

وفى ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٣٩ اقترح العالم الأسبانى Emilio Mira Y Lopez على الجمعية الطبية الملكية فى لندن ، طريقة لاختبار مدى استعداد الإنسان للتعدى والعنف . هذه الطريقة هى فحص حركات الفرد العضلية إلى اليمين وإلى اليسار سواء من حيث الشكل الذى تتخذه أو من حيث الأبعاد والأطوال .

وقد شاع اتباع هذه الطريقة منذ ذلك الحين فى بلاد أمريكا الجنوبية ، وعلى الأخص فى فحص القتلة . وطبقها مثلا فى شيلى العالم MAC IVER ، فخلص منها إلى القول بأن الشخص الطبيعى يتميز عن الشخص العنيف فى أن لديه قدرة أكبر على قهر نزعته الداخليـة إلى العنف .

المبحث الثالث

طرق فحص الغرائز الثانوية أو المستوى الخلق

رأينا أن فحص الغرائز الأساسية وفحص الجانب الشعورى والعاطفى للإنسان ، من الممكن أن يتما بطرق عـديدة للقياس . ولكن فحص المستوى الخلقى ليس بذات السهولة لأنه غـير قابل للقياس بآلات وأدوات مادية .

ولاشك فى أن سلوك الإنسان عملا خير كاشف عن مستواه الخلق . غير أن الباحثين حاولوا الوقوف على المستوى الخلقى بأساليب عديدة تستخدم حيث لا تتـاح الفرص اللازمة لتتبع سلوك الشخص المراد اختبـاره .

من هذه الأساليب طريقة تسجيل الانتباه أو عدم الاكتراث السابق أن أشرنا إليها بمناسبة كلامنا عن فحص الناحية الشعورية والعاطفية . وفى هذه الطريقة تعرض على الشخص الخاضع للاختبار قائمة بها عدة كلمات ، ويطلب إليه أن يضع خطا تحت الـكلمات المعبرة منها عن معان سيئة ، أو عن أفعال لا يصح إتيانها ، أو عن تصرفات حقيقة بأن يلام عليها صاحبها . فمن قبيل هذه الكلمات : الاستجداء ـ الكسل ـ الجهل ـ الكذب ـ التدخين ـ تصنع الغباء الخ ..

على أنه فوق هـذه الطريقة السابق أن تناولناها ، توجد طرق أخرى ، منها :

(١) أن تعرض على الصبي أقاصيص عشرة ، ويطلب إليه أن يضع أمام كل أقصوصة منها الوصف الذى يخلعه على الواقعة المروية فيها ، مثل وصف الكذب أو النصب أو السرقة أو أى فعل سيء آخر ، فان كانت الواقعة بريئة فى نظره يكلف بأن يضع أمامها تعليقا يدل على أنه لا تثريب فيها ولا ملامة .

ومن هذا القبيل أن يطلب إليه الاطلاع على القصة الآتية : كان زيد ينتقل فى الترام بدون تذكرة وحين جاء المفتش فجأة وطلب إليه التذكرة ، أبرز له تذكرة قديمة . فهل هذا فعل سيء أم سرقة أم كذب أم فعل لا لوم عليه ؟

(٢) ومن الطرق المتبعة فى نفس المجال ، أن تعرض على الشخص عشرة أقوال معبرة عن حِكَم ، ويطلب إليه أن يعلق على كل قول منها بما إذا كان قولا حقا أم قولا زائفا . فمثلا يكلف بابداء رأيه فى القولين الآتيين : « إن الحديث بدون استخدام ألفاظ سيئة أو وقحة نوع من الملق والرياء » أو « إنه من عدم التبصر فى بعض الأحيان قول الصدق » الخ ...

(٣) فى سنة ١٨٩٨ اقترح العالم Sharp أن تعرض مواقف محرجة على الشخص ويطلب إليه أن يحدد كيفية تصرفه فى هذه المواقف لو أنه شخصيا وجِد أمامها . من هذا القبيل أن يقال له : هب أنك عامل محول القضبان فى السكة الحديد أقدمت على تحويل الطريق لقطار قادم من شأنه لو لم يحدث له هذا التحويل أن يقع له حادث بأن يصطدم

بسلسلة من العربات ، وإذ نظرت من بعيد إلى الطريق الواجب أن تحول إليه القطار فورا ، لحت فجأة أن ابنك موجود بين القضيبين فى هذا الطريق بحيث إذا حولت إليه القطار ، دهم القطار ابنك وقضى عليه . فهل تفضل إنقاذ القطار وركابه من الحادث أم إنقاذ حياة ابنك ؟

وقد أخذ على هذه الطريقة أنها تعرض بدون داع مواقف محرجة ، مع أنه من الممكن أن تعرض مواقف خالية من المآسى ومواطن الحرج . ولذا اقترح Watson سنة ١٩٢٩ ، الطريقة الآتية .

(٤) تتمثل طريقة واتسون فى أن تعرض على الشخص الخاضع للاختبار مواقف يمكن أن تتبع أمامها سبل عدة ويطلب إليه تحديد السبيل الذى يفضله من بين هذه السبل . فيقال للحدث مثلا : هب أن صبيا من رفقائك عنّ له أن يحلّ مسألة الحساب عن طريق غش الحلّ من كتاب يحتوى على الحلّ ، وعرض الاجابة بعدئذ على المدرس ، بوصفها نتيجة لمجهوده الشخصى ، فماذا تفضل أن يحدث : هل يغش الزميل الاجابة دون أن يبوح لأحد بأنه غشها ، أم أن يغش ثم يعترف بالغش للمدرس ، أو أن يقلع عن نية الغش ، أو أن يطلب إلى المدرس إذنا بالغش ؟ فاذا ما آثر الحدث سبيلا معينا يطلب إليه أن يفسر سبب ايثاره لهذا السبيل .

أو أن يقال للحدث : هب أن زيدا رأى زميله فى لحظة تناول الفاكهة بمطعم المدرسة يختلس سلة بها كمية من البرتقال ، فماذا تفضل أن يفعل زيد لقاء هذا المنظر ؟ هل تفضل أن يبلغ أمر زميله إلى

المراقب ، أم أن يسكت ، أم أن يسكت مع اشتراط حصوله من هذا الزميل على نصف كمية البرتقال ، أم أن يسرد الواقعة لسائر الزملاء ويطلب إليهم التزام الصمت على نحو لا يمكن المراقب من اتهام أى واحد ، أم أن يعنف الزميل على ما فعله ويطلب إليه ردّ السلة إلى مكانها ؛ فاذا ما أجاب الحدث بأنه يفضل أحد هذه السبل يطلب إليه بيان الأساس الذى بنى عليه تفضيل هذا السبيل .

(٥) فى سنة ١٩٣٠ اقترحت مارتا مورس Martha Moers أن تعرض على الحدث مشاهد ، يبين كل مشهد منها طفلين يسلكان فى واقعة ما مسلكين متناقضين ، ويطلب إلى الحدث أن يحدد أى الطفلين أصاب وأيهما أخطأ . وتتبع هذه الطريقة مع الأحداث المتراوح عمرهم بين ست سنوات واثنتى عشرة سنة .

ومن أمثلة المشاهد التى تعرض بهذه الطريقة أن يقال للحدث مثلا هب أن امرأة عجوزا كانت تحمل بإحدى يديها سلة مليئة بالبرتقال وتجر باليد الأخرى طفلا ، وأخذ الطفل يصيح ويبكى لأنه لا يقوى على المسير ويريد أن تحمله المرأة على ذراعها ، غير أن هذه لم تستطع ذلك لاشتغال إحدى يديها بحمل سلة البرتقال ، وإذ رأت الصبية « عفيفة » هذا المنظر ، خطر لها أن تخف إلى نجدة المرأة غير أن الخجل منعها من ذلك ، فوقع الطفل على الأرض وسال الدم من أنفه ، وإذ ذاك تراءى « لكريمة » وكانت هى الأخرى شاهدة للموقف أن تساعد المرأة بأمل أن تحصل منها على برتقالة ، وقد ساعدتها بالفعل وحصلت منها على البرتقالة المنشودة ، فأى الصبيتين كانت أفضل تصرفا من الأخرى ، « عفيفة » أم « كريمة » وبماذا تعلل رأيك ؟

(٦) من طرق الفحص أيضا ، أن تعرض على الحدث واقعة معينة ، وتحدد له تحتها أجزية يمكن أن تصيب فاعلها ، ونتائج يمكن أن تترتب عليها ، ويطلب إليه أن يضع أمام كل جزاء وكل نتيجة كلة محتمل أو كلة ممكن أو كلة مستحيل . من هذا القبيل أن يقال له إن زيدا حطم زجاج مصباح من مصابيح الطريق العام بأن قذف فى الجو قطعة حجر أصابت بدون قصد هذا المصباح . فتقرر عقابه بالحبس ستة شهور ، فهل هذا محتمل أم ممكن أم مستحيل ؟ وهب أن زيدا هرب بعد ذلك ولم يخبر بالأمر أحدا ، فهل ترى هذا محتملا أم ممكنا أم مستحيلا ؟ وهكذا ...

(٧) ومن الوسائل كذلك أن يطلب الحدث تحديد ما يعتبر واجبا عليه من بين أفعال معينة تعرض عليه فى قائمة ، مثل قراءة جميع الجرائد كل يوم ، معاونة الوالد فى العمل ، الاعتراف بارتكاب فعل مشين حين يتهم بهذا الفعل شخص آخر ، الهرب من المدرسة الخ ... وتكون إجابة الحدث بأن يضع أمام كل فعل من هذه الأفعال كلمة نعم أو كلمة لا .

(٨) ومن الطرق المتبعة أيضا أن يطلب إلى الحدث كم مرة يحلو له أن يأتى كل فعل من افعال معينة تعرض عليه ، مثل الذهاب للصلاة ، واستذكار الدرس ، والذهاب الى السينما ، ومساعدة الوالدة ، وقتل العصافير ، والتصدق الخ .... وتوضع بجوار قائمة الأفعال خمسة اعمدة يستطيع الحدث أن يعين فى أحدها الاجابة على السؤال المطروح

عليه ، وهذه الأعمدة تحمل فى رأسها على التوالى ، عبارة كل يوم وكل أسبوع وكل شهر وكل سنة أو عبارة لا ينطبق أصلا .

(٩) ومن الطرق المستخدمة كذلك طريقة التقدير المتدرج حسب جسامة كل فعل بالقياس إلى غيره من الأفعال ، بأن يوضع أمام الفعل الأكثر جسامة ومدعاة للاستهجان رقم ١ ، ثم يوضع رقم ٢ أمام الفعل الأقل منه جسامة ، وهكذا تسلسل الأرقام حسب الترتيب التنازلى ـ فى نظر الحدث ـ لجسامة الأفعال المعروضة عليه .

هذه الأفعال قد تكون سلسلة من أفعال القسوة أو من أفعال الكذب أو أفعال السرقة . فمن قبيل أفعال القسوة التى ترتب فى الجسامة ترتيبا تنازليا : خنق الكلب ، وشد ذيل القط ، وإفقاد الطائر عينيه ، والضرب الشديد لحصان مسكين مسن ، وحبس ذبابة فى كوب مقلوب . ومن قبيل أفعال السرقة التى يطلب إلى الحدث ترتيب جسامتها تنازليا ما يأتى : ـ

وجد زيد فى الفصل قلم رصاص فوضعه فى جيبه ، أو قصفه نصفين وأخذ أحدهما تاركا النصف الآخر ، أو نازعه فيه بكر فأساء معاملة بكر ولم يشأ اقتسام القلم معه مؤثرا أخذه كلية لنفسه وهكذا ....

وقد اقترح هذه الطريقة التى طبقت فى إيطاليا حديثا ، العالم الأمريكى Fernald فى سنة ١٩١٢ وأدخل عليها Jacobson سنة ١٩٢٠ تعديلا يتحصل فى مطالبة الحدث الخاضع للاختبار بذكر

الأسباب المفسرة لترتيبه جسامة الأفعال المعروضة على النحو الذي رتبهـــا به .

* * *

ومما هو جدير بالذكر فى مجال هذه الاختبارات ، أن معيار قياس المستوى الخلقى للحدث الخاضع للاختبار ، لا يوجد فى الاجابات التى يدلى فيها برأيه عن أفعال صادرة من غيره ، بقدر ما يتمثل فى مدى إقباله هو شخصيا على هذه الأفعال أو عزوفه عنها ، لو أنه وجد فى الظروف الدافعة إلى إتيانها . ذلك لأن الشخص وهو فى موقف القاضى يوجد فى وضع مختلف عن وضعه وهو فى موقف العامل الفاعل . فقد يبدو عليه العزوف عن فعل مناف للخلق صدر من غيره وطلب إليه أن يقضى فيه برأى نظرى مجرد ، ولـكنه لا يتوانى شخصيا عن إتيان مثل هذا الفعل لو أنه وجد فى ذات الظرف الذى حدا بالغير إلى ارتـكابه .

فنصيب الإنسان من الأخلاق متوقف على سلوكه العملى لا على رأيه النظرى .

ولذلك أدخل الباحثون تعديلا على الطرق السالف بيانهـا فى فحص المستوى الخلقى ، ورأوا أن يطلبوا إلى الحدث الخاضع للاختبار بهذه الطرق ، لا رأيه فى ارتـكاب الغير للأفعال المعروضة عليه ، وإنما استعداده أو عدم استعداده هو شخصيا لارتكاب هذه الأفعال . فيقال

الحدث مثلا هل تأنس فى نفسك الرغبة فى خنق كلب من الكلاب أو قذفه بحجر فى عنقه لحمله على الوقوف ثم الإلقاء به فى اليمّ ؟ أو هل تأخذ لنفسك قلم رصاص وجدته فى الفصل على مقعد لأحـــد أقرانك ؟

ومن الطبيعى أن إجابة الحدث حول مدى استعداده الشخصى لإتيان الفعل المعروض عليه أو الإحجام عنه ، كثيرا ما يعوزها الإخلاص ، فى حين أنه لا شك فى إخلاص إجاباته حين يكون المطلوب إليه أن يرتب أفعالا معينة من حيث جسامتها ترتيبا تنازليا .

والواقع أن وقوف الإنسان حتى على أخلاقه الشخصية أمر من أصعب الأمور . فمن المتعذر على المرء أن يستبطن دخيلة نفسه حتى أعماقها . وقد يكون مخدوعا حين يظن استحالة صدور فعل معين منه ، لأن تصور هذا الفعل شىء والوجود الواقعى فى الظرف المفضى إليه شىء آخر .

وما دام الأمر كذلك ، فلا بد من تكملة الطرق السالف بيانها ، بتتبع السلوك التلقائى للإنسان نفسه وتسجيل ما يصدر عنه من بوادر لها مغزاها ولها دلالتها على مستواه الخلقى .

• • •

تلك إلمامة وجيزة عن محاولات العلماء فى دراسة الشخصية الإنسانية . وهى محاولات يدل بذلها على رقى فى مستوى الحضارة الأدبية والفكرية ،

مهما كان نصيبها من التوفيق أو الإخفاق . فحرىّ بالناس أن يتراحموا بعضهم ببعض ، وأن ينظر القادر فيهم إلى العاجز ، ويتفرس السليم منهم فى المعيب ، حتى ترتفع أسباب العجز ووجوه العيب فى الأعضاء المكون منها جسم الشعب فيزداد حاله على الأيام صلاحا .

ورغم أن النفوس الآدمية ألغاز غامضة ، والنواميس المتحكمة فى سلوك أصحابها عديدة خافية ، فإن هذا ليس من شأنه أن يثنى الباحثين عن السعى وراء الحقائق توصلا للكشف عنها . ومع التسليم بأن بلوغ الكمال فى هذا البحث أمر ينأى عن مقدور الإنسانية ، فإنه على كل حال بحث حقيق بالمثابرة عليه جدير بألا يهمل ويترك .

الفصل الثالث

تقسيم المجرمين الأحداث

إن تقسيمات العلماء للمجرمين الأحداث لا تحصى ولا تعد . ولا يتسع المجال لإيرادها كلها . ومن ثم يكفينا منها تقسيم واحد معبر تقدم به العالم الإيطالى Pisani إلى المؤتمر الدولى الأول لعلم الإجرام المنعقد فى روما سنة ١٩٣٨ .

وسبق أن قلنا إنه كما يوجد فى المجرمين الكبار ، من هو مجرم بالطبع والتكوين ، ومن هو مجرم بالصدفة ، يوجد النوعان نفسهما فى المجرمين الأحداث كذلك .

غير أن التقسيم المشار إليه قد أضاف إلى هذين النوعين من المجرمين الأحداث ، أنواعا ثلاثة أخرى للأحداث المجرمين أو العصاة . فهو يقسم هؤلاء الأحداث إلى الفئات الخمسة الآتية :ـ

(١) فئة الأحداث المرضى فى عقولهم .

(٢) فئة الأحداث المعيبين ذكاء أو شعوراً وعاطفة .

(٣) فئة الأحداث المجرمين بالتكوين .

(٤) فئة الأحداث المجرمين بالصدفة .

(٥) فئة الأحداث الجانحين المجرمين أو المحتمل إجرامهم .

فالحدث المريض فى عقله ، تدخل دراسته فى علم الأمراض العقلية الإجرامية وليس هنا مجال الحديث عنه .

والحدث المعيب فى ذكائه هو من يتخلف عن العمر العقلى لأقرانه الذين هم على ذات عمره الزمنى ، والمعيب فى شعوره أو عاطفته هو من يسوده اضطراب وعدم ثبات فى تجاوبه مع الوسط المحيط .

والحدث المجرم بالطبع والتكوين ، حدث فظّ غضوب عنيف هدّام وقح ميال إلى تمازج جنسى مبكر بالنسبة إلى سنه ، ومتمرد على كل نظام ، يسرق ويحرق ويتلف ويجرح ، ويستشعر لذة وابتهاجا بالغا فى فعل السوء ولا يحس بأى وخزٍ من ضمير . وتكون أزمات المراهقة من أقوى مثيرات النزعة الاجرامية فيه .

والحدث المجرم بالصدفة يشعر عرضا بأنه مُهمَل سواء من الناحية الاقتصادية أو من الناحية الروحية ، فينزلق إلى أفعال إجرامية عابرة ، تظهر على الأخص فى فترة المراهقة ، ولـكنها تزول وتختفى بفضل نصيب الحدث نفسه من الوازع الخلقى والشعور الدينى ووخزات الضمير .

والحدث الجانح المجرم أو المحتمل إجرامه يتميز فى نظر العـــالم De Sanctis بميل مبكر إلى التمازج الجنسى أو إلى صورة فاسدة منه ، ونصيب كبير من القابلية للإيحاء الذاتى ، وعدم إعمال الفـكر ، وكثرة الاجرام التصورى فى أحلام اليقظة ، واستعداد فى الحركات الجسمية يساعد على تنفيذ الجرائم ، وميل إلى العنف والإقدام وإلى سهولة

الانفعال . ويتطلب أن تتوافر هذه الصورة من الحداثة الجانحة فى السن الواقعة بين ١١ ، ١٤ سنة أى فى السنّ التى يمكن أن يكون دور المربى فيها منتجا فعالا .

تلك هى فئات الأحداث المجرمين أو المحتمل إجرامهم . ولا شك فى أن الحداثة خير وقت يمكن أن يربى الإنسان فيه تربية مجدية فعالة . وإن أهم عبء يقع على عاتق الدولة فى سبيل مكافحة الاجرام ، هو الكشف عن الأحداث المنحرفين أو المائلين إلى الإجرام أو المستعدين له فى سبيل إمدادهم بالصقل والعلاج فى الوقت المناسب ، قبل أن يتحولوا فى الغد إلى مجرمين عتاة . فبهذا وحده يتقى المجتمع شرهم ، ويصبحون فيه أعضاء صالحة تساهم بقسط فى بنيانه .

• • •



A

Abramsen	:	L'enfant et L'adolescent instables — Paris, 1940.
Adler	:	Prassi e teoria della psicologia individuale — Roma, 1947.
Amaldi	:	Dall'infanzia all'adolescenza — Firenze, 1944.
Angiolella	:	Manuale di antropologia criminale — Milano.
Anile	:	Questo è l'uomo — Firenze, 1943.
Antonini	:	I precursori di Lombroso — Torino, 1900.

B

Bauer, Fischer, Lenz.	:	Menschliche Erblichkeitslehre — Berlin, 1932.
Behnam	:	La tutela penale dei diritti privati di obbligazione — Roma, 1950.
Biasutti	:	Le razze e i popoli della terra — Torino, 1941.
Biot	:	Il corpo e l'anima — Brescia, 1939.
Burt	:	The young delinquent — London, 1931.

C

Canella	:	Razze umane istinte e viventi — Firenze, 1942.
Carrara	:	Antropologia criminale — Milano, 1908.
Caullery	:	Les conceptions modernes de l'hérédité — Paris, 1935.
Ceni	:	Cause biologiche della delinquenza — Bologna, 1943.
Clauss	:	Rasse und Seele, München, 1937.
Colajanni	:	Sociologia criminale — Catania, 1889.
Corre	:	L'ethnographie criminelle — Paris, 1895.
Cuenot et Rostand.	:	Introduction à la génétique, — Paris, 1948.
Curtius	:	Die organischen und funktionellen Erbkrankheiten des Nervensystems — Stuttgart, 1935.

D

Della Porta : Fisiognomica — 1586.
De Sanctis : Psicologia sperimentale — Roma, 1930. Neuropsichiatria infantile — Roma, 1935.
Despine : Psychologie naturelle — Paris, 1868.
Di Tullio : Trattato di antropologia criminale — Roma, 1945.

E

Exner : Kriminalbiologie — Hamburg, 1939.
Eikstedt : Rassenkunde und Rassengeschichte der Menschheit — Stuttgart, 1934.

F

Ferri Enrico : Sociologia criminale — Torino, 1929.
— La teorica dell'imputabilità e la negazione del libero arbitrio — Firenze, 1878.
Flesch : — Corso di antropologia criminale — Roma, 1949.
— Pedagogia emendativa degli anormali del carattere e degli antisociali Roma, 1949.
Franzi : L'eredità nella patologia e nella clinica — Bologna, 1942.

G

Galli : Biologia delle razze umane — Milano, 1942.
Garofalo : Criminologia — Torino, 1885, 1891.
Gemelli : Lo studio della personalità del delinquente nei suoi fondamenti biologici e psicologici — Milano, 1948.
Grispigni : Diritto penale italiano — Milano, 1947.

H

Hirsch : — La determinazione del grado di maschilità nei delinquenti (atti del primo congresso internazionale di criminologia — Roma, 1939).
— Twins : heredity and environment, Cambridge, 1930.

I

Ilvento : Eredità ed igiene — Torino, 1927.

J

Jucci : Introduzione allo studio della genetica — Milano, 1944.

K

Kretschmer : Körperbau und charakter — Berlin, 1936.

L

Lange : Verbrechen als Schicksal — Leipzig, 1936.

Lenz : Grundriss der Kriminalbiologie — Wien, 1927.

Lombardi : Sociologia criminale — Napoli, 1942.

Lombroso Cesare : L'uomo delinquente — Milano, 1876, Torino, 1896-97, 1924.

M

Marguglio : La nuova antropologia criminale — Palermo, 1939.

Marro : I caratteri dei delinquenti — Torino, 1887.

Mohr : Heredity and disease — New York, 1939.

Montalenti : Elementi di genetica — Bologna, 1939.

Mooton : The american criminal — Cambridge, 1942.

Moreau de Tours : La psychologie morbide dans ses rapports avec la phylosophie de l'histoire, Paris, 1859.

Morel : Traité des dégénérescences psychologiques intellectuelles et morales de l' espèce humaine — Paris 1857.

N

Niceforo Alfredo : Criminologia — vol 3, 4, 5, 6 — Milano, 1951, 1952, 1953, 1954.

P

Patrizi : Dopo Lombroso — Milano, 1916.

Pende : — Trattato di biotipologia umana — Milano, 1939.
— La scienza moderna della persona umana — Milano, 1947.

R

Rondoni : Le malattie ereditarie — Milano, 1947.

S

Sergi : La stratificazione del carattere e la delinquenza in "Rivista di filosofia scientifica" — Milano, 1883.

Stumpfl : Die Ursprünge des Verbrechens — Leipzig, 1936.

T

Taft : Criminology — New York, 1945.

Tanzi : Psichiatria forense — Milano, 1911.

Tanzi e Lugaro : Trattato di malattie mentali, — 1923.

Thompson : L'hérédité — Paris, 1930.

V

Vergani : Appunti di psicologia criminale minorile, in "La Calabria giudiziaria". — 1944.

Verwaeck : Sillabus du cours d'anthropologie criminelle — Bruxelles 1926, 1929.

Virgilio Gaspare: Sulla natura morbosa del delitto e delle sue analogie con le malattie mentali — Roma, 1874.

W

Waddington : Introduction to modern genetics — London, 1939.

أعمال المؤتمر الأول للأمم المتحدة فى شؤون الوقاية من الجريمة وعلاج المجرمين (جنيف ، أغسطس — سبتمبر ١٩٥٥) .

فهرس

مقدمة

الباب الأول

أسلوب البحث فى علم الإجرام

الباب الثانى

أسباب الجريمة

الفصل الاول

مصادر التكوين الإجرامى

الفصل الثانى

العوامل الداخلية المهيئة للجريمة

الفصل الثالث

العوامل الخارجية المهيئة للجريمة

الباب الثالث

عمليــة ميلاد الجريمة

الفصل الاول

الفصل الثانى

اختلاف ميلاد الجريمة تبعا لنوعها

الباب الرابع

طوائف المجـــرمين

الفصل الاول

الفصل الثانى

المجـــرم بالتكوين

المبحث الاول

المبحث الثانى

المبحث الثالث

الفصل الثانى

أسلوب البحث فى إجرام الأحداث

المبحث الأول

طرق فحص الذكاء

المبحث الثانى

طرق فحص الناحية الشعورية والعاطفية

المبحث الثالث
طرق فحص الغرائز الثانوية أو المستوى الخلق

الفصل الثالث
تقسيم المجرمين الأحـــداث